

جامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم علوم الإعلام والاتصال

الإعلام والبيئة

دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين
— مدينة عنابة نموذجا —

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال

تحت إشراف الدكتور:

بلقاسم بن روان

إعداد الطالب

رضوان سلامن

السنة الجامعية: 2005-2006.

جامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم علوم الإعلام والاتصال

الإعلام والبيئة

دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين
— مدينة عنابة نموذجا —

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال

تحت إشراف الدكتور:
بلقاسم بن روان

إعداد الطالب
رضوان سلامن

السنة الجامعية: 2005-2006.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿...وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ، وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ

عَظِيمًا﴾

صدق الله العظيم

(سورة النساء - الآية : 113)

كلمة شكر

أحمد الله وأشكره أن سدد خطانا ومنّ علينا من فضله العظيم لإتمام هذا العمل المتواضع.

إلى أستاذي الفاضل بلقاسم بن روان الذي أشرف على دراستنا هذه دون ملل عبر كل مراحلها وأطوارها، ولم ييخل عليّ يوماً بتوجيهاته ونصائحه الهادفة... جزاك الله خيراً.

إلى الأستاذ سعيد لوصيف الذي أمد لي يد المساعدة... تمنياتي لك بالتوفيق والنجاح.

إلى كل طلبة العلم أهديكم ثمار جهدي المتواضع.

رضوان

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع.
إلى أبي الدراجي الذي كافح كثيراً من أجلنا ...
إلى أُمي دليلة التي ضحت في سبيل رعايتنا ...
إليكما يا أقرب الناس إليّ عربون محبة ووفاء وتقدير جزاكما الله خيراً.
إلى إخوتي : حسين، عادل، ياسين، نصر الدين، حمزة، وأختي الوحيدة أسماء،
إلى صغير العائلة حسام.

وفقكم الله.

إلى عائلتي من أعمامي وأخوالي.
إلى أخي الذي لم تلده أُمي حسان بوسبولة وكل عائلته.
إلى أعز صديق لقام مروان.
إلى كل زملاء الدراسة.

رضوان

الجانب المنهجي

مقدمة:

لقد أحدثت الثورة العلمية و التكنولوجيا التي أحرزها الإنسان تغيرات عميقة في بنية البيئة الطبيعية و عناصرها، مما نتج عنه تبعات و مشكلات خطيرة تبدو ملامحها واضحة في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء ،وحسب ما توصلت إليه الأبحاث العلمية فإن البيئة لم تعد قادرة على تجديد مواردها الطبيعية ما يوحي بوجود اختلال في أنظمة التوازن الإيكولوجي، ومسؤولية ذلك تقع على عاتق الإنسان و نشاطاته غير المدروسة.

ففي بعض المناطق بينما وفر التوسع الصناعي فرص عمل جديدة وسلعا مفيدة، إلا أنه ساهم في تلوث عناصر البيئة وتدميرها فقد أصبح جو المدن خانقا بالغازات السامة المنبعثة من مداخن المصانع و محطات توليد الطاقة و عوادم السيارات و المحركات ، في مناطق أخرى أدى الاستعمال المكثف للأسمدة الصناعية و مبيدات الآفات في تلويث التربة و المحاصيل الزراعية، و لم تسلم المجاري و المسطحات المائية و المناطق الساحلية و البيئة البحرية من أخطار التلوث الذي امتد إلى البيئة الحضرية أيضا.

يمكننا القول بان التلوث هو ضريبة التطور العلمي و التكنولوجي للإنسان، فالتجارب النووية التي تقوم بها بعض الهيئات العلمية أو العسكرية كثيرا ما دمرت التنوع البيولوجي في مناطق إجرائها.

تسعى البلدان الصناعية إلى إيجاد وسائل لمكافحة التلوث و معالجة مضاره من خلال إعادة النظر في برامجها التنموية و العمرانية و الاجتماعية في محاولة منها لتحقيق تنمية في إطارها المستديم. في المقابل لا زالت سياسة التنمية في البلدان النامية في أطوارها الأولى ذات تكنولوجيا متخلفة و هو ما يزيد من تفاقم و حجم مشكلات البيئة ، فضلا عما تعانيه من مشكلات اجتماعية كانتشار الأمية و الجهل و الفقر و البطالة و تفشي الأمراض و الأوبئة .

إن مشكلات البيئة ذات أبعاد عالمية تتعدى الحدود الجغرافية و حدود السياسة الوطني و للدول ،لذلك سارعت أطراف المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات في إطار حماية البيئة ،و كان " مؤتمر استكهولم " لعام 1972 نقطة الانطلاقة الأولى لحركة الوعي العالمي سعيا لإصلاح المنظومة البيئية.

لكن يحتاج الأمر إلى تكاليف و أعباء مالية ضخمة ليس بمقدور الكثير من الدول تخصيصها أو تسديد فواتيرها ،لذلك كان لا بد من إيجاد وسائل أخرى لحماية البيئة.

إن من بين سبل الحفاظ على البيئة التوعية البيئية و تعبئة الأفراد و الجماعات و خلق مستوى من الوعي البيئي ،و إن غياب هذا الوعي سوف يؤثر تأثيرا مباشرا على مقومات النظام البيئي ، فقد أثبتت الدراسات أن نسبة كبيرة من هذه الأضرار ليست بسبب القصور العلمي أو التكنولوجي لوحده و إنما بسبب انعدام الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع .

لذلك فإن الحاجة ملحة لخلق وعي بيئي بدءا بالأسرة مرورا بالمؤسسات التربوية و المجتمع وصولا إلى القيادات السياسية و الإعلامية و صناع القرار .

تستطيع وسائل الإعلام المتعددة تبني جزءا كبيرا من مسؤولية التوعية البيئية لما لها من مقدرة فائقة على التأثير في الاتجاهات و السلوكات، و لن يتأتى ذلك إلا بإدخال الأولويات البيئية ضمن البرامج الإعلامية و توفير المعلومات العلمية عن حالة البيئة و التلوث و تقديمها إلى الجمهور بشكل مستمر و مثير للانتباه، و التطرق بالمعالجة العلمية الدقيقة إلى كل جوانب الظاهرة البيئية لإعطاء تفسيرات و تأويلات و تمكين الجمهور من المشاركة الجادة في تداعيات قضايا البيئة.

لقد سارعت الكثير من مؤسسات الإعلام المقروء و المرئي و المسموع في العديد من البلدان المتقدمة إلى تخصيص فضاءات لمعالجة البيئة و التلوث كما وضعت مكاتب خاصة بدراسة تأثير المواد الإعلامية البيئية على الجمهور المستهدف، و زادت من إمكانيات هذه الوسائل فنيا و تقنيا يقينا منها بان التوعية عبر وسائل الإعلام هو سبيل حماية البيئة، فقد أثبتت نتائج أبحاث إعلامية في بعض البلدان الصناعية أن تحسنا ملحوظا سجل في تراجع نسبة التلوث ، وذلك راجع إلى أن رسائل الإعلام البيئي التوعوي مستقطاعات واسعة من المجتمع و خاصة الصناعيين و المتعاملين الاقتصاديين مما دفعهم إلى تخفيض الإنتاج أو إتباع تكنولوجيا نظيفة في نشاطهم الصناعي .

أما في البلدان النامية و الجزائر أحسن مثال على ذلك فإن قطاع الإعلام البيئي لا يزال في بداية الطريق، رغم مجهودات رجال الإعلام و المهتمين بهذه القضايا ، و يلاحظ ذلك بالخصوص في قطاع الإعلام المكتوب حيث سجلت زيادة كبيرة في الاهتمام بقضايا البيئة

المحلية و الإقليمية و الدولية،مما يدل على تنامي الوعي البيئي لدى الفاعلين الإعلاميين في عملية التوعية التي تعد و بحق رهان إنقاذ البيئة من مخالب الدمار المحدق بها.

❖ الإشكالية :

إن للإعلام مكانة هامة في أي مجتمع من المجتمعات لما له من دور فعال في تشكيل و تفعيل مظاهر الحياة المختلفة ، و ربط قنوات الاتصال بين الأفراد و الشعوب والأمم و معالجة القضايا المتعلقة بالإنسان،و لعل السمة البارزة التي تميزت بها المجتمعات المعاصرة يسما الصناعية منها هي تفاقم مشكلات البيئة و التلوث التي كانت نتاج حركة التنمية الاقتصادية و تكنولوجيا التصنيع ، و تتعدى مسببات تدهور البيئة في البلدان النامية بالإضافة إلى القصور العلمي و التكنولوجي إلى مسببات اجتماعية تتعلق أساسا بدرجة الوعي البيئي و مدى توفر وسائل التوعية التي تعد إحدى أهم العناصر الفاعلة في التعامل مع مشكلات البيئة في مثل هذه المجتمعات .

إن توعية الجماهير تعتبر حافزا هاما في تكوين مسار تشاركي لحماية البيئة،بحيث تصبح " المواطنة الإيكولوجية " حقيقة ملموسة،لذلك فإن القضية الأساسية التي تواجه الإعلام بوجه عام هي كيفية تعميق الإحساس بقيمة البيئة .

لقد أشارت الكثير من الدراسات التي أجريت للتعرف على مستوى الوعي البيئي السائد في الدول الصناعية على أن لوسائل الإعلام المقروءة و المرئية و المسموعة دورا كبيرا في تشكيل هذا الوعي لدى الجمهور أو في تشكيل اتجاهات و مواقف جديدة ، كما أن هناك تفاوتاً في قدرة تأثير كل وسيلة إعلامية.

إن مناقش قضايا البيئة بشكل مجزأ و منفصل و غير مستمر يجعل الحقائق البيئية غير كاملة و غير دقيقة، فنادرا ما تحدث متابعة إعلامية بأسلوب علمي متخصص في مثل هذه القضايا ، مما يترك الجمهور دون إحاطة علمية واضحة بجوانب مواضيع البيئة التي غالبا ما تعالجها و سائل الإعلام بقالب مثير، و سرعان ما تنصرف إلى متابعة قضايا أخرى مغايرة تماما دون معرفة تأثير المادة الإعلامية على الجمهور، زد على ذلك فإن اغلب هذه المعالجات تعبر عن وجهات نظر رسمية تحمل في طياتها إما جانبا من التضخيم

و التهويل و المبالغة و إما جانبا من التهوين و السطحية، و هو ما يشعر الجمهور بالإقصاء و العزلة الاجتماعية خاصة عند تناول قضايا بيئية تمس محيطه و صحته على وجه الخصوص، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين المختصين و القائمين بالاتصال من جهة و وسائل الاتصال و الجمهور من جهة أخرى.

إن الحديث عن قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية ظل مهملا لفترات طويلة من الزمن ، و أن الاهتمام بهذا الموضوع يعتبر حديثا نسبيا مقارنة ع حجم التدهور الذي تعاني منه مناطق كثيرة من الوطن ، و من تم فإنه ينبغي توجيه و ترشيد السلوك البيئي للفرد الجزائري بما يدفعه إلى المشاركة الجادة في حماية البيئة و المحيط الذي يعيش فيه.

كما هو معلوم فإن رفع كفاءة و وسائل الإعلام و توجيه وظائفها لخدمة قضايا البيئة و التوعية الجماهيرية سوف يعطي ثماره لو فصح أمامها المجال لنقل حقائق البيئة في الجزائر بشكل صادق و واقعي.

و تأسيسا مما سبق فإن دراستنا هذه تبحث في تأثير وسائل الإعلام في التوعية البيئية، خاصة في المناطق الصناعية من الجزائر و اتخذنا "مدينة عنابة " نموذجا لدراستنا الميدانية و عليه ننطلق في هذه الدراسة من سؤال محوري مرده:

ما هو دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي لدى الفرد الجزائري ؟

❖ التساؤلات:

- ما هي طبيعة العلاقة بين الإعلام والبيئة؟
- هل يمكن الحديث عن الإعلام البيئي في الجزائر؟.
- ما هو موقع قضايا البيئة الوطنية والمحلية ومشكلاتها في اهتمامات وسائل الإعلام الجزائرية؟.
- ما مدى اهتمام جمهور وسائل الإعلام بقضايا البيئة ومشكلاتها؟.
- إلى أي مدى ساهمت وسائل الإعلام في التحسيس وتكوين الوعي البيئي في الجزائر؟.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وذاتية، فأما الأسباب الموضوعية فنلخصها فيما يلي:

- قلة البحوث المتعلقة بشؤون البيئة في الجزائر، وهو ما دفعنا إلى إجراء هذه الدراسة إسهاما منا في إثراء رصيد المكتبة الوطنية.
- أهمية البيئة الطبيعية لاستمرار الحياة وتحقيق التنمية المستدامة.
- الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في نقل واقع البيئة ومشكلاتها وتوعية أفراد الجمهور وترشيده إلى السلوكات السوية.

يرجع سبب اختيارنا لمدينة عنابة نموذجا للدراسة كونها مدينة كانت إلى وقت ليس ببعيد ذات إمكانيات طبيعية وأثرية سياحية، ثم ما لبثت أن تحولت إلى قطب صناعي في الشمال الشرقي للبلاد، فعرفت " بمركب الحجار للحديد والصلب" ومركب " أسמידال" بالإضافة إلى آلاف الوحدات الصناعية التي لها تأثيرات على البيئة والصحة العامة. وأما الأسباب الذاتية فنحصرها في ما يلي:

- رغبتنا الجامحة وميولنا إلى هذا النوع من الدراسات التي يشمل جوانب كثيرة من العلوم والاختصاصات كالإيكولوجيا، والجيولوجيا، والبيولوجيا، والديموغرافيا، والجغرافيا، والصحة، وغيرها من العلوم الأخرى.
- رغبتنا في الكشف عن مكان قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية، وخاصة في الإعلام المرئي والمسموع.
- معرفة درجة الوعي البيئي لدى أفراد مجتمع الدراسة، و الكشف عما إذا كانت للظروف البيئية المحيطة به علاقة بدرجة اهتمامه.
- قربنا وانتمائنا إلى منطقة الدراسة مما سهل علينا الدراسة مما سهل علينا التعامل مع مجتمع الدراسة.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على خصائص جمهور برامج البيئة في الإعلام المرئي والمسموع.

- التعرف على خصائص الجمهور المحلي، ونظرتهم إلى العلاقة بين الإعلام والبيئة.
 - التعرف على القيمة التي يوليها الجمهور لقضايا البيئة، وتحديد عادات الاستماع أو المشاهدة لديهم.
 - الكشف عن نوعية هذه البرامج وإمكانياتها في تحقيق الوعي البيئي.
 - الكشف عن العوامل المتحركة في معالجة قضايا البيئة في الإعلام المرئي والمسموع، والمعوقات التي تعترض رجال الإعلام في هذه المهمة.
- ❖ أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في علاقة الإعلام بالبيئة، من خلال توظيف وسائل الإعلام في خدمتها، وخاصة الإذاعة والتلفزيون نظرا لقوة تأثيرهما في الجماهير والبحث في الحلول الممكنة للتخفيف من تدهور البيئة بواسطة الإعلام.

تكمن أهمية الدراسة في إمكانية معرفة الجمهور البيئي وبالتالي المساهمة في تحديد الشريحة الاجتماعية الأكثر اهتماما بالبيئة، والتعرف على احتياجاتهم الإعلامية في هذا المجال حتى يمكننا زيادة أو تعديل أو تثبيت العملية الإعلامية.

❖ منهج الدراسة:

تندرج دراستنا هذه ضمن البحوث الاستطلاعية التي تهدف إلى تحقيق مقارنة بين الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، والتعرف على الظاهرة بطريقة وصفية تحليلية مبنية على الدقة والموضوعية.

وحتى يمكننا تقويم دراستنا على أسس علمية كان علينا أن نعتمد على منهج من المناهج المعروفة لأنه أمر ضروري في أي بحث علمي، فهو الطريق الذي يستعين به الباحث ويتبعه في كامل مراحل دراسته بغية الوصول إلى نتائج موضوعية⁽¹⁾.

إنّ فالمنهج العلمي هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار من أجل الكشف عن الحقيقة أو البرهنة عليها⁽²⁾.

(1)- جمال زكي، أسس البحث الاجتماعي، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1962)، ص 10.

(2)- محمد زيان عمر، البحث العلمي ومنهجه وتقنياته (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987)، ص 08.

تقتضي دراستنا هذه النزول إلى الميدان لاستطلاع آراء المبحوثين للحصول على المعلومات والبيانات منهم، وذلك بتوزيع استمارات الاستبيان عليهم، إن الدراسة الاستطلاعية الميدانية تقتضي استخدام المنهج المسحي لأنه أقدر المناهج على توضيح الطبيعية الحقيقية للمشكلة أو الأوضاع الاجتماعية، وتحليل الأوضاع والوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة إلى ظهورها⁽¹⁾.

لذلك فقد ارتأينا اختيار منهج المسح الاجتماعي وهو أكثر ملائمة مع طبيعة دراستنا وإشكالياتنا المطروحة، والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها أي التعرف على مدى وعي الثانويين والجامعيين بقضايا بيئتهم، ودور وسائل الإعلام في إنماء الوعي البيئي لديهم. وحتى لا نقع في مشكلة المسح الاجتماعي الشامل الذي يتطلب وقتاً أطولاً وجهداً مضاعفاً، اعتمدنا منهج المسح بالعينة بحيث نكتفي بدراسة عدد محدد من المفردات، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي الرياضي الذي يقودنا إلى إمكانية تصنيف النتائج المتحصل عليها وتبويبها حتى نستطيع تحليلها كما وكيفا لتعطينا في النهاية دلالات اجتماعية نفسر بها اتجاهات وآراء المبحوثين.

❖ أدوات تجميع البيانات:

إن نجاح أي بحث علمي يرتبط بمدى فعالية الأدوات التي استخدمت في جمع البيانات والتي تعرف على أنها الوسيلة التي يستعين بها الباحث في جمع البيانات اللازمة والمتعلقة بموضوع البحث⁽²⁾. وقد اعتمدنا على أدوات معينة عادة ما تستخدم في مثل هذا النوع من الدراسات الميدانية، بغرض الحصول على البيانات وهي الملاحظة، والمقابلة والاستبيان.

أ- الملاحظة:

تدخل الملاحظة في إطار البحث العلمي لما لها من مزايا في جمع المعلومات والبيانات، وقد اعتمدنا على الملاحظة بغير المشاركة من خلال متابعتنا لموضوع الدراسة عن بعد، ولا يعني ذلك خلو ملاحظتنا من التحليل والتفسير، وربط الجوانب الفاعلة مع بعضها البعض وبالخصوص مع المقاربة النظرية، بحيث ساعدتنا هذه الأداة على تحصيل رصيد معرفي حول الإعلام وقضايا البيئة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

(3)- عمار بوحوش، دليل المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)، ص 29.

(4)- أحمد بدر، مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات (السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1999)، ص 48.

ب- المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الأكثر استعمالاً في جمع البيانات، والمقابلة هي عملية اجتماعية تحدث بين الباحث والمبحوث الذي يقوم بتزويد الباحث بالمعلومات المراد جمعها. والمقابلات أنواع وقد اعتمدنا على المقابلة المقننة (الموجهة)، التي تقوم على أساس يقيني جازم بحيث توجه الأسئلة بشكل مرتب، وتقتصر على إجابة محددة من قائمة سبق تحديدها وفق نظام معين.

إن ما النوع من المقابلة علمي في طبيعته أكثر من المقابلة غير المقننة، لتوفرها على الضوابط اللازمة التي تسمح بصياغة تعميمات علمية⁽¹⁾.

ج- الاستبيان:

اخترنا الاستبيان كأداة أساسية في دراستنا هذه نظراً لما تتميز به عن الأدوات الأخرى، إذ تعتبر من أكثر الأدوات استخداماً في العلوم الاجتماعية، لما توفره من سهولة جمع المعلومات والبيانات الميدانية على الظاهرة موضوع الدراسة، وتستخدم بكفاءة أكثر في البحوث الوصفية لتقرير ما توجد عليه الظاهرة في الواقع⁽²⁾. وحتى يحقق الاستبيان الهدف المرجو منه لا بد أن يتضمن أسئلة ذات مواصفات خاصة، بحيث تكون هذه الأسئلة معبرة بحق عن المبحوث وتتيح من جهة أخرى أجوبة يمكن

التعامل معها في ما بعد، ويرى علماء المنهجية أن الإجابة الواضحة قابلة للتحليل أو التعامل العلمي فيما بعد، إنما ترتبط بالدرجة الأولى بمدى ضبط الأسئلة المتضمنة في الاستمارة سواء من حيث الشكل أو المحتوى⁽³⁾.

حاولنا قدر الامكان أن تكون أسئلة استبيان دراستنا واضحة وملمة بكل جوانب وإشكالياتنا، وقد مرت صياغتنا لأسئلة الاستبيان بعدة مراحل وأهمها بناء محاورها استناداً إلى الأسئلة المتفرعة عن الإشكالية، كما أنها ذات علاقة بفصول المقاربة النظرية أيضاً، وقد اشتملت

(1)- حسان حلاق ومحمد منير سعد الدين، المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية (بيروت: المحروسة للطباعة والنشر، 1992)، ص 1636.

(2)- عبد الله محمد عبد الرحمان و محمد بدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 371.

(1)- صلاح مصطفى الغوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (القاهرة: مكتبة غريب، 1983)، ص 306.

هذه المحاور في مجملها على 25 سؤالاً تم تحكيمها بعد عرضها على أساتذة من أهل الاختصاص بهدف تدارك أي زيادة أو نقصان.

وقد سجلنا بعضاً مما لاحظته هؤلاء المحكمون بخصوص إعادة صياغة عدد من الأسئلة أو بتغيير موقع بعض منها إلى محور غير الذي كانت فيه، أو تغيير ترتيبها بين أسئلة المحور الذي تنتمي إليه.

إيماناً منا بأن بيانات هذا الاستبيان هي لب أو مخ دراستنا الاستبائية فإننا حرصنا أشد الحرص على أن تكون الأسئلة واضحة ومفهومة وفي متناول جميع أفراد العينة المدروسة، حتى يتمكنوا من الإجابة بشكل منفرد وتلافي أي غموض قد يشوب هذه الإجابة.

يتضمن الاستبيان الخاص بدراستنا هذه كما أسلفنا الذكر على أربعة محاور نهدف في كل واحد منها إلى ما يلي:

- مدى اضطلاع المبحوثين على واقع البيئة وبيئتهم المحلية.
 - نظرهم إلى العلاقة الموجودة بين الإعلام والبيئة.
 - الوعي البيئي لدى المبحوثين.
 - نظرهم إلى أثر وسائل الإعلام في التوعية بقضايا البيئة.
- قمنا بتوزيع الاستمارات في الفترة الممتدة بين 28 ديسمبر 2005 و 26 جانفي 2006 على أفراد العينة المدروسة بمدينة عنابة بطريقة موحدة، أي تسليم الاستمارات يد بيد ، ولتجنب ضياع أي استمارة قمنا بتوزيع هذه الأخيرة في 15 دفعة أي 20 استمارة في كل مرة، مما مكننا من استرجاع أغلب الاستمارات.

❖ مجال الدراسة:

يعتبر مجال الدراسة خطوة أساسية في البناء المنهجي لي بحث علمي كونه يساعد على قياس وتحقيق المعارف النظرية في الميدان، ولقد لتفق الكثير من مستعملي مناهج البحث الاجتماعي لكل دراسة ثلاثة حدود رئيسية، وهي: المجال الجغرافي، المجال الزمني، والمجال البشري⁽¹⁾.

(1)- محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية (ط1؛ الاسكندرية: دون دار نشر، 1985)، ص 30.

أ- المجال الجغرافي:

- تمثل مدينة عنابة وبلدياتها الثلاث (البوني، الحجار، سيدي عمار) الحدود المكانية لهذه الدراسة، وقد تم اختيار هذه المدينة دون غيرها من المدن لسببين رئيسيين هما:
- رغبتنا في حصر الدراسة والتحكم فيها وذلك باختيار مدينة من أكثر المدن الجزائرية تضررا من التلوث الصناعي.
 - محاولتنا دراسة الخصائص الاجتماعية للمبحوثين في إطار الإعلام والتوعية بقضايا البيئة.

ب- المجال الزمني:

تمثل سنتي 2005 و2006 الحدود الزمانية لدراستنا ، حيث أن هذه الفترة شهدت ارتفاعا محسوسا في جهود حماية البيئة ومكافحة التلوث الصناعي، سواء من خلال الجهود الرسمية للجهات المعنية، أو من خلال قطاعات الإعلام والجمعيات البيئية وخاصة في المنطقة محل الدراسة.

ج- المجال البشري:

تتمثل الحدود البشرية في فئة الثانويين والجامعيين على اختلاف أعمارهم وجنسهم ومستواهم التعليمي، وقد اخترنا هذه الفئة نظرا لأهميتها في المجتمع كونها طبقة متعلمة وهو ما يسهل علينا عملية الاتصال بها.

❖ عينة الدراسة ومتغيراتها:

عادة ما يتم اللجوء استخدام العينات في مجال الدراسات العلمية، وتعرف العينة على أنها بعض يمثل الكل، يختار بطريقة علمية أي أنها مجموعة من الأفراد والمشاهدات أو الظواهر التي يفترض أن تمثل مجتمع الدراسة الأصلية⁽¹⁾.

بدلاً من إجراء الدراسة على كامل مفردات المجتمع اخترنا جزء من تلك المجتمع بطريقة معينة، وعن طريق دراسة ذلك الجزء يمكن تعميم النتائج المتوصل إليها على مجتمع الدراسة الأصلي، لأن ذلك يختصر الوقت والجهد واقتصاد التكاليف بالإضافة إلى الحصول على الإجابات الدقيقة والسريعة.

اعتمدنا في دراستنا على العينة القصدية، وهي العينة التي يعتمد عليها في الدراسات الاستطلاعية عندما يكون الباحث مقيداً بمدة زمنية محددة ويفتقر إلى معلومات حول المجتمع المدروس، بحيث يختار الباحث حالات يعتقد أنها ستفيده وتمثل مجتمع البحث، ويقرر الباحث بصفة مسبقة تحديد عدد مفردات العينة كما يراها ملائمة للدراسة⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس اخترنا العينة القصدية وحجمها 300 مفردة في المنطقة الجغرافية والسكنية المتمثلة في مدينة عنابة، وقد تم استرجاع كل الاستثمارات، وستظهر الجداول التالية عمليتي توزيع الاستثمارات وفق متغيرات الدراسة، وهي السن والجنس والمستوى الدراسي.

(1)- Claude Javeau, L'enquête par questionnaire manuelle à l'usage de patricien (2^{ème} Ed : Belgique : Ed de l'université de Bruxelles, 1978) , p. 26.

(2)- عاطف عدلي العبد عبيد وزكي أحمد عزمي، الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص 142.

الجدول رقم (01): سن المبحوثين.

النسبة %	العدد	العينة الفئة العمرية
60 %	180	15 - 22 سنة
19.3 %	58	26 - 35 سنة
16.7 %	41	36 - 45 سنة
04 %	14	46 - 55 سنة
2.3 %	7	56 سنة فما فوق
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

توضح نتائج الجدول أن 180 فردا من العينة وبنسبة 60% هم من المبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 15 - 25 سنة، ونفسر ذلك بحكم بنية المجتمع الجزائري الذي يتكون من 75 % من فئة الشباب ، وأن أغلب أفراد العينة هم الطلبة الثانويين والجامعيين.

الجدول رقم (02): جنس المبحوثين.

النسبة %	العدد	العينة الجنس
50.3 %	151	أنثى
49.7 %	149	ذكر
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج الجدول أن 151 فردا وبنسبة 50.3% من المبحوثين هم من الإناث أما 149 فردا آخرين وبنسبة 49.7% هم من المبحوثين الذكور ونفسر ذلك بأن العنصر النسوي هو العنصر الغالب في مجتمع دراستنا ونلاحظ ذلك في المؤسسات التعليمية على

الخصوص، كما أن للإناث قابلية كبيرة للبحث مقارنة مع الذكور الذين تلقينا معهم بعض الصعوبات سواء أثناء الإجابة أو عند استرجاع الاستمارات.

الجدول رقم (03): المستوى الدراسي للمبحوثين.

العينة المستوى الدراسي	العدد	النسبة %
جامعيين	154	51.3 %
ثانويين	146	48.7 %
المجموع	300	100 %

قراءة الجدول:

تبين نتائج هذا الجدول أن 154 فردا من العينة وبنسبة 51.3 % هم من الجامعيين، أما 146 فردا آخرين وبنسبة 48.7 % هم من الثانويين، ونفسر ذلك بأن مدينة عنابة تعد من أكبر الأقطاب الجامعية، وأن بلدية سيدي عمار لوحدها تعد من أكثر بلديات المدينة تضررا من التلوث الصناعي، ويوجد بها " جامعة باجي مختار"، وعددا كبيرا من الأحياء الجامعية التي تفوق طاقة استيعاب الواحدة منها 03 آلاف سرير.

تحديد المفاهيم:

أ- الإعلام:

يقصد بكلمة الإعلام لغة: مصدر إعلاما أي إبلاغاً، أخبره إخباراً أي إيصال أمر معين من المتكلم إلى المستقبل المقصود بالرسالة كطرف آخر، وقد وردت هذه الأخيرة في لسان العرب بمعنى التبليغ والإبلاغ، أي الإيصال، ويقال بلغت القوم بلاغاً أي أوصلتهم الشيء المطلوب⁽¹⁾.

لقد تعددت مفاهيم الإعلام مما طرح صعوبة في تحديده بشكل دقيق، وهو إشكال يشوب أغلب المفاهيم المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية.

يوجد خلط بين مصطلحي الإعلام والاتصال، لذلك يحتاج مصطلح الإعلام إلى تحديد في اللغة العربية، حيث يتسع هذا المصطلح أحيانا ليشمل الاتصال، ويقتصر أحيانا على وسائل الإعلام أحيانا أخرى.

يرى " أحمد بدر " أن الإعلام والاتصال يحملان معنى واحد، من جهته يرى "إبراهيم إمام" أن مصطلح الإعلام هو التعبير عن ظاهرة الاتصال الواسع، لأنها إدلاء من جانب واحد لا يعبر عن التفاعل والمشاركة، في حين أن كلمة اتصال تعني التفاعل والمشاركة⁽²⁾.

ولفظ الإعلام يدل على لبس في وقت تكمل إحداها الأخرى، فهو يشير إلى عملية استقاء المعلومات والحصول عليها من جهة وإعطاء وبث المعلومات إلى الآخرين من جهة أخرى، بمعنى ينطوي الإعلام على فكرة الإخراج في سبيل الإطلاع⁽³⁾.

ويعرف " سمير حسين " الإعلام بأنه: كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية بدون تحريف، بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات

(1)- أحمد النقيب، المتطلبات الأساسية للإعلام الإسلامي ومميزاته (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1996)، ص 19.

(2)- عاطف عدلي العبد عبيد، مدخل إلى الاتصال والرأي العام (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997)، ص 15.

(3)- جبارة عطية جبارة، علم اجتماع الإعلام (ط1؛ مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة، دون تاريخ)، ص 93.

جمهور المتلقين للمادة الإعلامية، وبكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة عن القضايا والوقائع والموضوعات والمشكلات المشار والمطروحة⁽¹⁾.

الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت، كما عبر عن ذلك " أوتجرت"، وهذا ما يقتضي أن تتوفر في الإعلام ثلاثة مواصفات أساسية وهي الجدة والحداثة، الأهمية والضخامة، الدقة والموضوعية⁽²⁾.

التعريف الإجرائي:

نقصد بالإعلام الأخبار عن حقائق الواقع والأحداث بشكل صادق ودقيق وموضوعي، مجرد وحيادي بهدف إثارة اهتمام الجماهير نحو موضوع معين والتأثير فيهم.

ب- البيئة:

يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الغامضة لدى الناس، وهذا التعقيد نابع من تعدد العناصر المشكلة للبيئة، وقد جاءت هذه الكلمة على لسان العرب في الفعل " تبوأ"، أي حل ونزل وأقام، والاسم من هذا الفعل هو " البيئة"، فدرج علماء اللغة إلى استعمال ألفاظ البيئة والمباعدة كمرادفات⁽³⁾.

ووردت هذه الكلمة في القرآن الكريم، في قوله تعالى: " وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا" (سورة يونس، الآية: 87).

أما في اللغة الفرنسية فإن كلمة Environnement فيقصد بها العناصر الطبيعية والصناعية التي تحيط بالإنسان⁽⁴⁾، وأما في اللغة الإنجليزية فيستخدم لفظ Environnement للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرة في التنمية وتشمل عناصر الطبيعة أيضا.

أما المعنى التقني لكلمة البيئة فيقصد بها: الظروف والعوامل الطبيعية والبيولوجية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتراوح في شكل دقيق، وتشكل الوسط الطبيعي

(1)- حسين عبد المجيد أحمد رشوان، العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993)، ص 246.

(2)- علي عجوة، الإعلام وقضايا التنمية (ط1؛ القاهرة: عالم الكتب، 2004)، ص 12.

(3)- اسكندري أحمد، أحكام حماية البيئة البحرية من التلوث في ظل القانون الدولي العام (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، سنة 1995، ص 10.

(4) **Mereille Maurin**, Hachette Encyclopédique Illustré (Paris : Maury Imprimeur SA. 2^{ème} Ed, 1996), Environnement, p.43.

لحياة الإنسان والكائنات الأخرى ويحكمها ما يسمى بالنظام البيئي⁽¹⁾. وتعني البيئة أيضا الطبيعة وقوامها الماء والهواء والفضاء والتربة وما عليها وبها من كائنات حية، وكذلك البيئة الوضعية التي وضعها الإنسان في البيئة الطبيعية من منشآت ومرافق لإشباع حاجاته⁽²⁾.

التعريف الإجرائي:

نقصد بالبيئة كل العناصر الطبيعية الفيزيائية والبيولوجية من هواء وفضاء وما وتربة وحيوانات ونباتات بما فيها الإنسان، وتشمل أيضا على العناصر الاصطناعية التي استحدثها الإنسان ووضعها لينظم حياته ويدير من خلالها نشاطاته وعلاقاته. البيئة هي ذلك المحيط الواسع الذي يضم كل أشكال الكائنات الحية المرئية وغير المرئية بما فيها الإنسان وعلاقاتها المتشابكة المترابطة.

ج- الإعلام البيئي:

علينا أن نفرق بين مفهوم الإعلام البيئي والاتصال البيئي. أما الأول فقد عرفه البنك العالمي بأنه: "نقل معلومات ذات طابع بيئي من وكالات أو منظمات غير حكومية من أجل إثراء معارف الجمهور والتأثير، على آرائه وأفكاره وسلوكاته تجاه البيئة"⁽³⁾.

أو هو ذلك الإعلام الذي يسعى إلى تحقيق أغراض حماية البيئة من خلال خطة إعلامية موضوعية على أسس علمية سليمة تستخدم فيها كافة وسائل الإعلام، وتخاطب مجموعة بعينها من الناس أو عدة مجموعات مستهدفة، ويتم أثناء هذه الخطة وبعدها تقييم أداء هذه الوسائل ومدى تحقيقها للأهداف البيئية لهذه الخطة الإعلامية⁽⁴⁾.

(1)- أحمد عبد الكريم، « نظرات في اتفاقات التنوع الحيوي »، المجلة المصرية للقانون الدولي 48 (1992)، ص 33.

(2)- ماجد راغب الحواني، قانون حماية البيئة (ط1؛ الإمارات العربية: جامعة الإمارات العربية، 1993)، ص 21، 22.

(3)- Gillian Martin Mehers, Manuel de Planification de la Communication Environnemental Pour la Région Méditerranéenne (Suisse : Editeur Suisse, 1992), p.01.

(4)- أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر (الجزائر: مطبعة النجاح، 2000)، ص 135.

أما الثاني: فيقصد به الاستعمال الإستراتيجي لتقنيات الاتصال من أجل تشجيع ومساندة سياسات ومشاريع بيئية، وجعلها أكثر فعالية من خلال توطيد العلاقات مع المعنيين بالأمر⁽¹⁾.

التعريف الإجرائي:

نقصد بالإعلام البيئي هو تلك الخطة الإعلامية ذات منهج تحمل معلومات تبثها مختلف وسائل الإعلام في شكل رسائل إعلامية الهدف منها توجيه الجمهور والتأثير في آرائه وأفكاره وسلوكاته إيجابيا من أجل حماية البيئة وصيانتها وتنميتها.

د- الوعي:

الوعي هو أعلى أشكال انعكاس الواقع الموضوعي، وهو كامن في الإنسان وحده. والوعي هو المجلد الكلي للعمليات العقلية التي تشترك إيجابيا في فهم الإنسان للعالم الموضوعي ولوجوده الشخصي، ويرجع أصلا إلى نشاط الناس الإنتاجي الاجتماعي⁽²⁾. الوعي هو اتجاه عقلي انعكاسي يمكن الفرد من إدراك ذاته وإدراك البيئة المحيطة به والجماعة التي ينتمي إليها كعضو

ويذهب " جورج ميد G Mead " إلى أن عمليات الاتصال تساعد الفرد على النظر إلى نفسه والقيام بدور الآخرين، وتعتبر عملية الاندماج للآخرين أو تمثل الظروف المحيطة شرطا أساسيا لظهور الوعي⁽³⁾.

التعريف الإجرائي:

هو أعلى درجات الإدراك والإحاطة الذهنية لعقل الإنسان بواقع العلاقات المترابطة والمتداخلة التي قوم على أساسها العالم الذي يعيش فيه.

5- الوعي البيئي:

ارتبط مفهوم الوعي البيئي بتطور مفهوم البيئة التي اتسعت جوانبها إلى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولم تعد محصورة في عناصرها والبيولوجية والفيزيائية،

(1)- Gillian Martin Mehers, op.cit, p.81.

(2)- الموسوعة الفلسفية، إشراف م. روزنتال وب. بودين، تر. سمير كرم (بيروت: دار الطليعة والنشر، 1992)، ط7، الوعي، ص 586.

(3)- محمد عاصف غيث، قاموس علم الاجتماع (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1995)، الوعي، ص 88.

بحيث أصبحت أهداف الوعي البيئي هي التعريف بالتأثيرات البيئية المختلفة على الكائنات الحية والبيئية مما ينعكس على النظام البيئي إيجابيا أو سلبيا. وبشكل مباشر بنوعية الحياة⁽¹⁾.

وعرف " وليام التسون William Illtson" الوعي البيئي بأنه إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة⁽²⁾.

التعريف الإجرائي:

الوعي البيئي هو جانب من جملة مدارك الإنسان بالعالم الذي يحيط به، والوعي البيئي هو اكتساب الفرد لخبرات في فهم العلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وآثارها، وطرق حلها، والهدف منها أن يصبح الفرد ملما بالعلاقات بين عناصر الطبيعة البيئية ومكوناتها الأساسية، ومدى تأثير كل منها بالأخرى ومدى تأثير الإنسان عليها وتأثره بها.

(1)- عبد الرحمن عبد الله العوضي، سبيل إنجاح سياسة إعلامية بيئية (القاهرة: جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة، 1996)، ص 56.

(2)- William Illtson and Harald M.proshonsky, An introduction to Environmental Psychology, (New York, 1974), p.24.

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الخطة التي تتلخص في جوانبها المنهجية والنظرية والميدانية، وهي كالآتي:

الفصل الأول: الإنسان والبيئة والتلوث.

المبحث الأول: علاقة الإنسان بالبيئة.

المبحث الثاني: التلوث البيئي.

المبحث الثالث: إشكالية البيئة على الصعيد العالمي.

المبحث الرابع: نماذج من التعاون الدولي في مجال حماية البيئة.

الفصل الثاني: الإعلام والبيئة.

المبحث الأول: الإعلام البيئي.

المبحث الثاني: المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة.

المبحث الثالث: الحق في الإعلام البيئي.

الفصل الثالث: وسائل الإعلام والتوعية بقضايا البيئة.

المبحث الأول: وظائف وسائل الإعلام وتأثيراتها.

المبحث الثاني: الوعي البيئي كمحور أساسي لفهم قضايا الإعلام والبيئة.

المبحث الثالث: وسائل الإعلام والتوعية بقضايا البيئة.

الفصل الرابع: الإعلام والبيئة في الجزائر.

المبحث الأول: حالة البيئة في الجزائر.

المبحث الثاني: السياسة البيئية في الجزائر.

المبحث الثالث: الإعلام البيئي في الجزائر.

الفصل الخامس: تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: نظرة المبحوثين إلى البيئة.

المبحث الثاني: نظرة المبحوثين إلى علاقة الإعلام والبيئة.

المبحث الثالث: الوعي البيئي لدى المبحوثين.

المبحث الرابع: نظرة المبحوثين إلى أثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية.

الجانِب النظري

الفصل الأول

الإنسان و البيئة و التلوث

المبحث الأول: علاقة الإنسان بالبيئة.

لا شك أن تعددية أبعاد البيئة يحتم علينا معالجتها من منظور مجتمعي شامل يهتم بتأثير العوامل الاقتصادية و القانونية والدينية على البيئة الطبيعية. فقد أثبتت الدراسات أن بين الإنسان و البيئة علاقة تفاعلية سلبية أو إيجابية بصورة متواصلة، فقد حقق الإنسان تطوراً علمياً و تكنولوجيا مكنه من التدخل في معظم عمليات الطبيعة في محاولة منه لتطويعها لإشباع حاجاته و متطلباته، وبناء قوته هذا من جهة، ويستمر في السيطرة المطلقة عليها من جهة أخرى.

لكنه في المقابل كشف عيوب و نقائص الحضارة الصناعية التكنولوجية المعاصرة وآثارها السلبية المتمثلة في التلوث واستنزاف موارد الطبيعة وإهدارها، وظهور تبعات اجتماعية كالفقر و الأمية و انتشار الأمراض و الأزمات الاقتصادية و الأمنية و غيرها...، حتى أصبحت البيئة في كثير من المناطق غير صالحة للحياة. هذا ما يبطل اعتقاد أصحاب المذاهب المادية التي ترى بأن الإنسان قاهر للطبيعة، ويرسخ عضويته في مجتمعهما يؤكد فكرة أن "الإنسان سيد في الكون و ليس سيد هذا الكون"، ولقد اخترنا بعض هذه الجوانب كزوايا نرى من خلالها العلاقة التطورية بين الإنسان و البيئة الطبيعية.

المطلب الأول: علاقة الإنسان بالبيئة من المنظور الاقتصادي.

ويتم تقسيم هذا الجانب إلى أربعة مراحل رئيسية:

I- مرحلة الصفر (مرحلة التطور الكيميائي):

إن نظرة سريعة إلى الوراء عبر السلم الزمني السحيق ستوضح لنا كم كان كوكبنا عدوانياً قبل ما يزيد عن أربعة بلايين ونصف البليون من السنين حيث تعذر قيام الحياة عليه⁽¹⁾، فقد كان الغلاف الغازي (السديم) خالياً من الأوكسجين وغنياً بغازات مثل: الميثان و الأمونيا، وكانت هناك تفاعلات كيميائية وفيزيائية.

(1)- حازم صابوني، «حتى الكهرباء تلوث البيئة»، كتاب العربي 48 (أفريل 2002)، ص30.

بعدها ظهرت الكائنات الحية بما فيها الإنسان وتكونت المخازن الضخمة من الفحم و البترول من بقايا الكائنات الحية⁽¹⁾، وبذلك أصبحت الأرض موئلا يعج بكل أشكال الحياة في محيط سالم إلى حد كبير، ومع بدء تشكل المجتمعات الفطرية أخذ الإنسان يؤثر في بيئته ويسخرها لخدمة أغراضه و منافعه الخاصة، ومع ذلك ظل الإنسان يعتبر نفسه جزءا مكملًا للطبيعة وامتدادا لها.

II- المرحلة الأولى (مرحلة الاقتصاد القطفي)

وفي هذه المرحلة بدأ الإنسان يتفاعل مع بيئته الطبيعية، حيث شكل جماعات صغيرة متفرقة لا يزيد تعداد الواحدة منها عن الخمسين فردا يشتركون معا في البحث عن الغذاء و الأمن والاستقرار، ولم يؤثر الإنسان في هذه المرحلة على التوازن البيئي، فقد كانت العوامل الطبيعية هي المؤثر الحاسم في البيئة، ثم طور الإنسان أدواته وأساليبه في الصيد وجمع الغذاء و اللباس و المسكن، واكتشف النار أيضا، كما أستطاع اكتساب خبرات ومعارف و استعمل اللغة و الكتابة. و يبدو أن تأثير الإنسان على البيئة كان بسيطا لقلة أعداده الأولى⁽²⁾.

III- المرحلة الثانية (مرحلة الاقتصاد الزراعي).

وهي المرحلة الزراعية التي سبقت الثورة الصناعية بحوالي 12 ألف سنة تقريبا، و فيها تكاثرت أعداد الإنسان واتسع نطاق انتشاره، وازدادت متطلباته و اكتشف الزراعة وفي هذه المرحلة بدأ يظهر تأثير الإنسان على البيئة جليا لكنه تأثير محدود لم يخل بالتوازن البيئي⁽³⁾، و تشير الدراسات التاريخية إلى أن الحضارات القديمة في الصين و مصر و الهند و المكسيك، قد أرست كثيرا من التقاليد الراسخة في علاقة التصالح مع الطبيعة و الحفاظ على مواردها، و التي تمثلت في تلك الثورة النباتية و حماية التربة و الغابات و عدم الإفراط في الرعي. ويرجع علماء الانثروبولوجيا سبب اختفاء بعض الحضارات

(1)- أحمد الفرج العطيّات، البيئة الداء و الدواء (ط1؛ عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1997)، ص 13.

(1)- المرجع نفسه، ص 14.

(3)- سلفر تشريل سيمون، بيئتنا العلمية المعاصرة (القاهرة: الدار الدولية للنشر و التوزيع، 1992)، ص 23.

التي شهدتها منطقة البحر المتوسط التي امتدت من سوريا إلى إسبانيا إلى تدهور الإنتاجية الزراعية و فقدان الاهتمام بالبيئة الطبيعية⁽¹⁾.

IV- المرحلة الثالثة: (مرحلة الثورة الصناعية الأولى).

وفي هذه المرحلة تزايدت أعداد المجتمعات البشرية وتطورت متطلبات معيشتها. فظهرت وسائل النقل و المواصلات واستخدمت آلات متطورة في النشاط الزراعي، ونمت الرأسمالية في أوروبا الغربية مما دفع بالأوروبيين إلى غزو كل بقاع العالم، وزادت الثروات المنهوبة من البلدان التي فتحها الغزاة في تراكم رؤوس الأموال التي مكنت أرباب الأعمال من الاستثمار و توليد صناعة حديثة، وازداد حجم السلع و البضائع وكان الاستعمار السبيل الوحيد لإيجاد أسواق لهذه المنتجات .

إن تآكل التربة وتراجع الغطاء النباتي و تدهور الحياة البرية بدأ مع انتشار الاستعمار الأوروبي في إفريقيا و آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أعرب علماء الجغرافيا و الجيولوجيا عن قلقهم البالغ بسبب التغيرات التدميرية للمجتمعات التي تعرضت للغزو الاستيطاني الأوروبي الذي ساهم في اختلال توازن المجتمعات، و بروز ظاهرة النزوح الريفي و هو مؤشر هام لاختلال التوازن البيئي⁽²⁾.

V- المرحلة الرابعة: (المرحلة الحديثة).

تعد هذه المرحلة امتداد للمرحلة السابقة و فيها تزايدت أعداد سكان العالم، و توسعت المدن بشكل لا مثيل له، و حصل تقدم علمي و تكنولوجي سخره الإنسان لتحقيق رفاهيته هذا انعكس سلبا على البيئة المحيطة به⁽³⁾. فتغيرت مكونات غازات الغلاف الجوي و تلوثت المياه و فقدت التربة نضارتها و خصوبتها وازداد الحجم العالمي للإنتاج في القرن العشرين بمقدار 55 ضعفا، حيث أن نسبة 90% من هذه الزيادة حدثت منذ عام 1950 فقط⁽⁴⁾.

(1)- عواطف عبد الرحمان، هموم الصحافة الصحفيين في مصر (مصر: دار الفكر العربي، 1995)، ص250.

(2)- المرجع نفسه، ص 252.

(3)- إبراهيم الماحيدي، أمن وحماية البيئة (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1996)، ص03.

(4)- صلاح حافظ، حجم و آثار تلوث البيئة (القاهرة: مركز صالح كامل للطباعة، 1998)، ص 13، 14.

لقد تميزت هذه المرحلة ب بروز الوعي البيئي من خلال ظهور حركة بيئية في أوروبا و أمريكا الشمالية، وعرفت سنوات الستينيات تصاعدا لموجات الاحتجاج الجماهيري ومنه ما حدث ضد استخدام القوات الأمريكية للمبيدات الكيماوية أثناء "حرب فيتنام". وبلغت مساعي حماية البيئة ذروتها بانعقاد مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية عام 1972، الذي كان منعرجا حاسما في تاريخ الوعي بضرورة إيجاد علاقة إيجابية بين الإنسان و البيئة الطبيعية من خلال إعادة النظر في كل المخططات و الحسابات الاقتصادية التي تؤدي إلى هلاك البيئة و الإنسان معا.

المطلب الثاني: علاقة الإنسان بالبيئة من المنظور الديني و القانوني.

لقد لعبت الأديان دورا هاما في حماية بعض أنواع الحيوانات كما منعت العقوبات الدينية إهلاك الغابات و النباتات، وقد جاء هذا في الديانات السماوية كاليهودية و المسيحية و ديانات غير سماوية كالבודהية و الجانية و الهندوسية و الشينطو، كما أقامت بعض الحضارات القديمة محميات للطبيعة والحيوانات البرية، وتؤكد كلها مسؤولية الإنسان اتجاه البيئة الطبيعية.

أما نظرة الإسلام إلى الطبيعة ومواردها فهي نظرة تتجاوز مادية الغربيين، بل أنها تجمع بين ما هو مادي وما هو روحي يرتبط بالإيمان و الانصياع لأوامر القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة.

I-النصوص القرآنية الكريمة:

إن المسلم يؤمن "بالله" واحد خالق الكون منزل القرآن، الذي يحفل بالعديد من النصوص القرآنية التي توضح بجلاء علاقة الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها⁽¹⁾. وتقوم هذه النظرة على أساسين:

(1)- محمد يونسى، التوازن البيئي رؤية إسلامية، (القاهرة: مركز صالح كامل للطباعة، 1997)، ص71.

I-1- التأمل و التفكير في خلق الكون:

لقد جعل الله عز وجل الكون كله آية ليتدبر ويتفكر الإنسان في خلقه تعالى، ويعتبر التدبر و التفكير عبادة وشعيرة من شعائر الدين الإسلامي، وشمل القرآن الكريم الكثير من الآيات حيث قال تعالى: "قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشأ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير" [العنكبوت: الآية؛ 20]، وقال أيضا: "قل أنظروا ماذا في السماوات و الأرض وما تغني الآيات و النذر عن قوم لا يؤمنون" [يونس: الآية؛ 101]، وقال عز وجل: " وآية لهم الأرض الميتة أحييناها و أخرجنا منها حبا فمنه يأكلون و جعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب و فجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون " [يس:الآيات؛ 33،34،35]، وغيرها من الآيات التي تدعو بحق إلى التأمل و التدبر في خلق الله تعالى.

I-2- التسخير لمنافع الإنسان و حماية الأنواع و التوازن البيئي:

قال تعالى: " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " [هود: الآية؛ 61]، لقد سخر الله عز وجل مكونات البيئة الطبيعية لتساعد الإنسان على أداء رسالته في تعمير الأرض و قال تعالى: " الله الذي خلق السماوات و الأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل و النهار " [إبراهيم: الآيتين؛ 32، 33]. ولكي يستفيد الإنسان من ذلك جعل الإسلام الوسطية منهجا في كل شيء، قال تعالى: " كذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا " [البقرة: الآية؛ 143]، وحتى يتحقق التوازن البيئي قال تعالى: " و الأرض مددناها و ألقينا فيها رواسي و أنبتنا فيها من كل شيء موزون " [الحجر : الآية؛ 19]، وقال تعالى أيضا: " إنا كل شيء خلقناه بقدر " [القمر: الآية؛ 49]، هذه الآيات وردت في هذا الصدد و ذكرنا بعضها على سبيل الذكر لا الحصر.

II- السنة النبوية الشريفة:

إن السنة النبوية الشريفة هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، إذا فقد تعرض النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الأحاديث و المواقف إلى أمور البيئة.⁽¹⁾

II-1- الأحاديث التي تحث على غرس الأشجار وحسن معاملة الحيوانات:

لقد ربط رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس الأشجار بالأجر و الصدقة فقال: " إذا قامت القيامة و في يد أحدكم فسيلة فليغرسها"، وقال أيضا " ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سرق منه له صدقة، وما أكل السبع فهو له صدقة، وما أكل الطير منه له صدقة، و لا يزوره أحد إلا كان له صدقة" -صحيح مسلم- ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوانات فقال: "من قتل عصفورا عبثا، عج إلى الله يوم القيامة يقول: يارب إن فلان قتلني عبثا ولم يقتلني منفعة".

II-2- الأحاديث التي تحث على الحفاظ على البيئة وعدم الإسراف في مواردها:

يقول الرسول عليه الصلاة و السلام: " اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد وقارعة الطريق و الظل"، و قال أيضا: " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الغيبة"، ونهى النبي أيضا عن الانتقال من بلد إلى بلد آخر مخافة و هربا من المرض، كالطاعون، إذ قال عليه الصلاة و السلام: " الفار منه كالفار من الزحف ومن صبر فيه كان له أجر شهيد"، ومن هديه أيضا: الاعتدال و التوسط في استعمال موارد الطبيعة كالماء مثلا و عدم الإسراف فيه فقال عليه الصلاة والسلام: " إن للوضوء شيطانا يقال له الولهان فاحذروه واتقوا وساوس الماء".

وجاء في سيرة الخلفاء الراشدين و التابعين وصايا و أوامر خاصة للجيش الغازية في سبيل الله، وأشهرها وصية "أبو بكر الصديق" -رضي الله عنه- "ليزيد بن أبي سفيان" عندما بعثه على رأس جيش إلى الشام وكان من وصاياهم العشر: ".. ولا تقطعن شجرا مثمرا ولا تحرقن نخلا ولا تفرقنه ولا تعقرن شاة ولا بعيرا إلا لمأكلة" -الموطأ-.

(1)- أحمد ملحة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

لقد ميز الله تعالى الإنسان بالعقل عن سائر المخلوقات مما مكنه من تغيير عناصر الطبيعة بما ينفعه، فهو يغير الغطاء النباتي إلى حقول يزرعها أو مراعي لماشيته، ويضبط منسوب مياه الأنهار ويخزنها لوقت حاجته، وهو يحفر الأرض وينقب فيها للحصول على خامات المعادن ومواد الطاقة و غيرها من نواتج العمل الإنساني وجهده⁽¹⁾. كما منحه الله أيضا حرية العيش في شتى بقاع المعمورة شرط أن يحافظ عليها ويلتزم باحترام القوانين التي تسير عليها، و يعتبر الإخلال بهذا التوازن فسادا حذر منه الله تعالى في كتابه الكريم، فقال تعالى: "ظهر الفساد في الأرض و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" [الروم: -الآية؛41].

بالإضافة إلى إخلال الإنسان بالتوازن البيئي، تهدد مجتمعات الوفرة المتحررة حقوق الأجيال القادمة من الانتفاع بموارد الطبيعة بينما يقر دين الإسلام بحقوق الجميع في هذه الموارد، وعليه لا ينبغي لأي إنسان أن يعبث أو يضر أو يهدر البيئة و الشرع الإسلامي يشجع الالتزام بالحقوق و الواجبات الجماعية⁽²⁾.

III- علاقة الإنسان بالبيئة من المنظور القانوني:

إن الحماية القانونية للبيئة فكرة قديمة متجذرة في عمق التاريخ الإنساني، فقد جاء في الكثير من الدراسات الانتروبولوجية أن الحضارة الإغريقية القديمة، قدمت فيما جاء في كتب "أفلاطون" عما يمكن اعتباره أول إشارة تاريخية مدونة عن المبدأ المعروف حاليا (الملوث الدافع)، عندما دعا إلى ضرورة وضع قانون يحمي المياه من التلوث بسبب استخدام أي نوع من العقاقير (كتاب القوانين)، و عندما أدان في كتابه (النقد) عمليات إزالة الغابات و تآكل التربة و اعتبرهما صورة سلبية لاستخدام القوة⁽³⁾.

أما في القانون الروماني فإن الخيرات الطبيعية ملك للجماعة، ولا يجوز لأي فرد مهما كانت صفته أن يتصرف في هذه الملكية، لذا فإن القانون يعاقب على مثل هذه السلوكات.

(1)- عبد الفتاح القصاص، الأسس العمة للتوازن البيئي في الإسلام (القاهرة: مركز صالح كامل للطباعة، 1998)، ص 25، 26.

(2)- Edith Brown Weiss, Justice pour les génération futures, (Paris : Edition Sang de la terre, 1993), P.16.

(3)- عواطف عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 250.

أما في الحضارة العربية في العصر الجاهلي فإن العرب خلدوا تواصلا إيجابيا مع بيئتهم الصحراوية، وامتدت هذه العلاقة خلال ظهور الإسلام، واحتوت نصوص القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة على ما يهم شؤون البيئة الطبيعية، وبلغ الاهتمام بالبيئة ذروته في العصر العباسي و الأندلسي، فقد أبدى الخلفاء الراشدون و الحكام عناية بالغة بالزراعة و حماية النباتات و الحيوانات النادرة.

ولو انتقلنا إلى أوروبا فسوف نجد أن كتاب و فلاسفة عصر النهضة قد طرحوا تصوراتهم لوضع قانون يحمي البيئة الطبيعية و يحدد أكثر علاقة الإنسان بها و يحقق معيشة راقية للبشر، غير التي كانت سائدة في عصور الظلام التي سيطر فيها رجال الكنيسة و الإقطاع على كل موارد الطبيعة حيث نهبها بصورة بشعة.

لقد كانت انجلترا السباقة في إصدار قوانين خاصة بالبيئة في ذلك الوقت، فقد أصدر في عهد الملك "إدوارد الأول" عام 1273 أول قانون للتحكم في التلوث و الحد من حرق الفحم الحجري و استعمال النيران⁽¹⁾.

ومع بداية الثورة الصناعية طغت الأفكار المادية على الإنسان، وأخذت مآسي التلوث تتكرر في المناطق الصناعية في أوروبا و أمريكا مخلفة وراءها الكثير من الأمراض و الوفيات لذلك سارعت العديد من الدول إلى وضع تشريعات و قوانين لمكافحة التلوث، و نادى الجهات المختصة في حماية البيئة إلى ضرورة وضع قانون دولي للبيئة أساسا للدفاع عنها و يحقق علاقة متجانسة و متوازنة بين الإنسان و الطبيعة.

III-1- التجربة القانونية لبعض الدول المتقدمة في مجال حماية البيئة:

تسعى أغلب الدول المتقدمة صناعيا إلى إصدار تشريعات خاصة بحماية البيئة و عناصرها المختلفة من أفعال الاعتداء و تنظيم أوجه استخداماتها و الاحتفاظ بها سليمة، وكانت التجربة القانونية للولايات المتحدة رائدة في مكافحة تلوث الهواء، فقد صدر في مدينة - بتسبرغ- عام 1815 أول قانون للتحكم في التلوث، كما صدرت في العديد من المدن الصناعية قوانين محلية للحد من الأدخنة التي تطلقها المصانع في الجو، و استمرت عملية التحكم القانوني في ملوثات الهواء حيث أصدرت " الهيئة التشريعية الاتحادية

(1)- محمود صفر «تلوث الهواء يهدد وجودنا»، كتاب العربي 48 (أفريل 2002)، ص11.

للتحكم في البيئة الهوائية " قانون الهواء النظيف" عام 1963 واستكملته بقانون جودة الهواء عام 1967⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية القانون الوطني الأمريكي لعام 1969 حول سياسة البيئة لكل سنة و ابتداء من شهر جويلية عام 1970 أصبح رئيس الولايات المتحدة يقدم تقريرا سنويا إلى "الكونغرس" يعرض فيه نوعية المحيط ووضعية البيئة في أمريكا، وقد عرض الرئيس - نيكسون - برنامجا مكونا من 37 نقطة حول تحقيق حماية البيئة، وقدم قرضا بمبلغ 04 ملايين دولار لمعالجة التلوث وبناء المنشآت الأساسية لمعالجة النفايات و سنت أيضا تشريعات للحد من الضوضاء في الولايات المتحدة و ألمانيا الغربية عام 1972، ويلاحظ أن مثل هذه التشريعات حديثة نسبيا⁽²⁾، كما عملت أقطار منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)^(*) بوضع آليات قانونية للتحكم في التلوث بمختلف أنواعه. ورغم المجهودات و التشريعات التنظيمية إلا أنها غير كافية بسبب استهانة أفراد المجتمع بها وعدم مبالاتهم بمخالفتها، الأمر الذي جعل بعض الدول تشدد العقوبات مستهدفة فرض حماية البيئة.

ففي الولايات المتحدة أصبح قانون جودة الهواء غير كاف، ولهذا فإن التشريع في الوقت الحالي يتطور بصورة كبيرة، كالزيادة في المتابعات القضائية ووضع مقاييس وطنية لنوعية الهواء و توسيع مخططات المراقبة في المناطق الصناعية، ووضع مقاييس أكثر صرامة على دخان السيارات أيضا⁽³⁾.

وبالرغم من أن هذه الإجراءات القانونية الصارمة في الدول المتقدمة صناعيا، إلا أن الدراسات العلمية لمراكز مراقبة نوعية الهواء التابعة "للمنظمة الصحة العالمية" تؤكد أن

(1)- الجمعية الكيماوية الأمريكية، مكافحة تلوث البيئة، تر: أنور محمد عبد الواحد، (القاهر: مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر، 1972)، ص 14.

(2)- عصام الدين الحناوي، التشريعات الخاصة بحماية البيئة و الإنسان (تونس: المنظمة العربية للثقافة و العلوم، بدون تاريخ)، ص 506.

(*)- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تجمع بين 23 دولة صناعة و خمس دول جوار أقل تطورا اقتصاديا.

(3)- الجمعية الكيماوية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الدول الصناعية مسؤولة عن حوالي 28% من انبعاث الغازات الدفيئة والاحتباس الحراري في العالم⁽¹⁾.

إن تعدد هذه القوانين أدى في كثير من الأحيان إلى الفشل في حماية البيئة، لأن هذه التشريعات يكتفي بنشرها في الجرائد الرسمية و بالتالي يتعذر معرفتها من طرف المواطن العادي، ومن هنا دعت الحاجة إلى البحث عن وسائل أخرى لإعلانها ونقصد هنا - وسائل الإعلام الجماهيرية- التي تعمل على النشر الدائم للقوانين التي تحدد علاقة الإنسان بالبيئة مع التنويه بأن القانون وضع لحماية الإنسان ذاته.

III-2- الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة: (٥)

إن الجهود الدولية في مجال حماية البيئة و التي تعاظمت باطراد ملحوظ خلال سنوات القرن الماضي قد أسهمت بدرجة كبيرة في بروز فرع جديد من فروع القانون الدولي العام ونعني به القانون الدولي للبيئة، والذي يعتبر وبحق بمثابة أول تقنين دولي للمبادئ و القواعد القانونية المتعلقة بمسائل البيئة، وقد انطلقت هذه الجهود الدولية على مستويات ثلاثة: المستوى الدولي ، المستوى الدولي الإقليمي، المستوى الدولي الثنائي، و في كل مستوى من هذه المستويات الثلاثة نجد أن الجهود الدولية قد اتخذت بالأساس صورة إبرام الاتفاقيات و المواثيق الدولية.

لقد شكلت المنظمات الدولية و الإقليمية العامة و المتخصصة الإطار التنظيمي الملائم لتوحيد الجهود الدولية في مجال حماية البيئة، و التنسيق بينها بإنشاء أجهزة فرعية خاصة مثل "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" بالإضافة إلى اللجان و الفروع الأخرى التي تعنى بالموضوع ذاته، كما قامت بعض المنظمات الدولية المتخصصة بدورها في توفير آليات خاصة بقضايا البيئة.

(1)- عصام الدين الحناوي، دليل الإرشادات العامة لتشخيص الآثار الصناعية في الوطن العربي، (القاهرة: جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة، 1995)، ص 05.
(*)- سنفضل أكثر في هذه النقطة عند تناول نماذج من التعاون الدولي في مجال حماية البيئة في المبحث الثالث في هذا الفصل.

المطلب الثالث: علم البيئة ECOLOGY.

أهتم الإنسان منذ القدم بالمحيط الطبيعي فكانت كثيرا ما تنشب الحروب و الصراعات من أجل موارد البيئة، كما كانت الأرض موضوعا لكتابات المفكرين و الفلاسفة الأوائل مثل: "هيبوقراط" و "أفلاطون" و "أرسطو" و "جالينوس" و "بوليت" و "بطليموس" وغيرهم، وظلت كتابات أرسطو و غيره من الفلاسفة الإغريق و الرحالة اللاتين مفردة في التاريخ حتى القرن الرابع عشر ميلادي عندما ظهرت مقدمة "ابن خلدون" (1332-1406) الشهيرة و التي تعتبر أول بحث منظم في علم الاجتماع و فلسفة التاريخ و الجغرافيا الاجتماعية، حيث تحدث فيها عن أثر العوامل البيئية كالمناخ و الهواء في طبائع الشعوب وأخلاق البشر (1).

I- نشأة وتطور علم البيئة:

ازدادت أهمية الدراسات البيئية في فترة الكشوفات الجغرافية في نهاية القرن الخامس عشر ميلادي و التي تألق فيها الأسبان و البرتغاليون. ثم ظهرت كتابات "بودان" (الجمهورية) و "منتيسكيو" (روح القوانين) في القرن الثامن عشر ميلادي، وفيها ما يخص الفكر البيئي من خلال تعرضهم لأثر العوامل الطبيعية على الإنسان، وفي بداية القرن التاسع عشر ميلادي ظهرت أفكار جديدة متعلقة بعلوم الأحياء، ثم ظهر رواد جدد أمثال "رايتر" و "همبولت" و "فريدريك راتزل". وبمجيء المفكر الألماني "أرنست هيكل" ERNEST HEACKEL عرف الفكر البيئي نقلة نوعية بوضعه أسس الايكولوجيا ليبدل بها على تكيف الكائنات الحية بالبيئة مع محيطها (2).

وكلمة إيكولوجيا "ECOLOGY" مشتقة من اللغة اليونانية، وتتكون من شقين:

(1)- محمد السيد غلاب، البيئة و المجتمع (ط7؛ مكتبة الاشعاع، 1997)، ص17.
(2)- حسين طه وآخرون، البيئة و الإنسان دراسات في الايكولوجيا البشرية، (ط3؛ الكويت: وكالة المطبوعات، 1984)، ص11، 12.

"LOGY"، "OIKOS"، وهذه الأخيرة تعني الوسط أو المسكن و المقصود به البيئة، "LOGY" و تعني عرض أو حديث و المقصود به علم، و بالتالي فالمعنى العام هو علم البيئة "ECOLOGY".

ويرى "أرنست هيكل" أن علم البيئة هو مجموع العلاقات الودية أو العدائية التي تربط الكائنات الحية ببيئتها العضوية أو غير العضوية⁽¹⁾.

ويعرف "الآن بومبارت" "Allain Bombarett" علم البيئة بأنه: "دراسة التوازن بين الكائنات الحية و نظم تغذيتها و طرق معيشتها و تواجدها، كما يتضمن دراسة العوامل غير الحية كالمناخ و خصائص الأرض و المياه"⁽²⁾.

وامتدت علوم الايكولوجيا إلى العلوم الإنسانية، ويرجع الفضل إلى عالم الاجتماع الأمريكي "Charles Gaipain" عندما أصدر كتابا عام 1915 تحت عنوان "التشريع الاجتماعي لأحد المجتمعات المحلية الزراعية".

لقد أصبحت الايكولوجيا تمس ميادين واسعة من العلوم، الاقتصاد و الاجتماع من خلال الايكولوجيا الزراعية و الغابية و الايكولوجيا البحرية، و إيكولوجيا المناطق الزراعية و العمرانية⁽³⁾، كما دخلت الايكولوجيا أيضا في علوم الأنثروبولوجيا على يد "Julien Stewart" وكان اتجاهه نحو الايكولوجيا الثقافية "Cultural Ecology".

لقد تطورت الدراسات الإيكولوجية بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) نتيجة الخراب الذي شهدته البشرية و التلوث الذي أصاب البيئة الطبيعية و تشكلت عدة مدارس أشهرها: المدرسة السويسرية- الفرنسية ، المدرسة الإنجليزية-الأمريكية، المدرسة الاسكندنافية، المدرسة السوفيتية.

II - أقسام علم البيئة Ecology .

II-1 - علم البيئة التطبيقي: ظهر هذا الفرع نتيجة التأثيرات السلبية لنشاطات الإنسان على البيئة الطبيعية، و يهتم هذا النوع بكل مظاهر التلوث و اختلال التوازن البيئي

(1)- محمد غياث الأشرف، « البيئة والتنمية»، الدورة التدريبية لمعدى البرامج البيئية في الإعلام المرئي والمسموع ، (مارس 1995)، ص 133.

(2)- إحسان محاسنة، البيئة و الصحة العامة (الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع 1991)، ص 17، 18.

(3)- Jean Philippe Barde, et, Christian Garnier, Environnement sans Frontières, (Paris : Editions Seghers, 1971), P.331.

ويشغل علوما أخرى كالفيزياء و علم المناخ و الأرصاد الجوية و غيرها...، ومن أجل دراسة الكائنات الحية و علاقتها ببعضها البعض ومع الوسط الذي تعيش فيه.

II-2- علم البيئة الوصفي: وهو العلم الذي يعتمد على المعارف و حصيلة المعلومات حول الكائنات الحية، و أنظمتها البيئية وعاداتها السلوكية و الشروط الطبيعية الملائمة لحياتها و استمرار بقائها.

II-3- علم البيئة التحليلي: ويختص هذا الفرع بتحليل الشروط و الظروف البيئية و العلاقات الموجودة بين عناصرها، بهدف تحديد تأثيرها منفردة أو مجتمعة على النظام البيئي وما يسود من تفاعلات.

II-4- علم البيئة التطوري: وهو العلم الذي يهتم فيه الباحثون بدراسة الظواهر الطبيعية مع اقتراح التقارير و التوصيات لصور ونماذج الحياة⁽¹⁾.

III- مكونات النظام البيئي:

يعرف النظام البيئي "Ecosystem" على أنه مناطق طبيعية تتفاعل عناصرها الحية مع بعضها البعض، ومع عناصر المنطقة الطبيعية غير الحية الفيزيائية و الكيميائية، بحيث ينشأ نوع من التوازن بين هذه العناصر المختلفة، مما يعطي للنظام البيئي حالة من الاكتفاء الذاتي، عن طريق سلسلة العلاقات الغذائية على مستويات متعددة يتم خلالها انتقال و توزيع الطاقة و تحول المواد في شبكة من الدورات و الحلقات الطبيعية⁽²⁾. ويتألف النظام البيئي من مكونين أساسيين هما:

III-1- المكونات غير الحية: وهي مكونات لا تتمتع بمظاهر الحياة وتتكون من المواد العضوية (مخلفات الأحياء و الجثث) وغير العضوية، و تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: جزء مائي و جزء غازي و جزء صلب.

(1)- فيصل لودجالي، الطبيعة و التلوث (عناية: مؤسسة سידار للطبع، 1990)، ص 05، 06.

(2)- محمد غياث الأشرف، مرجع سبق ذكره، ص 135.

III-2- المكونات الحية: وتشمل الكائنات التي تتمتع بمظاهر الحياة من تغذية وتنفس و حركة وتكاثر، و تنقسم بحجم شكل حصولها على الغذاء إلى كائنات منتجة ومستهلكة ومحللة⁽¹⁾.

المبحث الثاني: التلوث البيئي.

رغم كثرة التعاريف التي تناولت مفهوم التلوث، إلا أنها تتفق جميعا على أنه عبارة عن عملية تغيير في مكونات وعناصر البيئة، والتلوث هو كل ما يؤثر في عناصر البيئة بما فيها من نبات و حيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل: الهواء والماء والتربة والبحار والبحيرات، وغيرها...

إن التلوث خطر يهدد البيئة وما عليها، فالإنسان المعاصر بتكنولوجياته أفسد أكثر مما أصلح، فأصبحت البيئة غير قادرة على مواجهة مشكلة التلوث الذي يعد جريمة في حق التوازنات التي أوجدها الله سبحانه وتعالى.

لا زالت آثار التلوث تمتد عبر الزمان والمكان، وتكتسح يوميا مساحات شاسعة من الأرض برا وبحرا وجوا، والسبب يعود إلى الوسائل المعاصرة وخاصة الأسلحة الكيماوية والذرية والبيولوجية، وسوف نتعرض في المبحث إلى أهم أسباب التلوث وأنواعه والأمراض الناجمة عنه.

المطلب الأول: أسباب ومصادر التلوث.

إن أغلب العوامل المسببة للتلوث مستحدثة من طرف الإنسان، وقد بدأت بالظهور منذ أن ابتكر الإنسان الآلة واستخدمها في كل مناحي حياته، وظلت هذه العوامل تتزايد يوما بعد يوم مع زيادة التقدم العلمي نتيجة أخذ الإنسان بالأساليب الصناعية و التكنولوجيا الحديثة. وقد ظهر أثرها واضحا في النصف الثاني من القرن العشرين حين شعر الإنسان بخطرها على صحته و صحة البيئة أيضا، وتتمحور أسباب و مصادر التلوث بين العوامل الطبيعية و الاصطناعية.

I- العوامل الطبيعية: يعتبر التلوث من الدورات الطبيعية التي تحدث بصفة ميكانيكية على كوكب الأرض، فمثلا يقدر العلماء أنه منذ نحو 65 مليون سنة اندفعت صخرة من

(1)- فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، (الجزائر: دار الأمل، 2003)، ص 22، 23.

الفضاء عرضها حوالي من 10-14 كيلومتر إلى الأرض محدثة انفجارا قوته 10 مليون ميغاطن أي أقوى بـ 10 آلاف مرة من انفجار كل الأسلحة النووية في العالم، ويقول العلماء أن التبريد كان هو الأثر السائد في المدى القصير بسبب السحب الترابية المقدوفة في الهواء بصفة رئيسية، و على المدى الطويل دخل ثاني أكسيد الكربون و بخار الماء و غازات أخرى في طبقات الجو العليا فعززت أثر البيوت الزجاجية ورفعت درجات الحرارة بمقدار 20 درجة فهرنهايتية تقريبا، وكان نتيجة هذا الدمار الطبيعي زوال "الديناصورات" ونصف الأنواع الأخرى على الأرض. بالإضافة إلى مظاهر التدمير و الإفساد التي تسببها العوامل الطبيعية الأخرى من برق ورعد وأمطار وسيول وبراكين وزلازل، بيد أنه إزاء كل ذلك لابد للإنسان المؤمن من الرضى و التسليم بما يفعله الخالق، لأنه عز وجل ناجم عن غاية حكيمة في نفسه فهي ليست تلويثية بقدر ما هي إصلاحية⁽¹⁾، غير أن هذه العوامل تخلق كوارث عند وقوعها خاصة الأعاصير و موجات المد البحري "التسونامي"، و الزلازل ذات الآثار التدميرية و الجدولين الآتيين يوضحان ذلك:

الجدول(04): أخطر حوادث المد البحري " تسونامي"

السنة	عدد القتلى	موقع حدوث المد البحري -تسونامي-
1854	3000	ناتكايدو-اليابان.
1868	25674	شمال الشيلي.
1883	23500	بجرجاوة.
1886	26360	سان ريكو - اليابان.
1899	3620	بحر باتدا-اندونيسيا.
1923	2144	توكايدو - اليابان.
1933	3000	سان ريكو - اليابان.
1964	1997	ناتكايدو-اليابان.

(1)- فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص112.

119	ألاسكا - الولايات المتحدة.
8000	خليج مورو - الفلبين.
2182	بابوا-نيغونيا - غينيا الجديدة.

المصدر: NOAA، National Geophysical Data Center

قراءة الجدول:

أرقام القرن التاسع عشر تقديرية، لقد أكد خبراء الإحياء أن موجات المد البحري-

تسونامي- الذي ضرب المحيط الهندي عام 2005 قد دمر الحياة البحرية في المنطقة.

الجدول (05) يوضح الزلازل الأكثر قتلا في القرن العشرين.

التاريخ	الموقع	عدد الضحايا	قوة الزلزال (سنتر) رشت
28 ديسمبر 1908	ميسينا-إيطاليا	70.000	7.5 درجة
01 سبتمبر 1932	كوانتو-اليابان	143.000	8.3 درجة
16 ديسمبر 1926	جانسو-الصين	200.000	8.6 درجة
22 ماي 1927	زينينغ-الصين	200.000	8.3 درجة
25 ديسمبر 1932	جانسو-الصين	70.000	7.6 درجة
30 ماي 1935	كويتا-باكستان	60.000	7.5 درجة
05 أكتوبر 1948	عشق أباد-تركمانستا ن	110.000	7.3 درجة
31 ماي 1970	بيرو	66.000	7.8 درجة
27 جويلية 1976	تانغشان-الصين	255.000	8.0 درجة
20 جوان 1990	إيران	50.000	7.5 درجة

المصدر: U.S.Department of the Interior.U.S.Geological Survey

لقد كانت البيئة قادرة على التعامل مع هذه الأحداث الدورية للتلوث الطبيعي بيد أن البيئة لم تستطع أن تتعامل بنفس القدر من الكفاءة مع الزيادة المفاجئة و الكبيرة من التلوث الذي حدث بفعل البشر⁽¹⁾.

II-العوامل البشرية (الاصطناعية):

إن الوضع العلمي والسياسات الاقتصادية و التنموية المتبعة منذ بداية الثورة الصناعية، ونمط الاستهلاك المتزايد لدى المجتمعات المدنية المعاصرة للسلع و الخدمات مواد الطاقة، كل هذا ولد ضغطا على موارد البيئة الطبيعية وخلق آثار تلوثية بليغة، ويعتبر قطاع الصناعة العامل الأكثر تلوثيا للبيئة، ومن أهم هذه المصادر مايلي:

II-1-أهم المصادر الصناعية لتلوث الهواء:

1. الجزيئات الصلبة المتصاعدة من محاجر استخدام المواد الخام.
2. الغبار المتطاير من أماكن تجميع المواد الخام أو أثناء نقلها إلى المعامل.
3. الغبار المتصاعد من الفحم الحجري المستخدم في مصانع الحديد و الصلب.
4. الملوثات الصادرة أثناء عملية الإنتاج (كغبار الفلور الصادر من مصانع الالومنيوم).
5. المذيبات المتبخرة من صناعة الأشرطة(مثل غازات أكاسيد الكبريت SOX الصادرة عن احتراق الوقود في مصانع الورق و الصناعة الكيميائية).
6. الضباب المتصاعد(مثل: الهيدروكربونات المنتشرة و المتصاعدة من صمامات الصناعات البتروكيماوية).
7. الملوثات المنبعثة عن معالجة المخلفات الصناعية(مثل: المواد الكيماوية العضوية التي تصدر عن وحدات التقنية الجافة و المصانع الكيميائية).
8. مخلفات وحدات معالجة الصرف الصناعي.
9. الملوثات المنبعثة عن الحوادث الصناعية(انفجارات، حرائق)⁽¹⁾.

(1)- ترافس واجنر، البيئة من حولنا، تر. محمد صابر(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)، ص 20.

II-2- أهم المصادر الصناعية لتلوث الماء.

1. التسرب من خزانات مواد التصنيع أو تلك التي تحتوي على النفايات.
2. الرواسب المتخلفة عن عمليات الإنتاج دون معالجة (مثل: سائل الكروم).
3. التسرب العرضي من عمليات الإنتاج (كتسرب المواد الكيماوية السامة من صمامات صناعة الصفائح المعدنية).
4. المطر الحمضي الناتج عن الهواء الملوث بالغازات المختلفة، و التي يؤدي اتحادها مع مياه المطر إلى زيادة حموضة مياه الأنهار و البحيرات.
5. التسرب من مواقع الصرف الصحي (كالنفايات الكيماوية التي تتسرب من خلال هذه المواقع إلى التربة و تلوث المياه الجوفية).
6. مياه التبريد الساخنة التي تحدث تلوثا حراريا (Thermal pollution)⁽²⁾.

II-3- أهم المصادر الصناعية لتلوث التربة:

1. الرواسب المختلفة من عمليات الإنتاج (مثل: خبث الحديد و الفولاذ).
2. تلوث التربة الناشئ عن ترسب المواد الكيماوية المستعملة في المصانع.
3. تلوث التربة الذي ينشأ عن مواقع المصانع المغلقة.
4. المخلفات المتولدة عن أجهزة التحطم بملوثات الهواء (مثل: مخلفات شبكة المرسبات للتحكم بالجزئيات الناتجة)⁽³⁾.

II-4- مصادر أخرى للتلوث:

توجد مصادر أخرى للتلوث كالنشاطات الزراعية وأساليب الري غير المدروسة و الرعي الجائر و إبادة الغابات، فالاستعمال المفرط للمبيدات و الأسمدة الكيماوية تؤثر على التربة و المياه الجوفية، ففي حرب فيتنام 1965-1972 ألقى سلاح الجو الأمريكي مبيدات

(1)- عادل عوض، «الآثار البيئية للسياسات التنموية»، عالم الفكر 02 (ديسمبر 2000)، ص 296.

(2)- المرجع نفسه، ص 297.

(3)- المرجع نفسه، ص 299.

كيميائية على حوالي 1,5 مليون هكتار من الأراضي بتركيز يفوق 13 ضعفا التركيز المسموح به، مما خلق مضاعفات إيكولوجية وصحية خطيرة لمدة طويلة⁽¹⁾. وتهدم الآلات الفلاحية بنية التربة و يؤثر السقي بمياه الصرف الصحي المدني و الصناعي على الصحة و المحاصيل الزراعية، و تسهم وسائل النقل في التلوث فمن المعروف أن السيارة الواحدة تطلق في العام الواحد حوالي 01 طن من غاز أوكسيد الكربون⁽²⁾.

ويصدر التلوث أيضا بفعل التجارب النووية التي تقوم بها الهيئات السلمية أو العسكرية أو الحوادث الصناعية.

الجدول رقم (06): أخطر الحوادث الصناعية في العصر الحديث.

المكان	البلد	التاريخ	المادة	الضحايا والأضرار
أوبو-OPPU	ألمانيا الغربية	1921	نترات الألمنيوم	500 قتيل و 1900 جريح
تستيندرلو-TESSENDERLOO	بلجيكا	1942	نترات الألمنيوم	200 قتيل
كلفلند-CLEVELAND	USA	1944	الغاز الطبيعي المميع	136 قتيل ومئات الجرحى
تكساس سيتي-TEXAS-CITY	USA	1947	نترات الألمنيوم	400 قتيل وعدد غير محدد من الجرحى
لود فيغشاخن-LUDWIGSHAFEN	RFA	1948	ديميثيل الاثير	245 قتيل و 2500 جريح
ميناماتا-MINAMATA	اليابان	1959	الزئبق (في بحيرة ميناماتا)	400 قتيل وآلاف من المعوقين و المشوهين
أوساكا-OSACA	اليابان	1970	الغاز (انفجار في محطة ميترو)	92 قتيل و مئات الجرحى
ساو باولو-SAOPAULO	البرازيل	1972	الغاز (انفجار داخل عمارة)	38 قتيل و 75 جريح
فيلكسبوروغ-FILIXBOROUGH	بريطانيا	1974	كابرو لاطام	30 قتيل و 20 جريح

(1)-Anderson, J, Ecology for environmental sciences(London: Edward Arnold Pub,1981),P.95.

(2)- محمود صفر، مرجع سبق ذكره، ص12.

	(انفجار في مصنع)			
200 جريح	الديوكسين (Tcdd)	1976	إيطاليا	سيفيزو-SEVESO
30 قتيل و 22 جريح	الاموننيك	1977	كولومبيا	باساكا بالو-PASSA.CABALO
216 قتيل ومئات الجرحى	البروبيلان	1978	إسبانيا	لوكس ألفا كاس- LOS.ALFAQUES
100 قتيل و 150 جريح	الغاز المميع المضغوط	1978	الميكسيك	كسيلا طوبيك-XILATOPEC
48 قتيل	بخار المحروقات	1979	إيرلندا	بانطري باي-BANTRY BAY
41 قتيل و 77 جريح	غاز محبوس	1980	بولونيا	فرصوفيا-VARSOVIA
ترحيل 17000 نسمة	أكرولاين (تسرب)	1982	USA	لافت-LAFT
750 قتيل وآلاف الجرحى	أنبوب وقود	1984	البرازيل	كوبا طاو-CUBATAO
1500 قتيل وعدد غير محدد من الحرحى	بروبان-بوتان-	1984	الميكسيك	ميكسيكو-MEXICO
2500 قتيل وآلاف الحرحى	سيثيليسوسيبياناتا	1984	الهند	بهوبال-BHOBAL
تدمير النسق الايكولوجي للنهر لسنوات طويلة	مضادات عشبية زنبقية في نهر الراين بعد حريق	1986	سويسرا	بازل-BALE
حرمان 200 ألف نسمة من المياه الشروب.	معدن ثقيلة وبانزان و أرسنيك أفرغت في نهر اللوار على إثر حريق	1988	فرنسا	تور-TOURS -

المصدر: عشاشي محمد، البيئة في العلاقات الدولية و مكانتها لدى الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الجزائر، سنة 2002 ، ص 38.

قراءة الجدول:

وقعت هذه الحوادث جراء القصور العلمي و التكنولوجي للإنسان مما خلف كوارث إيكولوجية أثرت على توازن النظام البيئي و صحة الإنسان في مناطق حدوثها.

المطلب الثاني :أنواع التلوث.

منذ القديم وجدت الملوثات لكن النظام الإيكولوجي الطبيعي لم يسمح لها بالتوسع لأن بنيته المتماسكة كانت دائما قادرة على استيعابها مما يجعلها محدودة في الزمان والمكان، بسبب التطور الصناعي الحالي أصبح من المتعذر إحصاء و حصر هذا الحشد الضخم من الملوثات التي لم تقف عند حد، بل هي في ازدياد مستمر يترافق طرديا مع التنمية الصناعية. و يمكن تصنيف هذه الأنواع كما يلي:

I-الملوثات البيولوجية:

ترافق ظهور الملوثات البيولوجية مع ظهور الحياة على الأرض، وهذا النوع من الملوثات هو عبارة عن عناصر فاعلة تحدث تلوثا نسبيا كالبكتيريا و الجراثيم و الطفيليات و أنواع من الحشرات و الحيوانات. تتكفل الطبيعة بأمر التخفيف من هذه الملوثات فالجراثيم تفتك ببعضها و تكون الحشرات غذاء للعضيات و القوارض، وتتغذى الطيور على هذه الأخيرة، وهكذا دواليك كل ذلك في نطاق التوازن النظام الإيكولوجي، و يمكن تلافي خطر هذه الملوثات باستخدام تقنيات دفاعية نظيفة طبيعية، كالتداوي بالأعشاب و تغليف النفايات، و تغطية الأطعمة وغيرها، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له شفاء" (1). كما يمكن استخدام الوسائل البيولوجية في مكافحة هذه الملوثات كبديل عن المركبات الكيميائية التي تلوث البيئة وتضر الإنسان، كاستعمال الأعداء الطبيعيين للحشرات المراد إبادتها

أو رش المناطق النباتية بالبكتيريا و تضر الحشرات وحدها، أو استنبات أنواع جديدة من البذور أكثر قدرة عن المقاومة الطبيعية للآفات.(2) لذلك يعمل القائمون على مخابر البحث في الدول المتقدمة على استحداث وتطوير الأساليب البيولوجية الاصطناعية من أجل تجنب خطر التلوث.

(1)- فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص 100.

(1)- فتحية محمد إبراهيم و حمدي الشنواني، الثقافة والبيئة مدخل إلى دراسة الانثروبولوجيا الإيكولوجية (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع ، 1988)، ص 182.

II-الملوثات الكيميائية:

تتجم الملوثات الكيميائية في الغالب عن الأنشطة البشرية، ويمكن تصنيفها كالاتي:

II-1-ملوثات صناعة الأغذية و الأدوية:

تعتبر المركبات الكيميائية للأدوية ذات تأثير سلبي على الإنسان إذا زادت نسبتها في الجسم، وتشكل الأغذية أيضا خطرا عليه إذا انقضت مدة صلاحيتها، وتنتقل مركبات المبيدات الحشرية التي تستخدم في الزراعة عبر سلاسل غذائية إلى الإنسان، فمثلا : مادة (الدي.دي.تي) من خواصه أنه لا يذوب إلا في وسط دهني و يتركز في أنسجة الكائنات الحية، ويزداد التركيز لدى الكائنات الواقعة في نهاية السلسلة الغذائية.

II-2-الأسمدة الكيماوية و المضادات الحيوية:

وهي مركبات تستخدم بالخصوص في النشاط الزراعي، فالمخصبات و الأسمدة الكيماوية و العضوية التي تضاف إلى التربة لزيادة إنتاجيتها إلى الحد الأقصى، لكنها تزيد من الآثار الجانبية غير المرغوبة، لأن عناصرها الأولية تترسب في التربة وتترشح إلى المياه الجوفية ثم تظهر ثانية في المياه السطحية⁽¹⁾. وهو ما يفقد المزروعات خواصها الغذائية ويقلل من خصوبة التربة ومحتواها الكيميائي^(*).

كما تستخدم المضادات الحيوية في تركيب علف المواشي لتسمينها أو لعلاجها، لكن لها تأثيراتها على البيئة والإنسان.

II-3-التلوث بالمعادن و النفط:

تترسب المعادن بالقرب من المناطق الصناعية ومناجم استخراج المواد الأولية ومصافي تحلية المياه، وأخطر هذه المعادن (الرصاص، الكاديوم، النحاس، القصدير، الزئبق، الزرنيخ). و ينجم التلوث نتيجة تسرب الزيوت النفطية أثناء عمليات و الحفر و التنقيب عن جيوب الزيوت في اليابسة أو في البحار وينجم أيضا عن الصناعات البتروكيماوية.

(2)- عادل عوض، مرجع سبق ذكره، ص 287.

(*)- حدث في عدد من البلدان المتقدمة جراء استخدامها المفرط للأسمدة الكيماوية في الزراعة أن فقدت تربة أراضيها عناصرها العضوية وغير العضوية فأصبحت غير صالحة للزراعة.

III-الملوثات الصلبة - السائلة- الغازية:

و تنقسم بدورها إلى عدة أنواع أخرى نذكر منها:

III-1-الملوثات الصلبة: هي المواد غير المشعة مثل مخلفات المناجم و المصانع ومواد البناء و الأنسجة و القمامة البشرية المختلفة.

III-2-الملوثات السائلة: مثل مياه الصرف الصحي و تحتوي على ملوثات عضوية و غير عضوية، و جرثومية وإشعاعية و حرارية، بها نسبة كبيرة من البكتيريا و الفيروسات و الفطريات، و كلها تؤثر على المسطحات المائية و صحة الإنسان⁽¹⁾.

III-3-الملوثات الغازية: وهي أنواع لا حصر لها من الغازات الاصطناعية واطر هذه الغازات، مستنزفات الأوزون.

الجدول رقم(07): يوضح أهم الغازات المستنزفة لطبقة الأوزون.

المواد الكربونية	المواد البتروجينية	المواد الكلوروكربونية	المواد الكلورية الجزئية الهلجية
-أول أكسيد الكربون CO -ثاني أكسيد الكربون CO ₂ -غاز الميثان CH ₄ -الهيدروكربونات غير الميثانية	أكسيد النيتروز أكاسيد النيتروجين NOX	-رابع كلوروكربون CCL ₄ -الفيرون 11 CFCL ₃ -الفيرون 12 CFCCL ₂ -الفيرون 113 C ₂ F ₃ CL ₂ -الفيرون 114 C ₂ F ₄ CL ₂ -الفيرون 115 C ₂ F ₅ CL	الكلوروفورم CMCL ₃ -الفيرون 22 CHFCL ₂

المصدر: فاطمة الزهراء زرواط، التكاليف الناتجة عن التلوث البيئي (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، سنة 1999، ص 24.

قراءة الجدول: بالإضافة إلى هذه الأنواع توجد المواد البرومية و الهيدروجينية التي تساهم في عملية التفاعلات الكيميائية- الضوئية في طبقة الستراتوسفير على ارتفاع 50 كلم وتؤدي إلى نضوب الأوزون العلوي.

IV- الملوثات الفيزيائية:

هي أنواع الملوثات التي لا تنتمي إلى أي فئة من فئتي الملوثات السابقة وهي كالاتي:

(1)- فتحي دردار، مرجع سبق، ص 105.

IV-1- التلوث الضوضائي:

الضوضاء هي مزيج من الأصوات المتداخلة غير المرغوب فيها، وتقاس شدة الأصوات بوحدة "الديسبل" فالضوضاء العادية في المنزل تصل إلى 30 ديسبل في المتوسط، في حين ترتفع في الشارع مع حركة المرور إلى 80 ديسبل في المتوسط، وترتفع مع صوت الدراجة النارية إلى 110 ديسبل ومع صوت الطائرة النفاثة إلى 150 ديسبل، وتؤثر الضوضاء على الجوانب الفيزيولوجية و السيكولوجية للإنسان الأمر الذي يستدعي سن تشريعات خاصة بالضوضاء.

IV-2- التلوث الحراري:

تحتاج المنشآت الصناعية و محطات توليد الطاقة و مصافي البترول لكميات هائلة من مياه البحار و الأنهار لعمليات التبريد، و عندما ترتفع حرارة هذه المياه تعاد مرة أخرى إلى مصادرها عن طريق أنابيب المخارج، فضلا على ما تحتويه من معادن ثقيلة وأملاح عادة ما تزيد من معدلات التفاعل الكيميائي في الخلايا النباتية و الحيوانية، و تضعف نمو الطحالب وتركيز الأكسجين الذائب في الماء وهذا يسبب موت الكثير من الأحياء المائية وتغير مناخ العالم⁽¹⁾.

IV-3- التلوث الإشعاعي:

وجدت المواد المشعة منذ النشأة الأولى للأرض فقد كانت شعوب الحضارات القديمة قبل 2800 سنة (ق. م) على دراية بهذه المواد، ولم تحدد بصفة علمية إلا في عام 1896 على يد الفيزيائي الفرنسي "بيكارل"⁽²⁾. تستخدم المواد المشعة اليوم في المجالات السلمية و العسكرية لكنها ذات تأثير تدميري، وينجم التلوث الإشعاعي عند إجراء التفجيرات الذرية حيث تتحول المواد الصلبة إلى أتربة مشعة، أو أثناء إنتاج الوقود النووي و الفصل الكيميائي للنظائر المشعة، إذ تنطلق كتل ضخمة من بقايا الإشعاع و تتركز في أجسام الكائنات الحية⁽³⁾، أو جراء وقوع الحوادث النووية كحادثة تشيرنوبيل مثلا^(*).

(1)- فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص 107.

(1)- سمير رضوان، «التلوث الخفي»، كتاب العربي 48 (أفريل 2002)، ص 22.

(2)- معوض عبد التواب، جرائم التلوث من الناحيتين القانونية و الفنية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1986)، ص 447.

IV-4- التلوث الكهربائي:

تشير تقارير الطب الوبائي أن الموجات الكهرومغناطيسية ملوثة للبيئة و مضرّة بالإنسان بدءاً من الترددات المنخفضة و الأشعة فوق البنفسجية و الأشعة السينية عند التردد $10E15$ هرتز، و تؤثر الأشعة السينية مثلاً على الروابط الكيميائية بين الجزيئات المكونة لخلايا النسيج العضوية للكائنات الحية أو تفكك المورثات (الجينات)⁽¹⁾.

(*)- مدينة-بأكرانيا- إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي وقعت بها أخطر حادثة نووية، إثر انفجار واحد من الأربع مفاعلات نووية في 26 أبريل 1986، مخلفة تلوثاً إشعاعاً مس أجزاء من أوروبا و القطب الشمالي.
(3)- حازم صابوني، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

المطلب الثالث: أهم الأمراض الناجمة عن التلوث:

تختلف المشكلات الصحية في منطقة زراعية عنها في منطقة صناعية أو صحراوية، و كل بيئة من هذه البيئات لها طابعها الذي يؤثر على مستوى الأفراد⁽¹⁾.

I- أهم أمراض تلوث الهواء:

الجدول رقم(08): أهم أمراض تلوث الهواء.

نوع المرض	طرق انتشاره	أعراضه	المضاعفات الناجمة عنه
-السل Tuberculose	تسببه الجرثومة السلية Baccille de koch المنتقلة في الهواء من الإنسان المصاب أو الحيوان عبر المجاري التنفسية، ويصيب السل الجهاز التنفسي(الرئة) و السحايا، البطن، العمود الفقري و المفاصل والأغشية التناسلية.	التهاب الغدد اللمفاوية زيادة عدد الكريات البيضاء قلة الكريات الحمراء فقدان الشهية و عسر الهضم. فقدان الوزن، وفقر الدم السعال و الألم الحاد في الصدر بساق الدم (سل الرئة) ارتفاع درجة حرارة الجسم ³⁹⁻⁴⁰ م	إصابة السحايا و الكلى. الالتهاب الرئوي. همود الرئة انتشار وعائي الرئوي. انتشار السل في أعضاء أخرى من الجسم المصاب. الوفاة إذا لم تتم معالجة المصاب.
-الحساسية و الربو L`Allerge et L`Ashme	هناك حساسية الأنف و الربو ومن مسبباتها(غبار الطلع، و قشور جلد الحيوانات، البكتيريا، الفطريات الجوية، الغبار، الغازات الصناعية، الأشعة فوق البنفسجية)، تحدث هذه المكونات مشاكل في الشعب الهوائية، وضعفا في الجهاز المناعي للأطفال	العطس وضيق التنفس. رشح شديد و نزيف الأنف. تضخم اللوزتين وأنسجة الجهاز التنفسي العلوي أما أزمات الربو فتبدأ في سن مبكرة عند الأطفال و تكثر هذه الأعراض في الشتاء	تزداد مضاعفات الربو عند التدخين.
-سرطان الجلد و الرئة	سببه الغازات السامة و الأشعة فوق البنفسجية، والكيمياء الضوئية بتحول النسيج الجلدي إلى نسيج سرطاني أما سرطان الرئة فسببه التعرض الشديد للغازات الصناعية و المواد المشعة، ويصيب أيضا الحنجرة و الفم و المتانة و البلعوم و القولون.	-يصيب سرطان الجلد مختلف أنحاء الجسم أما السرطان الرئة فأعراضه السعال الدائم و المستمر ألم في الصدر. خروج الدم من الصدر.	-يمكن إزالة سرطان الجلد في مرحلته الأولى بالجراحة أو بإشعاعات الراديو أو أشعة إكس(X) وإذا عجز الطب عن استئصال السرطان يتوفى المصاب.

المصدر: فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص 155، 162.

قراءة الجدول: تنتشر مثل هذه الأمراض في التجمعات السكنية المتاخمة للمناطق الصناعية، أو في المدن الكبرى التي تشهد حركة كبيرة لوسائل النقل ، و هذا لا يعني أن المناطق البعيدة ليست معنية بهذه الأمراض لكن لا تطرح بالشدة نفسها.

II- أهم أمراض تلوث الماء:

الجدول رقم(09): أهم الأمراض الناجمة عن تلوث المياه.

نوع المرض	طرق انتشاره	أعراضه	المضاعفات الناجمة عنه
الكوليرا Cholera	تنتقل عبر المياه و الطعام، يسبب أضرار في التوازن القلوي- الحامضي و المائي و الالكتروليوني	التهاب المعدة إسهال و ارتفاع درجة الحرارة و انخفاضها. انخفاض ضغط الدم وجفاف الأنسجة و ضيق في التنفس.	- الالتهاب الرئوي. التهاب غشاء الفم و قرنية العين و الأذن و حويضة الكلية و النكفة. -تخثر الدم.
التيفوئيد Typhoid	أو الحمى التيفية تنتقل عبر المياه و الطعام و تتكاثر في الطحال و الكبد و تنتشر في الدم و الدماغ و العظام	صداع و دوار. آلام في البطن(غازات) إسهال. ارتفاع درجة الحرارة حتى 40°م تضخم الطحال و الكبد	نزيف في الجهاز الهضمي التهاب في الأحشاء و السمع و عضلة القلب و الرئة و المفاصل و المسالك البولية و المرارة اختلال الوظائف العقلية. فقر الدم
البلهارسيا Bilharzias	مرض طفيلي ينتقل في المياه الملوثة عبر الجلد و الفم ينتشر في الدم و القلب و الرئتين ثم إلى الكبد و يستقر في الأحشاء و المتانة و الرحم	صداع و عسر في الهضم ارتفاع درجة الحرارة 40°م إسهال و نزيف و حرق أثناء التبول فقر الدم.	—
التهاب الكبد Hepatite	يصيب الكبد و هو نوعين:-التهاب الكبد الحاد الذي يتسبب فيه الفيروس A و التهاب الكبد المرض الذي يتسبب فيه الفيروس B ينتقل عبر المياه و الأطعمة الملوثة.	تغير لون البول إلى اللون القاتم و البراز إلى اللون الأبيض. ارتفاع درجة حرارة الجسم. آلام وتضخم الطحال و التهاب المعى.	—

المصدر: فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص145، 149.

قراءة الجدول: تنتشر هذه الأمراض عبر المياه خاصة التجمعات السكنية التي تفتقر لشبكة صرف صحي فرعية، حيث تختلط المياه القدرة مع المياه الصالحة للشرب مما يؤدي في النهاية إلى مثل هذه الأمراض. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأمراض تكثر في الأحياء الفقيرة بالبلدان النامية.

III- أهم أمراض تلوث الغذاء:

الجدول رقم(10): أهم الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء.

نوع المرض	طرق انتشاره	أعراضه	المضاعفات الناجمة عنه
السالمونيلا Salmonelose	تسبب فيه جرثومة السالمونيلا و مصدرها الحيوانات و الإنسان و الأطعمة الملوثة، تدخل عبر الفم إلى المعى الدقيق ثم إلى الدم و يؤثر على القلب و الكلى و النخاع العظمي.	التقيء - ألم في البطن. إسهال و جفاف في البول. انخفاض ضغط الدم. ارتفاع حرارة الجسم ما بين 38 ⁰ -39 ⁰ م	التهاب في: البنكرياس المتانة و القولون
مرض التعصبات القولونية Colibaci-lose	تسبب فيه جرثومة Escherichiose colibaci-lose التي تلوث الأغذية خاصة السريعة التلف.	ارتفاع درجة حرارة الجسم. تقيء و إسهال آلام في الرأس (ويستمر المرض لمدة 3 و 4 أسابيع	التهاب في الأذن النزلي أو القيحي(الصددي) التهاب الرئة التهاب حويضة الكلية
التسمم الغذائي الناجم عن Proteisme	مرض يسببه ميكروب البروتيوستن الذي يصيب الغذاء فيلوثه، يصيب المعدة و الأمعاء.	تقيء متكرر آلام في الرأس و البطن. إسهال، حرارة عادية أو مرتفعة حتى 37,5 ⁰ م	—
مرض الزحار Le Dysem-Terie.	يصيب الحسم بالتسمم و هو نوعين: Dysenterie Baeillaire و الزحار الاميبي Shigelles وينتقل عبر الأغذية الملوثة و المياه و الأيدي الوسخة، ويؤثر على الجهاز العصبي الخارجي و الأوعية الدموية و القلب و المعدة.	الإسهال المتقطع. غازات في البطن آلام في الرأس و العضلات انخفاض ضغط الدم ارتفاع درجة الحرارة حتى 40 ⁰ م تباطؤ دقات القلب فقدان الوعي	التهاب في: -الرئة و القصبات -الأذن و غشاء الفم -الكلى و المتانة الذبحة اللوزية و أهم المضاعفات عند الأطفال، الضعف و نقص الفيتامينات وفقر الدم الأنيميا Anemia

المصدر: فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص 151، 155 .

قراءة الجدول: تكثر هذه الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء جراء الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية في الأنشطة الفلاحية، أو عن تلك المواد المستخدمة في علف المواشي أو السقي بالمياه القدرة أو عن الأغذية التي انتهت مدة صلاحيتها.

إلى جانب جملة الأمراض التي ذكرناها سابقا، تؤثر الضوضاء أيضا على صحة الإنسان فتسبب له شعورا بالإجهاد و توترا عصبيا و انفعاليا، إلى جانب التغيرات الفيزيولوجية كسرعة الدورة الدموية، وزيادة دقات القلب و ارتفاع نسبة الأدرنالين في الدم، وبعض الأعراض الانقباضية في الجهاز الهضمي و التنفسي وقد تؤدي إلى ضعف السمع أو فقدانه كاملا، و ضيقا في الشرايين التاجية للقلب. أوضحت بعض الدراسات الإحصائية في الطب الوبائي أن هناك تأثيرات حيوية (بيولوجية) ضارة محتملة ناجمة عن تعرض الإنسان للحقول المغناطيسية ذات التردد المنخفض سواء في المواقع السكنية أو في أماكن العمل فقد لوحظت زيادة "عامل مخاطرة" الإصابة بسرطان الدم (اللوكيميا) عند الأطفال تقع منازلهم بالقرب من خطوط الجهد العالي كما أن الإصابة بسرطان الدم (اللمفاوي) هو أعلى من المعدل (المتوقع) لدى العاملين في مجال صناعة الطاقة الكهربائية وبعض الصناعات المشابهة.

و امتدت الدراسات لتشمل احتمالات الإصابة بالأورام الدماغية و أمراض القلب و الأوعية و الإجهاد المبكر و مرض الزهايمر، إضافة إلى إمكانية الإصابة بالأمراض النفسية كالآبة و القلق و غير ذلك⁽¹⁾.

IV- الآثار الاجتماعية و النفسية الناجمة عن التلوث:

لقد أصبح التلوث الصناعي أحد أهم مشاكل المجتمعات المعاصرة شأنه في ذلك شأن الجريمة و العنف و الإرهاب و التطرف العنصري و الإدمان و الانتحار و البطالة، ولا شك في أن البيئة عامل مشترك بين العديد من العلوم كالطب و علم النفس و علم الاجتماع، وغيرها...

(1)- حازم صابوني، مرجع سبق ذكره، ص33.

لذلك كان من الضروري تحسين البيئة بالمسكن المناسب، وتطوير استخدام المياه العذبة النظيفة و التنسيق بين مجالات التطوير الصناعي و الاجتماعي حتى لا يحدث خلل في هذا التوازن الذي يؤثر الإنسان و مجتمعاته ⁽¹⁾، وهناك أحد فروع علم النفس التطبيقي و هو علم النفس البيئي الذي يهتم بدراسة العلاقة المتبادلة بين الإنسان و بيئته لجعلها علاقة إيجابية بتعديل سلوك البشر من أجل انقاذ البيئة و الحفاظ عليها لأنها الحضارة التي تحتضنه و ترعاه ومنها يؤمن غذاؤه وأمنه و استقراره ومستقبله ⁽²⁾.

ويرتبط سلوك العنف و الانتحار مثلا بدرجة التلوث حيث يتفاعل هذا الأخير مع المراكز المخية محدثا تغيرات كيميائية كلما ازدادت هذه الأخيرة بمراكز الانفعال ازداد الميل إلى التدمير و الانتقام و الثأر و السلوك الشاذ، وهو ما يسمى بالتسمم الانفعالي ⁽³⁾. ويولد التلوث أيضا الضيق و الاكتئاب النفسي وفقدان الشهية و اضطرابات أثناء العمل، ففي إحدى التجارب رفعت نسبة الضوضاء ببعض قاعات فرز البريد بمقدار 15 ديسبل فقلت الطاقة الإنتاجية بمقدار الربع وزادت الأخطاء أربع مرات عن المعتاد ⁽⁴⁾.

(1)- عبد الرحمان محمد العيسوي، دراسات نفسية حديثة معاصرة في البيئة و الصناعة و المهن و الأعمال و التدريب (القاهرة: دار المعارف، 1995)، ص 116.

(2)- المرجع نفسه، ص 128.

(3)- نوال علي محمد حلة، المصادر الصناعية للتلوث، في التنمية الصناعية و البيئية (القاهرة: المركز الدولي للبيئة والتنمية، 1996)، ص 36.

(4)- عبد الحليم خضر، الإنسان و البيئة (القصيم: مكتبة العليقي، دون تاريخ)، ص 328.

المبحث الثالث: إشكالية البيئة على الصعيد العالمي.

لقد أصبحت مشكلة البيئة إحدى أهم قضايا عصرنا الحالي و التي تفرض نفسها على الناس جميعا، وسيبقى التدهور البيئي عائدا إلى فشل خطط التنمية التي أغفلت إدخال الإعتبارات البيئية في مشاريعها.

تواجه البلدان المتقدمة صناعا مشكلات بيئية خطيرة نتيجة المواد الكيماوية والمخلفات السامة الناجمة عن الأنشطة البشرية غير المدروسة.

ينتشر هذا التلوث في شكل أمطار حمضية تفتك بالكائنات الحية وبالغابات والبحيرات، ففي السويد مثلا اختفت الحياة النهرية في حوالي 104 آلاف بحيرة نتيجة لارتفاع حموضة المياه، وتشهد غابات أوروبا وأمريكا الشمالية تراجعا في مساحتها بفعل التلوث الجوي والأمطار الحمضية والتوسع الحضري والأنشطة البشرية المختلفة.

وبالمقابل تواجه البلدان النامية مشاكل أخرى كالتصحر والجفاف إبادة الغابات وانجراف التربة ونُدرة المياه، ومشكلات اجتماعية كالأمراض والفقر والبطالة وغيرها...، ونتعرض في هذا المبحث إلى أهم مشكلات البيئة على الصعيد العالمي .

المطلب الأول: التبعات البيئية للنمو الديموغرافي و التمدن:

إن الزيادات الهائلة في تعداد البشر و الارتفاع المطرد لنسب التمدن في دول الشمال و الجنوب ينبثق عليه نقاط ضغط حرجة على إمكانيات البيئة الطبيعية و على الأنظمة الإيكولوجية، و هو ما يجعلنا نستبعد اكتمال مجهودات الإنسان في تحسين وترقية البيئة و الحفاظ عليها.

I- النمو الديموغرافي:

منذ أكثر من 200 سنة خلت كان تعداد سكان العلم 01 مليار نسمة ثم ارتفع هذا العدد إلى 02 مليار نسمة عام ، 1920 ثم إلى 3.85 مليار نسمة عام 1972، ثم إلى 5.3 مليار نسمة عام 1990⁽¹⁾.

وحسب تقرير "لجنة السكان والتنمية العالمية" أن تعداد سكان العالم وصل في عام 2005 إلى 6.5 مليار نسمة، وقالت الأمم المتحدة أنه: "من المقدر أن يرتفع العدد إلى 07 مليار نسمة بحلول عام 2012، وقد يستقر هذا العدد في حدود 9.1 مليار نسمة بحلول عام 2050. على الرغم من معدلات الخصوبة المنخفضة في الدول الصناعية وارتفاع الوفيات في الدول النامية، ويتوقع التقرير أن تحافظ الدول الغنية على معدلاتها السكانية من دون تغيير، ويتوقع التقرير أيضا ارتفاع تعداد السكان في أفقر 50 دولة في العالم بما يتجاوز الضعف بحلول عام 2050⁽²⁾.

وتتركز الزيادة المرتقبة للسكان في ستة بلدان وهي : الهند، الصين، باكستان، نيجيريا، بنغلاديش واندونيسيا. وحسب الدراسات المستقبلية فإن تعداد سكان العالم سيستقر في 11 مليار نسمة بحلول 2100⁽³⁾.

I-1- أنماط الاستهلاك:

إن لهذه الأعداد الهائلة من البشر احتياجات مستمرة من الخدمات و السلع الاستهلاكية و استنادا إلى "منظمة التنمية الصناعية" التابعة للأمم المتحدة أنه: "يتعين زيادة إنتاج العالم من البضائع بالنظر إلى نمو السكان المتوقع، و لمثل هذا النمو دلالات خطيرة على مستقبل أنظمة العالم البيئية و قاعدة موارده الطبيعية⁽⁴⁾.

(1)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 3 (البحرين: مؤسسة التاكا للترجمة الفنية، 2002)، ص 33.

(2)- جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية 9593، 04 مارس 2005، ص 12.

(3)- Kloufi ben Abdeli, et, Sif el Islam Ben Mensour, protection de l'environnement (Algérie : graphi pub, 1998), P. 4.

(4)- عادل عوض، مرجع سبق ذكره، ص 293.

وتجدر الإشارة أن المجتمعات المعاصرة سيما الصناعية منها تسودها فلسفة وأسلوب "الاستهلاك المفرط" التي مست عدواها بعضا من المجتمعات الفقيرة، بفضل الإرتفاع المحسوس للدخل الفردي وتحسن القدرة الشرائية نظرا لانخفاض أسعار المنتجات والخدمات. إن لهذا السلوك تبعات سلبية على صحة البيئة وإننا لا ندعو إلى نقيض مجتمع الوفرة والاستهلاك، فليس في الفقر و الركود حل لمشاكل البيئة وإنما علينا أن نستهلك في حدود احتياجاتنا دون إهدار لموارد البيئة الطبيعية.

I-2- استخراج موارد البيئة واستنفادها:

يستخرج الإنسان معظم حاجاته من الطبيعة وهو بذلك يعرض مواردها إلى النضوب بصورة لم يسبق لها مثيل، إلى درجة أن حذر الخبراء الاقتصاديون من نفاذ احتياطات العالم من موارد الطاقة، وهذا ما يعرض البشرية إلى أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية والأخطر من ذلك توسع دائرة المشكلات البيئية، ففي خلال أكثر من قرن استهلك الإنسان في القطاع الصناعي حوالي 120 بليون طن من الفحم وهو أكثر أنواع الوقود تلويثا للبيئة، في حين لم يستهلك قبل قرن وخلال سبعة قرون مضت إلا حوالي 07 بلايين طن فقط⁽¹⁾.

فمثلا تسببت كميات الملح الناجمة عن مناجم استخراج الفحم في تلوث نهر "فيستولا" ببولندا وفي تدهور مساحات معتبرة من أراضي المنطقة نتيجة الاستخراج التعديني وحفر الأنفاق وهبوط طبقات الأرض⁽²⁾. ولعل أحسن دليل على إرهاب البيئة الإبادة المستمرة للغابات المطرية في حوض "الأمازون وكينيا وتنزانيا"، ويؤدي هذا النشاط إلى تحميل مناخ العالم مزيدا من غازات الاحتباس الحراري والأمطار الحمضية.

II- التمدن (التوسع الحضري):

كانت المدن ولا تزال مراكز استقطاب للسكان لما تتوفر عليه من نشاطات اقتصادية وخدمات اجتماعية وصحية وفرص الشغل والسكن والتعليم وغيرها من دوافع التحول الحضري، وحتى عام 1900 كان هناك 09 من كبريات المدن في العالم تتركز معظمها

(1)- زين العابدين عبد المقصود، البيئة والإنسان (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1981)، ص103.

(2)- معهد الموارد العالمية، موارد العالم (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997)، ص72.

في أوروبا وأمريكا الشمالية، وقبل أكثر من أربعين عاما كان حوالي 65% من سكان المعمورة يعيشون خارج المدن ثم بدأت تتشكل المدن الضخمة واصبح يعيش ما يقارب نصف سكان العالم في الحضر، ويتوقع أن يتزايد هذا المعدل خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2015⁽¹⁾.

وينتظر أن يتضاعف تعداد الذين يعيشون في المدن ليصل إلى 05 مليارات نسمة، وتكاد تكون نسبة 90% من هذا النمو في البلدان النامية⁽²⁾. وتسهم الهجرة والنزوح الريفي وحركة اللاجئين والمهجرين والمشردين في توسيع المدن وتشكيل الأحياء القصديرية حولها مما يؤدي إلى تدهور البيئة وتردي الوضع الإنساني فيها.

وحسب تقرير "البنك العالمي" فإن هناك أكثر من 25 مدينة يفوق تعداد سكانها الـ 10 ملايين نسمة، ومن أكبر التكتلات الحضرية في العالم نذكر مثلا: طوكيو، مكسيكو سيتي، نيويورك، بومباي، ساو باولو، نيودلهي، التي يعيش في كل منها أكثر من 15 مليون نسمة⁽³⁾. وبالرغم من مزايا المدينة إلا أنها تؤثر على البيئة من خلال مسارين رئيسيين وهما: تحويل الأراضي إلى استخدامات حضرية، والنفائات الصادرة عنها.

II-1- تحويل الأراضي إلى استخدامات التوسع الحضري:

تضطر سلطات الدول التي تشهد كثافة سكانية عالية إلى إقامة البنيات التحتية والسكنات والهيكل الصناعية وشبكة النقل والمواصلات، وتستهلك لتوفير ذلك مساحات واسعة من الأراضي. ويزداد الضغط على الرصيف العالمي بإقامة المنتجعات السياحية والموانئ والحوافز البحرية، ففي "سانغفورة" مثلا: يعد الطلب على الأرض كبيرا لدرجة أن الدولة الجزيرة أضافت لمساحتها آلاف الهكتارات بالردم على طول الشاطئ⁽⁴⁾. ومن آثار التوسع الحضري على الموائل انقراض الكثير من الأحياء واختلال الدورة الهيدرولوجية للمناطق الرطبة، وتتوقع "منظمة التغذية العالمية" (FAO) أن تصيب المجاعة بعض المجتمعات نتيجة الزحف الحضري على حساب الأراضي الزراعية.

(1)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 240.

(2)- موارد العالم، مرجع سبق ذكره، ص 03.

(3)- جريدة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(4)- موارد العالم، مرجع سبق ذكره، ص 68.

II-2- النفايات الحضرية:

لا مناص من وجود علاقة استلزامية بين حجم المدينة وكثافتها السكانية ومكان تركزها، ومقدار نفاياتها والإمكانيات المادية المتاحة وتكنولوجيا معالجة وتسيير النفايات، فتتخلص أغلب البلدان النامية من نفاياتها إما بالحرق أو الطمر، ففي "مانيلا بالفلبين" يوجد أكبر مقالب للنفايات، إذ يتلقى يوميا ما يقارب 650 طن متري من النفايات ويشغل مساحة 34 هكتار مما خلق جبلا من النفايات يصل ارتفاعه إلى 40 متر فوق سطح البحر⁽¹⁾، تهدد نفايات الصرف الصحي نظام البيئة النهرية والبحرية وتزيد عوادم وسائل النقل ودخان المصانع من معدلات غازات الاحتباس الحراري.

المطلب الثاني: تدهور موارد المياه العذبة والبيئة البحرية.

يقول الله عز و جل في محكم تنزيله: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حيا أفلا يؤمنون﴾، ﴿الأنبياء: الآية 30﴾.

لقد بدأت الحياة في الماء و لا تستمر بدونه، فهو يتخلل كل خلايا الكائنات الحية بنسبة بين 60% و 70% بالنسبة للأحياء الراقية بما فيها الإنسان، و 90% من الأحياء الدقيقة. و يدخل أيضا في جميع التفاعلات والعمليات الحيوية، و فيه تعيش نسبة 90% من الأحياء، ويتركب الماء من ذرة اوكسيجين وذرتين من الهيدروجين وصيغته الكيميائية H_2O ⁽²⁾.

يصل الحجم الكلي لمياه كوكب الأرض إلى حوالي 1400 مليون كلم³، تشكل المياه العذبة نسبة 2.5% من هذا الحجم، وتعتبر دورات التساقط المصدر الرئيسي للمياه التي تعود نسبة 80% منها إلى المحيطات ويهطل الباقي على اليابسة⁽³⁾.

(1)- المرجع نفسه، ص 78.

(2)- فيحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31.

(3)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

يكتسي الماء أهمية بالغة في معظم أنشطة الإنسان، لذلك قامت أغلب الحضارات بقرب المسطحات المائية، وكانت الصراعات تنشب في كثير من الأحيان من أجل موارد الماء. وحسب الدراسات الإستشرافية فإن الماء سوف يكون سلاحا أثناء الأزمات، وسبب للحروب والنزاعات المسلحة وحركات العنف، وسيكون أيضا دافعا قويا للتعاون المشترك وقيام تكتلات إقليمية ودولية جديدة، والواقع فإن الثروة المائية تتعرض لتلوث وتدهور خطيرين.

I- تلوث المياه العذبة ونذرتها:

توجد المياه العذبة في شكل ثلوج أو جليد متحجر في المناطق القطبية، أو في شكل أنهار وبحيرات ومياه جوفية، وحسب تقديرات الجيولوجيون فإن الأنهار وجدت على كوكب الأرض منذ ما يقارب 3000 مليون سنة، وتطرح قضايا تلوث المياه ونذرتها في عصرنا الحالي وتسبب ثلاث عوامل في تلوث المياه ونذرتها وهي: تزايد السكان، التنمية الصناعية، الزراعة المروية.

من المحتمل أن يكون هذا التلوث قد بدأ مع إنشاء المدن الأولى منذ حوالي 7 آلاف سنة مضت، حيث استخدمت المسطحات المائية كمصبات لتفتيت نفايات الإنسان وتخفيفها، غير أن الزيادة المتواصلة للسكان فاقت إمكانيات إعادة التدوير الطبيعية⁽¹⁾.

تحمل المجاري المنزلية قدرا كبيرا من الملوثات كألاح الفوسفات والنيتروجين والفسفور و النترات التي تعد غذاء مثاليا لنمو الطحالب والنباتات الضارة⁽²⁾.

وتوصي "منظمة الصحة العالمية" بحد يصل إلى 45 ملغ/ م³ من النترات كأقصى حد مسموح به، وتعرف المياه الجوفية تلوثة شديدا في فرنسا وهولندا وألمانيا والولايات المتحدة، ويؤثر هذا التلوث على صحة المحاصيل الزراعية⁽³⁾. ويعاني $\frac{1}{3}$ سكان العالم

تقريبا من ندرة المياه ويتوقع أن يتضاعف هذا المعدل خلال الـ 25 سنة القادمة، وحسب تقدير "منظمة التغذية العالمية" (FAO) فإن: الاستهلاك العالمي للمياه سوف يزداد لذلك

(1)- موارد العالم، مرجع سبق ذكره، ص 78.

(2)- سمير رضوان، «أنهار السموم»، كتاب العربي 48 (أفريل 2002)، ص 173.

(3)- عادل عوض، مرجع سبق ذكره، ص 288.

أقيمت السدود وهو ما غير الخارطة العالمية للأنهار وأفسد الأنظمة الإيكولوجية فيها، وأدى إجهاد المياه إلى تسرب مياه البحر وهبوط الأراضي، واستنادا إلى توقعات " المنظمة العالمية للعمل السكاني" أن إجهاد المياه سوف يصيب أكثر من 149 بلدا بحلول عام 2050⁽¹⁾.

II- تلوث البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

أصبحت البحار والمحيطات مستودعا لنفايات الصرف الصحي والصناعي، وفضاء للتجريب النووي ودفن النفايات المشعة ومرتعا للأمطار الحمضية ورواسب المركبات المستعصية، وتكاثر النباتات الطفيلية وتزايد عمليات الحث وتعرية السواحل. وينجم عن استخدام المياه في الصناعة ثم صرفها تلوثا حراريا كيميائيا في المياه المستقبلية⁽²⁾، ويعتبر البترول من أكثر الملوثات تأثيرا على المسطحات المائية حيث أن الطن الواحد منه يغطي مساحة تقارب 12 كلم²، وهو ما يحجب أشعة الشمس عن الأحياء الدقيقة فيعوق نموها⁽³⁾، وبموت العوالق البحرية يتراجع مخزون الثروة السمكية ويختل توازن السلاسل الغذائية، وتضطرب دورات التكاثر وتختفي بذلك الكثير من الأحياء وهو ما يشوه بنية البيئة البحرية.

يتسرب البترول من ناقلات النفط ومنصات التنقيب في أعالي البحار ومعامل التكرير ومصانع البتروكيماويات وآبار البترول القريبة من الشواطئ^(*). وتسهم الحروب الإقليمية في تدهور البحار والمناطق الساحلية، فقد تسببت الحرب العراقية-الإيرانية في تدفق ما بين 2 و4 مليون برميل من النفط، وتدفق أيضا ما بين 6 و8 ملايين برميل من النفط خلال حرب الخليج الثانية عام 1991⁽⁴⁾.

(1)- موارد العالم، مرجع سبق ذكره، ص336.

(2)- متولي أشرف، «أخطار تلوث المياه ووسائل حمايتها»، قافلة الزيت 402، (الكويت: 1993)، ص06.

(3)- فتيحة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص180.

(*)- تكثر منصات التنقيب عن البترول ببحر الشمال وبحر قزوين ودول الكاريبي، وتنتشر آبار النفط بالخليج العربي والبحر الأحمر، وتعد هذه المنطقة ممرا بحريا هاما لآلاف السفن وناقلات النفط، ويوجد بها أكثر من 34 مرفأ بحريا للشحن النفط والغاز.

(4)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 204.

وأثناء العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق خلال عام 2003 كادت آبار النفط المشتعلة على مدى هر أكثر من 10 أشهر أن تخلف كارثة إيكولوجية بإقليم جنوب غرب آسيا. إن البيئة البحرية مهددة جراء حوادث ناقلات النفط وأنابيب نقل البترول.

الجدول رقم(11): أكبر الحوادث النفطية في العالم.

السنة	المنطقة البحرية لوقوع الحادثة النفطية	كميات النفط المتسربة
1967	حادثة الناقله الليبيرية torrey-canyon بالقرب من الشواطئ الفرنسية البريطانية	تسرب حوالي 123 ألف طن من النفط وتلوث 180 كلم ² من الشواطئ.
1972	اصطدام ناقلتي نفط ليبيريتين بمحاذاة شواطئ جنوب إفريقيا، وغرق السفينة sea-star في خليج عدن	انسكاب 100 ألف طن من النفط فقدان 115 ألف من النفط
1975	غرق السفينة اليابانية showa-marut في مضيق ملقة	على متنها 237 ألف طن من النفط
1976	غرق السفينة L'olympic-bravery في ساحل ouessant انفجار ناقله النفط Urquiola في خليج كورونيا	على متنها 250 ألف طن من النفط تسرب منها 100 ألف طن من النفط
1978	غرق الناقله Amoco-Cadiz في سواحل بروتانبا بفرنسا	تسرب حوالي 250 ألف طن من النفط خلال 15 يوما
1979	انفجار الغواصة Ixtoc في خليج كابشي	تسرب أكثر من 150 ألف طن من النفط
1989	غرق الناقله الأمريكية Exoon-valdez في مضيق وليام غرق الناقله Bahia-paraiso في جريلاند حادثة الناقله "خرق" الإيرانية في الكاريبي	على متنها 38 ألف طن من النفط تسرب منها 600 ألف لتر من الوقود تسرب 284 ألف طن من البترول
1991	القوات العراقية تضخ من الكويت كميات هائلة من النفط في مياه الخليج	حوالي 10 ملايين برميل من النفط وإضرار النار في أكثر من 300 بئر بترولي
2000	غرق السفينة Erika في عرض السواحل الفرنسية	انسكاب مئات آلاف الأطنان من البترول
2001	انفجار أنابيب النفط بين البرازيل وكولومبيا خلفت بقع نفطية في منطقة الكاريبي	انسكاب كميات غير محددة من النفط في الأنهار التي تصب في بحر الكاريبي

المصدر: عشاشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

قراءة الجدول:

منذ عام 1967 إلى غاية ديسمبر 2002 وقعت أكثر من 311 حادثة نفطية في مياه البحار، منها 156 حادثة في البحر المتوسط الذي يعد أهم ممر بحري كما أنه يستقبل نفايات 150 مدينة تطل عليه مما قد يعرض الحياة البحرية فيه للاختفاء.

المطلب الثالث: تدهور الغلاف الجوي.

يحيط بكوكب الأرض غلاف جوي يتكون من أربع طبقات رئيسية وهي من الأسفل إلى الأعلى: طبقة التروبوسفير، ثم الستراتوسفير، ثم تليها الميزوسفير، وأخيرا الإنوسفير، والهواء عبارة عن خليط من الغازات إذ يمثل النيتروجين نسبة 78.084% منه، والأكسجين نسبة 20.964% وثنائي أوكسيد الكربون بنسبة 0.033% ومجموعة من الغازات الأخرى⁽¹⁾، كالأرغون والنيون والهيليوم بنسبة 0.1%، وتوجد ملوثة كالأوزون وأوكسيد الكربون الهيدروكربونات والجسيمات العالقة والدقائق الحية⁽²⁾. إن الهواء عنصر مهم في الحياة فالإنسان يستهلك يوميا حوالي 15 كغ من الهواء، وتحتوي هذه الكمية على 79% من الآزوت، و21% من الأكسجين، و 0.04% من الكربون والهيدروجين والأوزون⁽³⁾.

I- تلوث الهواء مشكلة البلدان المتقدمة والنامية:

أكد علماء إيكولوجيين أن ثمة اختلاف في درجات التلوث في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إلا أن المشكلة الآن أضحت ذات صبغة عالمية تتعدى الحدود الجغرافية والسياسية للدول. فالدخان الذي تنفثه المصانع في إنجلترا وألمانيا وحملته الأمطار الحمضية إلى شمال أوروبا، أحدثت أضرارا ليس فقط في المناطق النباتية، وإنما في تكوين التربة ذاتها وكثيرا من مصايد الأسماك⁽⁴⁾.

(1)- فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(2)- محمود صفر، مرجع سبق ذكره، ص 12، 13.

(3)- «La pollution dans les zones urbaines », le patricien 33 (Juin 1976), P.34.

(4)- Anderson, J, Op .cit , p 108.

وقد جاء في تقرير "منظمة الصحة العالمية" أن بسماء مدن البلدان المصنعة آلاف الأطنان من الملوثات يستنشقها ملايين البشر يوميا.

وتتعد المشكلة في البلدان النامية التي تشهد تحولا إلى التصنيع، لكنها تفتقر إلى تكنولوجيا الصناعة، وتعتمد على الكتلة البيولوجية في إنتاج الطاقة كما تتميز بنمو ديموغرافي وتوسع حضري كبير وقطاع مواصلات مزدحم وهو ما يضاعف تلوث هواء مدنها، فمن بين 15 مدينة ذات مستويات عالية من المواد العالقة تقع 12 منها في آسيا، ويوجد في 06 منها أعلى مستويات لثاني أكسيد الكبريت (SO_2)، متجاوزا بذلك إرشادات "منظمة الصحة العالمية"، وتشهر "بيكين، وكلتكتا، جاكارتا، نيودلهي، شنغهاي، وطهران" بمستويات من الجزيئات العالقة⁽¹⁾.

ويتعرض سكان أرياف الأقاليم النامية لأخطار التلوث المنزلي لاعتمادهم على الوقود التقليدي (الخشب، وروث الحيوانات الجاف، وغيرها...) فضلا عن حرائق الغابات كالذي وقع عام 1997 باندونيسيا، عندما امتدت آثار الحرائق فيها على البلدان المتاخمة لها، وساقط الرياح أيضا دخان حرائق "غواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك" إلى جنوب الولايات المتحدة، مما دفع بالسلطات المختصة في "تكساس" أن أصدرت إنذارا صحيا لمواطنيها. وتعاني المناطق القطبية من الضباب الدخاني خاصة القطب الشمالي الذي يقع بمحاذاة أكبر الدول المصنعة في العالم^(*).

وتبقى حادثة "تشرنوبيل" المثال السيئ للحوادث النووية، حيث بلغ عنصر السيزيوم 137 المشع حوالي 1000 بكوري/م³ في "اسكتلندا وفنلندا ولينينغراد بروسيا"⁽²⁾، هذه الأخيرة وحسب تقديرات المختصين، فإن نسبة 70% من الإشعاع قد أصابها لوحدها، وأن 40% من مساحة تربتها ملوثة بالإشعاع، وحوالي 2.5 مليون من سكانها يعيشون تحت أخطر الظروف البيئية⁽³⁾.

(1)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 221.
(*)- وهي ثماني دول: الولايات المتحدة، كندا، روسيا، الدانمرك، إسlanda، فنلندا، السويد، النرويج، وتتنقسم هذه الدول مساحة القطب المتجمد الشمالي التي تقدر بـ 30 مليون كلم².
(2)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 236.
(3)- سمير رضوان، «التلوث الخفي»، كتاب العربي 48 (أفريل 2002)، ص 24.

وأثناء العدوان الأمريكي-البريطاني عام 2003، كادت آبار النفط المشتعلة على مدى أكثر من 10 أشهر أن تخلف كارثة إيكولوجية في إقليم جنوب غرب آسيا.

II- هاجس نضوب طبقة الأوزون:

كشف علماء عام 1976 عن وجود ثقب في طبقة الأوزون، أكدت وكالة (Nasa) الأمريكية المعلومات ذاتها عام 1978 بعد تحليل بيانات القمر الاصطناعي "نيمبوس7"، وفي ماي عام 1985 أثبتت البحوث العلمية تحطم حوالي 30% من طبقة الأوزون فوق القطب الجنوبي⁽¹⁾.

تعمل مستنزفات الأوزون على إحداث تغيرات مناخية وإصابات خطيرة بسرطان الجلد وأمراض العيون والتهاب الكبد وفقدان المناعة، وقد أشارت "جمعية السرطان الأمريكية" في تقرير صادر عنها أن: حالات السرطان المسجلة بأمريكا كان سببها الأول نضوب الأوزون⁽²⁾. لقد أثارت هذه القضية ضجة إعلامية وتديدا للرأي العام العالمي، لذلك سارعت أطراف من الأمم المتحدة إلى عقد سلسلة من المعاهدات الدولية لحماية طبقة الأوزون، ومع ذلك تتلمص الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة من ضوابط "بروتوكول مونتريال" لعام 1987، "وبروتوكول كيوتو" لعام 1997.

III- الاحتباس الحراري:

أصبح موضوع الاحتباس الحراري من القضايا المثيرة للقلق في السنوات الأخيرة، لكن العلماء على علم بمفعول غازات الدفيئة الطبيعية التي تنتج في الغالب من عمليات التنفس الكائنات الحية، أو ما تطلقه النباتات المتفسخة (المتحللة) وتتراوح كميات غاز ثاني أكسيد الكربون بين 2000 و5000 مليون طن في السنة⁽³⁾.

تتفاعل هذه الكميات مع عوامل طبيعية أخرى في معادلة دقيقة للحفاظ على درجة الحرارة المثلى لاستدامة الحياة على وجه الأرض، وبظهور الثورة الصناعية اختل هذا الميزان

(1)- أحمد مستجير، «أسطورة ثقب الأوزون»، كتاب العربي 48 (أفريل 2002)، ص 63.

(2)- أحمد مستجير، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(3)- عدنان هزاع رشيد، «الإحترار وعالمنا العربي»، كتاب العربي 48 (أفريل 2002)، ص 129، 130.

ومن المتوقع أن يرتفع المتوسط المناخي للدرجة الحرارة بمقدار يزيد عن 1.5°م⁰ خلال الأربعين عاما القادمة إذا ما استمرت النشاطات التخريبية بصورتها الحالية⁽¹⁾.

IV- ظاهرة النينو EL-NINO والتغيرات المناخية:

ظاهرة- النينو- هي سلسلة من الأحداث، من فيضانات، وأعاصير وحرائق وانتشار الأمراض الخطيرة، بدأت هذه الظاهرة بشكل مكثف بين عامي 1997 و1998.

وفي نوفمبر 2004 صدر تقرير من إنجاز 250 عالما بتمويل من "مجلس القطب الشمالي" وستة منظمات غير حكومية تمثل السكان الأصليين واللجنة العلمية للقطب الشمالي التي أنشأتها أكاديميات العلوم الوطنية في 18 بلدا ويحمل هذا التقرير نتائج خطيرة عن حالة المناخ العالمي⁽²⁾.

وتؤدي التغيرات المناخية إلى ارتفاع معدلات الحرارة، وذوبان القطبين وإضافتهما إلى المحيطات بمستوى قد يصل إلى متر كامل بحلول عام 2050، ويؤدي ذلك أيضا إلى تآكل الشواطئ، وغمر المناطق الساحلية المنخفضة⁽³⁾.

والعديد من جزر غرب المحيط الهندي، ويعتقد العلماء أن ارتفاع درجة الحرارة قد أدى إلى إبيضاض الشعب المرجانية في "جزر القمر وجزر سيشل وتتنانيا"⁽⁴⁾، واختلال دورات التساقط في مناطق معينة تعرف "بحزام الجوع الإفريقي" التي يعاني سكانها القحط والجفاف، وأيضا زيادة هطول الأمطار وحدوث الفيضانات والسيول في مناطق أخرى من العالم⁽⁵⁾. هذا ما يؤثر على النظم الزراعية، ويتسبب في خسائر اقتصادية ومشاكل صحية وانعدام الأمن الغذائي وانتشار المجاعة والفقر والتخلف...

(1)- محمد الشهاوي، «مستقبلنا رهن التسخين»، كتاب العربي 48 (أفريل 2002)، ص125.

(2)- أحمد الشربيني، «عندما يذوب القطب.. ماذا يحدث للأرض»، العربي 554 (جانفي 2002)، ص179.

(3)- سينيثابولورشي، حماية المياه على الأرض خطوات لإنقاذ طبقة الأوزون، تر. أنور عبد الواحد (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992)، ص20.

(4)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص219.

(5)- فتحية محمد إبراهيم وحمدى الشنواني، مرجع سبق ذكره، ص179.

المطلب الرابع: تدهور الغطاء النباتي - التصحر والجفاف.

لم تعد مشكلة تدهور الغطاء النباتي والتصحر والجفاف مشكلة داخلية لدولة من الدول، بل أصبحت أبعادها عالمية. هذا ما جعل المجتمع الدولي يولي اهتمامه بهذه المشكلة منذ عقد اتفاقية اليونسكو حول حماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي بكل تشكيلاته الفيزيائية والبيولوجية والنباتية.

I- تراجع الغطاء النباتي والغابات:

يعد الغطاء النباتي والغابات رئة العالم والمصدر الرئيسي لإنتاج الأكسجين الذي تحتاجه كل الكائنات الحية في بقائها، ومصفاة طبيعية لتعديل ثاني أكسيد الكربون في الهواء، وموئلا هائلا للحياة البرية.

إن للغابات أهمية إيكولوجية واقتصادية في الوقت نفسه، إذ تتوفر على ثروات طبيعية وموارد للطاقة، ولقد عكس "مؤتمر ريو" لعام 1992 ذلك بإصدار إعلان حول الغابات كلفت بمتابعته "اللجنة العالمية للتنمية المستدامة" (PNUD)، و"برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (PNUE)، و"المنظمة العالمية للتغذية" (FAO) وقد أصدرت هذه المنظمات تقريراً أكدت فيه تراجع أن تراجعاً مخيفاً في مساحة الغابات والغطاء الحراجي في العالم بما يقارب 10 ملايين هكتار سنوياً⁽¹⁾.

عن الحالة المتدهورة التي آلت إليها الغابات كان سببها الأول هو الإنسان لاستغلاله المفرط للأخشاب والرعي الجائر والحرائق وغيرها...

II - التصحر والجفاف:

يعتبر التصحر واحدة من أخطر المشكلات التي تهدد البيئة الطبيعية، إذ يعمل على تدمير الإمكانات البيولوجية للأراضي في المناطق الجافة، وشبه الجافة والشبه الرطبة التي تغطي ما يقارب 40% من سطح الأرض، وإن تجريد وتعرية الأراضي يهدد سبل العيش لأكثر من 100 مليون شخص⁽²⁾.

(1)- Organisation des Nations Unies, Commission du Développement Durable (New York : Conseil Economique et Social, 1997), P.11.

(2)- أحمد ملحة، مكافحة التصحر- تجربة الجزائر (الجزائر: المديرية العامة للغابات، 2001)، ص 03.

وهذا التردّي قد يكون للأسباب طبيعية، إلا أن المتسبب الرئيسي في ذلك الممارسات الخاطئة للإنسان⁽¹⁾، ففي دراسة قام بها علماء من جامعة "أكسفورد" البريطانية أن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والرعية بإفريقيا ستختفي بحلول عام 2040⁽²⁾. وعن الخسائر الاقتصادية للتصحّر تبين في تقويم أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنها تصل إلى 850 مليون دولار بين عامي 1990-2010 على مستوى كل القارات⁽³⁾، ويؤدي التصحر أيضا إلى الهجرة والنزوح نحو الشمال فقد أكد -الأمين التنفيذي لمرصد الصحراء والساحل- أن الـ 20 عاما المقبلة ستشهد هجرة ما يقارب 60 مليون شخص من مناطق الصحراء نحو أوروبا بحثا عن ظروف المعيشة الملائمة⁽⁴⁾.

(1)- **Guaouth Mekamech**, «une véritable menace pour l'environnement africain », *Revue Idra* (1998), P.128.

(2)- « الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية », ملحق العربي العلمي 04 (سبتمبر 2005)، ص 09.

(3)- فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص 67.

(4)- جريدة الخبر، يومية جزائرية، 4619، 05 فيفري 2006، ص 02.

الجدول رقم(12): أكبر الصحاري في العالم.

اسم الصحراء	المساحة (كلم ²)	الموقع
الصحراء الإفريقية الكبرى	7700.000	شمال إفريقيا
الصحراء الأسترالية	2459.000	أستراليا
الصحراء الليبية	1683.000	ليبيا و مصر و السودان
صحراء أستراليا الوسطى	1500.000	أستراليا
الصحراء العربية الكبرى	1300.000	شبه الجزيرة العربية
صحراء غوبي	1036.000	منغوليا والصين
صحراء الربع الخالي	640.000	المملكة العربية السعودية واليمن
صحراء كلهاري	518.000	بوتسوانا
صحراء أستراليا الشمالية الغربية	414.000	أستراليا
صحراء فيكتوريا	324.000	أستراليا
صحراء تاكلاماكان	320.000	الصين
صحراء سونوران	315.000	الولايات المتحدة الأمريكية
صحراء النوبة	310.000	مصر و السودان
صحراء القطارة	300.000	الصومال وإثيوبيا و السودان
صحراء كاركوم	270.000	تركمانستان
صحراء ثار	260.000	الهند وباكستان
صحراء كينويل كوم	230.000	أوزباكستان وكازخستان
صحراء أتاكاما	181.000	شيلي
صحراء النفود	120.000	المملكة العربية السعودية

المصدر: فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص76.

قراءة الجدول:

من خلال الجدول يتبين لنا أن أغلب هذه الصحاري واقعة في الأقاليم التي تتميز بالجفاف ونقص المياه والفقر والتخلف.

المبحث الرابع: نماذج من التعاون الدولي في مجال حماية البيئة.

شهد العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حركة تصنيع واسعة سيما في البلدان المتقدمة، وهو ما أثر بطبيعة الحال على البيئة الطبيعية فازدادت مخاطر التلوث وبرزت مظاهر التدهور البيئي في كثير من مناطق العالم، ولأن التلوث لا يعترف بالحدود الجغرافية والسياسية للدول بات مؤكدا أن الأزمة اتخذت طابعها العالمي.

لذلك سارع المدافعون عن البيئة إلى بدل المزيد من الجهود لإنقاذ البيئة من مخالب التلوث الصناعي، ويبدو واضحا لكل متتبع أن حركة الوعي البيئي انطلقت في أواخر الستينيات من القرن الماضي، ولم يعقد أي مؤتمر دولي حول البيئة إلا في شهر جوان من عام 1972 بمبادرة من هيئة الأمم المتحدة، لذلك كانت أول تجربة أممية في مجال حماية البيئة، واستمرت بعدها الجهود بعقد مؤتمرات دولية أخرى واتفاقيات متعددة الأطراف، وغيرها...، وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى أهم المؤتمرات الدولية في مجال حماية البيئة.

المطلب الأول: من مؤتمر استكهولم إلى مؤتمر ريو دي جانيرو (1972-1992).

إن الاهتمامات الدولية بالبيئة ليست حديثة، إذ حظيت هذه المسائل بالاهتمام منذ فترة طويلة، لكن كانت في شكل ينقصه التنظيم والاستمرارية، وكان شهر ديسمبر عام 1968 نقطة الانطلاقة الرسمية للتعاون الدولي في مجال حماية البيئة، عندما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر عالمي حول البيئة لبحث مشكلات البيئة والتلوث على مستوى العالم، وبعد أربع سنوات من الاجتماعات واللقاءات التحضيرية انعقد أول مؤتمر للبيئة في العاصمة السويدية عام 1972.

I- مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية (جوان 1972).

دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عبر اللائحة رقم (1346) إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة، وفي دورتها الثالثة والعشرين قررت الأمم المتحدة عقد هذا المؤتمر بموجب اللائحة رقم (2398)، وتم قبول الحكومة السويدية لاحتضان فعاليات المؤتمر بعاصمتها خلال الفترة ما بين 05 و 16 جوان 1972⁽¹⁾. وحضر هذا المؤتمر 113 دولة بما فيها الجزائر، والعديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وكثير من المهتمين بشؤون البيئة. وخرج المؤتمر بإعلان يتضمن 26 مبداء وخطة عمل تتكون من 109 توصية.

I-1- مبادئ إعلان استكهولم:

خلال الدورة الختامية للمؤتمر صادقت 113 دولة على مبادئ إعلان استكهولم ويمكن تلخيصها في سبعة نقاط أساسية وهي كالآتي⁽²⁾:

1. حق كل إنسان في بيئة صحية وشروط مناسبة للعيش.
2. التزام كل إنسان بحماية البيئة والحفاظ على مواردها.
3. تشجيع التنمية الاقتصادية في حدود إمكانيات البيئة.
4. إيجاد حلول للتناقض بين البيئة والتنمية.
5. التأكيد على التعليم للتحسين وتنمية الوعي لبيئي من خلال وسائل الإعلام.
6. تشجيع البحوث العلمية في مجال البيئة.
7. الحث على إزالة أسلحة الدمار الشامل التي تشكل خطرا على البيئة.

I-2- مخطط النشاط حول البيئة:

يحتوي مخطط النشاط حول البيئة على 109 توصية موزعة حسب وظيفتها على ثلاث نقاط أساسية مكونة للمخطط وهي كالآتي⁽³⁾:

(1)- عشاشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص66.
(2)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 04.
(3)- عشاشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص69.

1. البرنامج العلمي لمراقبة و تحليل وتقييم وضعية البيئة.
 2. نشاط تسيير البيئة بهدف حمايتها وتحسينها للأجيال الحاضرة والقادمة.
 3. إجراءات دعم نشاطات البرنامج العلمي لتقييم وضعية البيئة.
- ويعتبر هذا المخطط إنجازا هاما للمؤتمر خاصة وأن العالم كان يشهد حركة تصنيع كبيرة، فكان مخطط النشاط بمثابة إجراء استعجالي للحد من التلوث الصناعي.

I-3- نتائج أخرى للمؤتمر:

ومن نتائج المؤتمر أيضا إنشاء سكرتارية تشكل نواة التنسيق والعمل البيئي داخل منظومة الأمم المتحدة، التي أصبحت تحت اسم "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (PNUE)، وخلق مجلس إدارة يتكون من 58 عضوا يمثلون دول القارات الخمس، 16 مقعدا للدول إفريقيا، 13 مقعدا لدول آسيا 13 مقعدا للدول الغربية، 10 مقاعد لدول أمريكا اللاتينية، 06 مقاعد لدول أوروبا الشرقية⁽¹⁾.

لقد تجاوبت أغلب الدول المشاركة مع مبادئ مؤتمر استكهولم، ففي خلال ثلاث سنوات صدر 31 قانونا بيئيا وطنيا وبحلول عام 1982 أنشأت في حوالي 110 دولة وزارات وأقسام خاصة بقطاع البيئة.

II- مؤتمر ريو حول البيئة والتنمية (جوان 1992).

عرفت الفترة التي تلت مؤتمر استكهولم تنامي الوعي العالمي بالبيئة، من خلال سلسلة المبادرات والمساعدات الدولية لحماية البيئة، إلا أن مشكلات البيئة لازالت مطروحة مما كانت عليه من قبل، لذلك دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر قمة الأرض التي احتضنته مدينة "ريو دي جانيرو" البرازيلية في الفترة ما بين 03 و14 جوان 1992، تحت شعار "الأرض بين أيدينا"، وشارك في هذه القمة 100 من قادة ورؤساء الدول و178 حكومة وعدد كبير من العلماء والخبراء، و 1400 منظمة غير حكومية و 03 آلاف

(1)- عبد الرحمن عبد الله العوضي، « القضايا البيئية الإقليمية والدولية »، الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في الإعلام المرئي والمسموع (مارس 1995)، ص84.

منظمة أخرى، وممثلين عن الجمعيات المدنية والاقتصادية و10 آلاف من الوفود و09 آلاف، ومئات من رؤساء القبائل والعشائر وممثلين عن هيئات نسائية⁽¹⁾. وتعتبر قمة الأرض هذه قمة لتجديد الجهود وتحقيق تقارب بين عالم الشمال وعالم الجنوب، ومن نتائج القمة ما يلي:

II-1- إعلان ريو:

صادق ممثلو 178 دولة بالإجماع على وثيقة "إعلان ريو"، والتي تتكون من 27 مبدءاً تهدف كلها إلى إقامة مشاركة عالمية جديدة ومنصفة، عن طريق إيجاد مستويات للتعاون بين الدول وقطاعات المجتمع الرئيسية والشعوب، إذ يعمل على عقد اتفاقيات دولية تحترم مصالح الجميع وتوفر الحماية وسلامة النظام البيئي والإنمائي العالمي⁽²⁾. ومن جملة ما جاء في "إعلان ريو" ما يلي:

1. التركيز على الجنس البشري في مخططات التنمية المستدامة واعتبارها حقاً من حقوق الإنسان.
 2. تبادل المعارف والمعلومات والتكنولوجيا بين الدول، وحق كل فرد في الوصول إلى مصادر المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة عن البيئة.
 3. ضرورة سن قوانين وطنية ودولية لتغريم الملوث (مبدأ الملوث الدافع)، وتعويض ضحايا الكوارث الإيكولوجية.
 4. منع نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود إلى أي دولة من الدول.
 5. الدور الحيوي للمرأة والشباب والسكان الأصليين في إدارة البيئة وحمايتها.
 6. حماية البيئة أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.
 7. التعاون بين الشعوب والوفاء بالالتزام بمبادئ "إعلان ريو".
- كما أكد هذا الإعلان على محاربة الفقر والتخلف وتحسين التعليم والصحة والتغذية في المناطق النائية سيما في البلدان النامية.

(1)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص15.

(2)- «وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية»، السياسة الدولية 110 (1992)، ص153.

II-2- برنامج النشاط للقرن الواحد والعشرين "الأجندة 21":

وهي عبارة عن خطة عامة وشاملة ذات أبعاد إستراتيجية، تتكون من 40 فصلا تقع في حوالي 600 صفحة، وينتظر أن تنفذ خلال الفترة ما بين 1993 و 2000، ولقد ناقش هذا البرنامج شتى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وحماية وإدارة الموارد من أجل التنمية وتقرير دور الفئات البشرية المختلفة، ثم وسائل تنفيذ الخطة واستخدام التقنية السليمة بيئيا وتسخير العلم لأغراض التنمية المستمرة⁽¹⁾، وتتميز هذه المحاور بتركيزها على التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات ومساعدة دول الجنوب في مشروع التنمية المستدامة، لكن عندما يتعلق الأمر بالأعباء المالية تتملص الدول الصناعية مما عليها من نفقات، فقد قدرت الأمانة العامة لمؤتمر قمة الأرض الأعباء المالية لتنفيذ "الأجندة 21" بـ 625 بليون دولار أمريكي في السنة، على أن توفر الدول النامية حصة 80% من المبلغ الإجمالي أي ما يقارب 500 بليون دولار، وأن تقدم الدول الصناعية الـ 20% المتبقية أي ما يعادل 125 بليون دولار⁽²⁾.

المطلب الثاني: القمة العالمية للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2002).

بعد مرور عشرة سنوات على انعقاد "مؤتمر ريو" لعام 1992، الذي كان بمثابة ناقوس ينذر بتردي الوضع البيئي على الصعيد العالمي، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها رقم (19/55) إعداد تقرير عشري عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في قمة أطلق عليها اسم "القمة العالمية للتنمية المستدامة"⁽³⁾.

وقد كانت الاستعدادات للقمة المزمع عقدها في جوهانسبورغ قبل أكثر من سنة على انعقادها، وقد اتفقت الدول أن تنطلق الاستعدادات على المستويات الوطنية وشبه الإقليمية

(1)- سنوسي خنيش، استراتيجية إدارة حماية البيئة في الجزائر (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة الجزائر، سنة 2005، ص 32.

(2)- برنامج الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(3)- عبد العزيز بن عثمان التويجري، «العالم الإسلامي والتنمية المستدامة»، مجلة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة 1545 (جوان 2002)، ص 09.

لتنقل بعد ذلك إلى المستوى الدولي، وفي الفترة ما بين عامي 2001 و2002 اجتمعت أربعة لجان تحضيرية حكومية قصد الاتفاق على جدول أعمال مؤتمر القمة، وقد اجتمعت أول لجنة تحضيرية في مقر الأمم المتحدة "نيويورك" في الفترة ما بين 31 أبريل و 02 ماي 2001، أما اللجنة التحضيرية الثانية فقد اجتمعت في الفترة ما بين 28 جانفي و08 فيفري 2002 في "نيويورك"، تلاها اجتماع اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر القمة الذي عقد في "نيويورك" أيضا في الفترة ما بين 25 مارس و 05 أبريل 2002، واجتمعت اللجنة التحضيرية النهائية في "بالي" باندونيسيا في الفترة ما بين 27 ماي و 07 جوان 2002⁽¹⁾، وتقرر عقد القمة العالمية للتنمية المستدامة "جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا في الفترة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 بحضور 100 رئيس دولة ورئيس وزراء، وما يزيد عن 50 رئيسا تنفيذيا من أكبر المؤسسات العالمية، و60 قاضي محكمة ممن يهتمون بالتنمية وتنفيذ قوانين البيئة⁽²⁾.

وعلى هامش أشغال المؤتمر انعقد "برنامج لايف" الذي يعد ورشة عمل ذات طابع دولي تناولت قضايا الفقر والتخلف في البلدان النامية.

واتخذ مؤتمر جوهانسبورغ شعار "القمة العالمية للتنمية المستدامة. Sommet Mondial Sur le Développement Durable (SMDD)، وفي نهاية المؤتمر وقعت أزيد من 182 دولة على وثيقة مؤتمر جوهانسبورغ في ظل متغيرات جديدة كالعولمة وتحرير التجارة الدولية، واستمرار تدهور الوضع البيئي والأمني في كثير من الأقاليم خاصة في تلك التي شهدت حروبا ونزاعات مسلحة. وتتلخص أهداف مؤتمر جوهانسبورغ في ثلاث نقاط رئيسية وهي:

1. تعزيز الوعي الجماعي على مستوى سياسي بالتنمية المستدامة.
2. بدل المزيد من الجهود لتنفيذ "الأجندة 21" وتحديد متطلباتها وآليات تنفيذها.

(1)- عبد العزيز بن عثمان التويجري، مرجع سبق ذكره، ص10، 11.
(2)- « القمة العالمية وجنوب إفريقيا »، منتدى البيئة 127 (أكتوبر 2002)، ص04.

3. تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، لكون هذه العناصر تشكل مكونات مترابطة ومتداخلة للتنمية المستدامة.

I- بعض مبادرات قمة جوهانسبورغ:

خلال أشغال القمة سجلت الكثير من المبادرات التي تساعد على حماية البيئة وتنميتها ونتطرق لبعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. معهد الموارد العالمي وهي مبادرة لتكوين ائتلاف عالمي للمجموعات البيئية.
2. الشراكة مع رجال الأعمال وهي مبادرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
3. ميثاق الأرض (مجلس الأرض)، وهي أداة تنفيذية لما جاء في القمة.
4. قانون البيئة لمؤتمر جوهانسبورغ، والهدف منه تفحص وتتبع المباحثات، والأفاق وتعديل المعاهدات وتطبيق القوانين واللوائح ومدى فعاليتها في التنمية.
5. مركز البيئة، الذي يجمع العلماء والمتخصصين ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على نحو رسمي للحوار في شؤون البيئة.
6. تشريع المناخ لجوهانسبورغ، وإجراءات خفض ثاني أكسيد الكربون.
7. معهد القمة للتنمية المستدامة من أجل تحريك المشاركين في القمة لتقديم دورات مصغرة حول أهم قضايا التنمية المستدامة.
8. معهد إدارة المياه الدولية باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.
9. المنتدى العالمي للتنمية المستدامة، وهي مؤسسة بحث عالمية تعمل على تطبيق ما جاء في "الأجندة 21"⁽¹⁾.

II- أهم نتائج القمة:

يمكن تلخيص أهم مبادرات قمة جوهانسبورغ في ستة نقاط رئيسية:

1. حماية موارد البيئة الطبيعية من الاستنزاف والإهدار.
2. اعتماد مبدأ الوقاية كجزء رئيسي في التنمية المستدامة.
3. المسؤولية المشتركة لجميع الدول في محاربة الاختلالات البيئية والفقر.

(1)- « مبادرات القمة»، منتدى البيئة 127 (أكتوبر 2002)، ص 09.

4. اعتبار الدول المسببة للتلوث مسؤولة عملاً بمبدأ (الملوث الدافع).
5. إشراك المواطن في نشر الوعي والتركيز على دور المرأة والشباب والسكان.
6. احترام قواعد البيئة أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

III- الخطة التنفيذية لقمة جوهانسبورغ:

لقد تضمنت هذه الخطة ماييلي⁽¹⁾:

1. تغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة.
 2. حماية وإدارة الموارد الطبيعية في ظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 3. التنمية المستدامة في عالم العولمة.
 4. التنمية المستدامة والصحة.
 5. وسائل التطبيق.
 6. الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.
- إن أهم ما يلاحظ على قمة جوهانسبورغ هو التركيز على دور المرأة والشباب في مشروع التنمية المستدامة، كما أثرت في هذا المؤتمر قضايا الفقر والتخلف والمياه والصحة والطاقة في البلدان النامية، وهو ما صرف الأنظار عن الأخطار البيئية الناجمة عن النفايات الصناعية التي تفرزها البلدان الأكثر تصنيعاً في العالم وخاصة الولايات المتحدة التي تتسبب في مشكلة التغيرات المناخية.

المطلب الثاني: بروتوكول كيوتو وإشكالية التغيرات المناخية.

يمثل بروتوكول^(*) كيوتو الصيغة التنفيذية للاتفاقية العامة للتغيرات المناخية المنعقدة في نوفمبر 1990 بجنيف، وانطلقت المفاوضات الرسمية لها في جانفي 1991 وتمت المصادقة عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في ماي 1992، وتقرر فتح باب التوقيع عليها في مؤتمر "ريو" لعام 1992.

(1)- سنوسي خنيش، مرجع سبق ذكره، ص34.
(*)- مصطلح قانوني يشار به لعدة أشياء حسب الاستعمال، مراسيم، مضمون قواعد، تجربة علمية، محضر توصيات مؤتمر، توصية، معاهدة، اتفاقية، سجل نماذج، عقود عمومية، أو رسائل رسمية...

وفي اللقاء الأول لمؤتمر الأطراف حول التغيرات المناخية المنعقدة في شهر أبريل 1995 برزت الخلافات حول إمكانية تخفيض نسبة الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والتغير المناخي، وبعد مفاوضات ماراتونية تم التوقيع على بروتوكول "كيوتو" في 11 فيفري 1997، وتضمن مجموعة التزامات قانونية محددة تقع على عاتق الدول الصناعية تتعلق بأهداف محددة لتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 2.5% على الأقل خلال المهلة المقررة بين عامي 2008 و2012 مقارنة إلى مستويات عام 1990⁽¹⁾. لتجنب مخاطر التغيرات، وبعد توقيع الاتفاقية فإن المطلوب من الدول التي وقعت عليها أن تحصل على تصديق برلماناتها أو تسعى لإدخال عدد من الدول الصناعية بشكل يصل إلى 55% من الانبعاث كله.

I- العقبات التي واجهت بروتوكول كيوتو:

بالرغم من أن توقيع اتفاقية "كيوتو" يعتبر بالنسبة لدول العالم خطوة نحو تفادي مشكلة ارتفاع درجة الحرارة، إلا أن غياب الولايات المتحدة والصين والهند يجعل الوصول إلى الهدف أمرا عسيراً.

وكانت العقبة الكبرى عند إعلان الولايات المتحدة عام 2001 عن عدم استعدادها لتوقيع الاتفاقية والالتزام بها مع أنها أكبر مستهلك للطاقة في العالم، فقد نشرت وكالة البيئة التابعة للحكومة الأمريكية تقريراً عام 1989 وضحت فيه أن الولايات المتحدة تنتج لوحدها أكثر تنتج 01 بليون كلف من ملوثات الهواء سنوياً، أي ما يعادل 01 كلف لكل فرد أمريكي، ويقول ذات التقرير أن ولاية تكساس لوحدها تطلق ما يقارب 105 مليون كلف من ملوثات الهواء، وأن كل ولاية أمريكية ينبعث منها أكثر من 500 كلف من المواد المسببة للاحتباس الحراري⁽²⁾.

كما أن هناك مشكلة تتعلق بالصين والهند اللتين تمثلان أكبر قوتين بشريتين في العالم وبهما تجري عملية التنمية بمعدل متزايد يعتمد على الوقود الأحفوري لسد حاجيات العدد الهائل للسكان وهذا ما يؤثر على حالة المناخ العالمي.

(1)- احمد الشربيني، « عندما يذوب القطب... ماذا يحدث للأرض»، مجلة العربي العدد 554 (يناير 2005)، ص 182.
(2)- Howrd.S, et al, Environnemental Engineering (London :MC Graw-Will,1997), P 428.

وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة تستدعي تكاثف كل جهود الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء لإيجاد سياسات لتوجيه المستهلكين نحو التقليل من استخدام الطاقة والمنتجين نحو تطوير تكنولوجيا نظيفة وأن التغلب على المشكلة يتطلب وقتاً وجهوداً مستمرة.

إن احتلال الولايات المتحدة لمركز القيادة بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، جعلها تعترض بعدم توقيع بروتوكول كيوتو لأن ذلك يهدد كثيراً من مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

I- المؤتمر الدولي ومحادثات ما بعد بروتوكول كيوتو:

شاركت وفود 189 دولة في المؤتمر الذي استمر من 01 إلى 12 ديسمبر 2003 بمدينة ميلانو الإيطالية، لبحث مستقبل بروتوكول كيوتو، وانعقد هذا المؤتمر في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية، وبحث المؤتمر توقعات ارتفاع معدلات درجة حرارة الأرض بمقدار إلى 60م⁰ عن معدلها الطبيعي، والإجراءات الاحتياطية الواجب اتخاذها لانقراض الحياة على الأرض.

بالإضافة إلى ضرورة نقل التكنولوجيا الصناعية إلى البلدان النامية التي تشهد طلباً متنامياً على الطاقة.

وفي ديسمبر 2004 اجتمع ممثلو 170 دولة في "بيونس آيرس" لاستئناف محادثات الأمم المتحدة للإعداد لما بعد انتهاء مهلة اتفاقية "كيوتو"، التي تبدأ سريانها في 16 فيفري 2005، وتهدف هذه المباحثات التي استمرت أسبوعين وانتهت باجتماع 70 وزيراً، لمعرفة ما إذا كان ينبغي تشديد التعهدات لخفض انبعاث غازات الدفيئة مع انتهاء مدة البروتوكول بحلول عام 2012 ومع ذلك لم تبد الولايات المتحدة أي بادرة على التراجع في معارضتها، وفي المقابل أبدى الاتحاد الأوروبي تجاوبه مع ما جاء في البروتوكول، وصادقت روسيا على الاتفاقية في 18 نوفمبر 200 مع 141 دولة من بينها 34 دولة

صناعية وهذا البروتوكول لم يكن ليدخل حيز التنفيذ إلا بمصادقة الدول الصناعية التي تمثل على الأقل 55% من حجم غازات الدفيئة⁽¹⁾.

ويعود الفضل إلى الدعم الذي قدمته روسيا الذي ادخل بروتوكول "كيوتو" حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 2005 بعد 08 سنوات من أبرام الاتفاقية.

وأصبحت 34 دولة صناعية ملتزمة قانونا بان تخفض من انبعاث غازات الدفيئة التي تشمل جميع الأنشطة البشرية ووسائل النقل وبات يفترض على هذه الدول ان تقدم تقريراً للأمم المتحدة يظهر التزامها بشأن بنود بروتوكول "كيوتو".

أكدت الولايات المتحدة أنها لن توقع على هذا البروتوكول، وهو نوع من التجاهل للمخاطر التي يتعرض لها مناخ العالم والإضرار بالصحة العامة لسكان الأرض، وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة "كلوس توبفر": "إن ظاهرة الاحترار الكوني ترتفع في أجواء القطب الشمالي مما سوف يحدث تغيرات جذرية ويمثل تهديدا للبشرية، وذلك بسبب زيادة غازات الدفيئة نتيجة النشاطات البشرية، والتغيرات العالمية مثل ارتفاع مستوى منسوب البحر، ونحن نحتاج إلى جهود عالمية ودولية للتركيز على معالجة ظاهرة التغير المناخي"⁽²⁾.

لا يمكننا ذكر كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف في مجال حماية البيئة الطبيعية، حيث تفيد التقديرات في هذا الشأن أنه توجد على الساحة الدولية حالياً ما يبلغ حوالي 500 اتفاقية دولية متصلة بالشأن البيئي، ويرجع تاريخ 60% من هذه الاتفاقيات إلى الفترة التالية 1997⁽³⁾.

(1)- <http://www.KKmog.Gov.Sa/> 70ko.18^h:23.

(2)- أحمد الشربيني، مرجع سبق ذكره، ص 183.

(3)- أحمد دسوقي محمد إسماعيل، «الإدارة الدولية لقضايا البيئة»، السياسة الولية 147 (جانفي 2002)، ص 191.

الفصل الثاني

الإعلام و البيئة

المبحث الأول : الإعلام البيئي.

أصبحت قضايا البيئة في عصرنا الحالي متشابكة ومترابطة مع الكثير من القطاعات السياسية والاقتصادية والعلمية وغيرها... فكان لازما على قطاع الإعلام أن يدخل البيئة في دائرة اهتماماته، لذلك ظهر الإعلام البيئي في البلدان الصناعية في ستينات القرن الماضي جراء ما وصلت إليه وضعية البيئة من تدهور.

أحدثت وقائع البيئة انتباه رجال الإعلام في كثير من المؤسسات الإعلامية بحيث أصبحت مادة مهمة تتناولها وسائل الإعلام، وبخاصة عند وقوع الحوادث الصناعية أو الكوارث الطبيعية وغيرها... لقد تنامي الإعلام البيئي بعد انعقاد مؤتمر "استكهولم" لعام 1972 ووصل إلى ذروته مع انعقاد قمة الأرض الثانية "بريو دي جانيرو" لعام 1992، بحيث أصبح رهان حماية البيئة وتتميتها قائم على الإعلام البيئي.

المطلب الأول: الإعلام والظاهرة البيئية.

تؤدي ظروف أي ظاهرة من الظواهر عادة إلى تزايد نشاط وسائل الإعلام، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمهام تقديم المعلومات وشرح أهمية ومغزى الأحداث والتوعية والتربية وغيرها من وظائف وسائل الإعلام، والهدف منها هو إثارة انتباه الجمهور نحو ظاهرة ما وتكوين رأي عام مساند أو معارض لها.

والظواهر البيئية من أهم الظواهر التي يتميز بها عصرنا الحالي والتي يستوجب بحال من الأحوال على وسائل الإعلام مواجهتها ومعالجتها وإدارة الإعلام لخدمتها.

I- الكارثة البيئية والإعلام :

إن خطورة الكارثة البيئية كثيرا ما لا يتناسب وما يخصص لها من حصص الإعلام، فلقد بينت الإحصائيات أنه في وقت ما بالولايات المتحدة خصصت البرامج التلفزيونية حصصا متساوية من البث لبيان أخطار التلوث و حوادث الطائرات التي أودت بحياة 245 شخصا، والحال أن الملوثات تتسببت في عشرات الآلاف من الإصابات بالسرطان سنويا، وأن

التدخين يتسبب بأمريكا في 375 حالة وفاة⁽¹⁾، وهنا يتضح أن الكوارث البيئية لا تشد انتباه رجال الإعلام كما تفعله حوادث الطرقات وسقوط الطائرات وغيرها، فالكارثة هي نتاج سلوك جماعي طويل المدى يشارك فيه مئات الآلاف من البشر وصناع القرار في مختلف القطاعات.

وتجدر الإشارة أن حدوث الكارثة ببلد نام لا يستقطب وسائل الإعلام بنفس الدرجة التي تستقطبها عند وقوعها ببلد من البلدان المتقدمة.

II- دور الإعلام في مواجهة الظاهرة البيئية :

يحدد دور الإعلام في مواجهة ظاهرة من الظواهر البيئية عوامل منها :

1- الغزارة والكثافة في الرسائل الإعلامية البيئية وهو ما يزيد من التنافس بين الرسائل الأخرى، وبالتالي تزداد جهود تقديم رسائل أكثر من قدرة الجمهور على استيعابها ومتابعتها، كما أن هذه الرسائل تتعدى الحدود الجغرافية وحدود السيادة الوطنية للدول.

2- سيكولوجية الظاهرة البيئية حيث يصبح حادث بحري لناقلة نفط مثلا هو أكثر ما يشد الانتباه، ويستدعي هذا الحدث استجابات وردود فعل وإبراز الحاجة للشعور بالطمأنينة والحاجة إلى معرفة تطورات الحدث، ويصبح هذا الأخير محل الأحاديث اليومية وبالتالي يزداد الاستهلاك الإعلامي لهذه الظاهرة.

3- تزايد البعد الإعلامي في إدارة الظاهرة البيئية والمقصود به استمرارية الإعلام في ممارسة الظاهرة كالتلوث والتصحر واحتمال تغير المناخ مثلا، وهذا ما يفسر تعدد وتوسع علاقة الإعلام بالعلوم الأخرى.

4- التعدد والتكامل في الأداء الإعلامي أثناء الظاهرة بحيث تسعى كل وسيلة إلى إنجاز مهامها ووظائفها المحددة في إعلام الظاهرة بما يتناسب ونوعيتها وشخصيتها وجمهورها⁽²⁾.

(1) - زكريا بن مصطفى وبوراوي الملوح، « دور وسائل الإعلام في التوعية بقضايا البيئة وإنماء الوعي البيئي »، الثقافة ووسائل نشرها في الوطن العربي (1994)، ص 233.

(2) - أديب خضور، تصميم البحوث الإعلامية، (دمشق: جامعة دمشق، 1987)، ص 38.

III- إدارة الإعلام أثناء الظاهرة البيئية:

يمكن تحديد خطوات إدارة الإعلام أثناء الظاهرة البيئية كالآتي:

1. تحديد طبيعة الظاهرة والظروف المحيطة بها من خلال اجتماع المسؤولين لتشكيل فريق عمل متكامل.

2. تشخيص الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بكل جوانبها، ثم قراءة المعلومات المتوفرة بدقة وتفسيرها من أجل فهم صحيح للظاهرة⁽¹⁾.

3. وضع مشروع أو مخطط لمواجهة الظاهرة، ويقوم المسؤولون بدراسة وإقرار ما يرونه مناسباً بشأنهم⁽²⁾.

4. تشكيل هيئة مركزية لإدارة الظاهرة عبر مراحلها المختلفة وفريق تنفيذ لمهامها.

5. تشكيل قيادة إعلامية بالتنسيق مع الهيئة المركزية تكون مسؤولة أمامها عن القيام بالدور المحدد للإعلام في البرنامج العام للمواجهة.

يبدو واضحاً أن هذا النمط في إدارة الإعلام أثناء حدوث الظواهر معروفة في البلدان النامية خاصة، والهدف من ذلك هو معالجة الظاهرة وفق ما يقتضيه نظامها السياسي.

IV- الإعلام المتخصص:

ظل الإعلام لعقود طويلة من الزمن نشاطاً عاماً ومفهوماً موحداً إلى أن برزت إلى الوجود مؤسسات إعلامية متخصصة، وأصبحت تمثل أهمية بالغة لقطاعات عريضة من الجماهير، وصار التعامل مع خدمتها يشكل جانباً من النشاط اليومي لهذه الجماهير، فضلاً عما يرتبط بهذا النشاط من خصوصية بالغة في الأداء والمفاهيم والرؤية والحساسية أيضاً، بما يتطلب أن تكون مقاليدته في يد مسؤولين يدركون الأبعاد الحقيقية لهذا الدور وحساسيته. إن إقبال جمهور معين على المعرفة المتخصصة يشجع المؤسسات الإعلامية على الاهتمام بنمط معين من الإعلام حرصاً على تلبية حاجيات الجمهور وبذلك ينشأ الإعلام المتخصص.

(1) - أديب خضور، دراسات نظرية في علم الإعلام (دمشق: وزارة الثقافة، 1988)، ص 41.

(2) - أديب خضور، الإعلام والأزمات (الجزائر: دار الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 12.

ومن الملح جدا أن يظهر اختصاص إعلامي جديد في الإعلام البيئي والتوعية والتحسيس بقيمة وأهمية البيئة وضرورة الحفاظ عليها.

وقد ظهرت في كثير من البلدان المتقدمة مؤسسات إعلامية متخصصة في عرض شؤون البيئة ومناقشتها والبحث عن حلولها مما استقطبت شريحة عريضة من الجماهير، ونجحت في كثير من الأحيان في تعبئة الرأي العام وتوعيته بخطر بعض المشاريع التي كانت استجابة معارضتها سريعة وقوية من طرف الجماهير⁽¹⁾.

V - الإعلام الظرفي:

كثيرا ما يتسم الإعلام البيئي بالميزة الحينية الظرفية عند حلول كارثة أو حدوث واقعة مثيرة تتجاوز درجة الإثارة فيها الحد المعهود، كانتشار الضباب القاتل الذي أسدل سمومه على مدينة "لندن" عام 1952 وعلى مدينة "نيويورك" عام 1963، أو عن تحطم مصنع كهربائي بإيطاليا عام 1976، أو عند انفجار المولد النووي "بتشرنوبيل" عام 1986، أو عند تحطم ناقلة نفط أو عند إضرار النيران فيها إلى غير ذلك من الحوادث، فتتركز الحملة الإعلامية على الحادث، وتتصدر الصحف عناوين جذابة تثير الانتباه، ثم تهدا الأمور شيئا فشيئا ويخيم الصمت من جديد وتتصرف وجهة الاهتمام إلى آفاق أخرى ونقاط استقطاب مغايرة، وفي مثل هذه الحالات تستهدف الحملة الإعلامية إثارة الجمهور، وتهتم بانعكاسات الحادثة السلبية من حيث عدد الضحايا والمصابين مؤثرة بذلك على الإلمام بصلب الموضوع وتقييم أسبابه والاعتبار به حتى لا يتكرر ما يماثله، أو حتى تؤخذ التدابير الكفيلة للحد من تأثيره إن لم تكن هناك طاقة على اجتنابه أو تفاديه، ثم إن الميل على الإثارة كثيرا ما يؤدي إلى عدم الدقة وإلى المجاوزة والمبالغة⁽²⁾.

VII - الإعلام البيئي المحلي:

ظهر في السنوات الأخيرة اتجاها جديدا في مجال الإعلام وهو الإعلام المحلي، وظهر هذا الاتجاه في أمريكا الشمالية، والدافع إلى ذلك هو حاجة رجال الأعمال والمزارعين ورجال المصارف والبنوك وتجار التجزئة إلى الأخبار المحلية.

(1) - Henry.H. Schulte, et, Marcel,P. Dufresne, pratique du journalisme (Paris : nouveaux horizons, 2002), P. 235.

(2) - زكريا بن مصطفى، بوراوي الملوح، مرجع سبق ذكره، ص 233.

كما يجب إدراك الدور الحاسم لوجهة النظر المحلية في إثارة اهتمام الجمهور المحلي لبعض المسائل، مثل مشكل الخدمات الاجتماعية للمناطق المنكوبة جراء الكوارث، أو دعم منظمات الإغاثة أثناء حدوث المجاعات مثل ما حدث في إثيوبيا والصومال والسودان⁽¹⁾. نشر مكتب متخصص في الاتصال والتوثيق نتائج تحقيق حول مدى الإقبال على الإذاعات المحلية لدى سكان المغرب العربي في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال عام 2005، وكشفت النتائج أن نسبة 40% من المغاربة يقبلون على القنوات المحلية وترتفع هذه النسبة إلى 80% خلال شهر رمضان وهي المرة الأولى منذ 15 سنة، حسب ما أورده معدوا التحقيق التي تفوق فيها القنوات المحلية في منطقة المغرب العربي باقي القنوات العربية أو الفرنسية⁽²⁾.

إن هذه النتائج توحى بأن للإعلام المحلي أهمية بالغة لدى الجماهير العريضة لذا فإنه من الممكن أن يكون لقضايا البيئة المحلية صدى واسع لدى الجماهير.

المطلب الثاني: مراحل التوجيه الجماهيرية.

غالبا ما يهتم الجمهور بالأحداث المثيرة أو القضايا التي يدور حولها الجدل أو اختلاف الآراء أو تلك الموضوعات المتعلقة بالشخصيات، وفي المقابل لا تحظى البيئة بالأولوية الإعلامية ذاتها بالرغم من تأثيراتها العميقة في مختلف جوانب حياة الإنسان، كما أن تحقيق مشروع التنمية المستدامة مرهون بالحفاظ على البيئة، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة نمو الاهتمام الإعلامي بالبيئة وظهور فئة من المدافعين عنها، ويرجع الفضل في ذلك إلى عوامل كثيرة كما ذكرنا - سابقا - ومنها وسائل الإعلام التي تعمل على التأثير في الجماهير وتوجيهها للاهتمام أكثر بموضوعات البيئة.

وتمر عملية التوجيه الجماهيرية عبر وسائل الإعلام من خلال مراحل متدرجة على النحو التالي:

(1) - سيمون سيرفاتي، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، تر. محمد مصطفى غنيم (ط1؛ القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995)، ص 254.

(2) - عبد الرحمن عبد الله العوضي، الإعلام والوعي الاجتماعي البيئي (الشارقة: هيئة المحميات البيئية والمحميات الطبيعية، 2002)، ص 03.

I - مرحلة ما قبل اكتشاف المشكلة البيئية:

تتواجد حينما تظهر مشكلة اجتماعية تشغل الجماهير ولكنها لا تستحوذ على الاهتمام المطلوب، هنا يحضر دور وسائل الإعلام في توجيه نظر الجماهير إلى مثل هذه الأحداث لأن وسائل الإعلام تستطيع نقل الصور بدقة عن البيئة سواء كانت ملوثة أو خالية من التلوث عبر الكلمة والصوت والصورة، فكلما ساهمت أجهزة الإعلام في تأصيل دورها البيئي في المجتمع كان حصاد ذلك مزيدا من الوعي والحيطة والحذر لدى كافة الشرائح الاجتماعية، لذلك فإن لوسائل الإعلام دور مهم في إعلام الجمهور وتوسيع مداركه بما له من حقوق وما عليه من واجبات بيئية⁽¹⁾، وقد لا تتجح وسائل الإعلام دائما في جلب اهتمام الجمهور نحو قضية ما. والمفيد هنا الإشارة إلى تجارب السويد المتعلقة بتلوث الأسماك بالزئبق، حيث تلقت هذه المشكلة تغطية إخبارية متميزة من قبل وسائل الإعلام التي ركزت على تركيز الزئبق في أسماك بعض البحيرات، وغطت جل المناقشات والآراء التي أدلى بها العلماء المهتمين بهذه المشكلة كما قام "المعهد الوطني للصحة العامة" بعد ذلك بتوصياته بخصوص الأسماك التي يجب تجنب استهلاكها والتركيز المسموح به من الزئبق، لكن بينت الدراسات الاستطلاعية أن الجمهور لم يتمكن من فهم التوصيات فهما دقيقا.

كذلك الأمر بالنسبة على تلوث البحيرات الكبرى في كندا بالمواد العضوية وتكاثر الطحالب، ورغم التغطية الإعلامية المكثفة لهذه القضية فإن فهم الجمهور بقي محدودا⁽²⁾. لذلك يتطلب هنا الأمر انتهاج إستراتيجية إعلامية على المدى القصير والطويل بتصميم وتنفيذ سياسات إعلامية متخصصة في تنمية الوعي بقضايا البيئة، وينبغي على وسائل الإعلام أن تسخر إمكانياتها للتعريف بالمشكلة البيئية وتكثيف البرامج المرئية والمسموعة والمقروءة، وأن يتم التركيز على القضايا التي تمس الجمهور بالمعالجة المبسطة.

(1) - عبد الرحمان عبد الله العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

(2) - منى طاهر وبرغي حمزة، الإعلام البيئي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987)، ص 13.

II- مرحلة اكتشاف المشكلة البيئية وظهور التحمس:

نتيجة تكرار الحوادث تصبح الجماهير على علم بخطورتها ويصاحب هذه المعرفة إدراك بخطورة المشكلة وتحمس كبير للمواجهة، وتساهم وسائل الإعلام في هذه المرحلة بدور كبير في مساعدة الجمهور على الإدراك الجيد للمشكلة، لما لها من ارتباط وثيق الصلة بحياته اليومية وبكثير من الأوضاع البيئية التي تعاني منها كنقص الغذاء والتكديس السكاني والضوضاء والازدحام وتلوث الهواء وغيرها...، وأن حل هذه المشكلات يعني العيش بشكل أفضل، وهذا الحل لن يتأتى دون مشاركته الجادة في حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال سلوكات بيئية سليمة⁽¹⁾.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت فئات من المجتمع الأمريكي والأوروبي تبدي استيائها من زيادة تلوث الهواء والماء وخاصة في تلك المناطق الواقعة بمحاذاة المناطق الصناعية، وكان لكارثة تلوث الهواء التي تعرضت لها لندن عام 1952 والتي تسببت في وفاة حوالي 04 آلاف مواطن أثر كبير في انتشار الوعي البيئي بين المواطنين لمواجهة تداعيات الوضع الخطير، كما شد انتباه الجمهور التلوث البحري الناجم عن حوادث ناقلات النفط، وموت الكائنات البحرية والأسماك في البحيرات الاسكندنافية والبحيرات الكبرى بأمريكا الشمالية أو موت الطيور بسبب الآثار الجانبية لمبيدات الآفات. وكانت الكوارث البيئية الناجمة عن تلوث الهواء بمثابة أجراس إنذار تصاعد على إثرها الوعي البيئي لدى الأوروبيين و الأمريكيين خلال الخمسينيات. أما في الستينيات فقد اتسعت مظاهر الاحتجاج الشعبي في أمريكا ضد "حرب فيتنام" وعلى الأخص حول استخدام القوات الأمريكية لمبيدات (الديوكسين) السام ضد الفيتامين⁽²⁾.

وكان لتحالف وسائل الإعلام مع الجماهير رضوخ حكومة "جون كندي" 1917-1963م وموافقة الكونغرس على إصدار قانون السياسة الوطنية للبيئة في نهاية الستينات.

(1) - علي الربيعي، « الإعلام وقضايا البيئة»، البحوث الإعلامية 05 (أفريل 1993)، ص 139.

(2) - عصام الدين الحناوي، البيئة والوعي البيئي (القاهرة: المركز القومي للبحوث، 1990)، ص 89.

III- مرحلة إدراك تكلفة حل المشكلة:

هنا يكون نوعان من الإدراك لأبعاد المشكلة إدراك المتخصصين وإدراك الجماهير، وتتلخص في أن حل المشكلة لن يتكلف أموالاً طائلة فقط ولكن تضحيات اجتماعية، ومهمة وسائل الإعلام الترويج لضرورة الحل بصرف النظر عن التكاليف مثلاً: من خلال نشر القوانين التي تحد علاقة الإنسان بالبيئة وعرض النماذج الحسنة لخلق صور ذهنية طيبة عن البيئة وهو ما يساهم في دفع الجماهير إلى تجنب القلق والاضطراب، وينبغي على وسائل الإعلام في هذه المرحلة توثيق الصلة بين الجمهور والعلماء والخبراء والوزارات والجهات المهتمة بحماية البيئة، وعرض الأخبار البيئية وقضاياها بشكل مبسط دون قصر الرسالة الإعلامية على مشكلات التلوث والجوانب السلبية للبيئة⁽¹⁾.

ينبغي أيضاً على وسائل الإعلام تجنب التطرق إلى الجوانب المأساوية أو التهويل، ويمكننا توجيه الجمهور إلى ضرورة تسوية الأمر مع المعنيين المباشرين سواء كانت سلطات سياسية أو مؤسسات متخصصة في مكافحة التلوث، أو في أي قطاع من القطاعات التي تبحث عن الأمن البيئي في شتى صورته، وتظهر في هذه المرحلة نوعين من ردود الأفعال⁽²⁾:

1. قد يعلم البعض ويهتم ولكن لا يفعل شيئاً لأنه يدرك صعوبة وتكلفة حل المشكلة.
2. يشعر البعض بالقلق والاهتمام في الوقت نفسه، ويكتفي بمجرد متابعة تداعيات المشكلة، وفي هذه المرحلة هناك معرفة جيدة ولكنها عقيمة أو غير مجدية لأنها لا تؤدي على حل المشكلة.

IV - مرحلة التناقص التدريجي لدرجة الاهتمام العام:

يظهر في هذه المرحلة تناقصاً تدريجياً في درجة الاهتمام العام للمشكلة، بينما يدرك الكثير صعوبة وتكلفة إيجاد حل للمشكلة وفي الوقت نفسه يكون هناك واحد من ثلاث ردود أفعال:

1. يشعر بعض الأفراد بالإحباط وعدم الرغبة في الاهتمام بالمشكلة.

(1) - عاطف عدلي العبد عبيد، الإعلام العماني وقضايا البيئة (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993)، ص 209.
(2) - علي الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

2. يشعر آخرون بأنهم مهددون بمجرد التفكير في المشكلة، وبالتالي فإنهم يتجنبون هذه الأفكار.

3. يمل البعض الآخر من المشكلة والتفكير فيها.

يجب الإشارة إليه في هذا الصدد إلى أن معظم الناس يتكون لديهم نوع من التداخل بين كل هذه المشاعر، ونتيجة لذلك فإن الرغبة العامة لاستمرار الاهتمام بالمشكلة تتناقص تدريجياً، وفي هذه الحالة فإن نوع آخر من المشاكل يدخل في المرحلة الثانية من الاهتمام ويستحوذ على اهتمام الجمهور⁽¹⁾.

V - مرحلة ما بعد المشكلة:

هنا تتحول المشكلة إلى دائرة الاهتمام الأقل ولكن في هذه المرحلة يختلف الاهتمام إذا نظرنا إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام بقضايا البيئة التي تصبح في منتصف حلقة الاهتمام العام، حيث يزداد مؤشر الوعي الجماهيري وينتظر خطوة الإجراءات العملية لاختيار بدائل حل المشكلة⁽²⁾.

لقد أثارت إحدى الدراسات الكندية أن انخفاض اهتمام الجماهير بقضايا التلوث البيئي الذي أصاب البحيرات الكبرى في عامي 1970-1971 راجع إلى تحول اهتمام وسائل الإعلام من معالجة قضايا البيئة الطبيعية إلى موضوعات أخرى ذات علاقات وطيدة معها مثل الطاقة والبطالة وغيرها⁽³⁾...، وهو ما يفسر أن الاهتمام الجماهيري بقضية من القضايا يتوقف على مدى سيطرة وسائل الإعلام على موضوع ما، لما لها من القدرة على إقناع الجماهير وتوجيه عواطفهم ومشاعرهم تجاه هذه القضية أو تلك.

(1) - جمال الدين السيد علي صالح ، الإعلام البيئي (مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، 2003)، ص 97.

(2) - المرجع نفسه، ص 98.

(3) - J.W Parleur . s. Schat Zow , The mass media and public concern for environmental problems in canada (Canada : 1987), P. 09.

المبحث الثاني : المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة .

كانت المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة منذ عدة عقود من الزمن مقتصرة على بعض الجوانب، فقد كان نصيب مواضيع البيئة من مساحات الإعلام ضئيلا جدا، وتبقى الحوادث الخطيرة وبعض المشاكل كالماء والأرض والتصحر، وغيرها مما يشد انتباه الرأي العام مظهرا نادرا يجسد اهتمام وسائل الإعلام بقضايا البيئة .

لكن منذ أن تطور مفهوم البيئة وبخاصة بعد مؤتمر استكهولم لعام 1972 وبروز المنظمات غير الحكومية ONG الوطنية منها والدولية، دفع ذلك إلى تطور أساليب الإعلام في معالجة مثل هذه القضايا، فتعددت المجالات المتخصصة وتكونت الأندية والجمعيات وخصصت فضاءات إعلامية أوسع لتناول شؤون البيئة. ثم اقتحمت البيئة ميادين السياسة بظهور الأحزاب التي تعرف "بالخضر" ودرجت الاهتمامات البيئية ضمن برامجها ومشاريعها، وكان كل هذا محل متابعة رجال الإعلام حتى صارت البيئة من يوميات الصحافة وبرامج الإذاعة والتلفزيون، وظهر جمهور مهتم بمثل تلك القضايا شكل فيما بعد رأيا عاما بدت معالمه في البلدان المتقدمة التي تعرف تلوثا صناعيا خطيرا من جهة، وتطورا سريعا في الحريات العامة من جهة أخرى .

المطلب الأول: تطور المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة.

إن التناول الإعلامي لقضايا البيئة ليس جديدا ولكن الجديد فيه هو ازدياد حجم الاهتمام الإعلامي بهذه القضايا، وفي الواقع المعاصر الذي ارتبط بالتقدم العلمي والتكنولوجي وانعكاسها إيجابيا أو سلبيا على البيئة الطبيعية والصحة العامة للإنسان. وما كان على وسائل الإعلام بحال من الأحوال إلا العمل على توفير المعلومات العلمية وإيصالها إلى الجماهير والتأثير فيهم ، ولم تعد هذه الوسائل مقتصرة على سكان المدن و العواصم الكبرى بل أصبحت تمس كل بقاع الأرض. ويمكن تقسيم مراحل تطور المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة إلى ثلاث مراحل أساسية وهي كالآتي :

I - المرحلة الأولى:

وهي المرحلة التي سبقت انعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1972، حيث اقتصر التداول الإعلامي لقضايا البيئة خلال هذه الفترة على نشر أو إذاعة بعض الأخبار عن بعض الحوادث البحرية التي كان تقع بين الحين والآخر.

كان أول المطالبين ببيئة طبيعية نظيفة و قانون لحمايتها رئيس تحرير مجلتي " داكوتا فارمر " و " البيت الزجاجي " ويدعى " أودين فيرمونت لاد "(1).

والسمة الغالبة لهذه المعالجة أنها تدور في نطاق الإثارة الصحفية أو الإعلامية التي تسعى إلى جذب اهتمام الجمهور المتلقي باستخدام كافة الوسائل والسبل، وكانت الأخبار التي تنتشر أو تداع عن الأضرار البيئية تدخل في عملية جلب الاهتمام إلى الأداة الإعلامية ذاتها .

II - المرحلة الثانية :

وفي هذه المرحلة بدأت تظهر الصحف أو المجلات التي تهتم بالبيئة وحمايتها وكان التركيز الإعلامي في هذه الفترة ما بين 1960-1965 على المنظفات الصناعية، ثم المبيدات الكيميائية في الفترة ما بين 1972-1975، ومنذ عام 1977 أحث التلوث الصادرة وكان من نتائج ذلك حدوث طفرة في مجال المعلومات العلمية العامة والكتب التي تتناول موضوعات البيئة، بزيادة اهتمام الجامعات خاصة الأمريكية منها بإصدار المجلات المتخصصة بالبيئة (2).

كذلك الدراسات العلمية حول تأثير المخلفات الصناعية المتعددة الأنواع على الصحة العامة ومن نماذج هذه الدراسات تلك التي قام بها " راشيل كارسون " عام 1962 عندما أصدر كتابا سلط فيه الضوء على الآثار السلبية للتكنولوجيا والمبيدات الحشرية بوجه خاص ، الأمر الذي دفع حكومة - جون كينيدي - إلى تشكيل لجنة علمية للاستفادة من هذا الكتاب، وأدى ضغط وسائل الإعلام والجمهور إلى موافقة الكونغرس الأمريكي على

(1) - جون هونبورغ ، الصحفي المحترف ، تر. محمد كمال عبد الرؤوف (ط1؛ القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع 1990)، ص 258.

(1) - اسماعيل إبراهيم ، الصحفي المحترف (ط1؛ القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001)، ص 240، 241.

إصدار قانون السياسة الوطنية للبيئة للعام 1969 والذي أعطى للسلطات الفيدرالية بالولايات المتحدة حق دراسة الآثار المختلفة للمشاريع الصناعية قبل الترخيص بإقامتها⁽¹⁾.

نشر عدد من العلماء البريطانيين في جانفي عام 1972 في صحيفة "إيكولوجيست" دراسة أطلقوا عليها اسم "بيان بشأن البقاء" تهدف إلى إيقاظ الشعور العالمي بضرورة التغيير وتحليل نتائج تدمير النظم البيئية بالنسبة للإنسان، مع وضع خطة تهدف إلى تخفيض الدمار الذي تتعرض له البيئة ، وأتاح هذا البيان الإعلامي الفرصة لعدد من الأوساط المختلفة للشعور بالمشكلات التي يخلفها التلوث والتدهور المستمر للبيئة⁽²⁾.

تواصلت الحملة الإعلامية وال جماهيرية في عدد من الدول الصناعية وبعضها من الدول النامية حتى انعقد "مؤتمر ستوكهولم" حول البيئة الإنسانية عام 1972 بالسويد، والذي كان تعبيراً واضحاً عن تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية على الجماعة الدولية.

ويلاحظ أن التناول الإعلامي لقضايا البيئة في هذه المرحلة تميز بخصيتين أساسيتين وهما:

1. التركيز على الرسالة الإعلامية المتخصصة محدودة الانتشار والتي تخاطب فئة معينة من المثقفين والعلماء والمعنيين بدراسة هذه الموضوعات دراسة تخصصية، ومن ثم بدأ إصدار المجالات الإعلامية المتخصصة في هذا المجال.

2. اهتمام وسائل الإعلام الجماهيري الواسع الانتشار بالتغطية الإعلامية الإخبارية للمؤتمرات والبحوث المعنية بقضايا البيئة، إضافة إلى نشر الحوادث الهامة التي تقع هنا وهناك والتي ينتج عنها الإضرار بالبيئة.

يمكننا القول بأن المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة كانت معالجة ظرفية للأحداث دون التعرض بالتحليل المعمق أو تحديد المواقف الموضوعية لهذه القضايا.

(2) - عواطف عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 254.

(3) - روبرت لافون، التلوث وقضايا العصر، تر. نادية القباني (القاهرة: المطبعة العربية للنشر والتوزيع، 1987)، ص

III- المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة مع ازدياد جهود الباحثين وظهور البرامج البحثية المتعددة في مجال دراسة العوامل والأسباب المؤثرة في تلوث البيئة، بالإضافة إلى الاهتمام الذي أولته الأمم المتحدة بهذه الموضوعات، وفي المقابل أوضحت نتائج البحوث العلمية التي توصل إليها بأن البيئة الطبيعية أصبحت عاجزة عن تجديد بعض الموارد التي استنزفتها البشرية.

إن الرؤية العلمية الجديدة أدت إلى إثارة اهتمام وسائل الإعلام بالبيئة، وساعد ذلك أيضا على ظهور العديد من الجمعيات والمنظمات الأهلية غير الحكومية في العديد من البلدان الصناعية وبعضها من البلدان النامية، ففي بعض دول إفريقيا تقوم الجمعيات الأهلية بحملات إعلامية تحسيسية في الأوساط الشعبية من أجل رفع مستوى الثقافة البيئية⁽¹⁾، وبلغت التوعية الإعلامية ذروتها عند وقوع الحوادث الخطيرة مثل حادثة مصنع "بهبوبال" بالهند وازدياد حدة الجفاف في إفريقيا وانفجار مستودع الكيماويات في "سويسرا".

أجريت الكثير من الدراسات وتبين في معظمها أن 80% من التغطية الإعلامية لهذه الحوادث تتكون من أخذ رأي، أما 20% الباقية فتتكون من التعليقات والتحقيقات ولا تتعدى نسبة الموضوعات التحليلية المتعمقة أكثر من 5%⁽²⁾.

وهو ما يؤكد زيادة اهتمام وسائل الإعلام بموضوعات البيئة وعلى التفاعل الجماهيري مع هذه التغطية، حيث جمعت بين عنصر الإثارة وعنصر الرؤية الواضحة وزيادة جهود العلماء التي ساندت وسائل الإعلام، وبخاصة في الدول الغربية التي تتميز بقوة إعلامها وسرعة تجاوب جمهورها وحرية الرأي.

ومن تم يمكن القول بأن المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة قد بدأت مرحلة جديدة، وأهم الخصائص الإعلامية التي تميزت بها هذه المرحلة نلخصها فيما يلي⁽³⁾:

(1) - برنامج الأمم المتحدة (اليونيب)، مرجع سبق ذكره، ص 161.

(1) - عصام الحناوي، الإعلام والتوعية بقضايا البيئة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991)، ص 25.

(2) - محمد سعد ابو عامود، « دور الإعلام في معالجة قضايا البيئة»، السياسة الدولية 110 (1992)، ص 144.

1. تقديم المعلومات العلمية حول البيئة والتلوث والمشاكل الناجمة عنه بشكل مبسط يضمن وصول الرسالة البيئية إلى شرائح واسعة من الجمهور المتلقي بصورة مفهومة ومناسبة.
 2. تحقيق هدف من أهداف الإعلام البيئي وهو ظهور تجاوب مع الرسائل الإعلامية التي تسعى إلى تحقيق التوازن البيئي.
 3. اتساع المساحة المخصصة لمواضيع البيئة في مختلف وسائل الإعلام الجماهيري وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد للجمهور المتلقي للحصول على المعلومات البيئية.
 4. تحقيق درجة واضحة من المزج بين الرسالة الاتصالية والإعلامية الموجهة لزيادة درجة الثقة من جانب الجمهور المتلقي فيما تقدمه وسائل الإعلام من معلومات بيئية.
 5. ازدياد درجة تسييس المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة، وهو ما بدا في تناول الإعلامي الغربي لحادثة "تشرنوبيل" التي حملت في ثناياها دعاية مضادة للاتحاد السوفييتي، وغيرها من الحوادث التي كانت تقع في دول الجنوب أيضا.
- يمكن القول بأن المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة أصبحت تتركز على قضايا مثل الحوادث والمؤتمرات وإدخال عنصر الإثارة والتهويل. والمعاب في هذا الصدد هو أن الاهتمام ينتهي بانتهاء الحدث، ويؤدي عنصر الإثارة إلى عدم دقة الأخبار وموضوعيتها وهو ما يعرقل سيرورة أهداف الإعلام البيئي.

المطلب الثاني: محددات المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة:

ونقصد بها مجموعة العوامل التي تؤثر على تناول الإعلامي لقضايا البيئة والتي ينتج عنها أسلوبا معيناً في معالجة هذه القضايا، ومن الأهمية أن نشير إلى أن الإعلام في تناوله لأي موضوع من الموضوعات يتعرض لمثل هذه المؤشرات نظراً لطبيعة العملية الإعلامية، كما أن المحددات تختلف من مسألة إلى أخرى ويمكن أن نعرض أهم المحددات التي تؤثر على معالجة قضايا البيئة فيما يلي:

I- المحددات السياسية:

يمكن القول أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما في التناول الإعلامي لقضايا البيئة، وذلك استنادا على ما يلي:

1. أن الاهتمام الإعلامي الواضح بقضايا البيئة مرتبط بالسياسة الإعلامية لكل دولة ومدى توافقها مع نشاط وسائل الإعلام، كما أن نمط الملكية الإعلامية لوسائل الإعلام يلعب دورا في هذه العملية، ويرتبط هذا الاهتمام أيضا بمدى فعالية الجمعيات الأهلية غير الحكومية، التي تحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية مثل "الخضر" بفرنسا وألمانيا.

2. أن درجة تسييس القضايا البيئية قد باتت واضحة على المستوى الوطني كبرامج للمرشحين في الانتخابات التشريعية والرئاسية في العديد من دول العالم سيما المتقدمة صناعيا مثل ما جاء به "جورباتشوف" في كتابه الشهير "البروسترويك"، عندما تحدث فيه عن خطورة تدهور البيئة على البشرية⁽¹⁾.

تجدر الإشارة أن التناول الإعلامي لبعض قضايا البيئة قد تأثر بمسار الصراع الأيديولوجي في فترة الحرب الباردة، وبدا ذلك واضحا عند تغطية حادث انفجار المفاعل النووي في "تشرنوبيل" بالاتحاد السوفيتي من طرف محطة - CBS - الأمريكية والتي تجاوزت 129 دقيقة خلال شهري أبريل وماي من عام 1986، رغم أن ضحاياه لم يتجاوزوا الـ 31 قتيلا والهدف هو كشف القصور العلمي والتكنولوجي للسوفييت في مجال المفاعلات النووية. وفي المقابل استغرقت التغطية الغربية لزلزال "تائج شان" في الصين عام 1976 والذي راح ضحيته ما يقارب الـ 01 مليون شخص إلا حوالي 09 دقائق في جميع الشبكات التلفزيونية الأمريكية⁽²⁾.

أما من جهة الإعلام السوفيتي فقد كان صمته مطبق وعمدت الحكومة التي كانت جديدة آنذاك إلى التعتيم الإعلامي بخصوص حادثة "تشرنوبيل"، وهو ما ترك المواطنين عرضة للإشعاع المباشر على مدى خمسة أيام، ووصفت الصحف الحادثة: "إن الإشعاع النووي

(1) - محمد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 146.

(1) - عصام الدين الحناوي، البيئة والوعي البيئي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

ظل يتسرب من المفاعل المعطوب على مدى سبعة أشهر كاملة كما يتسرب دخان الفول من فوهة القارورة⁽¹⁾.

3. أن هناك اختلافا في الرؤية بالنسبة لقضايا البيئة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث، الأمر الذي كان له تأثيره الواضح على درجة الاهتمام التي أولتها وسائل الإعلام لهذه القضايا في دول العالم، فمثلا: التغطية الإعلامية لحادث "بهبال" في الهند عام 1984 تناولته إحدى الدراسات الأمريكية من خلال تحليل مضمون لمئات الأخبار الصحفية والإذاعية وركزت على الجوانب السلبية لهذه الكارثة، ولم تجر مناقشات حول المشكلات الصحية والبيئية والاجتماعية التي خلفتها هذه الكارثة.

4. اختلاف رؤية صناع القرار بصدد قضايا البيئة واختلاف تقديرهم لأهميتها، هذا بالإضافة إلى أن هذه القضايا تتطلب من صناع القرار التضحية بعدم استغلال بعض الموارد الطبيعية، ويبدو ذلك واضحا لما تملصت الولايات المتحدة الأمريكية من تعهدات " بروتوكول كيوتو" عام 2001 من أجل تحقيق مصالحها القومية، فقد قال أحد الدبلوماسيين الأمريكيين: " نحن وضعنا بالفعل سياسة لمواجهة الإحترار الكوني ولا يمكننا أن نضع سياسة جديدة من أجل القطب الشمالي" أما الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" فقد انسحب من المعاهدة الدولية للحد من الاحتباس الحراري زاعما أنها باهظة التكلفة بالنسبة للولايات المتحدة، وأنها أخطأت باستثناء البلدان النامية من بنودها⁽²⁾.

إن لهذه المحددات تأثير على المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة من حيث الموضوعات والرؤى المطروحة لتقديم الحلول الممكنة لها وهو ما منع وجود خطة إعلامية عالمية لمعالجة قضايا البيئة.

II - المحددات الاقتصادية:

بدا تأثير العوامل الاقتصادية جليا على المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة بسبب الحساسية السياسية والمصالح الاقتصادية بين دول الشمال المصنعة ودول الجنوب النامية التي لا

(2) - سمير رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(1) - أحمد الشربيني، مرجع سبق ذكره، ص 182.

تزال برامجها الصناعية التنموية في إطارها الأول، وعليه لا يزال الجدل دائريا حول إشكالية استمرار أو إيقاف حركة التصنيع من أجل حماية البيئة الطبيعية.

وفي نطاق الجدل المثار حول السيطرة الغربية على وسائل الإعلام الدولية وتكنولوجيا الاتصال وبنوك المعلومات البيئية لا بد من الإشارة إلى ما يلي:

1. دور الشركات المتعددة الجنسيات في المجال البيئي، والمعروف أنها تهيمن على 70% من التجارة العالمية و80% من الاستثمارات الخارجية وتتحكم في نقل الغازات المسببة للتغيرات المناخية، وهناك حلقة ود مفقود تربط هذه الشركات وجماعات حماية البيئة، فقد فطنت مبكرا إلى الخطورة التي يمكن أن تلعبها وسائل الإعلام في تهديد مصالحها بالكشف عن أدوارها البشعة في تلويث البيئة من خلال الحملات الإعلامية الجادة، لذلك عمدت هذه الشركات إلى إنشاء مكاتب للعلاقات العامة في كافة أنحاء العالم تعمل على استقطاب رجال الإعلام وتحويلهم إلى أدوات دعائية لهذه الشركات، أو باتخاذ مواقف حيادية إزاء مشكلات البيئة، أو استخدامهم لتضليل الرأي العام.

كما تستخدم هذه الشركات الإعلانات كسلاح فعال لمواجهة خصومها من أنصار حماية البيئة، ومن خلال وكالات الإعلان الدولية تحقق هذه الشركات أهداف عدة كترويج بضاعتها ومنتجاتها خصوصا التكنولوجيا الملوثة للبيئة، وتشجيع الأنماط الاستهلاكية التي تهدف إلى إلحاق الضرر بخطط التنمية بدول الجنوب والتأثير على حرية الرأي في وسائل الإعلام.

تتعدد الأمثلة الخاصة بالإعلان مثل: إعلانات السجائر والمبيدات الحشرية وأنواع الأطعمة الصناعية وغيرها... ولا شك أن هذه الإعلانات تضع وسائل الإعلام في مأزق يهدد مصداقيتها أمام الرأي العام، إذ تتبنى الدفاع عن البيئة ثم تخصص بعضا من صفحاتها أو برامجها للإعلان عن السلع الملوثة والمهددة للبيئة والصحة العامة⁽¹⁾.

(1) - عواطف عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 264، 265.

2. الدول السلبية للشركات المتعددة الجنسيات في دول الجنوب، فقد استغلت الشركات المتعددة الجنسيات حاجة الدول النامية إلى المشروعات الصناعية، فقامت إما بنقل الصناعة الملوثة للبيئة أو باستئجار أراضيها للتخلص من نفاياتها السامة⁽¹⁾، دون أن معالجة مقابل 05 دولارات للطن الواحد من هذه النفايات، ويرجع ذلك إلى أن معظم الدول النامية لا يوجد بها قوانين للتحكم في النفايات الخطرة كما لا توجد بها القدرات الفنية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ هذه القوانين علاوة على ارتفاع قيمة ديونها في مقابل احتياجاتها للنقد الأجنبي⁽²⁾.

يحدث هذا رغم الضوابط الصارمة لاتفاقية " بازل " المنعقدة في مارس 1998 بشأن التحكم في النفايات الخطرة عبر الحدود التي وافقت عليها أكثر من 100 دولة. إن الفساد السياسي في الدول النامية حال دون تحقيق منع دخول ملايين الأطنان من المواد والنفايات المشعة إلى أراضيها الأمر الذي أثر سلباً على البيئة و الإنسان.

منذ مؤتمر " ريو دي جانيرو " لعام 1992 ظهر الخلاف بين الدول الصناعية الكبرى ودول العالم الثالث حول حجم المساعدات التي يجب أن تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية لتمويل نشاطات حماية البيئة من التلوث، إذ تطالب دول الجنوب برفع مساعداتها المالية من 0.3% من دخلها القومي حالياً إلى نسبة 0.7%⁽³⁾.

إن تنافس الشركات المتعددة الجنسيات فيما بينها على أسواق العالم الثالث كان له تأثيره الواضح أيضاً على المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة، خاصة وأن هذه الشركات تمثل أحد أهم مصادر التمويل للنشاط الإعلامي، من خلال ما تقدمه من إعلانات لوسائل الإعلام، بالإضافة إلى اختلاف الموارد المالية التي يمكن أن تخصصها كل دولة للإعلام بصفة عامة وللإعلام البيئي بصفة خاصة، وهو اختلاف يرجع إلى تفاوت درجات الثروة فيما بين الدول، حيث تهيمن الدول الصناعية على استغلال 80% من موارد دول الجنوب مع

(2) - نفسه سيد محمد أبو السعود، إدارة وتداول المخلفات الصلبة في مصر (القاهرة:الدار العربية للنشر والتوزيع، 1992)، ص 150.

(3) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1998)، ص 73.

(1) - كريمة بنيني، القضايا البيئية في العلاقات الدولية (مذكرة ليسانس غير منشورة)، جامعة الجزائر، سنة 1996، ص 16.

أنها تمثل 38% من سكان العالم، في حين لا تحصل الدول النامية إلا على 20% كنصيب من ثرواتها الطبيعية و بها حوالي 62% من سكان العالم⁽¹⁾.

إن المحددات الاقتصادية لا تنحصر في ما ذكرناه ولكن هذا الجانب يؤثر على العموم في المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة سواء من حيث حجم الرسائل الإعلامية الممكن تقديمها عبر وسائل الإعلام، أو من حيث المضمون أو المحتوى الذي تتشكل منه هذه الرسائل، أو من حيث المدة الزمنية (الاستمرارية) والمسائل المتعلقة بالبيئة التي توليها وسائل الإعلام اهتماما.

III- المحددات الإعلامية:

ونقصد بها مجموعة العوامل المتعلقة بالبناء المؤسسي لوسائل الإعلام وطبيعة عملها ومستوى العاملين بها، من حيث الحرفية ودرجة إلمامهم ومستوى إدراكهم لقضايا البيئة ومسؤولياتهم تجاهها، والمقصود هنا الصحفيون ومخططو ومنتجو البرامج الإذاعية أو التلفزيونية الذين يعملون في مجال الإعلام البيئي.

من المعروف أن الموضوعات البيئية تستلزم درجة معينة من العلم والثقافة البيئية كي يستطيع الإعلامي استيعابها أولا والتعبير عنها ثانيا في شكل رسالة إعلامية مفيدة وهادفة، كما أن إعداد الرسالة يتطلب توفير درجة معينة من المهارة الإعلامية لدى القائم بالاتصال، حتى يمكن فهمها واستيعابها من جانب المتلقي⁽²⁾، وجعله مشاركا فعالا في قضايا البيئة وهو الهدف النهائي لصحفي البيئة الذي لا يهتم بنقل الخبر وإنما بجعل البيئة من أولوياته واهتماماته، إيماننا منه بأن الحفاظ عليها هو الحفاظ على الحياة والمستقبل⁽³⁾.

لقد أشارت إحدى التجارب الأمريكية إلى أن أغلب المشكلات التي يعاني منها معظم إعلاميو البيئة هو نقص التأهيل العلمي المتخصص والثقافة البيئية، علاوة على قلة الدورات التدريبية التي يشاركون فيها والتي يمكن أن تسهم في تطوير إمكانياتهم المهنية، كما أنهم يواجهون مشكلات عديدة عند عرض الموضوعات البيئية، حيث يعتمدون على

(2)- عبد الرحمن عبد الله العوضي، القضايا البيئية الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(1)- محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 145.

(2)- حسن رجب، الصحافة البيئية دليل المدرب الصحفي (مصر: مطابع الأهرام التجارية، 2000)، ص 04.

تعليقات الخبراء والمتخصصين وغالبا مالا ينجحون في تبسيطها أو عرضها بصورة سليمة متكاملة مما يخلق اضطرابا لدى الرأي العام، ويعاني هؤلاء من نقص المصادر المعرفية الدائمة المتحدثة عن قضايا البيئة، مما يحصرهم في إطار المصادر الحكومية المحدودة التي تخلق منهم أبقا للحكومات ورجال الأعمال والشركات الصناعية المحلية والعالمية⁽¹⁾، إضافة إلى نقص التكوين والتأهيل المهني في مجال الإعلام البيئي فإن اختلاف التفسير العلمي لبعض العلماء والخبراء يضع الإعلاميين في مأزق اختيار الموقف السليم، خاصة لما تكون المشكلة ذات خلفيات سياسية أو اقتصادية تتعلق بمصالح الدول كإيقاف الصناعات التي تؤثر على طبقة الأزون مثلا، أو تخفيض غازات الدفيئة أو منع التجارب النووية، وغيرها...

IV. المحددات المتعلقة بالفكر البيئي ذاته :

ونقصد بها العوامل الناتجة عن تناول العلماء لقضايا البيئة واختلافهم في تفسير الظواهر البيئية والحلول المقدمة لعلاجها، إضافة إلى اختلافهم في الأولويات التي يعطيها كل فريق منهم لهذه الظواهر، وما يفسر هذا الاختلاف هو تشعب الموضوعات التي تدخل في هذا النطاق، واختلاف مجالات الدارسين والمؤلفين الذين يتناولون كل موضوع بطريقة مختلفة تعبر عن وجهة نظر كل واحد منهم، أو المدرسة التي ينتمي إليها، هذه المدارس هي⁽²⁾:

1. المدرسة السويسرية-الفرنسية: ويتزعمها "رابيل" Rubel ، والعالم "براون بلاكي" brown baquet ، والعالم "أمبريجيه" Embreger وتلاميذه.

2. المدرسة الأمريكية-الإنجليزية: ويتزعمها "كلين" Clément ، و"جولد سميت" Gold Smith.

3. المدرسة الاسكندنافية: تزعمها "ديريتيز" Durietz ، و"إيريس" Eraies.

4. المدرسة السوفيتية: تزعمها كل من "سكشيف" Sakachev ، و"ألشين" Alechin و"سانيكوف" Sanikov .

(3) - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الجمهور والبيئة (نيروبي- كينيا: 1988)، ص 59.
(1) - فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص 09.

وقد كان لهذا الوضع تأثيره الواضح على التناول الإعلامي لقضايا البيئة في كافة وسائل الإعلام على مستوى العالم ،والواقع أن فردا واحدا لا يستطيع أن يلم بجميع المعرفة العلمية،وان المتخصصين في مختلف فروع العلم لابد أن يتعاونوا معا في حل مشكلة بيئية معينة ،بحيث يساهم كل منهم بنصيب في حلها ، شريطة أن يتفقوا جميعا على الهدف ، وأن يكونوا جميعا متجهين نحوه كل في مجال تخصصه .

المطلب الثالث : المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة.

لقد لوحظ تزايد في الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة وتبلورت اتجاهات جديدة لدى قطاعات واسعة من الجماهير بهذا الشأن، خاصة في تلك الدول التي تملك آلة إعلامية ضخمة سريعة التفاعل مع رغبات المتلقين في الحصول على المعلومات بصدد الموضوعات التي تهمهم، وحرصا على استمرار التجاوب بين الجمهور ووسائل الإعلام فيما يخص مواضيع البيئة تعمل العديد من مؤسسات الإعلام على تطبيق الأساليب والتقنيات الكفيلة بشد انتباه الجماهير واهتمامهم إلى هذه القضايا.

I- التقنية الإعلامية المستخدمة في معالجة قضايا البيئة :

عادة ما يستخدم إعلاميو البيئة أثناء معالجتهم لمواضيع البيئة نوعين من أنواع التقنية الإعلامية وهما كالآتي⁽¹⁾:

I-1- التقنية الإعلامية المتخصصة:

وهي التي تدور في نطاق تقديم المادة العلمية المتخصصة لفئة محددة من المهتمين بموضوع معين، وتتسم بالاعتماد على الدراسات ذات التخصص الدقيق والموجهة إلى عدد قليل من المتلقين، والأداة الإعلامية الرئيسية في هذا الإطار هي المجلة العلمية المتخصصة أو الكتب المحددة الموضوع، ويطلق على هذا النمط الإعلامي اسم " نمط إعلام النخبة العلمية".

(1) - محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 145.

I-2. تقنية الإعلام الجماهيري:

ويتم استخدامها في نطاق قضايا البيئة على عدة مستويات ومنها:

1. مستوى الأخبار وما يرتبط بها من سرعة تغطية الأحداث البيئية كالمؤتمرات والندوات أو نتائج البحوث العلمية في هذا المجال.
2. مستوى السعي إلى خلق رأي عام أو اتجاه جديد لدى المتلقين بصدد قضايا البيئة، فقد أوضحت الدراسات أن دور وسائل الإعلام في تبني المتلقين لأراء واتجاهات جديدة يمكن أن يكون فعالا خاصة بالنسبة للموضوعات التي لا يكون المتلقين قد كوّنوا نحوها آراء مسبقة، وفي دراسة أجرتها منظمة اليونسكو على التقنيات التي يمكن أن تقوم وسائل الإعلام من خلالها على نشر الأفكار الجديدة هي كالاتي:

- 1- الحث والتنشيط من خلال البرامج المصممة لإثارة الاهتمام والتنبيه إلى فكرة جديدة.
- 2- التقييم من خلال البرامج المصممة لتقديم المعلومات للمهتمين بالموضوع (مواد إضافية وصفية - تحليلية).
- 3- الإخبار من خلال الفقرات والنشرات البسيطة التي تتضمن معلومات جديدة مرتبطة بالمسألة محل الاهتمام.
- 4- التعزيز من خلال خطة لدعم الاهتمام لدى المتلقين بتكثيف العملية الاتصالية غير المملة وتكرارها.
- 5- التقنية المهنية التي تدور في إعداد البرامج المصممة خصيصا للأفراد والمجموعات المرتبطتين مباشرة بالموضوع، وتشمل هذه التقنية مستوى المتلقين ومستوى القائمين بالاتصال أي الإعلاميين⁽¹⁾.

لا يعني أن استخدام هذه التقنيات سوف يؤدي بالضرورة إلى نجاعة المعالجة الإعلامية والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، لأن هناك عدة متغيرات تتحكم في استخدام هذه التقنية أو تلك، فالأوضاع البيئية تختلف من فترة زمنية إلى أخرى وكذلك اختلاف تجاوب

(1) - محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 144.

وتفاعل الجمهور مع هذه القضايا، لذلك فإن توظيف مثل هذه التقنيات يحتاج إلى دراسة مسبقة تراعى فيها كل العوامل الفاعلة في العملية الاتصالية.

II- مميزات المعالجة لقضايا البيئة:

تتسم المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة في الغالب بمميزات وخصائص نتطرق لبعض منها على سبيل الذكر لا الحصر وهي كالآتي⁽¹⁾:

1. معالجة قضايا البيئة معالجة إخبارية وموقعها في وسائل الإعلام بسيط جدا.
2. الاعتماد على نموذج التغطية الإعلامية القائمة على الإثارة، وهو النموذج الذي يربط هذه التغطية بالأزمات البيئية الطارئة.
3. الاكتفاء بعرض الجوانب المثيرة في الأحداث وإغفال البحث في أسباب الظاهرة.
4. إغفال جانب المتابعة والمعالجة المتكاملة واستحضار كل الأطراف الفاعلة في الموضوع لتحليل وإعطاء الحلول.
5. غياب النمط التعليمي التربوي النقدي في التغطية، وهو نمط يخلق المشاركة الجماهيرية بموضوعات البيئة، وهي مرحلة أساسية لتحقيق التأثير السلوكي المستهدف.
6. سيادة نمط المعالجة المبتورة والمجزأة سواء من حيث التطرق إلى المشكلة في إطار أشمل يربط أبعاد الظاهرة بغيرها من الظواهر، أو من حيث تحديد الجهات المعنية بالمشكلة وتحديد حدود مسؤولياتها.

في البلدان النامية غالبا ما يسجل التأخر الإعلامي في تناول الظاهرة، أي أن وسائل الإعلام لا تبدأ في تناول الموضوع إلا بعد تعدد الشكاوي والتساؤلات من المواطنين عن سبب الظاهرة، مثال ذلك ما حدث في الفترة ما بين 19 أكتوبر و 02 نوفمبر 1999 عندما غطت سحابة الدخان الكثيف سماء "القاهرة" وما نتج عنها من حالات الخوف والهلع

(2) - هويدا مصطفى، « جمهور الصحافة البيئية »، آفاق بيئية 01 (فيفري 2000)، ص 05.

التي انتابت المواطنين الذين فزعوا إلى المسؤولين المختصين عبر التلفونات والفاكسات ووسائل الإعلام المختلفة يتساءلون عن حقيقة الأمر⁽¹⁾.

وإذا ما تم التطرق إلى هذه المواضيع يكون هناك تحفظ سواء عند إعطاء المعلومات والبيانات أو أثناء الإجابة عن التساؤلات، على عكس ما يحدث أثناء الأزمات المشابهة بالبلدان المتقدمة .

III- أهم القضايا البيئية التي تعالجها وسائل الإعلام:

في دراسة أعدها مختصون في الإعلام بالولايات المتحدة حول القضايا البيئية الأكثر تتاولا في وسائل الإعلام، تؤكد أن هذه الأخيرة عادة ما تعالج القضايا التالية⁽²⁾:

1- الكوارث الإيكولوجية الناجمة عن الأخطاء والقصور العلمي للإنسان، كانهجار مصنع كيماوي أو تسرب إشعاعي أو حادث بحري لناقلات النفط... الخ، وما تسفر عليه هذه الحوادث من تدمير للبيئة وأخطار تهدد الإنسان.

2- التلوث جراء المخلفات التي تفرزها المنشآت الصناعية، أو تسرب المياه القدرة من مراكز إنتاج الطاقة أو من قنوات الصرف الصحي وأنواع أخرى من التلوث.

3- القوانين الجبرية والإجراءات التي تقوم بها السلطات التشريعية أو التنفيذية في مجال حماية البيئة والحد من درجة التلوث، وما يتبعه من قوانين وغرامات مالية ومتابعات قضائية ضد المتسببين في التلوث.

4- الأمراض والمخاطر الصحية والإصابات التي تنتقل إلى الإنسان جراء تلوث الهواء أو الماء أو التربة أو المواد الاستهلاكية.

5- حركات الدفاع المدنية عن الطبيعة والمحيط وحقوق الإنسان البيئية التي عادة ما تنشطها الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع البيئي.

6- الدراسات العلمية ونتائج البحوث الميدانية حول البيئة والمحيط وعلاقة ذلك بالسلطة السياسية ومدى استجابتها وتفاعلها مع تطبيق نتائج هذه الأبحاث.

(1) - حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها (ط1؛ القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000)، ص 167.

(2) - Henry, H. Schulte, et, Marce, P. Dufresne, op.cit, pp 239, 240.

7- المساعي السياسية لحماية مصادر البيئة الطبيعية ومواردها من الاستنزاف والإهدار وتأثيراته على البيئة والإنسان والاقتصاد .

8- أثر القطاعات الاقتصادية كالمنشآت الصناعية على البيئة الطبيعية والصحة العامة ،كثيرا ما تعالج وسائل الإعلام بالدول المتقدمة هذه القضايا بشكل معمق وبتحليل دقيق بحضور المسؤولين والمختصين والفئات الاجتماعية ومثلي الجمعيات والمنظمات وغيرهم ممن لهم توجه نحو حماية البيئة. لأن إعلامها يتميز بقدر كاف من حرية التعبير والرأي هذا ما يجعل الإعلام البيئي في هذه الدول ناجحا نسبيا لكن ما نراه في الدول النامية هو عكس النظرة الأولى، فقد تقتصر المعالجة الإعلامية لحدث بيئي في إطار إخباري فقط * .

IV- النتائج المترتبة عن المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة:

بالرغم من أن المحددات السابقة الذكر في المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة إلا أن هناك نتائج ملموسة متخصصة عن أي جهد إعلامي مبذول في هذا المجال ، ومن أبرز هذه النتائج ما يلي (2):

1- زيادة عدد المدركين لأبعاد ومشكلات البيئة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وخروج الرسالة الإعلامية البيئية عن نطاق النخبة العلمية إلى النطاق الجماهيري الواسع.

2- ظهور أفكار جديدة وبرامج متنوعة خاصة بمشكلات البيئة، وطرق معالجتها في مخططات الحكومات المختلفة، وبدأ تكون رأي عام وطني ودولي مساند لعلاج هذه المشكلات.

3- ظهور جهود ومساعي دولية من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها، وقد بدى ذلك واضحا من خلال المؤتمرات الدولية المنعقدة، وسلسلة الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف المبرمة.

(*)- إن اتجاها حديثا في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين أخذ ينمو في البلدان النامية في معالجة قضايا البيئة المحلية، كالتفاهات الحضرية وأثر المنشآت الصناعية على صحة الإنسان وتزايد وسائل النقل والمواصلات والضوضاء، وغيرها ... وفي الجزائر بدأت الإذاعة وبالخصوص المحلية منها وحتى الصحف اليومية تطرح مثل هذه القضايا وأهمية البيئة وضرورة الحفاظ عليها، كما أن الرأي العام في هذا المجال بدأ ينمو لأن قضايا البيئة المحلية أكثر جذبا وأهمية لدى المواطن.

(1)- محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 147.

4- اتساع نطاق الاهتمام بالثقافة البيئية، فقد بدأت تظهر تخصصات أكاديمية في مجال الثقافة البيئية في العديد من جامعات العالم.

5- ظهور مؤسسات إعلامية متخصصة في الإعلام البيئي في الدول المتقدمة، وخاصة في الدول الاسكندنافية.

وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية، إلا أن بعض الدراسات التي أجريت في مجال تأثير الإعلام البيئي أوضحت أن الاهتمام الإعلامي في هذا المجال لا يزال يعرف نقصا وبالخصوص في الإذاعة والتلفزيون وهما أكثر وسائل الإعلام انتشارا مقارنة بالصحافة واقتصار تناول الإعلام لقضايا البيئة من خلال الصحافة يعني أن الرسالة البيئية تصل إلى المتلقين الذين يجيدون على الأقل القراءة والكتابة، وهو ما يستدعي ضرورة إعداد برامج إعلامية بيئية وتوسيعها من أجل خلق وعي بيئي يتناسب وأهمية البيئة للإنسان.

المبحث الثالث: الحق في الإعلام البيئي.

تشير الدراسات أن نقطة انطلاق الاهتمام الإعلامي الواضح بقضايا البيئة قد بدأ منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية " باستكهولم " عام 1972، حيث اصدر المؤتمر إعلانا دوليا لحقوق الإنسان البيئية، بمعنى أنه " لكل إنسان دون تمييز الحق في معرفة الأنباء والمعلومات البيئية بصورة صادقة وواقعية"، تأكيداً على حق الإنسان في الإعلام البيئي الذي جاء ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد لعب المجتمع الدولي وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP دورا بارزا في تزايد الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة، وقد كان لانعقاد مؤتمر قمة الأرض للبيئة والتنمية " ريو دي جانيرو " لعام 1992 انعكاساته الإيجابية في تنامي وتوسع دائرة الاهتمام بالإعلام البيئي.

المطلب الأول: بعض المصادر القانونية للحق في الإعلام البيئي.

لقد ارتأينا أن نعرض بعض المصادر القانونية للحق في الإعلام البيئي الذي يبدو أنه يعرف تطورا سريعا في البلدان المتقدمة، سواء من حيث النصوص القانونية أو من حيث اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام، وفيما يلي بعض المصادر للحق في الإعلام البيئي.

I- المصادر الأوروبية (مجلس الاتحاد الأوروبي).

يرتبط الحق في الإعلام بالحريات العامة المعروفة على الصعيد الدولي والوطني، ويتعلق الأمر بحرية تبادل الآراء والأفكار وحرية التعبير أيضا. لكن بقي الحق في الإعلام البيئي مسجلا بصفة شكلية في المبادئ الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبصفة جزئية كما هو في القانون الفرنسي. ويتجسد الحق في الإعلام تعبيريا في المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تنص على " أنه لكل فرد الحق في الإعلام وحرية التعبير، وهذا الحق يتضمن الحق في استقبال وإرسال المعلومات"⁽¹⁾.

وفي التوصية رقم 31-77 من محضر اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في 28 سبتمبر 1977 حول حماية الفرد بالنظر إلى ممارسات الإدارات، والتي تتضمن حق المواطنين في الوصول إلى مصادر المعلومات⁽²⁾.

وبنظرة أكثر عمق جاء في التوصية رقم 81-19 لاجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي في 25 نوفمبر 1981 حول الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات المحفوظة من طرف السلطات العمومية، حيث تؤكد " انه لكل فرد الحق في الحصول عند طلبه لأي معلومات تحفظها السلطات العمومية ، باعتبار أن إعلام الجماهير عنصر ضروري لي مجتمع ديمقراطي يهدف على تقوية ثقة الشعب بالإدارة العمومية ، وهذا الاقتضاء للمعلومة موصى به دون أدنى شك فيما يخص المعلومات المتعلقة بالبيئة والمحيط"⁽³⁾.

(1)- **Maljea-Dubois**, La convention Européenne des droits de l'homme et le droit à l'information en matière d'environnement (paris : RGDIP, 1998), P. 995.

(1)- **M. Morisot**, La résolution (77-31) du Conseil de L'Europe, Etude et documents du conseil d'Etat (Paris : 1978) , P. 43.

(2)- **Conseil de l'Europe**, Recommandation du 25 Novembre 1981 (Genève : 1981), sans page.

تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تحسين ديمقراطية سياسات البيئة والمحيط، حيث تم تبني التعليم رقم 90-313 لمجلس الاتحاد الأوروبي فيما يخص الحرية في الوصول إلى المعلومة البيئية، وبدا العمل بها رسميا في 31 ديسمبر 1992 ، وتتص هذه التعليم على " أنه يمكن لأي شخص (مادي أو معنوي) الحصول على المعلومات البيئية، و أي رفض في إعطاء المعلومات التي يجب أن

يبرر ويقم في أجل أقصاه شهرين وهذا الرفض قابل للطعن، يستثنى من ذلك المعلومات المتعلقة بحماية بعض الأسرار المعدودة كما نصت المادة 02 و 03 من هذه التعليم، ومع ذلك فإن الحق في الإعلام البيئي لا يعني دائما إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق الإدارية، خاصة تلك المتعلقة بالمشاريع ومخططات التهيئة أو الأعمال التي غالبا ما يعلم بها الرأي العام في وقت متأخر⁽¹⁾.

II- الحق في الإعلام البيئي في القانون الأمريكي:

أولى قطاع الإعلام بالولايات المتحدة الأمريكية اهتماما واضحا بقضايا البيئة، وبالخصوص حول الأخطار المحدقة التي يمكن أن تنتج عن حادث داخل مصنع لإنتاج أو تخزين المواد السامة، ففي خلال 05 سنوات سجل حوالي 07 آلاف حادث كان سببها رمي 21 ألف طن الكيماويات السامة ، وقتل 138 شخص وجرح أكثر من 1478 شخص آخر وإخلاء 21700 شخص عن مساكنهم وساهمت هذه الوضعية في تطوير الحق في الإعلام البيئي بالولايات المتحدة، وقد شجع الكونغرس الأمريكي عام 1986 بعد حادث " بهوبال Bhopal" بالهند، وحادثة "تشرنوبيل" بالاتحاد السوفيتي على انتخاب قانون حول مستويات الاستعجال وحق الجماهير في الإعلام البيئي.

ساعد هذا القانون على تحسين طرق الوقاية من الحوادث الصناعية لما أصبح الجمهور يعلم بكل التفاصيل، وأصبح للصحافة الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات

⁽³⁾- M.Pallemaerts , et , Prieur , Le droit à l'information en matière d'environnement dans les pays de l'Union Européenne (Pulim : 1997) , P. 361.

والتصرف بشكل سريع في أي طارئ لإعلام الجمهور بصفة مدققة حول الأخطار الكبرى والاحتياطات الواجب اتخاذها⁽¹⁾.

مما يبدو فإن الحوادث الخطيرة التي كانت تقع بين الحين والآخر بالولايات المتحدة ، كانت تدفع في كل مرة إلى الاعتراف بالحق في الإعلام البيئي قانونيا.

III- الحق في الإعلام البيئي بالجزائر:

ظهر نوع من الاهتمام في الحق بالإعلام البيئي في الفترة الأخيرة، ونلمس ذلك من خلال قانون البيئة رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وقد جاء في بابه الثاني المتعلق بأدوات التسيير فصلا كاملا حول الإعلام البيئي والحق فيه. فقد جاء في المادة 07 المتعلقة بالحق العام في الإعلام البيئي " أنه لكل شخص (طبيعي أو معنوي) يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة، والحق في الحصول عليها ويمكن أن تتعلق هذه المعلومات بكل المعطيات البيئية والتنظيمات والتدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة وكيفية إبلاغها".

وتتعلق المادة 08 من هذا القانون بضرورة تبليغ المعلومات إلى السلطات المحلية أو السلطات المكلفة بالبيئة حول كل ما يؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على البيئة والصحة العامة. وتتص المادة 09 على حق المواطن في الحصول على المعلومات حول الأخطار التي يتعرض لها في بعض المناطق، وكذا تدابير الحماية التي تخصه (يطبق هذا الحق على الإخطار التكنولوجية والأخطار المتوقعة)⁽²⁾.

يبدو أن اهتمام القانون الجزائري بمجال الحق في الإعلام البيئي قد جاء متأخرا بعض الشيء ،ذلك أن التجربة الجزائرية في مجال البيئة ذاته لا تزال حديثة ،وان الاهتمام النسبي للقيادات السياسية وصناع القرار يعكس ضعف الوعي البيئي لدى قمة هرم السلطة ،كما أن هذه النصوص تشبه النصوص الأوروبية إلى حد ما ،مما يدل على ضعف الاجتهاد القانوني في مجال الحق في الإعلام البيئي.

(1)- Henry.H. Schulte, et, Marcel,P. Dufresne, op.cit, P. 266.

(1)- قانون البيئة، الجريدة الرسمية 43 (20 جويلية 2003)، ص 10

المطلب الثاني: بنية الحق في الإعلام البيئي:

بات واضحاً أن حقوق الإنسان هي حقوق متصلة لا تتجزأ، وتركز أغلب المواثيق والاتفاقيات الدولية على البعد الإنساني للحق في البيئة ويعتبر تدهور البيئة انتهاكاً لحقوق الإنسان، وفي معظم الحالات فإن تدهور البيئة غير قابل للعودة كما أنه مكلف جداً، ومن المهم إذا تفادي هذا التدهور حرصاً على ضمان حقوق الإنسان للأجيال الحاضرة و القادمة.

I- حقوق الإنسان البيئية:

تتضمن حقوق الإنسان البيئية المبادئ الأساسية التالية:

1. الحق في بيئة آمنة وملائمة تتضمن الصحة والسلامة للأجيال الحالية دون الإنقاص من حقوق الأجيال المستقبلية، ويتضمن ذلك الحق في التخلص من التلوث والتدهور البيئي وأية نشاطات تؤثر سلباً على الحياة والصحة العامة ومستوى المعيشة والرفاه.
2. الحق في استدامة استخدام الموارد الطبيعية من خلال تحقيق العدالة والمساواة لجميع المواطنين، وكذلك عدم الإنقاص من حقوق الأجيال المقبلة وأيضاً عدم تعريض المكونات الطبيعية للاستنزاف والتدهور والتلوث.
3. الحق في المشاركة الفاعلة في التخطيط وضع القرارات فيما يتعلق بالتخطيط البيئي التنموي، ويتضمن ذلك الحق في التمتع بالامتلاكات الشخصية، وتلقي المساعدات في الوقت المناسب في حالات الكوارث الناجمة عن ظروف طبيعية أو بشرية، ويشمل ذلك كافة النشاطات التنموية التي تم تخطيطها وتنفيذها بمواصفات تتلاءم والمعايير البيئية ذات العلاقة بحياة الإنسان وصحته⁽¹⁾.

II- مبدأ الحق في الإعلام البيئي:

لكي يتسنى لأي أحد أن يسهر على حماية البيئة والمحيط، فإنه من الضروري أن تكون لكل فرد معلومات حول وضعية البيئة والمشاريع التي تلحق الضرر بها، وهذه المعلومات

⁽¹⁾ - [http:// www. Erwada. gove. ae](http://www.Erwada.gove.ae). 81 ko. 16^h:30.

يمكن أن تقدمها السلطات العمومية عن طريق المكاتب الإدارية، حيث أن المعلومة مهما كان مصدرها تسمح بالمشاركة في معرفة أسباب التلوث البيئي.

إن المبدأ 10 من إعلان " ريو " لعام 1992 يعلن صراحة عن الحق في الإعلام البيئي، وأوصى بفسح مجال المشاركة أمام المواطنين المعنيين كأحسن طريقة لمعالجة قضايا التلوث، ولن يتأتى ذلك إلا بالإعلام.

ومنذ ذلك الحين بدا العمل بهذا المبدأ في مجال القانون الدولي لحماية البيئة وتدعمت أكثر بفضل اتفاقية " آرهيس Aarhus " المنعقدة في 29 جوان 1998 حول الحق في الوصول إلى المعلومة البيئية، ومشاركة الجماهير في صنع القرار وسيرورته من أجل الوصول إلى تحقيق العدالة البيئية⁽¹⁾.

III - قانون البيئة والحق في الإعلام:

يضمن قانون البيئة في النظم الديمقراطية، مشاركة كل المهتمين الذين لديهم معلومات مسبقة عن البيئة والمحيط، ومنذ عام 1976 قامت السلطات العمومية في كثير من الدول بتدعيم الجمعيات المدافعة عن البيئة من خلال تزويدهم بالمعلومات حول أهم المشاكل البيئية، ومنذ إنشاء وزارات للبيئة كان متوقعا أن تقوم بإعلام الرأي العام حتى يلتفت أكثر حول الحكومة، وفيما بعد وزير البيئة كان مكلفا بإعلام المواطنين في شؤون البيئة.

وعرفت القوانين البيئية تغيرات خاصة فيما يخص قاعدة السر في إعطاء المعلومات، بحيث يوجد هذا المبدأ بصفة جزئية في القانون الفرنسي مثلا والقاعدة الموجودة متعلقة بالسر ورفض الإعلام⁽²⁾، والاستثناءات الخاصة بقاعدة السر كان يتوقع توضيحها في بعض النصوص من قانون 1884 حول الحق في طلب نسخة من محاضر الضبط للمجالس البلدية، أو في قانون 1905 حول حق العمال (المواطنين) في الحصول على ملفاتهم في حالة وجود خطر يهدد حياتهم.

(2) - « Convention d'Aarhus 1998 » Revue.RJE n° spécial (Juin1998), sans page.

(1) - **Morange.G.** Le secret en droit public français (Paris : D.S, 1978), P. 01.

كما أن أحزابا سياسية اقترحت توسيع الحقوق الأساسية عن طريق إعطاء قيمة دستورية أكبر لمبدأ الحق في الوصول إلى المعلومة والوثائق الإدارية⁽¹⁾.

IV- الإقرار التشريعي للحق في الإعلام البيئي:

يصبح الحق في الإعلام البيئي ملموسا عندما يوضع إطار قانوني خاص بالحق في المعرفة، ويعتبر هذا الحق فئة جديدة ن جملة حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ... بحيث يصبح لكل فرد الحق قانونا في معرفة المعلومات وكذلك الطعن فيها، وقد استخدمت العديد من منظمات الدفاع عن البيئة هذا الحق في مطالبتها المستمرة في الحصول على معلومات ووثائق إدارية تتعلق بحالة البيئة.

وقد حدث على سبيل المثال تغير جذري في هذا المفهوم في التشريع الفرنسي منذ قانون 17 جويلية 1978 والمعدل في قانون 11 جويلية 1979 حول الحرية في الوصول إلى الوثائق الإدارية، وأصبح الحق في الإعلام البيئي يتضمن الوصول إلى مصادر المعلومات والحق في إيصالها وتقديم الطعن عند رفض إعطائها وغيرها من الاستثناءات الأخرى⁽²⁾. وسن المشروع في كثير من الدول الأوروبية الحق في الإعلام في ميادين مثل:

1. الإعلام حول المنتجات الكيميائية والنفائات والمركبات المعدلة جينيا (OGM)، وكل التكنولوجيا التي تؤثر على البيئة.
2. الإعلام حول المنتجات الكيميائية المعروضة في السوق وتقديم معلومات حول أعراضها وتأثيراتها على البيئة والإنسان.
3. الإعلام حول حرائق الغابات والوقاية من الأخطار الكبرى.
4. الإعلام حول نوعية الماء الموجه للاستهلاك البشري، ومختلف التحاليل الخاصة بالمراقبة الصحية لهذه المياه.
5. الإعلام حول التأثيرات البيئية والصحية الناجمة عن المبيدات والأسمدة الزراعية.

⁽²⁾- **Rapport Foyer et, Bignon**, La proposition de loi constitutionnelle sur les libertés et les droits de l'homme 3455 (Décembre, 1977), sans page.

⁽³⁾- **D. Linotte**. Générale des réformes administratives (France :R.D.P, 1978), P.1417.

V- الحق في الإعلام حول التلوث:

يجد المشرع القانوني صعوبة كبيرة عند سن قانون خاص بالحق في الإعلام حول التلوث بمختلف النفايات، ومستوى التلوث المقاس بواسطة التجهيزات التقنية لمصالح المراقبة، غير أن هذه الأخيرة ملزمة بإعلام الرأي العام فيما يخص⁽¹⁾:

1. نتائج الإجراءات الخاصة بمستوى التلوث.
2. نشر معدلات شهرية أو ثلاثية فيما يخص إجراءات الأمن الصناعي.
3. إبلاغ تقارير تفتيش المصالح المتخصصة لهذه التجهيزات مع إلغاء التحفظ حول تقديرات العتاد التقني.
4. الإبلاغ بتقارير الحوادث الصناعية.
5. لأعضاء لجنة النظافة والأمن الحق في الإعلام عن الحوادث دون المساس بالأمن العام أو الأمن الصناعي.

هذه الشروط وغيرها تضمنتها توجيهات المادة 08 لمحضر اجتماع المجلس الأوروبي في 24 جوان 1982 الخاصة بمخاطر الحوادث الكبرى لبعض النشاطات الصناعية، وتخص هذا الالتزام الصناعات الحديثة بالدرجة الأولى.

VI- الحق في الإعلام حول السر النووي:

يبدو أنه فيما يخص النشاطات النووية تبقى المعلومات الخاصة بالمراقبة العامة جد محدودة، لأن ذلك يمس بالأمن العام وأمن الدول، غير أن هذا الحق في الإعلام في هذا المجال تم تحديده، فقد بات من الممكن متابعة الملف النووي في بعض الدول المتقدمة التي وضعت تحت تصرف العامة كل المعلومات التي لا تمس بشرعيته سر الدولة، وأن تكون هذه المعلومات صادقة وسهلة المنال⁽²⁾.

أما فيما يخص المعلومة المتعلقة بالحوادث النووية، فالوضعية مغايرة تماماً رغم جهود بعض الأطراف لمحاولة دسترتها، ففي 01 مارس 1981 رفضت لجنة الاضطلاع على

(1)- Commission d'Accès aux Documents Administratifs, 2^{ème} Rapport de la documentation française (France : CADA 1982), P. 85.

(1)- Commission d'Accès aux Documents Administratifs, op.cit, P.181.

الوثائق الإدارية (CADA) إيفاء معلومات عن تقرير أمن مصنع "Hague" كما رفضت أيضا إيفاء معلومات عن تقرير مفاعل "Choz" النووي لأنه يمس بأمن الدولة . وحتى لا يحدث اضطراب لدى الرأي العام بخصوص الحق في معرفة المواد النووية الخطيرة بالولايات المتحدة تم تأسيس لجنة متخصصة في هذا الشأن، من وتتكون من 07 جنرالات و 03 رؤساء بلدية و 05 جمعيات إيكولوجية ،تعمل بالتنسيق من اجل الحصول على المعلومات اللازمة وإبلاغ المواطنين بها.

لكن ظهرت العديد من الصعوبات العملية بعد رفض الإدارة نشر المخطط الاستعجالي وتنصيب خبراء علميين، وأصبح الغموض يشوب هذه اللجنة وخلفياتها، أهى لجنة مراقبة وحراسة أم لجنة إعلام وتوجيه؟. وبقي الإشكال مطروحا حول مدى الحق في الإعلام في المجال النووي.

أما فيما يخص قوانين الحوادث النووية في الاتحاد الأوروبي فإنه يسمح بإيصال هذه المعلومات ومن المستحسن أن يعلن عن كل المخططات وأن تطرح محل النقاش والتجريب، وأن تكون الأولوية في المعلومة للسكان القاطنين على مقربة من المنشآت النووية⁽¹⁾.

يبدو جليا ان للدول المتقدمة قفزة نوعية في مجال الحق في الإعلام الذي امتد إلى معرفة درجة خطورة القطاع النووي على البيئة والصحة العامة، خصوصا بعد حادثة قناة الحب بالولايات المتحدة عام 1972 وحادثة تشيرنوبيل لعام 1986 ، ففي دول الاتحاد الأوروبي تم تنصيب المجلس الأعلى للأمن والمعلومة النووية في 02 مارس 1987 ووجهت تعليمات إلى مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لتسهيل عملية الاضطلاع على المعلومات المتعلقة بالإشعاع النووي، وضرورة الإبلاغ بالأرقام عن معدلات الإشعاع المنجرة عن أي حادث نووي الذي يمس أي منطقة معينة أو عن أي مفاعل نووي كما حدث بخصوص مفاعل "كاراداش Caradache" بجنوب فرنسا.

(2)- Commission d'Accès aux Documents Administratifs, Rapport sur la protection de la population en cas d'accident pouvant entraîner radioactive .(France, CADA, 27 Juin 1979), P.120.

VI - الحدود الاتصالية لوثائق المعلومات البيئية:

خلال سنوات الثمانينات ظهر في الدول المتقدمة لجنة الاضطلاع على الوثائق الإدارية بخصوص معلومات البيئة La commission d'accès aux documents administratif (CADA)، تعمل هذه اللجنة على تطبيق حدود الاضطلاع على الوثائق الإدارية وان هذا الحق مفتوح لكل شخص (وطني، أجنبي، جمعيات... إلخ) على الاضطلاع على الملفات والتقارير ونتائج الدراسات والمذكرات والمحاضر ... إلخ، المنبثقة عن الإدارات والشركات وكل القطاعات المكلفة بالخدمة العمومية، غير أن هناك معوقات إدارية تعرقل سيرورة هذا الحق نتيجة لرفض إعطاء المعلومات.

ففي فرنسا مثلا تنص المادة 06 من قانون 17 جويلية 1978 على أن هناك استثناء بعدم منح المعلومات في المجالات التالية (تقارير مفتشيات الأمن، المخططات السرية، الإشارات والإعدادات الأمنية، شروط مراقبة إنتاج ونقل وتخزين المواد الطاقوية والنووية والكيماويات والمواد الأولية، والشيء نفسه بالنسبة للملفات المتعلقة بالمحاجر والمناجم والمقالع وآبار النفط والغاز الطبيعي واقتصادها الاستغلالي).

وفي مرسوم 30 أكتوبر 1980 تم التأكيد على قائمة الوثائق غير القابلة للاضطلاع وعدل هذا المرسوم بمرسوم آخر في 16 جانفي 1990، وعليه فإن الوصول على الوثائق الإدارية (الحرية العامة الجديدة) يعرف مسارا بطيئا خاصة لما يتعلق الأمر بالمعلومات السرية⁽¹⁾.

(1)- Commission d'Accès aux Documents Administratifs, 5^{ème} Rapport de la commission d'accès aux documents administratifs consacré aux documents relatifs à l'environnement, la documentation française (France : CADA, 1988), P. 49.

الفصل الثالث

وسائل الإعلام والتوعية بقضايا البيئة

المبحث الأول: وظائف وسائل الإعلام وتأثيراتها.

إن وسائل الإعلام باعتبارها نافذة ثقافية وأداة فعالة في توجيه المجتمع ونقل المعرفة وسيلة غاية في الأهمية، حيث ينهل الإنسان منها الآراء والأفكار ويوسع مداركه ومعلوماته، ويكون تصورا عاما عن المحيط الذي يعيش فيه.

ويرى "ولبرشرام" أن نسبة 70% من التصورات التي يبنها الإنسان عن عالمة مستمدة من وسائل الإعلام وخاصة تلك التي تتصف بالاستمرارية، وتؤدي في النهاية إلى تشكيل الصورة الذهنية التي تؤثر في تصرفات الإنسان وسلوكاته⁽¹⁾. والصورة الذهنية مصطلح أطلقه "والتر ليبمان" ليعني به عمليات التأثير التي تقوم بها وسائل الإعلام يستهدف بشكل رئيسي ذهن الإنسان⁽²⁾. وتختلف نسبة التأثير من بيئة إلى أخرى ومن مرحلة عمرية إلى مرحلة عمرية أخرى⁽³⁾.

وبكل هذه الصفات يمتلك الإعلام إذا مقدرة فائقة في التأثير على الفرد والمجتمع، وفي مختلف القضايا التي تهمة ومن ضمنها قضايا البيئة التي يمكن أن تحمل وسائل الإعلام مسؤوليتها، وبلورة رأي عام من خلاله التصدي للمشكلات البيئية.

المطلب الأول: وظائف وسائل الإعلام

إن عالمنا المعاصر القائم على أساس التقدم العلمي والتكنولوجي قد ألقى بضلاله على حقل الإعلام، مما زاد من كفاءة وسائطه المتعددة في نقل الأخبار وتغطية الأحداث في أماكن مختلفة من العالم. فتحوّلت وسائل الإعلام إلى مظهر من مظاهر الحياة اليومية للمجتمعات، وهو ما هيأ الفرصة أمام الأفراد لتتويع مصادرهم المعرفية واستخدامها حسب حاجاتهم واتجاهاتهم، لذلك فإن وظائف وسائل الإعلام لا تنحصر في التعريف بكل ما يهم الجمهور، بل أصبحت تستخدم في إدارة مختلف القضايا والمشكلات، وتقديم الحلول والإجابة عن الانشغالات في شتى المجالات، وفيما يلي بيان هذه الوظائف:

(1)- عاطف عدلي عبيد وماجي الحلواني، الأنظمة الإذاعية والتلفزيونية (القاهرة: دار الفكر العربي 1987)، ص287.

(2)- محمد بن عبد الرحمن الخضيب، كيف تؤثر وسائل الإعلام؟ (ط2؛ السعودية: مكتبة العكيبات، 1998)، ص42.

(3)- عماد الدين سلطان، مختصر الدراسات الأمنية (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1996)، ج3، ص138.

I- الأخبار:

تعتبر وظيفة الأخبار محور الارتكاز ونقطة الانطلاق لوظائف وسائل الإعلام المختلفة، بل إن الوظائف الأخرى يتم بناء محاورها على أساس ما تحققه الوظيفة الأولى من مصداقية فيما تقدمه من معلومات⁽¹⁾. وتتمثل هذه الوظيفة في جمع الأنباء والبيانات والصور والتعليقات عن الأحداث وبثها بعد معالجتها ووضعها في إطارها الملائم، من أجل تلبية حاجيات الناس من أخبار في الاقتصاد والسياسة والحروب والرياضة والثقافة وأحوال الطقس والبيئة، وغيرها... لقد أصبحت الأخبار تصل إلى أكبر عدد من الناس في وقت واحد وقصير، لذلك يشترط أن تتصف الأخبار بالموضوعية والدقة والصحة والأمانة⁽²⁾.

II- التفسير والتوجيه:

تحتاج الأخبار إلى تفسير وتوجيه، ويتم ذلك من خلال إلقاء الضوء على الأحداث السابقة الحدث وتوقعات الأحداث اللاحقة. وتقوم وسائل الإعلام بوظيفة التوجيه بهدف مساعدة الفرد على فهم الأمور والتفكير بنمط معين، أو انتهاج سلوك معين أو تعديله أو تثبيته، وإعلامهم بأساليب المشاركة الإيجابية تجاه قضية ما، والغرض من هذه الوظيفة هو أن شريحة غير قليلة من المجتمع لم تتح لها فرصة التعليم النظامي أو استكمالها، لذلك فإن لوسائل الإعلام دور هام في إكسابهم الاتجاهات الفكرية اللازمة⁽³⁾.

III- التثقيف والتوعية

تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في عمليتي التثقيف والتوعية، حيث تقوم بتزويد الأفراد بالمعلومات في مختلف المجالات، مما تجعله ذو سلوكيات معينة ومهارات متنوعة في

(1)- أحمد الجلال، دراسات بيئية في التنمية والإعلام السياحي المستدام (القاهرة: عالم الفكر، 2003)، ص162.
(2)- إبراهيم إمام، دراسة في الفن الصحفي (ط4؛ القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1971)، ص59.
(3)- فتح الباب عبد الحليم وإبراهيم حفظ الله، وسائل التعليم والإعلام (مصر: الدار الولية للنشر والتوزيع، 1985)، ص66.

مواجهة ما يعترضه، والتثقيف هو المعرفة المكتسبة بغير الأسلوب النظامي المتبع في المدارس، وتساعد هذه المعرفة على اتساع أفق الفرد وفهمه لما يدور حوله⁽¹⁾.

وبهيئة للتعامل مع الناس بسهولة والتكيف مع البيئة بسرعة، فقد أثبتت دراسات علم النفس وعلم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع أن التثقيف له أثره الكبير في تشكيل الاتجاهات النفسية للرأي العام⁽²⁾، والتثقيف عن طريق وسائل الإعلام إما عارضا أو مقصودا.

فأما الأول: فالمقصود به كل جوانب المعرفة التي يرصدها الفرد دون قصد أو تخطيط مسبق، وينمي التثقيف العارض الثروة اللغوية للفرد ويزيد اهتمامه نحو موضوع ما. أما الثاني: فيكون بتخطيط وتوجيه مسبق للفرد نحو قضية ما.

IV- التربية والتعليم:

تقوم وسائل الإعلام بوظيفة التربية والتعليم، حيث تدفع بالأفراد إلى مزيد من البحث والاضطلاع وإكساب المهارات اللازمة لتطوير الأداء، فلإعلام م يساعد على نقل التراث الحضاري والثقافي والطبيعي من جيل إلى آخر مع وضع الصيغة الحديثة لمواكبة التطور. دون الإخلال بالأصل، الأمر الذي يؤدي إلى التطور الفكري الذي من شأنه أن ينمي اتجاهات الفرد. إن وظيفة التربية والتعليم تأخذ أهمية بالغة لا سيما بفضل الوسائل السمعية البصرية التي صارت مع الصحافة المكتوبة الأدوات الضرورية لتربية شاملة ودائمة للشباب⁽³⁾.

لقد اهتمت الهيئات التعليمية والاجتماعية باستخدام هذه الوسائل في تحسين مستوى كفاءة التعليم في المدارس والكليات، ومستوى التوجيه والإرشاد للجماعات الشعبية من الفلاحين وعمال وربات البيوت، وغيرهم... وهكذا استخدمت بعض الدول المتقدمة والنامية الراديو والتلفزيون في محو الأمية⁽⁴⁾.

(1)- المرجع نفسه، ص80.

(2)- فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة (ط2؛ القاهرة، عالم الكتب، 1998)، ص58.

(3)- عزي عبد الرحمان وآخرون، عالم الاتصال (ط2؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص12.

(4)- فتح الباب عبد الحليم وإبراهيم حفظ الله، مرجع سبق ذكره، ص88.

V - التسلية والترفيه:

تقوم وسائل الإعلام بهذه الوظيفة آخذة في الاعتبار المنافسة الشديدة بين وسائل الإعلام الأخرى للاستحواذ على الجماهير وربطهم بهذه الصحيفة أو تلك أو بهذه القناة الإذاعية أو التلفزيونية. من خلال ما تقدمه بهدف تسلية الجمهور وإمتاعه ويستغل بعض المبدعين الأعمال الفنية الهادفة لحث الجماهير على تثبيت بعض السلوكات أو تعديلها أو تغييرها. إن لهذه الوظيفة أثر نفسي حميد للتفيس عن المتاعب والهموم، ولكنها قد تجعل المجتمع غارقاً في الأوهام بعيداً عن الواقع، مما يزيد من السلبية وتتيح الفرصة لظهور الاتجاهات الهروبية فضلاً عن أن الترفيه قد يهبط إلى مؤسسات ضارة بالذوق العام، ويمكن أن يحمل قيمة اجتماعية تضليلية أو سياسية لتمرير رسالة ما⁽¹⁾، لذلك من الضروري اختيار المواد المناسبة لتسلية وترفيه الجماهير بشكل يتناسب وقيم كل مجتمع، واستغلال مثل هذه البرامج في تنمية الفكر وترقيته.

VI - الإعلان:

يشكل الإعلان مصدراً أساسياً للدخل بالنسبة لمعظم وسائل الإعلام الجماهيرية، لأنه يساعد على استمرارها وأداء دورها، وقد ظهر الإعلان منذ البدايات الأولى لظهور الصحف، لكنه لم يتوصل إلى وظيفة رئيسية إلا في منتصف القرن التاسع (□) وقد بدأت الإعلانات متواضعة شملت مواداً كالكتب والأدوية والأشياء المفقودة⁽²⁾، وبعد ظهور الثورة الصناعية ونمو حجم المشاريع الإنتاجية زادت الحاجة إلى الإعلان وأصبحت وظيفة قائمة بذاتها تقوم بتعريف المستهلكين بأنواع ومزايا السلع المختلفة⁽³⁾. ومما سبق فإن وظيفة الإعلان تعود بالفائدة على الوسيلة الإعلامية والمنتج والمستهلك في الوقت نفسه، لكن يبقى بعد ذلك جانب آخر في الإعلان، حينما يثير تطلعات الأفراد من دوي الدخل المحدود في بعض البلدان النامية إلى سلع استهلاكية تستنزف دخولهم أو تثير الإحباط لديهم إذا عجزوا عن تلبيةها، كما يمكن استخدام الإعلان كسلاح للضغط على الوسيلة الإعلامية في أمور تخص المعلن.

(1)- غزي عبد الرحمان وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 95.

(2)- فاروق أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

(3)- أحمد عادل الراشد، الإعلان (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981)، ص 05.

المطلب الثاني: أهداف الإعلام البيئي:

لقد انتشر مؤخرا مفهوم التنور البيئي Environnementale Litracy كمطلب أساسي لكل مواطن يعيش في هذا العصر، بأن يكون مدركا للمشكلات البيئية وأسبابها ووسائل حلها، وعليه ينبغي تزويده بالمفاهيم والمهارات والقيم التي تساعد على ذلك وفي هذا المجال يمكن أن تؤدي وسائل الإعلام دورها كما ينبغي في عملية التوعية البيئية.

سبق وأن قلنا أن وسائل الإعلام من أهم وسائل التعليم غير النظامي لما لها من دور في عمليتي التربية والتثقيف ويبدوا أن العلاقة وطيدة بين الإعلام والتربية البيئية على الرغم من اختلاف الوسائل والظروف المحيطة بكل من العمليتين إلا أن الهدف واحد وهو نشر وتدعيم الوعي البيئي، وتلعب وسائل الإعلام الجماهيري دورا هاما في تدعيم التربية البيئية. إذ أنها تمثل الوسائط المثالية للوصول إلى أوسع قاعدة جماهيرية ممكنة⁽¹⁾.

I- المعرفة (البعد الإدراكي):

ونقصد بها المعلومات والمفاهيم التي ينبغي أن يعرفها الأفراد والجماعات عن النظم البيوفيزيائية، وكل ما تحتويه البيئة الطبيعية من موارد وعلاقات وقدرات وما تتعرض له من مشكلات، وهنا تبرز دور المؤسسات غير النظامية في عمليتي التعليم والتثقيف البيئيتين.

وتعتبر وسائل الإعلام الأكثر فاعلية في نشر الوعي البيئي بين المواطنين على اختلاف أعمارهم ودرجات ثقافتهم وأماكن تواجدهم⁽²⁾.

ولضمان الإدراك والفهم الصحيحين للعلاقة التي تربط الإنسان ببيئته، ينبغي الاهتمام والعناية بقنوات الاتصال وقدراتها على الأداء في إيصال المعلومات والبيانات البيئية.

ونقصد هنا وسائل الإعلام المتعددة لما لها من القدرة التقنية والفنية في نقل كل ما يتعلق بالبيئة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال المعالجة الشاملة للأحداث بغية إيصالها إلى كافة الشرائح الاجتماعية ورفع وعيهم بإبعاد ومخاطر المشكلات البيئية، ويمكن لوسائل الإعلام، أن تخصص نشرات إعلامية أو برمجة أفلام وثائقية أو شريحة

(1)- جمال الدين السيد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص94.

(2)- علي عوجة، مرجع سبق ذكره، ص125.

علمية خاصة بالبيئة (إذاعية أو تلفزيونية)، وطرح المشاكل البيئية وطرق التصدي لها من أجل لفت انتباه الجمهور، كما يمكن للصحف إصدار ملاحق مستقلة بالبيئة، أو إنشاء صحف ومجلات أو بنوك للمعلومات البيئية على شبكة الانترنت⁽¹⁾. وإذا ما توفرت المعلومات البيئية بصفة دورية مستمرة يمكن حينئذ تجنب حدوث الخلل والمشكلة ولو بشكل نسبي.

II- تكوين المواقف والقيم (البعد المهاري):

والمقصود بها معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب مجموعة من مشاعر الاهتمام بالجوانب المختلفة المرتبطة بالبيئة. وأيضاً اكتساب المهارات لتحديد مشكلاتها وكيفيات حلها⁽²⁾ وجعل الأفراد والجماعات على معرفة بوسائل العمل والأداء لحماية البيئة، ومن هنا يأتي دور وسائل الإعلام باعتبارها جزءاً من منظومة التعليم والتدريب المستمر، خاصة فيما بعد مراحل التعليم والتدريب المدرسي.

تستطيع وسائل الإعلام أن تخلق أنماط جديدة من الاتجاهات الايجابية لما لها من دور محوري في تنمية المواقف والقيم المختلفة، وجعل المواطنين يعايشون مشكلات البيئة، ويشعرون بوجودها ويحسون بأضرارها وتأثيراتها عليهم، هذا ما يعزز الوعي البيئي العام والخاص في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

كما يتعين على وسائل الإعلام في هذا الصدد إعداد جمهور يتقبل تغيير مواقفه وقيمه التقليدية وسلوكاته المضرة بالبيئة والتأثير فيه من أجل تحسينها ورفع مستوى معيشتة محفظ التنوع البيولوجي والمواد غير متجددة والقدرة الاستيعابية للأنظمة الإيكولوجية⁽³⁾.

III- المشاركة (البعد الانفعالي):

وهي إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات للمشاركة النشطة في كافة المستويات على حل المشكلات البيئية، ويؤكد مصطفى طلبة- المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة- أنه إذا لم تكن هناك مواجهة للمشاكل البيئية بمشاركة كافة فئات المجتمع، وإذا لم تكن هذه

(1)- عبد الله عبد الله العوضي، الإعلام والوعي الاجتماعي البيئي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

(2)- اليونسكو، « اتجاهات التعليم البيئي بين الحكومة لمدينة تبليس بالاتحاد السوفيتي »، مجلة اليونسكو 01 (أكتوبر 1977)، ص 161.

(3)- أحمد الجلاء، مرجع سبق ذكره، ص 161.

المشاركة جادة وإيجابية لن تفلح أي جهود لمواجهة مشاكل البيئة سواء كان هذا في الولايات المتحدة بكل إمكانياتها وإعلامها أو في أي دولة من الدول النامية. التي لا تمتلك مثل هذه الإمكانيات⁽¹⁾.

وقد أثبتت التجارب أن إشراك الناس في صنع القرارات التي يتعلق بها مستقبلهم أمر ضروري، وهذا ما يبرز دور وسائل الإعلام بكافة وسائله في إعداد أفراد المجتمع للقيام بدورهم وتحفيزهم لبدل كل الجهود وتحمل مسؤولياتهم تجاه البيئة عن رضا واقتناع يصل إلى حد التأدب مع البيئة، شريطة أن يكون ذلك الاتصال مدعما بكل الخدمات والإمدادات اللازمة والمناخ المناسب⁽²⁾.

ولتعزيز المشاركة الجماهيرية في هذا الصدد ينبغي على وسائل الإعلام أن تخلق قنوات للحوار الاجتماعي بين المواطنين للوصول إلى القرار المشترك، مما يساعد على خلق تيار شعبي ضاغط على الحكومات عندما يتعلق الأمر بالبيئة، ولتحقيق استمرارية هذا الحوار يتحتم على وسائل الإعلام تخصيص مجال مفتوح لطرح آراء وأفكار ومقترحات الجمهور المهتم بالبيئة، ونقل مشكلات بيئاتهم إلى الجهات البحثية والتنفيذية ومتخذي القرار، ومتابعة حلولها ونقلها مرة أخرى إلى الجمهور حتى يتحقق رجع الصدى.

كما يمكن لوسائل الإعلام أن تقرب الجمهور من الخبراء ومراكز البحوث للاضطلاع أكثر على مجال البيئة أو الإخبار عن كل ما هو جديد في هذا الشأن⁽³⁾، وتحفيز صناع القرار من القيادات السياسية على قيادة العمل البيئي واتخاذ القرارات السليمة بيئيا، وتوليد الإدارة السياسية لإيجاد الحلول لمشكلات البيئة⁽⁴⁾.

(1)- علي الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص142.

(2)- علي عوجة، مرجع سابق ذكره، ص125.

(3)- أحمد الجلاد، مرجع سبق ذكره، ص108.

(4)- أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص108.

المطلب الثالث: تأثيرات وسائل الإعلام:

خلال الثلاثينات وأربعينات القرن الماضي ظهرت عدة نظريات في مدى تأثير وسائل الإعلام على الجمهور، وقد كان سائدا أن تأثيرها مطلق كما قال " لازارسفيلد " و "كانتز": " أنه لا توجد حواجز بين وسائل الإعلام والجمهور فعندما تطلق وسائل الإعلام رسائلها يتلقاها مباشرة الجمهور على الجانب الآخر⁽¹⁾.

وأطلق على هذه النظرية اسم "نظرية الطلقة" في كتابات "ولبرشرام" Bulle theory واسم " الحقنة تحت الجلد" Hypodermic في كتابات " دايفيد بيرلو " أو " القذيفة السحرية " Magic Bulle، أو المثير والاستجابة في كتابات " ميلفين ديفلر "⁽²⁾.

وترى هذه النظريات أن تأثير وسائل الإعلام يكون فرديا، وتمس هذه التأثيرات الدوافع الداخلية والعواطف والجوانب الأخرى التي يسيطر عليها الفرد بصفة محدودة.

غير أن الاعتقاد الذي كان سائدا بدأ يتغير خاصة وأن أبحاثا أظهرت محدودية تأثير وسائل الإعلام ونسبيته، فضلا عن أن الجمهور يستجيب عادة للمواد الإعلامية التي تتماشى واتجاهاته ومعتقداته، كما أنه لا يتعرض لهذه الرسائل في كل الأوقات، وقد أثبتت دراسة أجريت حول حصص إذاعية أمريكية تخصص كل حصة لأقلية من الأقليات، حيث لوحظ أن الحصة المخصصة تجلب جمهورا من المستمعين أغلبيته من الأقلية التي تتكلم عنها الحصة، أما الأقليات الأخرى فتمتنع عن الاستماع لأنها لا تعنيها⁽³⁾.

إن النظرة التي تقر بالتأثير المطلق لوسائل الإعلام أهملت العوامل التي تتحكم في حجم هذا التأثير كالعوامل الفردية والاجتماعية وأهملت أيضا جانب رجع الصدى، أما النظرة الثانية التي تؤكد محدودية هذا التأثير فقد اعتبرت الجمهور غير سلبي وأهملت قوة تأثير وسائل الإعلام. ومن خلال هاتين النظرتين يتأكد وجود تأثير حقيقي لوسائل الإعلام مهما بلغت شدته، ويبقى هذا التأثير مرهون بعدة عوامل من بينها البيئة التي تتواجد فيها وسيلة الاتصال الجماهيرية والرسالة الإعلامية والجمهور المتلقي وغيرها من العوامل الأخرى.

(1)- ميلفين ديفلر وساندربول روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، تر. محمد كمال عبد الرؤوف (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992)، ص 85.

(2)- محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام (القاهرة: عالم الكتب، 1993)، ص 172.

(3)- زهير إحدادن، مدخل لعلوم الاتصال (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دون تاريخ)، ص 72، 73.

وعلى ضوء أهداف الإعلام البيئي يمكن عرض تأثير وسائل الإعلام المتمثلة فيما يلي:

I- نشر المعرفة: (التأثيرات المعرفية).

تعمل وسائل الاتصال الجماهيرية على نشر المعرفة وجعل الفرد يتجاوز عقدة الغموض الناتج عن نقص المعلومات أو عدم كفايتها في فهم معاني الظواهر والأحداث وتفسيرها تفسيراً صحيحاً. وتشمل المعرفة البيئية مختلف المعاني والمفاهيم والتصورات الذهنية للفرد وأحكامه ومعتقداته حول موضوع أو قضية بيئية معينة، وتنتج هذه المعرفة من خلال ملاحظة الظواهر الطبيعية والبشرية وتفسيرها، وكذا جمع الحقائق العلمية من مصادرها الأصلية واستقراءها للخروج بتعميمات ومبادئ تساعد على اتخاذ القرار في مواجهة الأخطار ومقاومة الآفات الضارة بالبيئة، وجمع الآثار الناجمة عن السلوك الضار في التعامل مع البيئة⁽¹⁾. إن للتعليم النظامي وغير النظامي دوراً هاماً في نشر المعرفة البيئية، حيث أن الفرد الأكثر تعلماً أكثر إلماماً بالمعلومات البيئية، وتظهر التأثيرات الأساسية لوسائل الإعلام في جانب المعرفة البيئية للفرد عندما تقدم له معلومات جيدة تختلف عن معلوماته السابقة وتخلق له أيضاً صورة ذهنية عن قضايا البيئة، وهناك تأثيرات معرفية أخرى تظهر في حالات بناء السياق الذي تظهر من خلال القيم، ولا تقوم وسائل الإعلام بإيضاح القيم فقط، ولا تقدم المعلومات بصفاتها إخبارية حول حركة الحقوق المدنية والبيئية مثلاً، وإنما تقدم المعلومات التي تبرز الصراع الأساسي بين القيم التي يشترك في اعتناقها أفراد الجمهور⁽²⁾.

لقد أثبتت الدراسات بان التعرض لوسائل الإعلام يزيد من معلومات الفرد، ففي دراسة أجريت عام 1988، على عينة من المجتمع الأمريكي، تبين أن نسبة 25% من أفراد العينة يتحصلون على المعلومات الخاصة بالأحداث العالمية من وسائل الإعلام، وفي دراسة أخرى عن الحملة القومية لمكافحة الجفاف تبين أن التلفزيون أكثر الوسائل تأثيراً وكان المصدر الأول لمعلومات الجمهور⁽³⁾.

(1)- أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، مراجعة د. عبد الهادي الجوهري (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 1988)، ص 257، 258.

(2)- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير (ط2؛ القاهرة: عالم الكتب، 200)، ص 238.

(3)- جمال الدين السيد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 84.

ومما سبق ذكره يمكن القول بأن وسائل الإعلام تزيد من الرصيد المعرفي للفرد من خلال البرامج المتنوعة، وبالأخص الموضوعات التي تزيد من فهم الفرد لعلاقته بالبيئة.

II- التأثير في الاتجاهات: (التأثيرات الوجداني - العاطفية).

إن التراكم المعرفي الذي يكتسبه الفرد يمكنه من بناء اتجاهات ومواقف نحو البيئة، فقد يتكون لدى الفرد شعورا بمدى ضرورة المحافظة على البيئة والمساهمة في حل مشكلاتها وتطوير ظروفها وقد يحدث العكس تماما، فهذه الاتجاهات تتميز بأنها مكتسبة وغير موروثة تتكون عند تفاعل الفرد مع موضوع ما، كما أنه ذات استمرار نسبي وتقع بين طرفين أحدهما موجب والآخر سلبي، ويمكن قياس وتعديل الاتجاهات من خلال ما يلي:

□. تشجيع الفرد ومكافئته عندما يعبر عن اتجاه مرغوب فيه، مما يؤدي على تأصيل اتجاهه وترسيخه لديه.

▣. تزويد الفرد بمعلومات جديدة تتعلق بموقف يمكنه من تعديل اتجاهاته أو تغييره. ◀. إدخال عامل القلق والخوف يؤدي في كثير من الأحيان إلى تغيير اتجاه معين. ▶. فهم دواعي تغيير الاتجاه وإدراكه يمكن من تعديل الاتجاهات على النحو المرغوب فيه.

▲. تغيير الظروف والعوامل المرتبطة بالاتجاهات.

▼. إيجاد القدوة والمثل أي الشخصية التي تتصرف ببيئيا بشكل إيجابي، وسوف يتقمص الناس هذه الشخصية وتقلد تصرفاتها وهذا ما يسمى بالتقمص الوجداني.

▾. خلق الخبرة البديلة في التعامل مع الأشياء من خلال عرض الأعمال والجهود التي يبذلها أفراد آخريين في مجال البيئة، وكيف جعلتهم يتمتعون ببيئة صحية ووفرت لأجيالهم المقبلة من صحة العيش في بيئة صالحة⁽¹⁾.

(1)- مصطفى كمال سليمان، المشاركة الشعبية ودور المرأة والطفل في برامج حماية البيئة (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995)، ص 241، 242.

إن الممارسة الفعلية والاشتراك المباشر في عمل يمكن أن يؤدي إلى تغيير الاتجاهات أو تعديلها أو تثبيتها، وقد حدد محمود أبو زيد أهم الاتجاهات البيئية في ثمانية اتجاهات رئيسية وهي كالآتي:

- . الاتجاه نحو الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.
- ▣. الاتجاه السالب نحو تلويث البيئة.
- ◀. الاتجاه المضاد نحو استنزاف الموارد الطبيعية.
- ▶. الاتجاه المضاد نحو الإصابة بالأمراض المتوطنة.
- ▲. الاتجاه المضاد نحو الانفجار السكاني.
- ▼. الاتجاه المضاد نحو الإخلال بالمقومات التوازن البيئي.
- ≡. الاتجاه نحو نبذ المعتقدات الخاطئة عن البيئة. الاتجاه نحو حماية البيئة⁽¹⁾.

III- التأثير في السلوكات:

بعد مرحلتي التأثير المعرفي والعاطفي (الوجداني) تأتي المرحلة الحاسمة وهي مرحلة التأثير في السلوك، وهنا تبرز فعالية وسائل الإعلام أو عدمها في جعل الفرد يقوم بفعل ما كان ليفعله لولا وسائل الإعلام، فأصحاب المدرسة السلوكية يعتقدون بأن السلوك الإنساني يتأثر بالعوامل الخارجية، وقد اهتم هؤلاء بدراسة الأحداث البيئية كمثيرات في علاقتها بالسلوك الملاحظ، ورأوا بأن التعلم يكون من خلال الخبرة المكتسبة الناتجة عن التعرض لمثيرات البيئية وتعزيزها أكثر من تأثير العوامل الوراثية⁽²⁾.

ويربط أصحاب هذه المدرسة سلوك الفرد في إطار ما يملكه من تراكمات المعرفة العامة عن المحيط الذي يعيش فيه والاتجاهات التي يتبناها تجاه المشكلات البيئية، وكذلك نمو الحوافز المختلفة لحماية البيئة والحيلولة دون وقوع أخطار مهددة بما في ذلك تفهم القضايا الصحية، ومن السلوكات كذلك دعم الإدارة المسؤولة عن البيئة وتقليد واستيعاب

(1)- محمود أبو زيد إبراهيم، مستوى الاتجاهات البيئية (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1997)، ص24-26.

(2)- محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص169.

البرامج التي تدفع الناس إلى العمل من أجل البيئة واقتراح الحلول الكفيلة لصيانتها والحفاظ عليها⁽¹⁾.

المبحث الثاني: الوعي البيئي كعنصر لفهم قضايا الإعلام والبيئة:

إن قضايا الإعلام والبيئة متشابكة ومترابطة لذلك أصبحت مشكلات التلوث من أولويات واهتمامات وسائل الإعلام والرأي العام خاصة في المجتمعات المتقدمة صناعيا، ومما لا شك فيه أن مسببات اختلال التوازن البيئي لم تعد مقتصرة على الإفرازات السلبية للتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي الذي أحرزه الإنسان في عصرنا الحالي، بل يمكن أن يتعدى ذلك إلى وجود مسببات اجتماعية متعلقة بدرجة الوعي البيئي، فلا يمكننا الفصل بين العوامل الاجتماعية المتعددة وقضايا البيئة.

إن لغياب الوعي الاجتماعي بمظاهره المختلفة نتائج متعددة يمكن حصرها في مظاهر السلوك الاجتماعي الذي يصدره الإنسان من غير وعي ويؤدي إلى عواقب ضارة ومتعددة على مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويؤثر هذا السلوك بدوره تأثيرا مباشرا على تدمير مقومات النظام البيئي⁽²⁾.

إن مسألة تكوين الوعي البيئي يقع الجزء الأعظم منها على عاتق وسائل الإعلام، لما لها من تأثير عميق في فئات المجتمع على اختلاف بنيته الاجتماعية وتركيبته الثقافية وظروفه الاقتصادية وطبيعة نظامه السياسي، ولا يمكن لوسائل الإعلام القيام بهذا الدور دون سائدة من الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية O.N.G. والمؤسسات التربوية والثقافية.

وحتى تتمكن وسائل الإعلام من تعميق الوعي البيئي ينبغي إضافة إلى ما ذكرناه بتوجيه وظائف وسائل الإعلام لمخاطبة الفرد من أجل التأثير فيه لإحداث تغييرات في سلوكاته ونظرته البيئية.

(1)- محمد خليل الرفاعي، « أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي»، المستقبل العربي 217 (جانفي 1997)، ص 24-26.

(2)- نسمة أحمد البطريق، الإعلام والمجتمع في عصر العولمة (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 311.

وقبل التطرق إلى دور وسائل الإعلام في التوعية بقضايا البيئة يجب علينا أن نتعرض إلى عوامل تطور الوعي البيئي ومكوناته الأساسية، حتى نتمكن من بناء العلاقة الترابطية بين وسائل الإعلام ودورها في التوعية بقضايا البيئة ومشكلاته.

المطلب الأول: عوامل ظهور الوعي البيئي:

يبدو إن الوعي العالمي بمشكلات البيئة قد ظهر متأخرا ولكنه نما بسرعة هائلة في السنوات الأخيرة، بحيث أصبح الإنسان حريصا على دراسة تأثيرات المشاريع والنشاطات التي يقوم بها على البيئة الطبيعية، وجانب كبير من هذا الوعي يقع العبء في تحقيقه على وسائل الإعلام لكن الحقيقة أن الوعي البيئي كانت مظاهره بادية في الحضارات الإنسانية القديمة، فمنذ آلاف السنين كانوا مفتشوا الأراضي الزراعية في الصين يمرون على الحقول ويرشدون المزارعون إلى تدهور البيئة الزراعية، ووسائل منع وذلك كما اهتم قدماء المصريون بالحدائق والزهور والحفاظ عليها⁽¹⁾. لقد كانت مظاهر الوعي البيئي موجودة في حياة الأمم والشعوب على اختلاف الأزمنة والأمكنة وظروف كل حقبة زمنية، والملاحظ أن نمو الوعي البيئي بدأ يزداد تدريجيا في المجتمعات الصناعية، حيث ظهرت حركة بيئية الإفرازات التنمية الاقتصادية غير السليمة وآثارها السلبية على البيئة الطبيعية وصحة الإنسان. وتتمثل عوامل ظهور الوعي البيئي فيما يلي:

I- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية:

لقد انحصر مفهوم الاهتمام بحماية البيئة في البداية في جمعيات صون الطبيعة وحماية الحياة البرية، والتي بدأت على نطاق ضيق بالولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر بحماية الحياة البرية، مثل "نادي السيرا الأمريكي" عام 1896 ▸ ▹ ▹ وتبعته جمعية "أدوبون" الوطنية ثم "جمعية القفار"، كما عرفت المملكة المتحدة (إنجلترا) إنشاء "

الجمعية الملكية لحماية الطيور" عام ١٩٠٤ ثم في هولندا، ثم إنشاء ▶ - منظمات لصيانة البيئة بين عامي ١٩٠٤-١٩١٤ ▶ (1).

إن نشاط الحركة البيئية في المجتمعات الصناعية لم يعد مقتصرًا على حماية البيئة الطبيعية فقط بل اتسعت اهتماماتها إلى المجالات الاجتماعية والسكانية وقضايا التعاون الدولي، والتجارة والديون والإعلانات وغيرها، وأصبحت الحركة البيئية ذات صبغة دولية خاصة بعد تأسيس الاتحاد العالمي للطبيعة U.M.N. عام 1948 في Fantain Bleu بسويسرا وأهداف هذا الاتحاد هو خلق محميات طبيعية وطنية ودولية وتطوير التربية البيئية والاتصال البيئي ويضم هذا الاتحاد أكثر من ▶ دولة عضو و ▶ وكالة حكومية، و ▶ - وكالة غير حكومية وطنية ودولية(2).

إن لكل منظمة دولية طابعها وأهدافها الخاصة. فالجمعية الدولية للسلام الأخضر Green Peace التي تأسست بكندا عام ١٩٦١ ▶ تهدف إلى مناهضة التسليح والثورات وبؤر التوتر، والمحافظة على المحيطات وحماية الغابات الاستوائية والغلاف الجوي. وتضم هذه الجمعية - - ١١٠ عامل دائم و ▶ مكتبًا دوليًا و ▶ - ملايين متعاطف وتصل ميزانيتها العامة إلى حدود ▶ مليون دولار سنويًا(3).

وتأتي حركة الحزام الأخضر التي أنشأها المجلس الوطني لنساء كينيا عام ١٩٦١ ▶ في مقدمة المنظمات غير الحكومية في دول الجنوب وقد نجحت هذه المنظمة في إقامة ما يزيد عن ▶ ألف حزامًا أخضرًا حول القرى المحلية بكينيا.

لقد كان عدد المنظمات غير الحكومية المهمة بقضايا البيئة حوالي ▶ - - ١٠٠ منظمة عام ١٩٦١ ▶ ولم يكن في العالم النامي سوى أربع (▶ -) منظمات، أما اليوم فهناك أكثر من - - ١٠٠ منظمة غير حكومية في العالم النامي وحده. وهو ما يعكس نمو الوعي البيئي وتطوره في البلدان النامية بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية مثل الوكالة الأوروبية للبيئة. التي أنشأت في ١٩٩٢ مارس ▶ ▶ "بيروكسل"، و هدفها جمع

(1)- عواطف عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص253.

(2)- المرجع نفسه، ص255.

(2)-Robert Laffant, Guide 96 (Paris Edition. R.L, Septembre 1995),P. 1465.

المعلومات المفصلة حول وضعية البيئة ومراقبة احترام قوانينها في الدول الأوروبية الأعضاء وكذلك رابطة جنوب شرق آسيا. ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية. ولعل أهم إنجازات مؤتمر استكهولم لعام ١٩٧٢ ▢ ▣ ▤ إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

لقد لعبت الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية دورا في التوعية الجماهيرية في مختلف المناطق والأقاليم، كما ساهمت في نشر الوعي البيئي لدى صناع القرار والقيادات السياسية وهو ما فتح المجال لإنشاء مؤسسات حكومية مختصة في شؤون البيئة. وأصبحت لا تخلو دولة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية من الوزارات أو الأقسام المختصة في البيئة، فقد بادرت فرنسا عام ١٩٧١ ▢ ▣ ▤ إلى إنشاء صندوق من أجل حماية البيئة وتمويل حملات التوعية البيئية وكانت سنة ١٩٧١ ▢ ▣ ▤ "سنة خضراء" بالرغم من التحولات السياسية التي عرفت العلاقات الدولية وبدايات زوال الاتحاد السوفيتي السابق.

لن يتسنى لنا ذكر كل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لأن عددها كبير جدا وتخصصاتها وأهدافها متشعبة ويكفي أن نشير إلى أن الحركة البيئية عموما في توجهاتها وأهدافها تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي كما يلي⁽¹⁾:

▢. التوجه الأول ويطالب أنصاره بضرورة إرساء تشريعات بيئية والحل التكنولوجي لمشاكلها.

▣. التوجه الثاني يركز أصحابه على أهمية تشجيع جماعات الضغط للتأثير على أصحاب القرار لانتهاج السياسات الكفيلة بحماية البيئة من الأخطار التي تتهددها.

▤. التوجه الثالث يركز أصحابه يتبنون رؤية نقدية لقضية التكنولوجيا والطاقة ويدعون إلى تطوير تكنولوجيا بديلة ويطالبون بضرورة الاعتماد على الذات وينتمي أنصار هذا التيار إلى دول الجنوب.

(1)- عواطف عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص256.

II - الجماعات العلمية:

لقد قدم العلماء البيئة والايكولوجيين إسهامات بارزة في مجالات الزراعة والصحة العامة ونبهوا مبكرا إلى الأخطار البيئية الناجمة سواء استخدام الموارد الطبيعية والتكنولوجيا وهو ما زاد من فهمنا للعمليات المختلفة التي تحكم النظم البيئية وتؤثر فيها، وقد تحقق تقدم كبير في طرق وأدوات تحليل ورصد الملوثات، وتحديد مصيرها وكل هذه المعلومات يمكن الحصول عليها من العلماء والايكولوجيين ومراكز الأبحاث والأقسام المعنية بالجامعات وبعض الوزارات⁽¹⁾، ومن أمثلة ذلك "اللجنة العلمية والدولية للقطب الشمالي" Comité Scientifique International d'Arctique وهي منظمة علمية ودولية أنشأتها أكاديميات العلوم الوطنية في ▶ □ بلدا، أو مثل هيئة مستشاري الأمم المتحدة للأوزون التي تضم ▼ □ □ عالما⁽²⁾.

إن الجماعات العلمية والخبراء البيئيون يعملون على نشر الوعي البيئي من خلال تبسيط المعلومات العلمية أو القيام بمؤتمرات وندوات علمية في الداخل والخارج ونقل مجرياتها عبر وسائل الإعلام. لتزويد الرأي العام بالمعلومات الضرورية التي تزيد من درجة الوعي البيئي.

وتساهم الكتب والرسائل الجامعية والدوريات والنشريات المتخصصة في توفير المعلومات عن قضايا البيئة، لكن لا يجب الجزم بأن هذه الوسائل تعمل على نشر الوعي البيئي لأن تلك يرتبط بدرجة الأمية والمقروئية التي تسود مجتمعا من المجتمعات.

و لا يمكن إغفال الدور الذي تقوم به شبكة الانترنت في إمكانية توفير المعلومات البيئية من خلال ملايين المواقع المتخصصة في هذا المجال. لقد أسهم التفاعل بين العلماء والمنظمات غير الحكومية في خلق وعي بيئي جماهيري متزايد تبدوا مظاهره واضحة في الدول المتقدمة.

(1) - إسماعيل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 256.

(2) - أحمد الشربيني، مرجع سبق ذكره، ص 179.

III- الرأي العام و الأولويات البيئية:

إن الأمر الذي لا جدال فيه أن قضايا أصبحت أهم المشاكل الإنسان المعاصر كانت درجة الاهتمام تختلف من مجتمع لآخر حسب حدة المشاكل البيئية الموجودة، فالدول الصناعية بدون شك تعاني مشكلات بيئية أكثر تعقيدا من الدول غير الصناعية، والدول النامية مشاكل تتعلق بتلوث المياه ونقصها والتصحر وبالتالي نقص الموارد البيئية، ولكن الاتجاه السائد هو أنه يجب النظر إلى مشاكل البيئة نظرة أكثر شمولية وأنها تهدد الإنسان ككل⁽¹⁾. ولا شك أن الجدل البيئي سوف يستمر لفترة طويلة من الزمن سيما في القرن الحالي، الذي يعرف تفاقما لمشكلات التلوث الصناعي وما ينتج عنه من تداعيات سلبية وصحية واجتماعية تؤثر على صحة الإنسان. وللتعرف على مستوى الوعي البيئي فإنه يتحتم علينا إجراء دراسات استطلاعية، فقد كانت الدول الصناعية رائدة في هذا المجال منذ الستينات من القرن الماضي حيث أجريت بها دراسات استطلاعية على مختلف قطاعات الرأي العام ولوحظ أن هناك تطور للوعي البيئي بدليل انتقال الاهتمام من القضايا المحلية إلى القضايا الإقليمية والعالمية، واتساع نظرة الجماهير إلى القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسات البيئية والتنمية، بينما لم تتوافر في الدول النامية استطلاعات للرأي العام ما عدا بعض المحاولات التي قامت بها مجموعة من المهتمين بشؤون البيئة في هذا الدول أو الدراسات المسحية التي قامت بها شركة " لويس هاريس " الأمريكية بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للتعرف على اتجاهات الجماهير والقيادات فيما يخص قضايا البيئة⁽²⁾.

ورغم اختلاف درجة الوعي البيئي لدى الرأي العام في الدول المتقدمة والدول النامية، إلا أن السمة المشتركة بينهما هو انفعال الرأي العام عامة عند وقوع الكوارث الإيكولوجية. تتدخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تحديد درجة الوعي البيئي، ولا تعد مقياسا ثابتا في ذلك، فقد يكون المستوى الاقتصادي والاجتماعي متقارب في بعض المجتمعات وتكون درجة الاهتمام والفهم مختلفة.

(1)- علي الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

(2)- عواطف عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 257.

فعلى سبيل المثال أكدت استطلاعات الرأي العام في أوروبا أن النفايات النووية تأتي في مقدمة المشاكل والمخاوف والانشغالات البيئية والصحية لدى المواطنين بصفة عامة وتوافقت نتائج هذه الدراسة مع موقف الإعلام ومعالجته لهذه القضية، لكن كشفت إحدى التحقيقات الدولية التي أجريت في شهر مارس 1999 أن 71% من الأشخاص المستجوبين بفرنسا أكدوا عدم تفقهم الكاملة في طريقة التعامل مع النفايات النووية. في حين أبدى الألمان والإسبان والإنجليز ارتياحا تجاه مسألة النفايات النجمة عن الخوف والقلق إزاء مثل هذه القضايا⁽¹⁾. كما يوجد أيضا اختلاف في الوعي البيئي بين الجمهور العام وبين جمهور الخبراء والإيكولوجيون، وغالبا ما ترصد تناقضات في طريقة فهم كلا الطرفين لقضية معينة، وتفسير ذلك هو أن الجمهور العام لم تتح له المعلومات التي أتاحت للخبراء، وكذلك الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي لدى الجماهير.

IV- وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام من العوامل الرئيسية في ظهور وتطور الوعي البيئي، فكان لا بد أن يتفاعل الإعلام مع النشاط الجماهيري وجمعيات صون البيئة الطبيعية والجماعات العلمية في شكل تحالف من أجل نشر رسالتها، وساهمت وسائل الإعلام بشكل كبير في كثير من الدول المتقدمة في دفع السلطات التشريعية إلى سن قوانين لحماية البيئة وإنشاء وكالات متخصصة في هذا الشأن.

ويجب هنا إلى أن إقرار عقد مؤتمر استكهولم كان نتيجة ضغط وسائل الإعلام كما أن الجهد تبذله المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية ومختلف المؤسسات البيئية في تنمية الوعي البيئي، تحتاج إلى دعم ومساندة وسائل الإعلام لها، لقد شهدت السنوات الأخيرة تسخيرا واسعا لوسائل الإعلام في مجال البيئة وتطوير الوعي الجماهيري بفضل ما تمتاز به من سهولة في الوصول إلى أي منطقة من العالم، وقدرة مخاطبة كل شرائح الاجتماعية على اختلاف مستوياتهم وتوجهاتهم والتأثير فيهم، فظهرت الصحف والمجلات

(1)- Patrick Klein, « L'opinion publique et les Déchets Nucléaires », CEA-ISSN Déchets Nucléaires 46 (Avril 2002), PP.93,94.

والدوريات والملاحق وزادت ساعات البث الإذاعي والتلفزيوني المخصصة للتوعية البيئية. لكن لا يجب الاعتقاد بأن البيئة في وسائل الإعلام كبيرة كما أن معدي ومخرجي البرامج البيئية بحاجة إلى تكوين خاص وتزويدهم بالثقافة البيئية.

المطلب الثاني: دور التربية في تكوين الوعي البيئي.

لا حاجة بنا إلى التأكيد على تلك العلاقة المباشرة بين إمكانية استمرار الحياة وسلامتها والحفاظ على مقومات النظام البيئي وتوافر مقومات الوعي البيئي. ولما كان المجتمع يتكون من طبقات وفئات اجتماعية تعلن عن نفسها من خلال مجموعة من السلوك الاجتماعي والثقافي، فإن هذا السلوك لا يمكن أن يتحقق ويعلن عن نفسه في غياب هذا الوعي الاجتماعي، وعلى هذا يمكننا القول بأن الوعي البيئي بالأشياء الطبيعية يمكن تحديده من خلال الممارسات والسلوك في مواجهة عناصر النظام المختلفة، ولا يمكن التسليم أو القول بأن هناك أفرادا بعينهم يصدر عنهم سلوك سوي وآخرين يصدر عنهم سلوك غير سوي، ولكن الأصح هو القول بأن هناك مقومات بعينها تدفع الأفراد إلى إصدار هذا السلوك أو ذلك وفقا لما هيأه المجتمع للفرد من مقومات وأدوات تسهل له عمل هذا السلوك أكثر من غيره⁽¹⁾.

ولعل أهم هذه المقومات: التربية البيئية، لما لها من الدور الفعال في تكوين الوعي البيئي، وقد بدأ الحديث عن أهميتها منذ انعقاد مؤتمر اليونسكو لعام 1968 وتأكد ذلك عند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية باستكهولم عام 1972^(*).

ومن خلال التعليم البيئي يمكن إقرار سلوك بيئي لدى الفرد عن طريق تزويده بالمعلومات اللازمة وإكسابه القيم والمهارات المؤدية إليه⁽²⁾. وأكد المختصون في التعليم البيئي في

(1)- نسمة أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص313.
(*)- جاء في التوصية رقم 96 من مبادئ استكهولم لعام 1972 إنشاء "البرنامج الدولي للتعليم البيئي IEEP" الذي يهدف إلى إحداث منهج بيئي جامع لعدة فروع علمية، ولإدراج التربية البيئية في المقررات المدرسية عبر مختلف مراحل التعليم النظامي، على أن تشمل هذه العملية باقي قطاعات المجتمع.

(2)- لطيفة السليم، دور الأسرة والمرأة والطفل في الحفاظ على البيئة (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995)، ص78.

عام 1975 في بلغراد بالتعاون مع البرنامج الولي البيئي IEEP نابع من التربية والتعلم البيئيين، وصدر ميثاق يسمى بـ "ميثاق بلغراد" ويؤكد على ثلاثة نقاط رئيسية⁽¹⁾:

1. تشجيع الدراسات والبحوث العلمية حول البيئة.
 2. الاهتمام بالتربية البيئية بواسطة وسائل الإعلام المتعددة.
 3. تدريب وتكوين الكفاءات والخبرات في مجال البيئة.
- ونظمت اليونسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1972 مؤتمرا في مدينة "تبليس" بالإتحاد السوفييتي تمخض عنه إصدار إعلان يضم 11 مبداء إرشاديا، ووضع مبادئ أساسية للتربية وهي كالآتي⁽²⁾:

1. وحدة البيئة وترابط أبعادها الطبيعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... التربية البيئية عملية مستمرة طوال الحياة في المدرسة أو خارجها (التعليم النظامي وغير النظامي).
 2. التركيز على الأوضاع الراهنة والتوقعات المحتملة والتركيز على الصعيد المحلي الإقليمي والدولي.
- ولتطوير الوعي البيئي وتنميته حدد مؤتمر تبليس نمطين أساسيين من التربية البيئية وهما:
- I- التربية البيئية النظامية:**

ويعتمد عليها في المؤسسات النظامية من رياض الأطفال حتى الجمعيات، إذ يمكن تدريسها في المناهج المختلفة⁽³⁾ بجعل التعليم البيئي إلزامي يشمل كل العلوم المتصلة بالبيئة، اقتصاد، سياسة، جغرافيا، صحة، علوم طبيعية، قانون، إدارة، وغير ذلك... والتربية البيئية ليست مجرد مادة إضافية في المناهج الدراسية وحسب وإنما عليها

(1)- نجود سبع العيش، التربية البيئية في مناهج التعليم العام بالوطن العربي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995)، ص 78.

(2)- اليونسكو، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(3)- فتحية محمد إبراهيم وحمدى الشنواني، مرجع سبق ذكره، ص 204.

أن تكمل المناهج في جميع المستويات⁽¹⁾ والعمل على تطوير المقررات التعليمية والكتب المتعلقة بشؤون البيئة، لتكون مناسبة مع الظروف البيئية الموجودة⁽²⁾.

والهدف من التربية البيئية هو تكوين تفكير تقني سليم وسد منافذ الأمية البيئية لدى الأجيال الجديدة في إطار المحافظة على التوازن البيئي واستمرار استثمار الطاقات البشرية والطبيعية دون خلل، بالإضافة إلى هذا يمكن اعتماد وسائل التعليم البيئي ومنها⁽³⁾:

1. إجراء الدراسات والبحوث البيئية عبر مختلف أطوار التعليم.
2. تكوين الجماعات البيئية ونوادي البيئة في المدارس.
3. تخصيص أيام احتفالية بالبيئة مثل: يوم البيئة العربي (14 أكتوبر) من كل عام.
4. تنظيم مسابقات ومنافسات حول الشؤون البيئية.
5. التعليم خارج المؤسسات مثل (المناطق الغابية أو الساحلية أو الصحراوية).
6. زيارة المتاحف الطبيعية ومواقع الموارد الطبيعية والمشاركة في الأعمال الهادفة إلى صون البيئة.
7. تجميل أماكن الدراسة والعمل.
8. القراءة عن علوم البيئة وتنظيم ندوات علمية وبيئية.
9. تطبيق ومراعاة بعض المبادئ في الحياة اليومية، مثل: عدم نشر القمامة في الطريق، وعدم الإسراف في استخدام المياه، وترشيد استهلاك الطاقة، ومنع التدخين في الأماكن العمومية.

II- التربية البيئية غير النظامية:

هي التي تعتمد على وسائل الاتصال الجماهيرية وغير الجماهيرية والاتصال المباشر بالأفراد، وهدف التربية البيئية غير النظامية هو زرع وتنمية صفة المواطنة البيئية الواعية عند الأفراد والمجموعات الاجتماعية كي تعيش على بيئتها على نحو

(1)- غازي أبو شقر، التربية البيئية في مناهج التعليم العام بالوطن العربي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987)، ص137.

(2)- فضل الله ناصر الدين، دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995)، ص207.

(3)- « التعليم البيئي»، العربي 505 (ديسمبر 2000)، ص117.

إيجابي⁽¹⁾، وتحقيق مستوى من الثقافة البيئية التي غالبا ما تكون غايتها هي الطبقة المثقفة والعامة من خلال الكتب والمقالات العلمية المبسطة⁽²⁾، حول الموضوعات البيئية المختلفة. والثقافة البيئية ليس معناها بقاء المعلومات البيئية مقتصرة على المختصين والايكولوجيين والجماعات العلمية أو المؤسسات المختصة في هذا المجال، أو الاكتفاء بسن القوانين وأحكام حماية البيئة، وإنما ينبغي توجيهها إلى كل الأفراد دون استثناء وتكون هذه العملية ابتداء من قاعدة الهرم المجتمعي تدريجيا إلى القمة^(*).

وحتى يتحقق الانتشار التدريجي للثقافة البيئية ينبغي العمل بشكل متناسق بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية ابتداء من الأسرة، فللمرأة دور بارز في التربية البيئية وترسيخ القيم والعادات الصحية.

كما أن للقاءات البيئية والحملات التحسيسية في أوساط العمال والفلاحين والحرفيين وإقامة أيام في الأحياء من شأنه أن يرسخ أيضا الثقافة البيئية.

ومن بين الوسائل التي يمكن اعتمادها على مستوى التربية البيئية غير النظامية مايلي:

1. النوادي البيئية في مختلف المؤسسات ودور الشباب والثقافة والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.

2. الكتب الموازية للكتب المدرسية التي تحمل مواضيع عامة عن البيئة والتلوث، وكذلك الوثائق المبسطة والمعلقات والخرائط والمطويات والأفلام الوثائقية والأشرطة العلمية حول البيئة والمحيط الطبيعي.

3. وسائل الإعلام المتعددة حيث يمكن تخصيص فضاءات إعلامية في مجال البيئة يبيثها التلفزيون أو الإذاعة أو تنشر في الصحف اليومية والمجلات المتخصصة في شؤون البيئة، كما يجب أن تكون برامج الإعلام البيئي في وسائل الإعلام متناسبة مع درجة الاهتمام والوعي لدى الجمهور⁽³⁾.

(1)- محمد غياث الأشرف، مرجع سبق ذكره، ص133.

(2)- جمال الدين السيد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص93.

(*)- جاء في التوصية رقم 15 من مؤتمر تبليس Tabllis المنعقد في 14 أكتوبر 1977 بالاتحاد السوفيتي حول التربية البيئية أنه "من الضروري الأخذ بسبل تثقيف الجمهور في جميع الأعمار والتأكيد على دور وسائل الاتصال الشخصي والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام".

(3)- جمال الدين السيد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص70.

يمكن القول بأن للتربية البيئية دور أساسي في تكوين الوعي البيئي، فقد ورد في توصيات "مؤتمر موسكو" لعام 1987، حيث أعلن هذا المؤتمر أن تكون الفترة مابين 1990-2000 عقدا عالميا للتعليم البيئي.

وجاءت أيضا في توصيات قمة الأرض "ريو دي جانيرو" عام 1992 أنه ينبغي التسليم بأن التعليم والتدريب البيئي في رفع مستوى الوعي، وسواء كانت التربية البيئية نظامية أو غير نظامية فإنها تعتبر عاملا حاسما لبلوغ الوعي البيئي، وتحقيق السلوك الإيجابي والمشاركة في صنع القرارات البيئية.

إن نظرة على الواقع الإنساني وما تعيشه البيئة من تدهور وتلوث أحدثته النشاطات البشرية غير المدروسة، يجعلنا نجزم بأن الأولويات الاقتصادية للإنسان حالت دون تحقيق أهداف التربية البيئية خاصة في بلدان العالم النامي التي تعاني مشكلات تكنولوجيا الصناعة القديمة، فضلا عن انتشار الأمية والجهل والفقر وتفشي البطالة، وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي تنعكس على نمو الوعي البيئي.

المبحث الثالث: وسائل الإعلام والتوعية البيئية.

إن تعميق أهداف التوعية البيئية وغرسها في سلوك عامة الناس للارتقاء بالمستوى البيئي في المجتمع ليس مهمة سهلة، لأن ذلك يتطلب إستراتيجية مبنية على أسس قوية من أجل تغيير نمط السلوك الفردي والجماعي وتطبيع عاداته تجاه البيئة.

ويلعب الإعلام بوسائله المتعددة دورا هاما في تشكيل الوعي الصحيح في العقل الباطن لأفراد المجتمع، من خلال خطة ثقافية بيئية تتناسب والواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، وتؤكد من جديد أن الوعي الاجتماعي يعد درجة من درجات الوقاية المبكرة لاستفحال أي مشكلة.

المطلب الأول: دور وسائل الاتصال الجماهيرية في التوعية البيئية.

لقد قام العديد من الباحثين بدراسات تناولت دور وسائل الإعلام في نشر الوعي البيئي والتوعية بقوانين حماية البيئة، وتتفق معظم الدراسات الإعلامية التي أجريت على الدور

الفعال لوسائل الإعلام في إثارة انتباه الجمهور لهذه القضية، إيماناً بأن أي جهود حكومية أو أكاديمية مقضي عليها بالفشل إذا لم يكن هناك رأي مؤيد لهذه الجهود. وفي مايلي بيان بدور كل وسيلة في عملية التوعية البيئية.

I- التلفزيون:

مما لا شك فيه أن لكل وسيلة إعلامية القدرة على إحداث الأثر في جمهورها من خلال ما تعالجه في أي مجتمع من المجتمعات، ويعد التلفزيون أقوى هذه الوسائل من حيث تأثيرها على المشاهدين على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الاجتماعية والثقافية، لما له من إمكانيات متعددة ومتنوعة وبخاصة في المجال الاجتماعي وما يترتب عن ذلك من توعية ووقاية من مختلف الأزمات والظواهر التي تشكل خطورة على المجتمع وأفراده⁽¹⁾.

ولعل أبرز هذه الظواهر تلك المتعلقة التي تعاني منه معظم المجتمعات المعاصرة، ففي دراسة أجريت "بانجلترا" وجد أن نسبة 52% من الناس يثقون أكثر في البرامج الإخبارية التلفزيونية، بينما يثق 33% منهم في الصحف والمجلات الأسبوعية⁽²⁾.

إن بإمكان التلفزيون من خلال الصورة والصوت تناول قضايا البيئة وإيصالها إلى الجمهور المشاهد بشكل جذاب يجعلهم يتعرفون على واقع بيئتهم، مما يؤثر فيهما على نحو يتيح لهم تعديل بعض السلوكات أو تحسينها أو تثبيتها، ويمكنهم أيضاً من المشاركة في حل المشكلة.

وحتى يقوم التلفزيون بدوره المنوط في التوعية البيئية يمكن عرض بعض الأساليب وهي كالآتي:

1. تناول أخبار البيئة في أي موجز أو في أي نشرة من النشرات الإخبارية.
2. استخدام التمثيليات الإنسانية أو الاجتماعية لتوجيه الجمهور وتقريبه من واقع البيئة.
3. إدراج قضايا البيئة في البرامج الخاصة بالأسرة أو الطفل.

(1)- عماد الدين سلطان، مختصر الدراسات الأمنية (السعودية: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1986)، ج2، ص332.

(2)- أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص77.

4. إجراء مقابلات ميدانية مع القائمين على شؤون البيئة، ونقل انشغالات المواطنين وعرض نماذج من مظاهر التلوث وأسباب تفاقمه دون إهمال الجانب الجمالي للبيئة.

5. الابتعاد عن أسلوب الإثارة والتهويل عند تناول بعض المشكلات البيئية الخطيرة.

إن نظرة على واقع برامج تلفزيون اليوم يجعلنا نقف أمام حقيقة مفادها أن مواضيع البيئة لا زالت ضعيفة مقارنة بمواضيع أخرى كالسياسة وأخبار الحروب، وأفلام العنف والجنس وغيرها...

II - الإذاعة:

تعرف الإذاعة انتشارا واسعا في معظم بقاع العالم فهي تخاطب كل الشرائح الاجتماعية، فضلا عن أنها تصاحب الفرد ساعات طويلة من الزمن له بالمشاركة الفعلية في الأحداث الإذاعية، هذا ما أتاح لها القدرة على الإقناع والتأثير إذ تستطيع أن تلح منفرة وتضيف معلومات جديدة، أو توضح الرؤى وكثيرا ما ترد على استفسارات المستمعين، لذلك يمكننا توجيه الإذاعة واستخدامها في نشر الوعي البيئي.

لقد أثبتت الإذاعة نجاعتها في العديد من الميادين التي وإن اختلفت في ظاهرها عن المشكلة البيئية فإنها تكاد تماثلها من حيث الموضوع، ونذكر في ذلك التوعية الصحية أو محو الأمية وغيرها...، ففي جنوب "كوريا" تمكنت محطة إرسال بقوة (50 واط) من إذاعة معلومات عن السل والتيفؤيد والطفيليات المعوية، ولقد استغرق هذا البرنامج الذي تضمن قدرا غير قليل من مواد الترفيه كالأغاني والفلكلور المحلي والاتصالات الهاتفية للمواطنين ثلاث ساعات وأذيع ثلاث مرات يوميا، وبعد اختبار عينة من المستمعين تبين أن أقل من نصفهم من ظل يعتقد بأن مرض السل وراثي، كما أن الجميع تقريبا عرفوا كيف ينتقل التهاب المخ وزاد عدد الذين كانوا يعرفون مصدر التيفؤيد بنسبة 50%⁽¹⁾.

(1)- ولبرشرام، أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية ودور الإعلام في البلدان النامية، تر. محمد فتحي ومراجعة يحي أبو بكر، (القاهرة: الهيئة المصرية للتأليف والنشر، 1970)، ص 209.

ويمكننا عرض بعض الأساليب الإذاعية لنشر الوعي البيئي وهي كالآتي:

1. يمكن التطرق إلى أخبار البيئة في أي موجز إخباري عادي.
2. الحصص الإذاعية أو اجتماعات الراديو التي تقدم للمستمعين في شكل حوار ومناقشات مع المختصين والقائمين على شؤون البيئة، وبمشاركة المواطنين في كل جوانب الموضوع.
- لقد أثبتت التجارب أن النوادي الإذاعية لها ميزة خاصة من شأنها تقوية وزيادة الوعي بالمشكلات وحلولها وهذا تحت شعار " استمع وناقش ونفذ"⁽¹⁾.
3. استعمال الأغاني والحصص والتمثيلات الراديوفونية فهي فعالة في التوعية البيئية، فالفرد وبطريقة غير مباشرة يتعلم ويتوعى بكل مرونة فهو يتلقى الرسالة بلباقة تامة دون أن نرغمه على تغيير رأيه⁽²⁾.
4. الإعلانات الراديوفونية المتعلقة بالبيئة والتي يمكن عرضها على أمواج الإذاعة والغرض منها التأثير في سلوكيات المستمعين إيجابيا وحثهم على المشاركة في رفع الوعي البيئي.
5. يمكن نشر الوضع البيئي الفعلي عن طريق تكرار العملية حتى تترسخ الرسالة البيئية في أذهان المستمعين شرط أن تكون الرسالة بسيطة وواضحة لجميع فئات المجتمع.
- يمكن معالجة قضايا البيئة من خلال الإذاعة المحلية، فقد لاقت هذه الأخيرة نجاحا لما لها من ميزة في معالجة القضايا المحلية وبلغة ذلك المجتمع.

III - الصحافة المكتوبة:

لا زالت الصحافة المكتوبة تحتل مكانة هامة بين وسائل الإعلام الأخرى، فالصحيفة وسيلة ميسرة ومريحة في الوقت نفسه، كما أن الفن الصحفي وتنوع ما تحتويه من أخبار وتعليقات وآراء المختصين والعامة، وشكاوى واقتراحات ورسوم كاريكاتورية وصور.

(1) - سمير محمد حسن، الإعلام والاتصال بال جماهير والرأي العام (ط3؛ القاهرة: عالم الكتب، 1996)، ص233.

(2) - نبيلة بوخبة، « الاتصال الاجتماعي الصحي في الجزائر»، المجلة الجزائرية للاتصال 16 (ديسمبر 1997)، ص158.

كل ذلك يؤدي إلى أهمية الصحافة بين وسائل الإعلام بالنسبة للرأي العام، هذه المكانة تمنح للصحافة دورا فعالا في التوعية بمختلف مجالاتها⁽¹⁾. وعلى وجه الخصوص التوعية بقضايا ومشكلات البيئة والتلوث على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، ويمكننا معالجة مواضيع البيئة في الصحف اليومية من خلال مايلي:

1. استكتاب عدد من الكتاب المعروفين في مجال البيئة من المختصين والمهتمين بهذا المجال.

2. نشر المعلومات البيئية ودرجة التلوث ومخاطره على الإنسان والكائنات الأخرى في قوالب فنية (كالروبورتاج والتقرير والأعمدة... وغيرها)، والتعريف بقوانين البيئة.

3. الإعلان عبر الصحف عن أهم المواد الملوثة للبيئة ووسائل تجنبها والوقاية منها.

4. الاعتماد على أسلوب الإثارة بدرجة معينة لجذب القراء نحو هذه المواضيع.

5. عرض نماذج من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث.

III - المجالات العلمية

تعتبر المجالات العلمية من أهم وسائل الإعلام والتي من خلالها يمكن نشر الوعي البيئي، فهي تطرح القضايا بعمق وبأسلوب علمي، فمنذ أكثر من مائة عام صدرت مجلة الجغرافيا الوطنية بأمريكا والتي يبلغ توزيعها أكثر من 10 ملايين نسخة في جميع أنحاء العالم، ومنذ بداية القرن الحالي صدرت العديد من المجالات التي تهتم بنواحي البيئة المختلفة⁽²⁾، وتشير عدد من الدراسات التي تناولت دور الإعلام في التوعية البيئية إلى أن الزيادة الكبيرة في المجالات العلمية ذات البعد البيئي والتي ظهرت في الولايات المتحدة كانت انعكاسا لاتجاهات المواطنين ورغباتهم، فقد أصبحت قضية التلوث تشكل إحدى همومهم الأساسية⁽³⁾.

(1)- علي الباز، الإعلام والإعلام الأمني (ط1؛ الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001)، ص16.

(2)- أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص74.

(3)- علي الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص138.

وبالرغم من الدور الايجابي للإعلام المطبوع في التوعية البيئية، إلا أن هناك اختلاف في حجم الاهتمام بقضايا البيئة، وانتشار الأمية في البلدان النامية وحداثة تجربتها الإعلامية سيما في مجال الإعلام البيئي، وضعف الوعي البيئي الذي يمس الطبقة العريضة من المجتمع وحتى القيادات السياسية وصناع القرار.

V - الاتصال الشخصي:

احتفظ الاتصال الشخصي بمكان الصدارة في القدرة على الإقناع والتأثير، ويتميز الاتصال الشخصي بالقدرة على معرفة صدق الرسالة عند المستقبل وتوجيه الاتصال على أساس هذا الصدى، مما يساعد على إحداث التأثير المنشود إذا ما توافرت مهارات الاتصال عند المرسل وتهيأت ظروف المستقبل لتلقي الرسالة.

يمكن أن يساهم الاتصال الشخصي في التوعية البيئية على النحو التالي⁽¹⁾:

1. الندوات التي يشارك فيها كبار المختصين وأعضاء الجمعيات البيئية، ومن الضروري أن تمتد هذه الندوات لتشمل الجمعيات الأهلية واللجان الشعبية والمجالس المحلية، وغيرها...

2. معالجة مشكلات التلوث على مستوى المساجد بشكل مبسط في إطار خطبة الجمعة، والمواعظ الرئيسية باعتبار الدعوة وثيقة الصلة بما تحث عليه الأديان من حرص على الصلح العام.

3. الاتصال في المؤسسات التربوية والتعليمية وإدخال مفاهيم الترشيد والمحافظة على نشر المفاهيم من خلال المحاضرات والندوات العلمية، وإجراء المسابقات الفنية التي تشجع على نشر هذه المفاهيم.

VI - وسائل أخرى للاتصال بالجمهور المستهدف:

يمكن أيضا الاستعانة ببعض مواد الاتصال في نشر الوعي البيئي على النحو التالي:

(1)- علي عجوة، مرجع سبق ذكره، ص115، 116.

1. النشرات والكتيبات التي تتضمن المعلومات التفصيلية والصور والرسوم التوضيحية التي يمكن الرجوع إليها من جانب بهذه القضية وفي مقدمتهم قادة الرأي.

2. المعارض المتنقلة التي تقدم بعض النماذج في مجال التوعية البيئية.

3. تصميم بعض اللافتات التي تتضمن نقداً لأنماط السلوك الشائعة عن الممارسات الخاطئة تجاه البيئة، أو الحث على سلوكيات معتدلة وتوضح هذه اللافتات بعد اختبارها تأثيرها على الجماهير المستهدفة في الأماكن التي يمكن أن يشاهدها أكبر عدد ممكن من الجمهور.

4. الاستعانة بالملحقات التي توضع في أماكنها المخصصة لها لإثارة الوعي وأهمية الحفاظ على البيئة.

إن استخدام كل الوسائل في الوقت نفسه كفيل بخلق الاهتمام بمشكلات البيئة، ووصول الرسالة البيئية إلى جميع الأفراد على اختلاف ظروفهم وعادات الاتصال عندهم، ومنه كان التكامل ضرورياً بين كل وسائل الإعلام لتحقيق أهداف التوعية البيئية.

المطلب الثاني: التخطيط الإعلامي لرسالة التوعية البيئية.

إن التعامل مع البيئة أحد الشروط التي يفترضها التخطيط الإعلامي، وتمثل مجموعة العوامل الموضوعية التي تحوي الأنماط السلوكية في تشكيلها للأفراد والجماعات على حد سواء، وتساهم في تكوين تصوراتهم عن المجتمع والعالم الذي يحيط بهم⁽¹⁾.

ولكن إلى أي مدى يمكننا من مضامين وسائل الإعلام التعرف بصورة دقيقة على البيئة والأصناف التي تحتويها، ومن ثم التعامل معها باعتبارها وحدة متكاملة مقصودة وهدفها مركزياً للرسالة الإعلامية التي ينتجها المخطط الإعلامي، ومن ثم يعتمد المخطط الإعلامي إلى التعامل مع التصورات السائدة، وكيف يفكر الناس، وكيف يحددون احتياجاتهم؟ وكيف يغطون هذه الاحتياجات؟ وماهي المصادر التي يستقي الناس منها معلوماتهم لدعم أو

(1)- حميد جاعد الدليمي، رؤية سوسيولوجية لمنطق الظاهرة الإعلامية ومضامينها (بغداد: دار الشروق اليومي للنشر والتوزيع، 1998)، ص128.

تعديل التصورات التي يكونونها عن البيئة والمحيط؟ ويتم التخطيط الإعلامي بالتعاون مع الجهات المعنية، ومن أهداف الخطة مايلى⁽¹⁾:

I-تحديد الهياكل المهمة بالبيئة:

حتى يتسنى التنسيق بينها ثم معها، وهذه الهياكل عديدة حكومية كانت أو غير حكومية فالإدارة والدواوين التي تشرف على ميادين الفلاحة والغابات والتربة والمياه والصيد البحري والملاحة والصناعة والسياحة والمواصلات والإسكان والثقافة والإعلام والصحة والتعليم والبحث العلمي والبلديات... إلخ، كلها وجميعها معنية بالبيئة تسهر على جانب أو على عديد من الجوانب، هذا بالإضافة إلى وزارة البيئة في حالة وجود وزارة مستقلة بها، أما الهيئات غير الحكومية فهي جمعيات البيئة وأنديةها والمنظمات التي تسهر على القطاعات المهنية والشبانية وغيرها. من هذا القبيل، فكل هذه الهيئات معنية مباشرة بالإعلام البيئي. لذا ينبغي إدراجها في الخطة الإعلامية.

II- تحديد الهدف:

وتتمثل في تكثيف عملية جلب الانتباه والزيادة في التعريف بالبيئة وقضاياها ويجب ملائمة المناهج للشرائح المستهدفة فيتم تبسيطها كلما اقتضت الحاجة وأن تكتسي هذه العملية صبغة تتماشى ومستوى الطرف المعني ومقدرتها على استيعاب ويمكن تقسيم الأهداف زمنيا إلى أهداف: (طويلة المدى، متوسطة المدى، قصيرة المدى)، ومن حيث المستوى إلى أهداف (وطنية، جهوية، محلية)، ومن أهداف إبلاغ الرسالة البيئية أيضا محاولة تغيير ذهنية بعض الجهات الفاعلة في تلوث البيئة وتعديل سلوكها، ومن هذه الأطراف رجال الصناعات والفلاحين والمخططين الذين يجب الاهتمام بهم اهتماما بالغا حتى يتبنوا المخططات المقترحة ويشاركوا بصورة إيجابية وفعالة في تفادي المشاكل والكوارث.

(1)- زكريا مصطفى وبوراوي الملوح، مرجع سبق ذكره، ص237.

III- تحديد الجمهور المستهدف:

أي مراعاة جوانب الجمهور المستهدف، حيث يقول "ليونود هود جدون": "كلما تقدمنا في برامج التربية العامة تبين لنا أن جهودنا التربوية ينبغي أن تعنى بالجوانب الاجتماعية والنفسية والتي تؤثر في سلوكه"⁽¹⁾.

فأما الجمهور العام فلاعلامه وإثارة الوعي البيئي فيه، وأما الأفراد المكلفون بالتوعية والإرشاد لمدتهم بما يلزم من المعلومات ومساعدتهم على القيام بمهامهم على أحسن وجه، وأمل أصحاب القرار للفت نظرهم وحثهم بأن الأمر يهمهم أساسا ويتعلق بمستقبلهم وبوقاية المحيط الذي سيكون فضاء حياتهم.

IV- تكييف الرسالة بما يزيد من وقعها:

وذلك بربطها مثلا باهتمامات المجموعة المستهدفة واحتياجاتها الملحة، فكلما توافقت الرسالة مع الاهتمامات والاحتياجات تمررت بسهولة ونجاعة، ولا يكفي الاقتصار على إبراز الخطر والتحذير والإطباب في شرح الجوانب السلبية، بل يجب ذلك بتقديم التوصيات العلمية واقتراح الحلول البديلة لأن الاقتصار على التخويف والتحذير قد يؤدي إلى اللامبالاة بل وإلى الرفض أيضا، وقد أثبتت التجارب التي قام بها فريق من علماء النفس أن تجاوبا كبيرا للجماهير عند عرض النماذج الايجابية للبيئة على العكس من ذلك عند عرض النماذج السلبية التي أدت إلى قلق ونفور الجماهير، لذلك فإن للأسلوب الايجابي له إمكانية عالية في نقل وإيصال المعلومة وإثارة الوعي البيئي ثم أنه ينبغي توخي الدقة والموضوعية وعدم التحيز، لأن الغموض والانحياز عوامل تحد من المصادقية، كما لا ينبغي الاعتقاد بأن طول فترة العرض هو ما يلم بالموضوع، وهذا حرصا على ألا يمل المتلقي ولا يمنع هذا الإيجاز من إعادة الاتصال أو موضوع الرسالة الإعلامية مرة أخرى في حالة ظهور متغيرات جديدة يتطلب الأمر إعادة طرحها⁽²⁾، كما ينبغي أن يكون العرض جيدا دون تعقيد أو توتر، كلما توفر من يملك هذه المهارة كان اتصاله مع الجمهور نوعا من العمل المميز الذي يقتضي به.

(1)- ولبرشرام، مرجع سبق ذكره، ص115.

(2)- سراج الدين الروبي، الاتصالات والتقارير الأمنية (ط1؛ مصر: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، 2000)، ص51.

وربما أصبح القائم بالاتصال هنا محل نقاش وإشادة وربما كان عاملا في نجاح الرسالة التوعوية وحجة للإقناع⁽¹⁾.

V - اختيار وسيلة الإبلاغ:

ويراعى في ذلك نوع الجمهور المستهلك ويكون عن طريق الكلمة أو الصورة أو الوثيقة، أو باستخدامها جميعا، كما أن الاتصال المباشر عن طريق الاجتماعات والزيارات والندوات أحسن سبيل لإقناع وأقوم منهج لحمل الجمهور على تغيير سلوكه إذ يقوم على الحوار وتبادل الرأي وتوطيد الثقة المتبادلة، فالكتب والمجلات والنشرية هي أيضا من المسالك المناسبة لإبلاغ المعلومات الدقيقة التي تستفيد منها الصفوة والمسؤولين على التوجيه البيئي.

أما الإذاعة والتلفزيون فهما انجح وسيلتين لبلوغ الجمهور العريض وتبليغ المعلومات العامة، وهما أكثر ملائمة للفرد ولل عائلة في الريف وفي المدن وبالنسبة لكل شرائح المجتمع، لكن استعمالها لا يكون ناجعا إلا إذا أعدت البرامج بكل دقة، ثم إذا تم بثها في مواعيد تتلاءم وتفرغ الجمهور واستعداده لقبول مثل هذه الرسالة، بل قد تتضاعف الفائدة وتتسع رقعة الاستفادة عندما يقع إشراك الجمهور بإجراءات الحوار معه حول مواضيع تهمة مباشرة مثل: التلوث أو الضوضاء أو التصحر، وغيرها...، كما يمكن إشراكه أيضا حول أهم المواضيع العالمية مثل تدهور طبقة الأوزون والاحتباس الحراري وغير ذلك من المواضيع⁽²⁾.

أما الصحافة اليومية كانت أو دورية، عامة أو متخصصة فهي مصدر من أهم مصادر الإعلام والإبلاغ لكنها وفي كل الحالات ومهما كانت وفرة قرائها تبقى أقل تأثيرا من الإذاعة والتلفزة.

لقد أوضحت الدراسات الإعلامية أن الإعلام قد أخفق إخفاقا كبيرا في مشروعات حماية البيئة في البلدان النامية. وأسباب ذلك كثيرة ولعل أبرزها سيطرة الحكومة على وسائل

(1)- سراج الدين الروبي، مرجع سبق ذكره، ص52.

(2)- زكريا بن مصطفى وبوراوي الملوح، مرجع سبق ذكره، ص237.

الإعلام الثقيلة وضعف برامج الإعلام البيئي، هذا إن وجدت بعض البرامج فهي مغايرة للواقع البيئي المعيش في هذه البلدان.

VI - استغلال المناسبات وتنظيم الحملات الإعلامية:

إن الحاجة ماسة إلى استغلال وتنظيم الحملات الإعلامية التحسيسية، مع تجنب البرامج المتباعدة غير المرتبطة ببعضها البعض، وإذا كان من الطبيعي أن يزداد الاهتمام عند حدوث الكوارث فإنه ينبغي أيضا تكثيف الإعلام والتبليغ عند المناسبات أو عند إقامة لقاءات هامة على المستويين المحلي والعالمي، وكذلك بمناسبة الاحتفالات بأيام البيئة الوطنية والقومية والجهوية، أو بمناسبة الاحتفال ببعض الأيام الخاصة بأنشطة لها صلة مثل عيد الشجرة أو يوم النظافة أو يوم مكافحة التدخين أو يوم الصحة وما إلى ذلك من المناسبات فتجند فيها الطاقات لإحلال الحدث الصدارة، و تفسح له الصحف أعمدتها والإذاعة والتلفزة قنواتها وحصصها، والمدارس برامج خاصة بها والجمعيات توعية أعضائها وروادها والمساجد خطب أئمتها وتنظيم الدوائر المسؤولة أو المختصة بالموضوع مسابقات شعرية أو أدبية وتشكيلية ومسرحية...إلخ.

VII - تقييم العمل الإعلامي:

إن تقييم العمل الإعلامي أمر لا بد منه لمعرفة مدى تأثيره ومدى إيجابيته أو سلبيته، وتقدير حجم الإقناع وتغيير السلوك، وما قد يتطلب من تعديلات وتحويرات لتفادي النقص أو مضاعفة الجهد قصد توفير نجاعة أكثر ومساحة إبلاغ أوسع⁽¹⁾.

يحتاج التخطيط الإعلامي البيئي كفاءات إعلامية متخصصة في مجال البيئة لذلك كان من المهم جدا أن يتكون إعلاميون متخصصون في هذه المادة، وتوكل المهمة إلى معاهد الإعلام والاتصال، واستخدام الطاقات والكفاءات التي تم تكوينها من خلال إتاحة الفرصة وفتح المجال للممارسة والتطبيق، لكن هذا الأمر يبقى رهين عوامل كثيرة تتوقف أغلبها على إرادة القيادات السياسية والإعلامية وصناع القرار ومدى اهتمامهم بالبيئة.

(1)- زكريا بن مصطفى وبوراوي الملوح، مرجع سبق ذكره، ص238.

المطلب الثالث: مقومات نجاح الإعلام البيئي.

لكي يتحقق نجاح الإعلام البيئي في توفير المعلومة البيئية التأثير الأمثل طبقا للأهداف الموضوعية لحماية البيئة وينبغي التنسيق والتعاون بين مختلف وسائل الإعلام في اتجاه واحد لتجنب تضارب الجهود وتحقيق الأولويات التي تمثل أهم القضايا البيئية، ويتطلب الأمر مقومات رئيسية وهي كالآتي:

I- السياسة الإعلامية للدولة:

ويقصد بذلك علاقة وسائل الإعلام بالسلطة ويرتبط بها من تحكم وتوجيه خلال مناقشة مظاهر التلوث الناتج عن منشآت حكومية، فدرجة الحرية المتاحة تتضح في مدى معالجة الإعلام لمثل هذه القضايا ويتوفر جزء من هذه الحرية في الأنظمة الليبرالية ففي عام 1970 شنت وسائل الإعلام حملة إعلامية حول موت بحيرة "إيري" Erie (*).

مما أجبر سلطات الولايات المتحدة وكندا على تجديد اتفاقية نوعية المياه العذبة وتنظيف 43 منطقة من البحيرات وخفض انبعاث غازات الدفيئة⁽¹⁾.

وفي المقابل تحد الأنظمة السلطوية من حرية إعلامها، ولعل اقترفتها الحكومة عند كارثة تشرنوبيل بالإتحاد السوفييتي-سابقا- هو صمتها وتعتيمها الإعلامي، مما ترك المواطنين عرضة للإشعاع النووي المباشر⁽²⁾، ويسود هذا النمط أغلب البلدان النامية حيث تمارس ضغوطها على الصحف الخاصة عند تناولها لمثل هذه القضايا.

II- السياسة البيئية للدولة:

ويتمثل في الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية ومدى سننها تطبيقها لقوانين حماية البيئة، وتشديد العقوبات على المتضررين فيها بهدف توفير قاعدة قانونية تحقق الانضباط البيئي في الحالات التي لا تكفي فيها الجهود الإقناعية ومن الضروري أيضا مشاركة التنظيمات السياسية مثل: "الأحزاب الخضر" التي تشكل تيارا قويا يدعم جهود حماية البيئة، وكذلك إشراك المجالس الشعبية والمؤسسات غير الحكومية في اتخاذ القرارات وتنفيذها

(*)- اختلال النظام الإيكولوجي للبحيرات وتراجع الكائنات الحية فيها، وبحيرة إيري Erie واحدة من الخمس بحيرات الواقعة بين الولايات المتحدة وكندا وهي كالآتي: Superior-Michigon-Ontario- Huron.

(1)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

(2)- سمير رضوان، التلوث الخفي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ومتابعتها⁽¹⁾، وتشجيع الجمعيات البيئية وإدراج التربية البيئية ضمن المقررات المدرسية وتوعية العمال والمزارعين والجنود وغيرها⁽²⁾...، ومن المناسب أيضا عرض البرامج البيئية على الجماهير للمساهمة في اتخاذ القرار. لقد أكدت دراسات إعلامية أن التوسع في تغطية أي حدث بيئي ينبع من الاهتمام السياسي به⁽³⁾. فقد تناولت الصحافة الموضوعات البيئية بشكل معمق خلال فترة رئاسة الرئيس الأمريكي "تيودور روزفلت" لأن هذا الأخير كان يولي اهتماما بقضايا المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها⁽⁴⁾.

III- مستوى ونوع الوعي البيئي لدى القيادات الإعلامية:

وهو مدى شعور القيادة الإعلامية بالمخاطر التي تهدد البيئة، وحتى نتعرف على مدى اهتمام رجال الإعلام بقضايا البيئة يمكننا تتبع مدى تفعيلهم للعلاقة بين السياسة الإعلامية والسياسات الأخرى ومحاولة خلق تكامل بينهما، ومدى زيادة قدرة وسائل الإعلام على التأثير والإقناع بأنماط سلوكية إيجابية، ومدى انتهاج الخطط الإعلامية في هذا الشأن، ومدى إعداد الكفاءات المهنية من إعلامي البيئة وما يتبعه من عقد دورات تدريبية وإنشاء شبكة الاتصالات البيئية، وغيرها من مظاهر الاهتمام.

وتمثل هذه النقاط أهم عقبة تواجه الإعلام في البلدان النامية حيث النقص الفادح للمتخصصين وعدم توافق أهداف برامج الإعلام البيئي أثناء الممارسة التطبيقية.

IV- اتساق الرسالة البيئية مع النسق القيمي للمجتمع:

إعداد الرسالة البيئية في ضوء السمات العامة للجمهور والفئات التي ينتمي إليها، فكلما ارتبطت الرسالة بالبيئة وبأوضاع المواطن وظروفه الاقتصادية والاجتماعية زادت فرصتها في القبول والإقناع، ومعنى ذلك الأخذ بعين الاعتبار تطابق محتوى الرسالة بمدى تحقيق المواطن لحاجاته الأساسية في الحياة وحاجاته الاجتماعية المتمثلة في القيم والتصورات الاجتماعية ومدى مراعاتها، والاستجابة لما هو بحاجة إلى تقييم وتعديل، كالموقف مثلا من حملات التنظيف أو الموقف اتجاه التلوث، ومدى تدعيم سلوك ما أو

(1)- محسن عبد الحميد، الإدارة البيئية في الوطن العربي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993)، ص 196.

(2)- المرجع نفسه، ص 221.

(3)- نجوى كامل، الصحافة العلمية وقضايا البيئة (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1993)، ص 04.

(4)- إسماعيل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 240.

رفضه في ضوء القيم الاجتماعية السائدة، وإذا تم تحديد البيئة الاقتصادية والاجتماعية للجمهور كانت إمكانية نجاح الرسالة البيئية مرتفعة.

إن هذه النظرة ترشح الاعتقاد بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية هي التي تتحكم في قبول أو رفض الرسالة البيئية، غير أن المجتمعات الاستهلاكية أو مجتمعات "الوفرة" كما تسمى تعكس غير ذلك، فمظاهر التلوث الناجمة عن نفايات المواد الاستهلاكية لا يقارن بنفايات بعض المجتمعات الفقيرة، لذلك فإن قبول أو رفض الرسالة البيئية لا يرتبط دائماً بالنسق القيمي للمجتمع بقدر ما يرتبط بالفرد ذاته.

V- أساليب التغطية الإعلامية:

أي أن تكون أساليب التغطية الإعلامية واضحة ومحددة معتمدة على الحقائق والواقع مستخدمة كافة الأشكال الإعلامية، لكن يختلف أسلوب معالجة قضايا البيئة من وسيلة إلى إعلامية إلى أخرى، فأخبار البيئة تتميز بأنها أحداث مثيرة والاهتمام بها ظرفي، وعنصر الإثارة يؤدي إلى عدم دقة الأخبار وفي معظم الأحوال لا توضح المخاطر البيئية في منظورها السليم سيما عند غياب المعلومات الأساسية. ففي أعقاب حادث "بهوبال" بالهند كشف تحليل 953 خبراً مطبوعاً موزعاً في الولايات المتحدة عن هذا الحادث أن معظم ما ذكر عن الحادث نفسه بدون أي تعليق علمي أو مناقشة للعوامل التي أدت إلى نقل هذه التكنولوجيا غير الملائمة إلى الهند⁽¹⁾.

كما أن الأخبار الكثير والمختلفة تؤدي إلى حيرة الجمهور وجهله بجوهر المشكل الحقيقي، ويصبح غير قادر على إعطاء معنى للمشكل أو تقديم الحلول، لذلك كان لابد على رجال الإعلام تنظيم الأخبار وتقديمها بشكل ملائم، استناداً إلى خبراء البيئة من أجل تحقيق الدقة والوضوح⁽²⁾.

(1)- أحمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص77.

(2)- Henry, H, Schulte, et, Marcel,P, Dufresne, op.cit, pp.237,238.

الفصل الرابع

الإعلام والبيئة في الجزائر

المبحث الأول: حالة البيئة في الجزائر.

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا هاما في حوض البحر الأبيض المتوسط فهي بوابة القارة السمراء، حيث تقدر مساحتها بحوالي 2.381.741 كلم²، وهي بذلك تحتل المرتبة الثامنة عالميا من حيث المساحة والمرتبة الثانية بعد السودان في قارة إفريقيا. تشكل الصحراء حوالي 87% من المساحة الكلية وتتميز هذه المناطق بارتفاع درجة الحرارة وهبوب العواصف الرملية والجفاف طوال أيام السنة، أما 09% فهي أراضي سهبية عادة ما تكون ذات غطاء نباتي ضعيف (أحراش)، ومناخ شبه جاف، أما الجزء المتبقي فهو القسم الغني بالثروات البيولوجية والأراضي الخصبة ولا تتعدى نسبة 04%. يواجه الوسط الطبيعي في الجزائر ثلاث ضغوطات تتمثل بالأساس في هشاشة التربة، وعدم انتظام دورات التساقط واتساع المدى بين درجات الحرارة، وكذلك الضعف الإيكولوجي الذي تسبب فيه الإنسان عبر الأزمنة المختلفة⁽¹⁾. وعرفت البيئة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية تدهورا واسعا النطاق بفعل سياسة الأرض المحروقة ونهب الثروات الباطنية^(*).

وبعد الاستقلال مباشرة انتهجت الجزائر سياسة تنموية مست أغلب القطاعات ومنها الثورة الزراعية ومشاريع بناء المناطق الصناعية والبنيات التحتية وغيرها، مما اقتضه المخططات التنموية، وهو ما أثر على البيئة بطبيعة الحال.

واشتد التدهور البيئي مع دخول الجزائر نظام السوق، وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب والخواص، حيث ظهرت آلاف الوحدات الإنتاجية في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية عبر كامل التراب الوطني، حيث ساهمت بنصيب كبير في تفاقم مشكلات التلوث الصناعي التي سوف نتعرض لبعض من مظاهره في المبحث².

(1)- « Secrétariat d'Etat chargé de l'Environnement », Algérie 21(Juin1997), p.01.

(*)- بدأت السلطات الاستعمارية في تطبيق سياسة الأرض المحروقة منذ عام 1957 عندما وصلت شدة المعارك بين جيش التحرير الوطني والقوات الاستعمارية ذروتها، وكان الغرض من هذه السياسة قمع الثورة وعزلها ومحاصرتها في الجبال، وساهمت هذه السياسة أيضا في تدهور البيئة في الجزائر خاصة عند اكتشاف البترول بالصحراء الجزائرية عام 1956 وتعرض هذه الثروة للنهب والاستنزاف.

المطلب الأول: تفاقم أخطار التلوث الصناعي في الشمال الشرقي للبلاد.

عرفت الجهة الشمالية الشرقية للبلاد إقامة العديد من المنطق الصناعية في إطار سياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة.

وتعتبر ولايتي عنابة وسكيكدة من أكبر الأقطاب الصناعية ليست في الجزائر فقط وإنما على مستوى إفريقيا أيضا، وكان لهذه المصانع أثارا على البيئة والصحة العامة للمواطن، حيث أن نسبة الوفيات الناجمة عن الأمراض التنفسية المزمنة والأمراض القليلة بلغت 42.3% و 5.18% في هذه الجهة، وهي أعلى بكثير من المعدل الوطني المحدد في مستوى 37.7% و 2.1%(1)، وحتى نتعرف على حالة البيئة في هذه الجهة من الوطن سوف نكتفي بالتطرق إلى ولايات ثلاث وهي عنابة، وسكيكدة، وباتنة والتي تعد الأكثر تلوثا في الجهة الشمالية الشرقية من البلاد.

I- عنابة: تلوث الهواء يتجاوز كل الحدود.

تتوفر ولاية عنابة على العديد من الوحدات الصناعية وعلى رأسها "مركب الحديد والصلب" (الحجار سابقا)، و"مركب أسميدال" لإنتاج الأسمدة الكيماوية والفوسفاتية والآزوتية، وتفرز هذه الوحدات يوميا مئات الأطنان من نفاياتها الصناعية المتمثلة في المواد الكبريتية والآزوتية وغبار الأمونياك وغبار أكسيد الحديد، وكميات كبيرة من مياه التبريد والمياه القدرة، تصب كلها في "وادي سيبوس" و"وادي بجيمة" و"وادي مبعوجة" التي تلقي كلها في البحر، مما جعل شواطئ عنابة ملوثة علما بأن مزارعي المنطقة يسقون أراضيهم من مياه هذه الأودية الملوثة(2).

يعتبر "مركب أسميدال" أول مصدر للتلوث، حيث تشكل نفاياته المنبعثة حوالي 900 طن سنويا من أكسيد الكبريت و 4300 طن من الغبار و 1166 طن من الآزوت و 2991 طن من حمض الكبريت، وقد تجاوز التلوث البيئي في هذه الولاية خطه الأحمر مما حدا

(1)- سنوسي خنيش، مرجع سبق ذكره، ص 224.

(2)- أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

بجمعية "البيئة ومكافحة التلوث" لولاية عنابة أن ترفع أول قضية حول حماية البيئة في الجزائر منذ الاستقلال أمام العدالة ضد إدارة "مركب أسميدال" في نهاية عام 1995⁽¹⁾.

الجدول رقم(13): أخطر المواد الصناعية الملوثة للهواء في مدينة عنابة^(2*).

المواد الملوثة محطة المراقبة	الغبار الصلب (PS)	ثاني أكسيد الكبريت(SO ₂)	ثاني أكسيد النيتروجين(NO ₂)	الأوزون الأرضي(O ₃)	أول أكسيد الكربون(CO)
عنابة وسط	64	—	9	—	1
البوني	84	24	20	—	0.7
سيدي عمار	66	13	22	—	0.5
المطار	31	—	93	93	0.1

وحدة القياس: (mg/m³ — ميكروجرام/م³)

المصدر: Réseau de surveillance de qualité de l'air agglomération d'Algérie, Janvier 2006.

قراءة الجدول:

كما هو موضح في الجدول فإن درجات التلوث قد فاقت في بعض الحالات المقاييس التي أوصت بها المنظمة الصحة العالمية والإرشادية، فمثلا معدل الجسيمات الصلبة أو الغبار الصلب(PS) قد تجاوز حدود المسموح به إلى 50 ميكرو جرام/م³، كذلك الحال بالنسبة الأوزون الأرضي(O₃) الذي تجاوز حدوده المسموح به إلى 90 ميكروجرام/م³، وهذه المادة ناجمة عن عوادم الطائرات المدنية والعسكرية التي تحط بمطار "رابح بيطاط"، فضلا عن المعدلات المخيفة لأول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وغيرها من الغازات الخطيرة. وقد ساهمت هذه الوضعية الحرجة في تدهور البيئة وصحة الإنسان، حيث تسجل هذه الولاية لوحدها سنويا حوالي 264 حالة وفاة و 2700 نوبة ربو و 2.9 مليون يوم عمل مقلص نتيجة الأمراض الناجمة عن التلوث الصناعي، وأن 40% من الأطفال الأقل من سنة يموتون بسبب الأمراض التنفسية وأن 15% من الأطفال فوق 05

(1)- سنوسي خنيش، مرجع سبق ذكره، ص224

(*)- أنظر الملحق رقم(04) حول توزيع محطات شبكة مراقبة نوعية الهواء- سما صافية- بمدينة عنابة.

سنوات يموتون سنويا جراء المضاعفات التنفسية وأن أكثر من 6000 مريض ربو يعانون بصفة مستمرة⁽¹⁾. وبذلك تحتل مدينة عنابة المرتبة الأولى فيما يخص تلوث الهواء.

II- الآثار السلبية للمنطقة الصناعية بسكيكدة.

بقدر ما للنشاط الصناعي من الدور الهام في تسيير عجلة النمو الاقتصادي بقدر ما له من انعكاسات على الجانب البيئي، ومن أهم المصانع المنتشرة بهذه الولاية، مصنع الإسمنت "بحجار السود"، و"مركب الزئبق" "بعزابة"، ومركب تكرير البترول بالمنطقة الصناعية سكيكدة، ومركب المواد البلاستيكية، ومركب تجميع الغاز الطبيعي بسكيكدة.

يفرز مركب الإسمنت بحجار السود ما قيمته 5.3 مليون طن في السنة من الإسمنت في المحيط المجاور له، في غياب تام لأجهزة الترشيح الكهربائية، حيث يتعرض العمال بدرجة أكبر للأمراض التنفسية والجلدية.

وتعاني دائرة عزابة من مشكلة التلوث ببخار الزئبق وغازات أخرى مثل (Sh_2) مما ترك أثرا بليغا مسببا أمراضا منها فقدان المناعة الجنسية، وسقوط الشعر والتخلف العقلي.

ويعاني سكان مدينة سكيكدة خاصة التجمعات السكنية لبلديتي سكيكدة و"حمادي كرومة" من إفرازات مركب تكرير البترول والمواد الكيماوية الموجودة على بعد كيلومترين من مقر الولاية، وهو ما يؤكد الارتفاع المذهل في عدد المصابين بالربو والأمراض التنفسية فقد سجلت 287 حالة وفاة عام 1997 من قبل المصالح المختصة⁽²⁾.

III- خطر التلوث بالإسمنت بولاية باتنة:

تتعرض المنطق الرعوية والزراعية المحيطة بمصنع الإسمنت الواقع ببلدية "تيلاطو" منذ عدة سنوات إلى تلوث بيئي متزايد ينذر بكارثة إيكولوجية تهدد بتراجع الغطاء النباتي في المنطقة، والسبب في ذلك هو تراكم طبقة من التراب الدقيق على مدى السنوات الماضية من مداخل المصنع، حيث تحولت الأرض المجاورة له إلى أراضي غير قابلة للإستغلال نظرا للضرر الذي أصاب التكوين الكيميائي للتربة والمياه الجوفية، ولم تسلم

(1)- Réseau de surveillance de qualité de l'air agglomération d'Alger, janvier 2006.

(2)- أحمد ملحة، مرجع سبق ذكره، ص 28، 29.

المناطق القريبة من هذا المصنع. بحيث تعمل الرياح على نقل سحب الغبار الدقيق على امتداد معين مما يؤثر على الطبيعة والصحة العامة للمواطن والثروة الحيوانية بالمنطقة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مظاهر أخرى لتدهور البيئة في الجزائر.

لا يمكننا تناول كل مظاهر التلوث البيئي الذي تشهده كثير من مناطق البلاد بشكل مفصل، وسوف نكتفي بعرض النماذج في بعض جهات الوطن.

I- تلوث التربة:

تتعرض التربة إلى خطر التلوث جراء الاستغلال المفرط وغير المدروس للأسمدة الزراعية والمخصبات ومبيدات الآفات، وهذا ما أثر على مردوديتها وخصوبتها، وفي حديثنا عن التلوث تجدر الإشارة إلى التقرير الذي أعدته وزارة الفلاحة عام 1992 حيث تبين أن أكثر من 10 آلاف طن من النفايات موزعة كآلاتي: 1600 طن من رواسب الزئبق، 36 طن من الرواسب الصيدلانية، 3000 طن من رواسب الكتان الحجري و1500 طن من الحوامض الفاسدة، 4000 طن من رواسب الطلاء، 1200 طن من زيت الأسكرال، 2000 طن من الهيدروكسيد الحديدي⁽²⁾. وكان لتزايد السكان في الجزائر أثر بالغ على وضعية الأراضي حيث تم تسجيل زيادة غير منسجمة خلال الثلاثين سنة الأخيرة بالشكل الآتي: 30 إلى 40% ما بين 1966 و1977، ثم 50% عام 1987 ووصلت في عام 2000 إلى 60%⁽³⁾. والملاحظ على الخريطة السكانية للجزائر، أن هناك ضغطا على الجهة الشمالية للبلاد، حيث يعيش 3/2 السكان على مساحة تصل إلى 04% من المساحة الكلية للقطر، بينما يتوزع 08% من السكان على مساحة 87%⁽⁴⁾.

(1)- جريدة الخبر، يومية جزائرية، 4220، 18 أكتوبر 2004، ص06.

(2)- Journal le Matin, Quotidien Algérien, 1068, 07-08 Aout 1995, P.17.

(3)-« Préoccupation Majeur des pouvoirs publics environnement en jeux défis», Collectivité locales 02, (Juin 1997), P.07.

(4)- « Secrétariat d'état chargé de l'environnement», op.cit, P.32.

وهذا التضاعف يتبعه توسع في حجم المدن أو التجمعات السكنية التي تحتاج مزيدا من الأراضي لإقامتها، وهو ما يعرض التربة إلى التدهور ويقلص من المساحة الإجمالية للأراضي الغنية بالثروات البيولوجية.

II - ظاهرة صعود المياه:

تعاني ولاية وادي سوف من مشكلة بيئية تتعلق باختلال التوازن الهيدرولوجي للمياه السطحية والجوفية، وسببها كثرة الآبار العميقة وعدم وجود شبكة للتطهير الفعال، وغياب مجرى طبيعي لصب المياه، أدى كل هذا إلى صعود المستوى (البيزومتري) لطبقة المياه السطحية، مما حول واحات النخيل إلى مستنقعات وأوكار للمكروبات، وقضى في الوقت نفسه على 25 ألف نخلة، زيادة على هذا نجد أن المياه القدرة الناتجة عن الصرف الصحي والمنزلي مباشرة تصب في الحوض المائي الجوفي مما يشكل تلوثا كيميائيا وجرثوميا، وبالتالي يتعرض المخزون المائي إلى التلوث أيضا، لذلك فإن هذه الظاهرة تحتاج إلى معالجة آنية نظرا لشدة خطورتها⁽¹⁾.

III - المخاطر الصحية لمصانع الأميونت:

بالرغم من أن مصانع الإسمنت قد حققت نجاحا نسبيا في استعمالها لبعض التقنيات الخاصة بالتطهير الكهربائي واستغلال المياه، فإن تأثيرها يبدو واضحا على البيئة الطبيعية وصحة الإنسان، وما مصنع مفتاح الموجود بالقرب من العاصمة إلا دليل على ذلك. تستعمل الجزائر حاليا أكثر من 25 ألف طن من مادة الأميونت سنويا في مختلف الصناعات، وتم إحصاء 123 حالة إصابة بأمراض مختلفة سببها ألياف الأميونت منها 09 وفيات، رغم أن مصنع مفتاح مطابق لمقياس الجودة العالمية "إيزو 9002" وهي وحدة تنتج 45 ألف طن من الأنابيب والترنيت سنويا وتستهلك 07 آلاف طن من الأميونت سنويا في صناعتها، وتدخل مادة الأميونت في تركيب 03 آلاف نوع من التجهيزات المنزلية، وقد أثرت هذه المواد على صحة المواطن حيث سجلت إصابات كثيرة بأمراض كسرطان الرئة والأمراض الجلدية (جرب الإسمنت) والتهابات الرئة والربو والأورام

(1) - أحمد ملحة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الدماعية، ومنها 13 حالة سرطان بين العمال منذ عام 1984. وأمام هذه الوضعية منع استعمال الأميونت في الجزائر منذ عام 1999 بعدما سجلت 129 حالة ووفاة 13 شخصا، علما بأن تكلفة التكفل بمريض واحد مصاب بالسرطان جراء الأميونت تتراوح بين 50 و100 ألف دينار جزائري⁽¹⁾.

نفس الشيء يلاحظ على مصنع التبغ الموجود بالجزائر العاصمة ومحجرة الرئيس حميدو 1178-1230هـ / 1765-1815م، وحرقت النفايات بوادي السمار، حيث خصصت اللجنة الأوروبية وحدها في إطار برنامج " ميدا 02"، الذي يمتد إلى غاية 2006 ما قيمته 365 مليون أورو (أي ما يعادل 475 مليون دولار) مشاريع عديدة للحد من التلوث⁽²⁾.

الجدول رقم(14): أهم المناطق الصناعية في الجزائر.

الولاية	عدد المؤسسات	الولاية	عدد المؤسسات
الجزائر العاصمة	23696	باتنة	1512
وهران	5018	تلمسان	1385
سطيف	3554	عنابة	1368
البليدة	2977	سكيكدة	1065
بومرداس	2841	وادي سوف	434
عين الدفلى	1834	الطارف	621
تيبازة	1678	عين تموشنت	543

المصدر: ONS : La réparation des agents économiques et sociaux n°361 année 2002, P 03.

قراءة الجدول:

تتمركز أغلب المناطق الصناعية في الجهة الشمالية للبلاد أي على الشريط الساحلي، حيث الكثافة السكانية مما يشكل ضغطا على الأنظمة الإيكولوجية والصحة العامة للسكان، كما

(1)- حوادث الخبر، نصف شهرية جزائرية، 77، من 26 سبتمبر إلى 09 أكتوبر 2005، ص07.
(2)- سنوسي خنيش، مرجع سبق ذكره، ص224، 225.

توجد وحدات صناعية أخرى في الجنوب مثل حاسي مسعود وإليزي وتندوف التي توجد بها أكثر من 131 مؤسسة عمومية، غير أن هذه الجهة تقل فيها نسبة السكان.

المطلب الثالث: الإجراءات الاستعجالية لوقف تدهور البيئة.

تعيش الجزائر في المرحلة الأخيرة وضعا بيئيا مثيرا للقلق، مما زاد من هشاشة الأوساط والموارد الطبيعية في كثير من جهات الوطن، ويعود السبب الرئيسي لهذه الحالة إلى تفاقم التلوث الصناعي، وعدم إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات التنموية المنتهجة. ولاحتواء الوضع عمد القائمون على قطاع البيئة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات استعجالية لوقف تدهور البيئة في الجزائر، ونذكر بعضا من هذه الإجراءات فيما سيأتي:

I- تسيير النفايات الصلبة والمنزلية:

نظرا للحالة المتدهورة التي آلت إليها البيئة الحضرية في أغلب المدن الجزائرية سارعت الجهات المسؤولة إلى تدابير للتخفيف من هذه الظاهرة، من خلال تطبيق رزنامة من المخططات الاستعجالية لتسيير النفايات الصلبة والمنزلية تسييرا رشيدا، ومن بين الاستثمارات التي جاءت في هذا الشأن مايلي⁽¹⁾:

1. إزالة المفارغ غير الرسمية والعمل بطريقة المراقبة في 21 مدينة بقيمة 70.5 مليون دولار.
2. دعم العمل بمفارغ مراقبة في 19 مدينة وتجمعات سكنية بالجنوب الجزائري بقيمة 07 مليون دولار.
3. عمليات نموذجية لجمع نفايات التغليف ورسكلتها بقيمة 02 مليون دولار.
4. إنجاز مركب لطمر النفايات الخاصة تقنيا بقيمة 10.5 مليون دولار.
5. جمع الزيوت المستعملة بقيمة 12 مليون دولار.
6. تكييف نموذجية لتسيير النفايات ذات الصلة بالعلاج الطبي بقيمة 01 مليون دولار.

(1)- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ملخص المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة (الجزائر: 2001)، ص12.

II- مكافحة التلوث الصناعي وتحسين نوعية الهواء:

بالإضافة إلى تطبيق (مبدأ الملوث الدافع-Pollueur Payeur) قامت الجهات المختصة ببعض الإجراءات الاستعجالية لمكافحة التلوث وتحسين نوعية الهواء ونذكر ما يلي:

1. إزالة التلوث بثاني أكسيد الكربون في وحدة صناعة الزنك بالغزوات بقيمة 24 ملين دولار.

2. معالجة المتلوثات الناتجة عن وحدات المجموعة الصناعية للورق والسيلايلوز بقيمة 03 مليون دولار.

3. معمل الذروة في مغنية بقيمة 03 ملين دولار.

4. إزالة التلوث من الوحدات للطبيعة في الحمير والحراش بقيمة 15 مليون دولار.

5. إزالة التلوث في الوحدات الملوثة بمدينة الجزائر بقيمة 15 ملين دولار.

6. تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص بقيمة تصل إلى 155 مليون دولار.

7. ترويج استعمال غاز البترول المميع كوقود للسيارات بقيمة 02 مليون دولار⁽¹⁾.

ومن المشاريع التي استفادت منها ولاية عنابة، إنشاء مركز لمراقبة نوعية الهواء في جوان 2002 في إطار شبكة مراقبة نوعية الهواء "سما صافية" وهي موزعة بالشكل التالي:

الجدول رقم(15): محطات مراقبة نوعية الهواء بمدينة عنابة.

المحطة	الملوثات المقاسة	نوع المحطة
عنابة	CO.HCT.NOX.PM10.	قاعدية(BAS)
سيدي عمار	CO.HCT.NOX.SO ₂ .PM10.	تلوث شديد(Fort Pollution)
المطار-رابح بيطاط-	CO.HCT.NOX.PM10.O ₃ .	المرجعية(Référence)

المصدر: Réseau de Surveillance de l’Air Agglomération d’Alger, Mai 2002

2002

(1)- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص13.

قراءة الجدول: بالإضافة إلى ذلك تقوم هذه المحطات بقياس اتجاه وسرعة الرياح ودرجة الحرارة والرطوبة، وقد سمح هذا المشروع في كثير من المرات بإعطاء إنذار إلى المصانع الموجودة في المنطقة لتخفيض انبعاث ملوثات الهواء التي تؤثر على طبيعة المناخ (*).

III- حماية المناطق الساحلية وموارد البيئة البحرية:

تطل الجزائر على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يصل طوله إلى 1200 كلم، وكان هذا البحر عرضة لكوارث إيكولوجية نجمت عن حوادث ناقلات النفط والمواد الكيميائية بالإضافة إلى النفايات التي يلقيها أكثر من 200 ألف مصنع مقام على ضفاف المتوسط، حصة الشاطئ الأوروبي منها تبلغ 90%، وهي صناعات تتوزع بشكل أساسي على صناعة الجلود والتبغ والأحذية والمواد الكيميائية، وصناعة السفن والمناجم والورق ومصافي النفط، وتكفي الإشارة إلى أن أنهارا مثل "الرون" و"الأيبر" و"البون" و"النيل" وإن ما يميز الثلاثة الأولى شدة تلوثها العالية جدا حيث تستقبل هذه الأنهار الملوثات المطرية المنزلية والزراعية والصناعية والنووية لترميها في البحر، كما أن هذا البحر يعد مستودعا تتجمع فيه فضلات نشاطات وفعاليات أكثر من 1/2 مليار نسمة⁽¹⁾.

ومن بين التهديدات التي يتعرض لها الساحل والبيئة البحرية في الإقليم الجزائري إفرازات السفن وحوادث ناقلات النفط، ففي عام 2003، تم التصدي لـ 09 حوادث من هذا النوع في كل من سكيكدة وتيبازة وجيجل بسبب سوء الأحوال الجوية⁽²⁾.

(*)- صادقت الجزائر على اتفاقية "ريو" حول التغيرات المناخية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 93-99 الصادر بتاريخ 10 أفريل 1993، الجريدة الرسمية 24 (1993).

(1)- عادل عوض، «الحرب البيئية الأوروبية»، المدينة العربية 25 (ماي 1987)، ص56.

(2)- جريدة الشروق اليومي، يومية جزائرية 1202، 11 أكتوبر 2004، ص 07.

الجدول رقم(16): محتوى المعادن الثقيلة في رواسب أهم موانئ الجزائر.

الميناء	الزئبق(1.5)	الكاديوم(3)	الرصاص(250)	النحاس(150)	الزنك(500)	الكروم(250)
وهران	2.5	2	480	200	800	380
أرزيو	0.5	0.2	100	50	230	60
بطيوة	0.35	0.25	140	25	110	35
مستغانم	0.2	0.4	50	65	200	60
تنس	0.3	1.3	120	40	400	50
بجاية	0.3	2.8	100	65	440	100
جيجل	5.9	2.35	510	190	700	110
سكيكدة	1.8	0.12	30	65	170	40
	3.3	1.58	120	200	770	70
عنابة	1.1	2.5	220	115	400	85

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

قراءة الجدول:

ما بين قوسين يمثل الحد الأقصى المسموح به الذي حددته منظمة الصحة العالمية. وحدة القياس ملغ/لتر. يلاحظ أن مياه أغلب الموانئ الجزائرية تعاني تلوثا شديدا نظرا لعمليات التفريغ التي تقوم بها بواخر الشحن التجارية بالرغم من توقيع الجزائر على عدة اتفاقيات خاصة بحماية المياه الإقليمية من التلوث. ومن أجل الحفاظ على المناطق الساحلية تم وضع مخطط استعجالي لمراقبة التلوث البترولي في جنوب غرب المتوسط "تل البحر" بمشاركة دول المغرب العربي في سبتمبر 2001 لمواجهة النفايات ومراقبة البواخر البترولية والموانئ في إطار حماية البحر

المتوسط^(*)، أما على المستوى الوطني فقد قامت الجهات المسؤولة باتخاذ بعض التدابير الإجرائية في إطار حماية السحل وتثمين البيئة البحرية نذكر منها مايلي:

1. إصدار قانون خاص بالساحل.
2. إنشاء المعهد الوطني للساحل بغلاف مالي يقدر بـ 01 مليون دولار.
3. تعزيز مركز عمليات اللجنة الوطنية للوقاية من التلوثات ومكافحة الملوثات البحرية العرضية بقيمة 0.4 ملين دولار.
4. تفعيل مشروع MEDPOL. شبكة رصد التلوث البحري في المتوسط بقيمة 0.6 مليون دولار.
5. إعداد دراسة لتحديد مكامن ومواقع مناجم المواد البديلة من الرمل المستخرج من السواحل والأودية بقيمة 0.6 مليون دولار.
6. إخضاع مناطق التوسع الساحلي لدراسات التأثير في البيئة بقيمة 0.6 مليون دولار.
7. إعداد دراسة حول إمكانيات تربية المائيات بـ 0.8 مليون دولار.
8. برنامج الحفاظ على الساحل الوطني بـ 24 مليون دولار.
9. إزالة التلوث بشواطئ تيزي وزو وبجاية بـ 09 مليون دولار⁽¹⁾.

(*)- أولت الجزائر اهتماما كبيرا بحماية البحر الأبيض المتوسط من خلال انضمامها إلى جملة من الاتفاقيات الدولية نذكر منها :

- المعاهدة الدولية الخاصة "بالمسؤولية المدنية للأضرار الناتجة عن التلوث بالنفط"، والتي تمت المصادقة عليها في "بروكسل" بتاريخ 29 نوفمبر 1969، والتي صادقت عليها الجزائر بالأمر رقم 17-72 المؤرخ في 07 مارس 1972، الجريدة الرسمية 53(1972).

- المعاهدة الخاصة " بحماية البحر المتوسط من التلوث"، والتي تم الاتفاق عليها في "برشلونة" بتاريخ 16 فيفري 1976، التي أقرتها وصادقت عليها الجزائر عن طريق المرسوم رقم 80-14 المؤرخ في 26 جانفي 1980، الجريدة الرسمية 05 (1980).

-الاتفاقية الدولية " للوقاية من التلوث الذي تحدثه البواخر" والمسماة باتفاقية "ماربول" Marpol، والتي اعتمدتها الجزائر بمقتضى المرسوم رقم 88-108 المؤرخ في 31 ماي 1988، الجريدة الرسمية 22 (1988).

(1)- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص15

IV- الحفاظ على موارد المياه وتحسين نوعيتها:

تعد الجزائر من البلدان المفتقرة للموارد المائية بالنظر إلى نسبتها المحدودة المقدرة بـ 1000م³ للفرد الواحد، ويقدر إجمالي مخزون المياه بـ 19 مليارم³ سنويا منها 12.4 مليارم³ سنويا بالنسبة للمياه السطحية و 108 مليارم³ بالنسبة للمياه الجوفية⁽¹⁾.

وللحفاظ على هذه الثروة تم بناء 46 سدا من الحجم الكبير و 06 سدود من الحجم الصغير و 17 سدا آخر في طور الإنجاز، وتم حفر أكثر من 4000 بئر ماء وتهيئة أكثر من 40 ألف كلم من شبكات توزيع المياه و 80 ألف كلم من شبكة التطهير والتنقية و 04 محطات لتصفية المياه القدرة و 13 محطة أخرى في طور الإنجاز⁽²⁾، ومن جملة الاستثمارات⁽³⁾.

1. إعادة تأهيل شبكات توزيع مياه الشرب في 10 مدن بقيمة 64 مليون دولار.

2. تجربة لتسيير الموارد المائية بطريقة العدادات بالوادي بقيمة 05 مليون دولار.

3. إنجاز بحيرات التنقية بقيمة 78 مليون دولار.

4. إنجاز محطات التنقية لحماية "وادي الشلف" بقيمة 82 مليون دولار.

V- مكافحة التصحر وتطوير الغابات:

أمام تفاقم خطورة ظاهرة التصحر وزحف الرمال التي تهدد المناطق السهلية بصفة خاصة، كانت مشاريع مكافحة التصحر وتطوير الغابات من أولى الأولويات، فقد أنظمت الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة التصحر والجفاف^(*).

وتمت مباشرة أول مشروع لإعادة التصحر إلى مستوى الصحاري (Senabla)

وهو مشروع السد الأخضر الذي بدأ بتنفيذه الجيش الوطني الشعبي منذ عام 1970 على مساحة قدرها 03 ملايين هكتار، ويفترض أن يمتد من الحدود المغربية إلى الحدود

(1)- أحمد ملحة، مكافحة التصحر تجربة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(2)- « Secrétariat d'Etat Chargé de l'Environnement », op.cit, P.88.

(3)- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(*)- اهتمت الجزائر بمجال مكافحة التصحر من خلال انضمامها إلى أهم اتفاقيتين دوليتين في هذا الشأن وهما:

- الاتفاقية الدولية المتعلقة بتعاون دول شمال إفريقيا في مجال محاربة التصحر "التي تم التوقيع عليها في القاهرة،

بتاريخ 05 فيفري 1977، وصادقت عليها الجزائر واعتمدها بواسطة المرسوم 821-437 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر

1982، الجريدة الرسمية 51 (1982).

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي تم التوقيع عليها في باريس بتاريخ 17 جوان 1994 وصادقت عليها

الجزائر بموجب الأمر رقم 96-04 الصادر بتاريخ 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية 03 (1996).

التونسية على طول 1500 كلم، وبعرض 20 كلم، بحيث يغطي السهوب والأطلس الصحراوي، وقد تم بذل جهود كبيرة لإنجاز 142 ألف هكتار كحصيلة أولية لمجهودات الجيش الوطني الشعبي ووزارة الفلاحة، ومن بين البرامج أيضا تقليص ضغط قطاع الرعي الجائر (غير المنتظم) وإنشاء أكثر من 06 ملايين شتلة من طرف المديرية العامة للغابات عام 1996⁽¹⁾، كما أدرجت مسألة مكافحة التصحر وتطوير الغابات في المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة من خلال إنجاز حظائر وحدائق خضراء بـ 06 مليون دولار وإعداد خطة توجيهية للحفاظ على الأراضي وحمايتها وإصلاحها ومكافحة التصحر بغلاف مالي يقدر بـ 0.4 مليون دولار، والحد من الانجراف في سبعة أحواض بغلاف مالي يصل إلى 73 مليون وبرنامج التهيئة المتكاملة للسهوب في أكثر المناطق تضررا من التلوث بحوالي 32 مليون دولار⁽²⁾.

(1)- أحمد ملحة، مرجع سبق ذكره، ص 46-48.

(2)- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 13، 14.

الجدول رقم (17): المخطط الوطني لإعادة التشجير 2000-2020.

نوع إعادة التشجير	المساحة المعنية	أنواع التشجير	المساحة المعنية
إعادة تشجير صناعي مكون من بلوط الفلين	163.000.000		163.000.000
إعادة تشجير إنتاجي	250.000.000	بلوط الفلين:	88.000.00
		الأرز:	25.000.00
		الصنوبر البحري + شجرة الصنوبر	50.000.00
		الأشجار ذات نواة + القسطل + كرز الطير	37.000.00
		أشجار الزيتون + أشجار اللوز + أشجار المشمش + أشجار التين	25.000.00
		إعادة تشجير و تثبيت الأجراف	225.000.00
إعادة التشجير من أجل حماية الزراعات الخاصة بالزيوت و الرعي.	562.000.00	الزراعات الخاصة بالزيوت	228.00.00
		زراعات الكروم:	25.000.00
		الزراعات الرعوية	84.000.00
		إعادة تشجير و تثبيت الأجراف:	66.000.00
الزراعات في إطار مكافحة التصحر.		تثبيت الكثبان:	66.000.00
		مصددة الرياح:	66.000.00
		زراعات خاصة بالزيوت:	66.000.00
		زراعات رعوية:	102.260.00
			25.640.00
إعادة تشجير للتزيين والتسلية.	25.640.00		

المصدر: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير السنوي الخامس حول التنمية البشرية سنة 2003، ص 95.

ملاحظة: تم التركيز في المخطط الوطني لإعادة التشجير على الأشجار المثمرة كما أن هذا البرنامج يمس بالخصوص المناطق السهبية والأطلس الصحراوي نظرا لما تتميز به هذه المناطق من هشاشة للنظام الإيكولوجي وزحف الكثبان الرملية، والهدف من هذا المخطط هو تثبيت مساحة الصحراء ومنع زحف الرمال الشواطئ.

VI - المحافظة على التنوع البيولوجي:

تتمثل إجراءات حماية التنوع البيولوجي في وضع قائمة إحصائية بأنواع الحيوانات والنباتات، ودراسة خصائصها وتوزيعها وتوسيع مناطق المحميات الطبيعية، بإنشاء حظائر وطنية في ثماني مناطق وهي: (القالة، جرجرة، غورايا، تازا، شريعة، تلمسان، ثنية)، والهدف منها هو حماية الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض والحفاظ على التنوع البيولوجي^(*)، وعملت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بتخصيص غلاف مالي يقدر بـ 21.5 مليون دولار من أجل حماية التنوع البيولوجي موزعة على النحو الآتي⁽¹⁾:

1. إنشاء مركز لتنمية الموارد البيولوجية بأكثر من 06 مليون دولار.
2. إعداد دراسة عن موارد التنوع البيولوجي في الواحات والمناطق الجبلية بقيمة 0.5 مليون دولار.
3. إنشاء وتهيئة ثلاثة مناطق للتنمية المستدامة بقيمة 15 مليون دولار.

(*) - وقعت الجزائر على بعض الاتفاقيات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي والأنواع المهددة بالانقراض من خلال:
- الاتفاقية الدولية المتعلقة "بحماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي"، والموقع عليها خلال الدورة السابعة عشر للندوة العالمية لليونسكو، المنعقدة في باريس بتاريخ 17 أكتوبر إلى 21 نوفمبر 1972، والتي صادقت عليها الجزائر بواسطة الأمر رقم: 38-73 بتاريخ 25 جويلية 1973، الجريدة الرسمية 69 (1973).
- المعاهدة الخاصة "بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض"، التي تمت المصادقة عليها في واشنطن بتاريخ 03 مارس 1973، واعتمدها الجزائر بواسطة المرسوم رقم: 82-498 الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1982، الجريدة الرسمية 55 (1982).
- اتفاقية "ريو- حول التنوع البيولوجي" الموقع عليها في 05 جوان 1992، والتي وافقت عليها الجزائر بتاريخ 21 جانفي 1995 بمقتضى الأمر رقم: 95-03، الجريدة الرسمية 07 (1995).
(1) - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المبحث الثاني: السياسة البيئية في الجزائر.

يجدر بنا التذكير بأن الجزائر تواجه أكثر من أي وقت مضى مشاكل بيئية، لذلك شرعت الجهات القائمة على قطاع البيئة بانتهاج سياسة لتدارك النقص الفادح في الميدان التشريعي والمؤسساتي، بيد أن غياب الانسجام في النصوص القانونية العديدة وتداخل الصلاحيات البيئية المبعثرة عبر كل القطاعات قد شكل عاملا أساسيا في استمرار الوضع البيئي على حاله المألوف، بالرغم من إعادة ترتيب وتنظيم هياكل القطاع.

لقد سجل تحسن ملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة وبخاصة منذ إنشاء وزارة مستقلة بشؤون البيئة، وما صاحبها من جملة المشاريع المؤسساتية والاستثمارات وتطوير القانون البيئي، وهذا لا يعني عدم وجود مشاكل بيئية أو صحية مما يستدعي بدل المزيد من الجهود القانونية والاستثمارية وتكملة النشاط البيئي وتوسيعه إلى المستوى الرسمي.

المطلب الأول: الإطار القانوني لحماية البيئة ومكافحة التلوث.

تعتبر الجزائر- مقارنة مع دول المغرب العربي- البلد الذي يمتلك قانونا خاصا بحماية البيئة من التلوث الصناعي، حيث يوجد اليوم أكثر من 300 نصا قانونيا في مجال البيئة، وقد تجلّى الاهتمام المتزايد بتأثير البيئة على مسار التنمية من خلال إصدار القانون رقم: 03-83 المتعلق بحماية البيئة، والهادف أساسا إلى توجيه مشاريع الدولة الخاصة بها. وقبل التطرق لأهم قوانين حماية البيئة سوف نعرض على دستور عام 1976 ودستور فيفري 1989 حتى نتعرف على مكانة البيئة فيهما.

I- مسار قطاع البيئة في الجزائر.

ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية على تطوير قطاع البيئة في الجزائر من الناحية المؤسساتية والقانونية، حيث أن نجاح أي سياسة يتوقف على مدى التعزيز المؤسساتي الذي يرافق أي قطاع ما، وفي مايلي أهم محطات قطاع البيئة منذ الاستقلال.

الجدول رقم (18) : أهم التطورات المؤسسية لقطاع البيئة.

السنة	أهم مؤسسات قطاع البيئة
1974	إنشاء المجلس الوطني للبيئة بموجب المرسوم رقم 74-56 المؤرخ في 12 جويلية 1974، وهو هيئة استشارية مهمتها اقتراح المكونات الرئيسية للسياسة البيئية على الهيئات العالية للدولة.
1977	حل المجلس الوطني للبيئة بموجب المرسوم رقم 77-119 المؤرخ في 15 أوت 1977، وتطوير مهامه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة.
1981	إلغاء مديرية البيئة وتحويل مصالحها إلى كتابة الدولة المكلفة بالغابات واستصلاح الأراضي، بمقتضى المرسوم رقم 81-49 المؤرخ في 23 مارس 1981.
1983	إنشاء الوكالة الوطنية لحماية البيئة بموجب المرسوم رقم 83-457 المؤرخ في 23 جويلية 1983، وهي جهاز تقني وعلمي مكلف بإنجاز دراسات وأبحاث الرصد البيئي لحساب الإدارة المركزية.
1984	ضم المصالح المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري والبيئة والغابات بمقتضى المرسوم رقم 84-12 المؤرخ في 1984.
1988	ابتداء من هذا التاريخ دخل قطاع البيئة مرحلة جديدة من عدم الاستقرار، حيث حوت مصالحه إلى وزارة الداخلية والبيئة، في حين ألحقت الاختصاصات المتعلقة بحماية الطبيعة إلى وزارة الفلاحة.
1990	تحويل الاختصاصات البيئية إلى الوزارة المنتدبة لدى وزارة البحث والتكنولوجيا التي أصبحت كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات.
1991	إنشاء الصندوق الوطني للبيئة بمقتضى قانون المالية رقم 25-91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991.
1992	تحويل مصالح البيئة إلى وزارة التربية الوطنية التي أنشأت في إطارها مديرية البيئة.
1993	إحداث سلك للمفتشين الجهويين بموجب المرسوم رقم 93-183 المؤرخ في 27 جويلية 1993. إلغاء كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي وإلحاق الاختصاصات البيئية بوزارة الجامعات بموجب المرسوم رقم 93-235 المؤرخ في 10 أكتوبر 1993.
1994	إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة مرة أخرى. إنشاء المديرية العامة للبيئة بمقتضى المرسوم رقم 94-247 المؤرخ في 10 أوت 1994. إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94-465 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994، والذي يتزأسه رئيس الحكومة.

1996	إنشاء كتابة الدولة المكلفة بالبيئة ووضع مصالح المديرية العامة للبيئة تحت وصايتها، بناء على المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المؤرخ في 05 جانفي 1996. تأسيس المفتشية العامة للبيئة بموجب المرسوم رقم 96-59 المؤرخ في 27 جانفي 1996.
1998	إحداث كل المفتشيات الولائية للبيئة على مستوى 48 ولاية.
2001	إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-08 المؤرخ في 07 جانفي 2001 الذي يحدد صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة. وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 1-09 المؤرخ في 07 جانفي 2001 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.
2002	إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات (و.و.ن.)، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-175 المؤرخ في 20 ماي 2002، ومهمتها جمع ونقل وتثمين النفايات وتسييرها.

قراءة الجدول:

يلاحظ أن قطاع البيئة في الجزائر لم يعرف استقرارا منذ الاستقلال، بحيث تعاقبت الوزارات والهيئات على تبني المهام والاختصاصات البيئية وبعد إنشاء كتابة الدولة المكلفة بالبيئة عام 1996 وبعدها إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، شهد هذا القطاع نقلة نوعية من حيث المؤسسات والمديريات التابعة له أو النصوص القانونية، فكانت الجزائر أول بلد مغاربي يشرع للبيئة مما يدل على تنامي الوعي البيئي لدى القيادات السياسية وصناع القرار.

II - حماية البيئة في الدستور الجزائري:

تعرض الدستور الجزائري منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا إلى موضوع حماية البيئة ومكافحة التلوث، ونرى ذلك في دستور 22 نوفمبر 1976، حيث جاء في فصله الثالث المتعلق بالوظيفة التشريعية في المادة 115 منه أنه يشرع المجلس الشعبي الوطني في المجالات التالية:

1. الخطوط العريضة لسياسة الأعمار الإقليمي والبيئة ونوعية الحياة وحماية الحيوانات والنباتات.

2. حماية التراث الثقافي التاريخي والمحافظة عليه.

3. حماية الأنظمة الغابية والمائية.

وقد ورد في ديباجة دستور 23 فيفري 1989 أن البيئة السليمة والمتوازنة شرط أساسي لتحقيق تفتح الإنسان وأن أي تدهور بيئي من شأنه أن يعيق هذا التفتح⁽¹⁾، لذلك فإن الدستور الجزائري يستهدف من خلال ذلك حماية البيئة وأن التفتح من شأنه أن يتطور تبعا للنصوص السائدة في أي مجتمع وفي أي زمان، كما أنه لم يعد ذا طبيعة مادية بل يشمل إمكانية العيش في بيئة مرضية⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك تقضي المادة 510 من الدستور ضرورة الرعاية الصحية كحق أساسي للمواطن وتتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية الناجمة عن التلوث الصناعي.

III- القانون الإطار المتعلق بالبيئة:

يشمل القانون رقم 03-83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، النص الأساسي والمتضمن الأسس العامة والخاصة لمختلف جوانب قانون حماية البيئة، ومن أهدافه الرئيسية توجيه مختلف برامج الدولة في هذا المجال، وقد ركز هذا القانون على محاور كبرى وهي كالاتي⁽³⁾:

1. حماية الطبيعة والحفاظ على الفصائل الحيوانية والنباتية.
2. حماية الأوساط المستقبلية، كالمحيط الحيوي والمياه القارية والمحيطية.
3. الوقاية من مظاهر التلوث المضرّة بالحياة، والناجمة عن المنشآت الصناعية والنفائات المشعة والمواد الكيميائية ومكافحتها.
4. إجبارية تقييم مدى تأثير الحوادث الناجمة عن المشاريع على التوازن البيئي، وذلك بإجراء دراسة مدى التأثير.

(1)- **Mohamed Kahloula**, «La problématique juridique de la pollution atmosphérique d'origine industrielle », Revue des droit de l'homme 06 (Septembre 1994), p.119.

(2)- **Mohamed Kahloula**, «Environnement et droit de l'homme en Algérie», Revue des droit de l'homme 06 (Septembre 1994), p.35.

(3)- « السياسة البيئية في الجزائر », مجلة الجزائر البيئة 01 (جانفي 1999)، ص13.

ومن أجل تطبيق أفضل لقانون حماية البيئة أعيد تكييف القانون رقم 03-83 بدمج الأولويات البيئية في مسار التنمية الوطنية من خلال المادة 03 التي تنص بأنه من الضروري تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وسلامة الأنظمة الإيكولوجية، وأدرجت أيضا مبادئ مثل: العمل الوقائي، ومبدأ الملوث الدافع، وتحسين الأدوات الاقتصادية والمالية والتشجيع على إعلام الجمهور وإشراكه في صنع القرار البيئي، وسيسمح اعتماد هذا القانون بتحقيق فعالية أكبر في تنفيذ إجراءات دراسة التأثير على البيئة، وسيسمح المرسوم التنفيذي رقم 68-93 المؤرخ في الفاتح مارس من عام 1993 المتعلق بالطرق التطبيقية للضريبة البيئية في ما يخص النشاطات الخطيرة أو الملوثة للبيئة⁽¹⁾.

IV- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

صدر قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في 19 جويلية عام 2003 بمصادقة البرلمان عليه، وأهم ما جاء في هذا القانون مايلي⁽²⁾:

1. تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة في إطار التنمية المستدامة والوقاية من كل أشكال التلوث الصناعي.
2. تحديد أدوات البيئة من خلال توفير المعلومات البيئية في إطار الحق في الإعلام البيئي العام والخاص، والتخطيط لكل الأنشطة البيئية وتقييم الآثار الناجمة عن المشاريع التنموية.
3. تحديد مقتضيات حماية البيئة كحماية التنوع البيولوجي، وحماية نوعية الهواء والأوساط المائية والبرية والصحراوية والإطار المعيشي للإنسان.
4. الحماية من أضرار التلوث الصناعي وتتضمن الحماية من المواد الكيميائية والمشعة وغيرها...

(1)- Direction Générale de l'Environnement, Eléments d'information de l'Environnement en Algérie (Alger : Juin 1992), p.35.

(2)- قانون البيئة، الجريدة الرسمية 43 (20 جويلية 2003)، ص 10.

5. فرض عقوبات وغرامات مالية كعقوبات الإضرار بالتنوع البيولوجي والمجالات الحيوية والإطار المعيشي العام (مبدأ الملوث الدافع، فرض الضريبة البيئية).

6. تكوين أسلاك أمنية وتقنية لمراقبة وإدارة حماية البيئة ومتابعة مخالفات قانون حماية البيئة (كأعوان الحماية المدنية، وشرطة العمران، ومتصرفوا الشؤون البحرية، وضباط الموانئ، وحراس الشواطئ والغابات وغيرهم...).

يتصف قانون البيئة في الجزائر بالمرونة والتكيف، بحيث يحدد قواعد حماية البيئة من جهة ويقيدها بعقوبات عند مخالفتها من جهة أخرى⁽¹⁾.

وهذا ما يجعل الجزائر إحدى بلدان البحر الأبيض المتوسط الأكثر نشاطا في مجال القانون البيئي، وعلى الرغم من ذلك تبقى التجربة الجزائرية حديثة في هذا المجال مقارنة بتجارب الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة.

إن الهدف الرئيسي للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة هو تحقيق توافق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستغلال الرشيد والمستديم للمواد الطبيعية دون إهدارها أو استنزافها مع ضرورة التخفيف من النفايات الصناعية المسببة للتلوث، وما ينجم عنه من مخاطر البيئة والصحة العامة، وقد انتهجت الجزائر استراتيجية عامة ترمي إلى تأهيل القطاع الصناعي من الناحية البيئية، وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور أساسية وهي: الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، وتمويل مجال حماية البيئة، وإعداد المخطط الوطني من أجل التنمية المستدامة، وفرض الضريبة البيئية (الإيكولوجية) على الملوثين.

(1)- الغوثي بن صلحة، «حماية البيئة في التشريع الجزائري»، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية 03 (1994)، ص792.

I- الاستراتيجية الصناعية لحماية البيئة:

تقوم الاستراتيجية الصناعية لحماية البيئة على المحاور التالية:

1. إنشاء نشاط متكامل لمراقبة التلوث مراقبة ذاتية وتطويره من خلال تنسيق بين والوحدات الصناعية لتحديد مخططات للتخفيف من التلوث والأضرار الناجمة عنه تدريجيا.
2. إنشاء مركز للتكنولوجيا البيئية من أجل مساعدة المؤسسات الصناعية على اعتماد تكنولوجيا نظيفة ويتطلب ذلك تعزيز التعاون الأجنبي في مجال تبادل المعلومات من خلال قواعد البيانات وبنوك المعلومات البيئية حول تقييم التأثيرات البيئية للمشاريع الاقتصادية قبل بدء تنفيذها، وتطبيق آليات الإدارة البيئية والأساليب النظيفة في الإنتاج.
3. إنشاء صندوق لإزالة التلوث من أجل مساعدة الوحدات الصناعية على خفض الملوثات الناجمة عنها وإنشاء الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة الفقر في قانون المالية التكميلي عام 2001⁽¹⁾.
4. ترويج أنشطة الاسترجاع النفايات ورسكلتها للتوصل إلى جمع أقصى قدر ممكن من المكونات القابلة للاسترجاع والتثمين بتكاليف أقل وخفض كمية النفايات التي تطرح في المزابل العمومية وإعادة تدوير النفايات الخطرة وتحميل منتجي هذه النفايات كل المسؤوليات (مبدأ الملوث الدافع)، وتطوير مشروع نموذجي لمعالجة النفايات الخطرة وإقناع المتعاملين الاقتصاديين بالاستثمار في هذا المجال.
5. مواصلة تنفيذ المشروع المتضمن مراقبة التلوث الصناعي في شمال شرقي البلاد (مدينة عنابة) لتطهير وإزالة التلوث الصادر عن المؤسسة الوطنية للصناعات الحديدية والتعدين (مركب الحجار للحديد والصلب-سابقا-)، والمؤسسة الوطنية لإنتاج الأسمدة الكيماوية (أسميدال).

(1)- قانون المالية لعام 2001، الجريدة الرسمية 80 (24 ديسمبر 2000)، ص37.

II - تمويل مشروع حماية البيئة:

وتقدم التقديرات المعتمدة في المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة مايلي⁽¹⁾:

1. الاستثمارات العشرية وتقدر بـ 1.23% من الناتج المحلي الإجمالي، وينجم عن ذلك النفقات الواجب دفعها في الأمدين القصير والمتوسط بنسبة 0.67% من الناتج المحلي، تضاف إليها العمليات والنفقات الجارية غير المدرجة في المجموع، وتقارب 0.8% من إجمالي الناتج المحلي.

2. الاستثمارات المرصدة ضمن أفق 10 سنوات تتناسب 1.2% من الناتج المحلي.

والجدول رقم(19): يوضح تطور الميزانية المالية لوزارة البيئة مقارنة بميزانية الدولة⁽²⁾.

السنوات	ميزانية الدولة	ميزانية وزارة البيئة	البيئة من ميزانية الدولة
2001	836.294.176.000.00	397.509.000.00	%0.048
2002	1.050.166.167.000.00	523.285.000.00	%0.050
2003	1.097.385.900.000.00	572.377.000.00	%0.052
2004	1.200.000.000.000.00	611.564.000.00	%0.051
2005	1.200.000.000.000.00	702.436.000.00	%0.059

إن ضعف المصاريف في مجال حماية البيئة تستوجب البحث عن تمويل خارجي، وهذا ما حدث بالفعل خلال الندوة الوطنية لانطلاق مخطط الأنشطة حول البيئة والتنمية المستدامة، التي انعقدت بالجزائر في جوان 2002 حيث عبر "وبردوم" مسؤول "قسم البلدان المتوسطية بالبنك الأوروبي للاستثمار" عن رغبة هيئته في تعزيز تعاونها مع

(1)- نصيرة هبري، التطور الصناعي في الجزائر وآثاره السلبية على البيئة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، سنة 2004، ص78.

(2)- المصادر: - قانون المالية للعام 2001، الجريدة الرسمية 80 (24 ديسمبر 2000)، ص37.
- قانون المالية للعام 2002، الجريدة الرسمية 70 (23 ديسمبر 2001)، ص77.
- قانون المالية للعام 2003، الجريدة الرسمية 86 (25 ديسمبر 2002)، ص51.
- قانون المالية للعام 2004، الجريدة الرسمية 83 (29 ديسمبر 2003)، ص28.

الجزائر، ولقد كرس هذا البنك 34% من تمويلاته في البحر الأبيض المتوسط عام 2001. لمشاريع متعلقة بحماية البيئة، إضافة إلى مجموع القروض التي منحها " البنك الأوروبي" للجزائر في عام 1997 و 2001 والمقدرة بـ 733 مليون يورو مقابل 869 لتونس و 977 مليون يورو للمغرب، ومنح الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مبلغ 5.1 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة إنجازات ومشاريع لحماية البيئة، كما قدمت إيطاليا مساعدة للجزائر أربع مشاريع بيئية⁽¹⁾.

III- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة:

يرمي مخطط الأعمال ذات الأولوية إلى المساهمة في الأمدين القصير والمتوسط في تحقيق الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، عن طريق تنفيذ تدابير البرنامج الحكومي في مجال الإنعاش الاقتصادي، والحاصل أن الكلفة المقدرة للأعمال ذات الأمدين القصير والمتوسط تصل إلى نحو 970 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات حوالي 320 مليون دولار أمريكي في السنة وهذا المبلغ يشمل 50 مليون دولار أمريكي ذات طبيعة مؤسساتية و 920 مليون دولار أمريكي في الاستثمارات وهو يناسب استثمارا سنويا بنسبة 0.69% من إجمالي الناتج المحلي عام 1998 بعدم احتساب بعض الأعمال والنفقات المؤسساتية الجارية وسيسمح بخفض جزء من تكاليف تدهور البيئة البالغة حاليا من 05 إلى 07% من إجمالي الناتج المحلي⁽²⁾.

ستسمح هذه الأعمال والنفقات إذا ما أحسن استغلالها بإدخال منهجيات وأدوات حماية جديدة في تحقيق مايلي:

1. أعمال لتحسين التصرف البيئي، من خلال وضع برامج تربية وتحسينية وإنشاء الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

2. أعمال نموذجية لتسيير متكامل للنفايات الحضرية وتحسين نوعية المياه الشروب.

(1)- هبري نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 78، 79.

(2)- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

3. تحسين نوعية الخدمة العمومية في مجال التطهير وإزالة التلوث في الشواطئ والبحر.

4. تحسين نوعية الهواء بترويج استعمال البنزين الخالي من الرصاص.

5. برنامج تنقية المياه الصناعية و تعزيز الشبكة الوطنية لرصد التلوث البحري.

IV- الضريبة الإيكولوجية و سلم التنمية المستدامة:

إن المسعى الذي تهدف إلى تحقيقه هذه الإستراتيجية المتعددة الأبعاد هو الاستفادة من تجارب و برامج التحكم في تسيير النفايات المسترجعة من أجل القضاء على المزابل الفوضوية، من خلال تجهيز مراكز لمعالجة النفايات عبر كامل التراب الوطني، و لحد الآن تم إنجاز 41 رسم تسيير النفايات الحضرية، 13 منها منجزة و 19 أخرى قيد الإنجاز و 16 في مرحلة الدراسة، و قد قامت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة بفرض ضريبة بيئية بقيمة 10.5 دج/ كلغ من النفايات المتعلقة بإنتاج أو استيراد الأكياس السوداء في قانون المالية لعام 2004 و هو خطوة لتطبيق مخطط " إيكوجام"⁽¹⁾.

وتسمح هذه الضريبة المخصصة لصندوق البيئة و الوقاية من التلوث بتطبيق بعض البرامج نذكر منها على سبيل المثال :

1. توزيع الأموال المحصلة على الجماعات المحلية التي تقوم بتطبيق برامج جمع و إعادة رسكلة النفايات.

2. سن قوانين و تحديد مميزات الأكياس البلاستيكية الموجهة للاستهلاك اليومي للمواطن و تتضمن شروطا بيئية و صحية.

3. دفع الضريبة على النشاطات الملوثة أو الخطيرة و توسيعها تماشيا مع طبيعة النشاط كمية النفايات الناتجة عنه.

و قد تم الشروع في فرض الضريبة البيئية ابتداء من شهر أفريل من عام 2003، وساعدت هذه الضريبة على تهيئ "المواطنة البيئية" وتغيير تصرفات الملوثين، ولكي يكون تطبيق هذه القوانين بأكثر فاعلية تم تزويد مديريات البيئة على مستوى كل الولايات

(1)- Pillet Gonzague, «La fiscalité écologique ,levier du développement durable,conférence»,Conférence(Alger :08 Mars 2005), P.02.

بمعدات تقنية لمراقبة التلوث، وبالمقابل تم تسجيل 1300 خرقا لهذا القانون ومتابعة أغلب الملوّثين في العدالة، وبفضل إجراءات الضريبة البيئية اتخذت شركة "إسبات" تدابير للحد من نفاياتها ووضع نظام تطهير وتصفية الغبار ومخطط معالجة بيولوجية، وتشغيل المصفاة الكهربائية ونظام تقطير الأميونات ومحطات لتصفية المياه الملوثة. وقد قدرت كلفة الاستثمارات المحققة بـ 04 مليون دولار أمريكي، وتم تخفيض درجة تلوث الهواء بمدينة عنابة بنسبة 10% وسمحت الضريبة البيئية أيضا باجتناّب 85 حالة وفاة مسبقة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999 و 2005، و 23 ألف زيارة إلى الاستعجالات و 63 ألف إغماء من السل، وتمكنت بالمقابل "أسميدال" من استرجاع 160 طن/يوم من الأسمدة أي ما يقابل 160 دولار للطن الواحد عام 2003، وعرفت الوضعية البيئية في مدينة عنابة تحسنا بفضل الضريبة البيئية حيث تم التوقف عن إلقاء 2000 طن سنويا من الفوسفوجيبس وتم تسجيل فوائد اقتصادية بارتفاع قيمة المؤسسات المعنية والتزاماتها البيئية⁽¹⁾.

والجداول الآتية توضح لنا تطورات إجراءات الضريبة البيئية منذ عام 1999 إلى غاية 2006:

الجدول رقم (20): النفقات العمومية على قطاع البيئة لعام 1999 دون ضريبة بيئية.

وضعية عام 1999	المصاريف العامة على قطاع البيئة	مخطط العمل الاستعجالي 2004-2001	نفقات PEDEP	مساعادات دولية ومصاريف خاصة	مداخل بعض الضرائب
مليون دولار	230	—	—	15	15
النسبة لعام 1998	0.60%	—	—	0.3%	0.03%
النسبة الإجمالية	90%	—	—	05%	05%

(1)-Pillet Gonzague,op.cit, p.03.

الجدول رقم(21): النفقات العمومية على قطاع البيئة لعام 2004 بواسطة الضريبة البيئية.

وضعية عام 2004	المصاريف العامة على قطاع البيئة	مخطط العمال الاستعجالي 2004-2001	نفقات PEDEP	مساعدات دولية ومصاريف خاصة	مداخل بعض الضرائب
مليون دولار	300	300	65	275	200
النسبة لعام 1998	%0.70	%0.70	%0.15	%0.60	%0.50
النسبة الإجمالية	%30	%30	%05	%30	%25

الجدول رقم(22): النفقات العمومية على قطاع البيئة لعام 2006 بواسطة الضريبة البيئية.

وضعية عام 2006	المصاريف العامة على قطاع البيئة	مخطط العمل الاستعجالي 2004-2001	نفقات PEDEP	مساعدات دولية ومصاريف خاصة	مداخل بعض الضرائب
مليون دولار	175	—	100	275	350
النسبة لعام 1998	% 0.40	—	%0.20	%0.60	% 0.80
النسبة الإجمالية	%20	—	%10	%30	%40

المصدر: Pillet Gonzague, La fiscalité écologique levier du développement durable ,Op.Cit,P07.

قراءة الجداول:

في بداية 1999 كانت النفقات العمومية على قطاع البيئة بدون ضريبة بيئية تصل إلى 260 مليون دولار، حيث يؤثر هذا على إجمالي الدخل الوطني لأن حجم المداخل أقل بكثير من إجمالي النفقات ،لكن الوضع تغير منذ بدأ فرض الضريبة البيئية على الملوثين

في أبريل 2003 ،ففي عام 2004 وحدها كان $\frac{1}{4}$ المجموع الكلي من نفقات المشاريع على قطاع البيئة قد غطي بواسطة نتائج الضريبة البيئية و $\frac{1}{3}$ من النفقات المتعلقة بمخطط العمل الاستعجالي 2001-2004 ،أما مشاريع 2006 فقد ارتفعت نفقاتها إلى 900 مليون دولار خلال الثلاثي الأول وهو ما يفوق 03 أضعاف ما كان عليه في عام 1999 ، وبذلك يكون للضريبة البيئية فائدة اقتصادية من خلال تحقيق مداخل يسير بها قطاع البيئة وأداة قانونية لردع الملوثين في الوقت نفسه.

المبحث الثالث: الإعلام البيئي في الجزائر

لقد تعرضنا في الفصول السابقة للدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل الوعي البيئي، وتعريف الجمهور ببيئته ومحيطه، من خلال تزويده بمعلومات والبيانات الصحيحة حول الموضوع.

ووسائل الإعلام الجزائرية، وخاصة الصحافة المكتوبة لها دور بارز في رفع الوعي البيئي وبالخصوص في الفترة الأخيرة، حيث ظهر نوع من الوعي البيئي في أوساط الإعلاميين الذين أصبحوا يرون أنه من الواجب تسليط الضوء على التراث البيئي في الجزائر، وما يعانيه من مشاكل التلوث والاستنزاف الذي تمارسه بعض الجهات ويساهم فيه المواطن أيضا.

وإدراكا منا للدور الفعال الذي تلعبه هذه الوسائل قمنا بإجراء حوصلة عن أهم ما قدمته وسائل الإعلام المختلفة في الجزائر في مجال البيئة.

المطلب الأول: دور وسائل الإعلام الجزائرية في التوعية البيئية.

لا بد علينا أن نتطرق على أهم وسائل الإعلام الجزائرية، وما تقوم به من توعية وتحسن في مجال حماية البيئة، وقبل الشروع في ذلك ينبغي أن نتعرض على الأعلام البيئي في الجزائر من خلال قانون البيئة رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003.

I- قانون البيئة رقم 03-10 والإعلام البيئي:

لم يرد الإعلام البيئي في النصوص التشريعية في الجزائر إلا في شكل إشارات قانونية، ومع تطور الاهتمام بقضايا البيئة في السنوات الأخيرة وخاصة بعد إصدار قانون البيئة رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. وتضمن الباب الثاني "باب تسيير البيئة" في فصل كامل بالعرض حول الإعلام البيئي، وأهم ما جاء في هذا الفصل ما يلي⁽¹⁾:

1. كفايات تنظيم شبكات جمع المعلومات البيئية وشروطها.

(1)- الجريدة الرسمية 43 ، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2. إجراءات وكيفية معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية.
3. قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، والعلمية والتقنية والإحصائية.
4. والمالية العامة والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة.
5. كل عناصر المعلومات حول جوانب البيئة على الصعيدين الوطني والدولي.
6. إجراءات طلبات الحصول على المعلومات وفق أحكام المادة 07 من هذا الفصل.
7. تحديد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

II- الصحافة المكتوبة: (الإعلام المقروء).

يبدو أن هناك اهتماما واضحا لدى الصحافة المكتوبة (سيما الخاصة) بمواضيع البيئة، كنظافة المحيط وتلوث الهواء، ومكافحة التصحر ومشاكل المياه والنفايات الصناعية والحضرية، وغيرها من المشكلات التي تعاني منها البيئة في الجزائر، وإذا قمنا مثلا بمقارنة عما صدر من المقالات عام 1997 يعني حوالي 240 مقال، وما صدر عامي 1998 و1999 يعني أكثر من 700 مقال⁽¹⁾، أما في الفترة الأخيرة فقد شهدت مواضيع البيئة اهتماما واسعا من طرف الصحافة الوطنية، ففي خلال شهر فيفري من عام 2006 رصدنا أكثر من 517 مقال موزع على أهم القضايا البيئية في الجزائر، وإذا ما قارنا هذه الحصيلة بالسنوات الماضية سوف نجد أن البيئة أصبحت تشغل مساحات أغلب الجرائد الوطنية ومادة أساسية في الإعلام المكتوب في الجزائر.

(1)- « التحسيس والتكوين»، الجزائر البيئة 02 (1999)، ص18.

الجدول رقم(23): حصيلة مواضيع البيئة التي عالجتها الصحف الوطنية خلال الثلاثي الأول
من عام 2006.

الموضوع	الشهر	جانفي	فيفري	مارس	المجموع
تلوث الهواء	47	19	37	103	
التغيرات المناخية وطبقة الأوزون.	02	17	19	38	
قضايا المياه.	33	77	105	215	
التلوث البحري تهيئة الساحل.	06	12	25	43	
النفايات الصناعية الخطرة.	58	16	09	83	
النفايات الصلبة.	76	115	56	247	
التلوث الحضري.	04	03	03	10	
مكافحة التصحر وتطوير الغابات.	38	57	86	181	
الأخطار الكبرى.	59	18	26	103	
التنوع البيولوجي.	37	19	40	96	
موارد الطاقة المتجددة.	16	07	13	36	
تهيئة الإقليم.	66	65	108	239	
النظافة والمحيط.	40	94	81	215	
نشاط الحركة الجمعوية.	09	05	14	28	
التربية البيئية.	08	04	24	36	
إعلانات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.	14	35	40	89	
عموميات.	04	08	07	19	
المجموع.	517	571	693	1781	

المصادر: الصحف الوطنية اليومية.

- الناطقة بالعربية: الخبر، الشروق اليومي، الأحداث، الفجر، الأحرار، الشعب، البلاد، اليوم، الوسط،
الجزائر نيوز، الأيام الجزائرية.

- الناطقة بالفرنسية:

La Nouvelle République, Le Maghreb, La Tribune, El Watan, L'Expression, Le
Quotidien d'Oran, Liberté, El Moudjahid, Le Jour, La Dépêche de Kabylie,
L'Authentique, Le Soir, Le Jeune Indépendant, et Le Courrier.

قراءة الجدول:

تظهر النتائج أن هناك تصاعدا مستمرا في سلم الاهتمام بقضايا البيئة لدى الصحافة المكتوبة بالجزائر، ولو قارنا حصيلة الثلاثي الأول من عام 2006 مع حصيلتي عام 1997 وعامي 1998 و1999 من المقالات المهمة بشؤون البيئة سوف نجد أن 517 مقالا عولجت في شهر جانفي 2006 لوحده أي يفوق ضعف ما عولج في عام 1997 أي (240 مقالا)، أما في شهر مارس فنلاحظ أن هناك اهتماما متزايدا بقضايا البيئة، حيث سجلنا في هذا الشهر لوحده 693 مقالا في الشأن البيئي وهو رقم ليس ببعيد عما سجل في عامي 1998 و1999 أي (700 مقالا)، وأن ما صدر خلال الثلاثي الأول من عام 2006 أي (1781 مقالا) وهو رقم أكثر بسبعة أضعاف عما صدر في عام 1997 وأكثر من ضعفي ما صدر في عامي 1998 و1999 من المقالات المتعلقة بالشأن البيئي، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

1. استمرار تفاقم مشكلات البيئة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.
2. ارتفاع الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة لدى الإعلام الجزائري، سيما عند الصحافة المكتوبة وبالأخص في الصحف الناطقة باللغة الفرنسية.
3. الاهتمام اليومي للصحف الوطنية بشؤون البيئة، بحيث يمكن القول بأن هذه الأخيرة أصبحت مادة إعلامية تغذي الإعلام المقروء في الجزائر.
4. تنامي الوعي البيئي لدى القيادة الإعلامية سيما في قطاع الصحافة الخاصة.
5. تسجيل ارتفاع في مستوى الثقافة البيئية لدى الصحفيين ورجال الإعلام، من خلال تعدد مواضيع البيئة المرتبطة بالمجالات العلمية والسياسية والاقتصادية، وغيرها.
6. تشكل جمهور مهتم بقضايا البيئة على المستوى الوطني.
7. تدعيم الجهود الرسمية الرامية إلى حماية البيئة من التلوث والتدهور المستمر.

III- الإذاعة: (الإعلام المسموع).

بعد انفصال الإذاعة عن التلفزيون كهيئة مستقلة وبمقتضى المرسوم رقم 86-196 الصادر بتاريخ 01 جويلية 1986، وما طرأ عليها من تنظيمات داخلية، وبموجب المرسوم رقم 91-102 الصادر في 20 أفريل 1991 والمتضمن تحويل المؤسسة الوطنية للإذاعة إلى مؤسسة عمومية، بعد تنظيم الإذاعة الوطنية بمقتضى القرار رقم 06-الصادر بتاريخ 26 أفريل 1998⁽¹⁾، أصبحت الإذاعة الوطنية تمارس مهامها الإعلامية والإخبارية والتنقيفية والتوجيهية والترفيهية في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها. وقد احتلت قضايا البيئة مكانة مهمة في الشبكة البرمجية للإذاعة الوطنية، من خلال تغطية الأحداث والوقائع المرتبطة بموضوع البيئة مثل مشكلات البيئة على الصعيد الوطني والمحلي والعالمي، ومختلف التظاهرات والفعاليات في هذا الشأن.

إن الإذاعة وسيلة إعلامية مهمة في الجزائر. بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-137 المؤرخ في 07 أفريل 1992 والذي تضمن المصادقة على دفتر الشروط العام الذي يحدد الشروط التقنية المتعلقة بالإذاعة المحلية.

III.1. الإعلام البيئي المحلي (إذاعة عنابة المحلية-نموذج-).

الإذاعة المحلية هي جهاز إعلامي يخدم مجتمع محلي معين بحيث تبت برامجها لمخاطبة مجتمعا خاصا محدود العدد يعيش فوق أرض محدودة المساحة⁽²⁾ وتمتاز ببرامج الإذاعات المحلية بالتنوع وبساطة اللغة واستعمال اللهجات المحلية وهو ما يساهم في نشر المعرفة والثقافة والوعي بالأحداث والقضايا التي تهم المجتمع المحلي. ويتوقف نجاح الإذاعة المحلية على مدى إشعار جمهورها بأنها ملك له وليست ملك سلطات أخرى⁽³⁾. ومثال الإذاعات المحلية في الجزائر "إذاعة عنابة" التي تأسست بتاريخ 13 جانفي 1997 في إطار القرار المتعلق بإنشاء الإذاعات المحلية، حيث انطلق البث الإذاعي لها بـ 04 ساعات يوميا، ثم ارتفع إلى 08 ساعات ثم إلى 12 ساعة ابتداء من جانفي 2004.

(1)- نصيرة مزهود، جمهور القناة الأولى (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجزائر، سنة 1998، ص 34.
(2)- عبد المجيد شكري، الإذاعات المحلية لغة العصر (القاهرة: المركز الجامعي للطباعة الإلكترونية، 1986)، ص 13، 14.
(3)- نوال محمد عمر، الإذاعات الإقليمية (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993)، ص 92.

تُبث إذاعة عنابة المحلية برامجها على موجة الـ FM100.3 بقوة تصل إلى ¼ كيلوات وتغطي عنابة وضواحيها، بموجة الـ FM88.8 وبقوة 10 كيلوات وتغطي تسع ولايات في الشرق الجزائري، وينشط بها 34 موظفا و03مراسلين دائمين⁽¹⁾.

وتحتوي الشبكة البرمجية لإذاعة عنابة على برنامج إعلامي بيئي أسبوعي تحت اسم "من أجل بيئة سليمة" يبث كل يوم جمعة على الساعة 15:00 إلى 16:00 زوالا، بهدف إعلام وتوعية الجماهير بأهمية الحفاظ على البيئة، وتحسيسهم بمخاطر التلوث الصناعي المعروف في المنطقة. وتتطرق الحصة في كل عدد إلى مايلي:

1. التسجيلات الميدانية والنوادي الإذاعية حول مشكلات البيئة المحلية.
 2. النفايات الصناعية الناجمة عن مركب " أسميدال " ومركب "الحجار".
 3. النفايات الحضرية وأخطار المفرغة العمومية بـ " البركة الزرقاء".
 4. النفايات الناجمة عن ميناء عنابة.
 5. مشكلة التوسع العمراني والأحياء القصديرية والأمراض المتقلبة عبر المياه.
 6. انشغالات المواطنين حول النفايات المتراكمة بالأحياء والتجمعات السكنية، ونقص المساحات الخضراء وظاهرة الحيوانات الضالة.
- وتفتح الحصة مجالا للمستمعين للمشاركة في طرح انشغالاتهم ومقترحاتهم عن طريق الاتصال مباشرة بالحصة، بحيث تصل عدد المكالمات الهاتفية إلى أكثر من 12 مكالمة في الدقيقة الواحدة، كما تستضيف الحصة في أغلب الأحيان أخصائيين ومسؤولين وممثلين عن الحركة الجمعوية⁽²⁾.

(1)- مقابلة مع السيد: لخضر دراجي، مدير إذاعة عنابة المحلية، يوم الخميس 26 جانفي 2006 على الساعة 11:08 بمقر الإذاعة الكائن بشارع باجي مختار بمحاذاة الواجهة البحرية-عنابة.

(2)- مقابلة مع السيدة: سليمة زراري، مقدمة الحصة الأسبوعية "من أجل بيئة سليمة" يوم الخميس 26 جانفي 2006 على الساعة 09:15 صباحا بمقر إذاعة عنابة المحلية.

IV- التلفزيون :: (الإعلام المرئي).

يعتبر التلفزيون من أكثر الوسائل الإعلامية تأثيرا في الرأي العام الوطني، فهو يخاطب كل الشرائح الاجتماعية على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الاجتماعية الثقافية، كما أن إمكانية التفاعل مع هذه الوسيلة نجدها كبيرة مقارنة بالوسائل الأخرى.

وعرف التلفزيون الجزائري منذ الثمانينات برامج خاصة بالبيئة وكان أول هذه البرامج حصة "الأرض والفلاح" لأحمد وحيد والتي دام بثها لسنوات طويلة، ثم تغير اسمها إلى حصة "الإنسان والبيئة" والتي كانت تبث كل يوم أحد لمدة 26 دقيقة ليعاد تقديمها صباح كل يوم خميس. أما في السنوات الأخيرة فقد عرفت هذه الحصة تسمية جديدة وهي حصة "البيئة والمجتمع" والتي تبث مساء كل يوم أحد.

تعرض هذه الحصة إلى أهم قضايا البيئة في الجزائر، بالإضافة إلى تدخلات المختصين والمسؤولين.

يبدو أن مكانة قضايا البيئة في الإعلام المرئي في الجزائر ما تزال ضعيفة مقارنة بحجم مشكلات البيئة التي تعاني منها أغلب مناطق الوطن، مما يستدعي بحق مضاعفة الحصص البيئية بهذا القطاع الثقيل، ونشير أيضا إلى أن هناك محاولات لوضع شبكة وطنية "للصحفيين الخضر" بمبادرة من مجلة Symbiose بهدف إعداد إعلام بيئي موثوق فيه غير متحيز.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في الإعلام والتوعية البيئية.

يساهم المجتمع المدني بشكل من الأشكال في تغذية أفراد المجتمع ببعض المبادئ المتعلقة بالثقافة البيئية، من خلال النشاطات التي تقوم بها أطراف اجتماعية مهمتها الدفاع عن الحقوق البيئية، لذلك فإنه ليس بعيدا على أطراف المجتمع المدني في الجزائر تبني جزء من مسؤولية الإعلام والتوعية البيئية.

I - الجمعيات الإيكولوجية:

ابتداء من النصف الثاني من التسعينات ظهرت إرادة السلطة في إشراك الجمعيات الإيكولوجية في تطبيق برامج هذا القطاع، نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة الجمعوية في مجال التحسيس والتوعية البيئية، إذ تعتبر همزة وصل مابين الهيئات الرسمية والجمهور، وقناة لإيصال الاهتمامات البيئية المدرجة في برامج الحكومة إلى كل شرائح المجتمع⁽¹⁾.

أصدرت كتابة الدولة المكلفة بشؤون البيئة التعليمية رقم 130 بتاريخ 21 أفريل 1998، موجهة إلى مفتشي البيئة بالولايات تطلب الاتصال الفوري بالجمعيات الإيكولوجية النشطة على مستوى كل ولاية وإعلامها بإمكانية تمويل مشاريعها، وسمحت هذه العملية بإحصاء أكثر من 200 جمعية بيئية موزعة على كافة التراب الوطني⁽²⁾.

لقد ساهمت الجمعيات الإيكولوجية في كثير من المرات في إعلام وتوجيه الجماهير بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة المشاريع التنموية المضرة بها وبالصحة العامة، والقيام بحملات التشجير والتنظيف ومختلف الأعمال التي من شأنها ترقية البيئة ونذكر على سبيل المثال: "جمعية السهوب"، حيث قامت بغرس أكثر من 2500 شجيرة وإنشاء 07 نقاط خضراء وتوعية المواطنين بأهمية النباتات والأشجار والمساحات الخضراء⁽³⁾.

أما جمعية "المحافظة على البيئة وترقيتها" بولاية تلمسان التي قامت بإنشاء مركز للإعلام والتوثيق البيئي باعتماد من لجنة المجموعة الأوروبية والمسجل في إطار برنامج الدعم الموجه للجمعيات الجزائرية، ويهدف هذا المركز إلى التكوين والإعلام والتربية البيئية في إطار التنمية المستدامة⁽⁴⁾. في حين قامت جمعية "حماية البيئة ومكافحة التلوث (APEP)" مسيرة سلمية بمدينة عنابة في شهر أوت عام 1999 من أجل المطالبة بوضع حد للنفايات الغازية الخطيرة المنبعثة من مركز "أسميدال" لإنتاج الأسمدة الكيماوية ببلدية البوني ومراسلة رئيس الجمهورية حول هذا الموضوع⁽⁵⁾.

(1)- المديرية العامة للبيئة ومديرية التربية البيئية والنشاط الدولي، محضر اجتماع لدراسة مشاريع الجمعيات التي تنشط في مجال حماية البيئة (الجزائر: 07 سبتمبر 1998)، ص01.

(2)- الجزائر البيئة، مرجع سبق ذكره، ص18.

(3)- جريدة الشروق اليومي، يومية جزائرية، 1093، 06 جوان 2004، ص08.

(4)- جريدة الشروق، يومية جزائرية، 1202، 11 أكتوبر 2004، ص07.

(5)- جريدة الخبر، يومية جزائرية، 2625، 27 أكتوبر 1999، ص06.

الجدول رقم(24): يبين نماذج عن الجمعيات الإيكولوجية وأهم المشاريع التي تقدمت بها
وحصلت بموجبها على تمويل من الصندوق الوطني للبيئة:

الولاية	اسم الجمعية	نوعية المشاريع	القيمة المالية/دج	تاريخ الدعم
بسكرة	جمعية حماية البيئة	متحف الطبيعة	400.000	1998/11/14
البليدة	جمعية اليخضور	التحسيس والتوعية البيئية	300.000	1998/12/05
	جمعية الجواله لمكتشفي الطبيعة للأطلس البلدي		300.000	
تبسة	الجمعية الثقافية لحماية الآثار والمحافظة على الطبيعة MINERVE	التحسيس والتوعية البيئية.	250.000	1998/12/20
	جمعية الزهور لحماية البيئة(الشريعة).		250.000	
تلمسان	جمعية المحافظة وحماية البيئة لولاية تلمسان ASREWIT	التحسيس بمشاكل النفايات المنزلية	600.000	1999/10/16
تيارت	الجمعية الإيكولوجية الأمل الحي	التحسيس البيئي	300.000	1998/12/02
سطيف	الجمعية العلمية الايكولوجيا والحياة ASEV	قافلة خضراء	500.000	1998/12/12
	جمعية الايكولوجيين لولاية سطيف AES	تحسيس+الاحتفال بالأيام الوطنية والدولية	300.000	

1999/10/18	400.000	المتحف الأخضر	جمعية حماية البيئة إيكولوجيا	سكيدة
1999/09/29	500.000	تهيئة حديقة عمومية الصحة والبيئة	منظمة البحث حول الأوساط والبيئة	سيدي بلعباس
1999/09/22	100.000	تحسيس الأساتذة بمشاكل البيئة	جمعية أصدقاء جبل شنوة	تيازة
	200.000	حماية الطبيعة	جمعية من أجل حماية الطبيعة والبيئة	
جوان 1997	100.000	مشروع التنمية المستدامة	جمعية تغليت كلوب يونسكو لبني يني	تيزي وزو
1998/12/06	120.000	حماية الطبيعة	جمعية حماية البيئة "آيت بلقاسم مولود" بمقلع.	
	150.000	مشروع نموذجي لمصدات الرياح	الجمعية الثقافية والعلمية أفليس ملي لتادمايت.	
1998/12/27	200.000	من أجل مدينة نظيفة خضراء غير ملوثة	الجمعية الثقافية الإيكولوجية "جمال بلادي"	عين تموشنت
1998/12/26	200.000	التحسيس البيئي	جمعية الأمل لترقية حي أولاد علال بالشقفة	جيجل
	300.000	إعادة تهيئة حديقة	جمعية أصدقاء الطبيعة	
1999/10/06	400.000	قافلة تحسيسية	جمعية اكتشاف الطبيعة وحمايتها بالقالة	الطارف
	400.000	إنتاج أفلام وثائقية		
2000/01/22	80.000	التحسيس + روبورتاجات	جمعية أصدقاء الطيور	الوادي
	120.000	حماية الطبيعة		
	150.000	غرس 2000 شجرة	جمعية الواحة الخضراء	
	150.000	مكافحة الحشرات		
1999/02/16	150.000	إنشاء دليل بيئي	جمعية تهيئة الإقليم وحماية	وهران

1998	500.000	إنجاز مجلة علمية	الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث APEP	عنابة
	500.000	إنشاء مشنلة		
1997	456.000	شريط وثائقي حول المياه		
1999/02/01	300.000	إنجاز حديقة	جمعية حماية البيئة والمحيط الأخضر للمدية	المدية
	100.000	بيت بلاستيكي للتجارب		
	100.000	مخيم صيفي		
1997	500.000	دعم البرنامج السنوي	الجمعية الوطنية لترقية الفعالية الاقتصادية والنوعية في المؤسسة APEQUE	الجزائر العاصمة
	1.650.000	ملتقى جهوي حول البيئة	منتدى الشبيبة الجزائرية	
	130.000	مشروع حول التربية البيئة بعنوان Marguerite	الجمعية الوطنية للتشاور والتبادل والنشاط للبيئة والتنمية AREA.ED	
	480.000	قافلة وطنية حول البيئة	الجمعية العلمية للشباب "اكتشاف الطبيعة"	
		ملتقى حول تسيير الموارد المائية في المناطق الجذباء	جمعية المحافظة على الموارد الطبيعية ALIW	
1998/12/29	300.000	مركز للوثائق حول البيئة	جمعية النادي العلمي	خنشلة
		إحياء اليوم العالمي للماء		

1999/03/14	300.000	التحسيس والتربية البيئية في أوساط الشباب	جمعية حماية البيئة لولاية قالمة	قالمة
1999/05/12	200.000	تجميل الأحياء وتحسين الإطار المعيشي والتحسيس بأثر الأميونت على الصحة ومكافحة التصحر	جمعية البيئة وإطار الحياة المنظر الجميل	
	300.000	أشرطة وثائقية مجلة دورية	الجمعية العلمية للإيكولوجيا والصحة	
—	13.069.000	49	34	المجموع

المصدر: عشاشي محمد، البيئة في العلاقات الدولية ومكانتها لدى الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص237.

قراءة الجدول:

مما يبدو فإن أغلب تم ويلات هذه الجمعيات بدأت بعد شهر نوفمبر 1998 ما عدا 06 مشاريع تم تمويلها عام 1997، كما أن معظم هذه المشاريع تنحصر بين التحسيس والتوعية أو عمليات التشجير والتنظيف أو نشاطات التوثيق الإعلامي، مما يدل على نقص التجربة الجمعوية في مجال حماية البيئة.

II - النوادي البيئية:

تعتبر شريحة الشباب هي الشريحة الغالبة في بنية المجتمع الجزائري وحسب التقديرات فإنها تشكل نسبة 75% منه، واعتبارا من أن نجاح أي سياسة بيئية يتوقف على نجاح هذا العنصر فإنه تم إنشاء نوادي "شباب-بيئة"، وهي فضاءات ينشط فيها الشباب في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها، ومن مهامها أيضا الإعلام والتوعية البيئية في الأوساط الشابة.

يوجد في الجزائر في الوقت الحالي أكثر من 297 نادي شباب-بيئة على مستوى 32 ولاية، وتتمثل أهم نشاطات هذه الأندية في تنظيم حملات تطوعية لتنظيف الأحياء وتهيئة المساحات الخضراء، وتنظيم مسابقات وأيام إعلامية للتوعية وهي نشاطات غير مأجورة. غير أن هذه النوادي تعاني ركودا سببه نقص الإمكانيات وضعف التأطير والتجربة في هذا الميدان.

III- الأحزاب السياسية:

بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر في دستور 23 فيفري 1989، ظهرت إلى الساحة الوطنية أحزاب تصل إلى الـ 60 حزبا، ومن بينها حزبين سياسيين اتخذوا الطابع البيئي وهما: "حزب البيئة والحريات" الذي تأسس في 29 أفريل 1991، والحزب الثاني هو "الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو" الذي تأسس في 22 أوت 1992 وتزامن ظهور هذين الحزبين في فترة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "ريو دي جانيرو" عام 1992، وكان دور الأحزاب السياسية وتنميتها موضوعا في جدول أعمال هذه القمة. أما في الجزائر فيلاحظ غياب شبه تام لهذه الأحزاب في مجال الإعلام والتوعية والتحسيس بأهمية البيئة والحفاظ عليها.

الجانِب التطبيقِي

الفصل الخامس

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجزء الهام من الدراسة تحليل البيانات الميدانية، استنادا لمعطيات استمارة الاستبيان الموزعة على المبحوثين في المنطقة قيد الدراسة، ثم تبويب الإجابات في شكل جداول تحمل تكرارات ونسب مئوية، ثم التعليق عليها كما وكيفا وإيجاد تفسيرات دلالات اجتماعية لأجوبة المبحوثين.

لا حرج أن نعيد التذكير بالأسئلة المتفرعة عن إشكالية الدراسة حتى نستطيع ربط العلاقة بينها وبين المحاور الرئيسية للاستمارة.

- ماهي طبيعة العلاقة بين الإعلام والبيئة؟.
- هل يمكن الحديث عن الإعلام البيئي في الجزائر؟.
- ما هو موقع قضايا البيئة والبيئة المحلية ومشكلاتها في اهتمامات وسائل الإعلام الجزائرية؟.
- ما مدى اهتمام جمهور وسائل الإعلام بقضايا البيئة ومشكلاتها؟.
- إلى أي مدى ساهمت وسائل الإعلام الجزائرية في التحسيس وتكوين الوعي البيئي في الجزائر؟.

بعد تسطينا لهذه الأهداف وبناء استمارة الاستبيان بهذا الشكل، قمنا بتوزيعها على أفراد عينة الدراسة في المنطقة المحددة سابقا، وبعد استرجاع كل الاستمارات شرعنا في ترقيمها من 01 إلى 300، ثم شكلنا جدولا لتبويب بياناتها، وعند انتهائنا من تفرغ كل البيانات قمنا بإدخالها في البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for Social Science (SPSS)** وتجدر الإشارة إلى أن هناك أسئلة وحيدة الاختيار أي يمكن للمبحوث اختيار إجابة واحدة فقط، كما توجد أسئلة متعددة الاختيار أيضا.

وقد تم إدخال حوالي 13800 رقما معبرا عن إجابات كل مفردات عينة الدراسة. وفي النهاية استخرجنا الجداول البسيطة تم الجداول المركبة التي تتقاطع مع متغيرات الدراسة (السن، الجنس والمستوى الدراسي)، وبعدها مباشرة شرعنا في التعليق عليها وتحليل بيانات كل محور لنتحصل على نتائج جزئية ونتائج عامة.

المبحث الأول: نظرة المبحوثين إلى البيئة.

ونهدف من خلاله إلى معرفة الرصيد المعرفي والمفاهيمي للمبحوثين حول التلوث وأهم مشكلات بيئتهم، وأسباب تفاقمها والمناطق المتضررة وانعكاساتها على البيئة والصحة العامة، ومدى اهتمام الجهات المختصة لولاية عنابة في هذا الشأن.

المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة الميدانية حسب العينة العامة.

الجدول رقم(25): نظرة المبحوثين إلى مفهوم البيئة.

النسبة %	العدد	العينة الإجابة
62%	186	المحيط
23.7%	71	الطبيعة
14.3%	43	كوكب الأرض
100%	300	المجموع

- قراءة الجدول:

يهدف هذا الجدول إلى معرفة كيف ينظر المبحوثين إلى البيئة، وكما يبدو من النتائج

فإن نسبة 62% منهم من يحددون البيئة في المحيط.

أما نسبة 23.7% فيرون البيئة تعني الطبيعة.

بينما 14.3% فيحددون البيئة في كوكب الأرض.

نلاحظ أن أغلبية المبحوثين قد حددوا البيئة في المحيط ونفسر ذلك بأن رؤية هؤلاء

لا تقتصر فقط على الطبيعة.

بينما يوجد تقارب كبير بين نسبة الذين حددوا البيئة في الطبيعة والذين حددوها في

كوكب الأرض.

إن التوجه الكبير للمبحوثين إلى اعتبار أن البيئة هي المحيط يفسر بأنهم يقصدون إضافة إلى الطبيعة، المحيط الاجتماعي والحضري (العمراني) الذي يعيش فيه الإنسان، وهذا ما يعبر عن مستوى ثقافي لدى المبحوثين.

الجدول رقم(26): نظرة المبحوثين إلى التلوث.

النسبة %	العدد	العينة الإجابة
51%	153	اختلال التوازن البيئي
45.3%	136	تدمير البيئة
3.7%	11	اختفاء الكائنات الحية
100%	300	المجموع

- قراءة الجدول:

مما يبدو من نتائج الجدول فإن نسبة 51% من المبحوثين يرون بأن التلوث هو اختلال التوازن البيئي، أما نسبة 45.3% يرون بأن التلوث هو تدمير البيئة. ويرى 3.7% من المبحوثين بأن التلوث هو اختفاء الكائنات الحية. نلاحظ أن هناك تقارباً كبيراً بين نسبة الذين يرون بأن التلوث هو اختلال التوازن البيئي، وبين الذين يرونه تدميراً للبيئة. وهذا دليل على أن التلوث هو المعنى السلبي لوضعية البيئة في حين نجد نسبة الذين يرون التلوث بأنه اختفاء الكائنات الحية ضعيف جداً مقارنة بالأولى والثانية.

الجدول رقم(27): آراء المبحوثين حول أخطر مشكلات التلوث البيئي بمدينة عنابة.

المجموع		لم يجب		أجاب		العينة
		النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	الإجابة
300	100%	28.3%	85	71.7%	215	تلوث الهواء
300	100%	69%	207	31%	93	التلوث الحضري
300	100%	75%	225	25%	75	تلوث المياه
300	100%	90.7%	272	9.3%	28	إجابة أخرى

- قراءة الجدول:

يهدف هذا الجدول إلى معرفة مدى وعي المبحوثين بالمشكلات البيئية الأخطر في مدينة عنابة، ويتضح من بيانات هذا الجدول أن نسبة 71.7% من المبحوثين يرون بأن تلوث الهواء أخطر مشكل بيئي في المنطقة.

أما نسبة 31% فيرون أن تلوث المحيط الحضري هو أخطر مشكل بيئي.

أما نسبة 25% فيرون خطورة تلوث المياه، في حين يرى المبحوثين ونسبة 9.3% مشكلات أخرى.

ومما يلاحظ فإن النسبة الكبيرة من المبحوثين يرون بأن، مشكلة تلوث الهواء هي أخطر مشكلة بمدينة عنابة.

في تقترب النسبتين على التوالي بين تلوث المحيط الحضري وتلوث المياه، وتفسير ذلك أن أغلب سكان مدينة عنابة وحتى الضواحي وعلى اختلاف الأعمار والمستويات التعليمية أو الاجتماعية على علم بمشكل تلوث الهواء، كما أن أغلب المبحوثين ممن يقيمون على مقربة من المناطق الصناعية أو الوحدات الإنتاجية المنتشرة في المنطقة.

في حين لا يطرح مشكل تلوث المحيط الحضري مقارنة بتلوث الهواء إلا إذا تعلق الأمر بمن يقيمون في بعض الأحياء التي تعاني انتشارا للفضلات المنزلية أو نفايات الأسواق الفوضوية.

ويأتي تلوث المياه في الدرجة الثالثة كون المبحوثين الذين يرون بخطورة هذا المشكل ممن يقيمون بمحاذاة أودية ملوثة مثل "وادي فرشة أو وادي بوحديد أو وادي سيبوس أو وادي مبعوجة" أو غيرها من الأودية الملوثة... زد على ذلك ما يعانيه هؤلاء من الأمراض المتنقلة عبر المياه، إما لتدهور حالة شبكة الصرف الصحي مثل حي "بوزراد حسين" أو لاختلاط المياه القدرة مع مياه الشرب خاصة في الأحياء الفقيرة مثل "سيدي سالم وبوحمرة" أو في الأحياء القديمة (Place d'arme) ويرى مبحوثون آخرون مشكلات أخطر مثل : تلوث الشواطئ ومياه البحر وتدهور حالة الغطاء النباتي في المنطقة نتيجة للحرائق المتتالية وبالأخص في فصل الصيف، أو القطع العشوائي للأشجار، وزحف الإسمت المسلح على حساب الأراضي الزراعية وغيرها من المشكلات البيئية التي تعاني منها المنطقة.

وإذا نظرنا إلى الجهة المقابلة للجدول نجد نسبة 28.3% لا يرون أي خطورة لتلوث الهواء، أما نسبة 69% لا يرون أي خطورة لتلوث المحيط الحضري، كذلك بسبة 75% لا يرون أي خطورة لتلوث المياه ومنه 90.7% من المبحوثين لم يعبروا على أي مشاكل أخرى قد تكون أشد خطورة.

إن هذه النتائج تدعم الترتيب التصاعدي لخطورة كل مشكل على التوالي. لذلك يمكن القول بأن المبحوثين على اضطلاع بأخطر هذه المشاكل وهي تلوث الهواء، كما أنهم طرحوا رؤى أخرى لبعض المشاكل التي ترتبط أغلبها بالأحياء التي يقيمون بها بصفة خاصة.

الجدول رقم(28):آراء المبحوثين حول أسباب تفاقم مشكلة التلوث البيئي بمدينة عنابة

المجموع		لم يجب		أجاب		العينة
		النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	الإجابة
%100	300	34.7	104	65.3	196	النمو الصناعي
%100	300	44	132	56	168	ضعف الوعي البيئي
%100	300	85.7	257	14.3	43	وسائل النقل
%100	300	88	264	12	36	تزايد السكان
%100	300	88.3	265	11.7	35	إجابة أخرى

- قراءة الجدول:

من القراءة الكمية لهذا الجدول نجد مايلي:

أن نسبة 65.3% يحددون سبب تفاقم مشكلة التلوث البيئي بمدينة عنابة في النمو الصناعي، أما نسبة 56% فيحددونها في ضعف الوعي البيئي.

وأما نسبة 14.3% فيحددونها في تزايد وسائل النقل، وأما نسبة 12% فيحددونها في تزايد السكان، ويرجع نسبة 11.7% من المبحوثين إلى أسباب أخرى مثل:

النزوح الريفي الذي شكل أحياء قصديرية فقيرة حول المدينة وأيضا ضعف الثقافة البيئية لدى المسؤولين، وعدم إدراج البيئة في أولويات المشاريع والبرامج التنموية في المنطقة، كذلك انعدام القوانين والغرامات المالية ضد الملوثين وسوء تسيير النفايات الصناعية وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور البيئة.

يمكن تفسير هذه النتائج كمايلي، أن أغلب المبحوثين هم من سكان البوني والحجار وسيدي عمار، وهي البلديات الأكثر تعرضا للتلوث الناجم عن مخلفات الوحدات الصناعية الموجودة بها، كما أن المستوى التعليمي للمبحوثين يجعلهم على دراية بما تخلفه المصانع من مشاكل بيئية.

أما المبحوثين الذين يرون أن السبب في تفاقم مشكل التلوث البيئي إلى ضعف الوعي البيئي فيمكن تفسيره بأن الفضلات المنزلية المنتشرة في كثير من الأحياء والشوارع ناجمة عن سلوك متولد عن ضعف الوعي البيئي أو اللامبالاة، التي أصبحت صفة لصيقة بالمواطن الجزائري.

ولا يقتصر ضعف الوعي البيئي على قاعدة الهرم الاجتماعي وإنما يمتد ليشمل قمته أيضا وهنا يتقارب عامل النمو الصناعي بضعف الوعي البيئي أي عدم أخذ الاعتبارات البيئية من طرف صناع القرار عند إقامة المشاريع التنموية، وكذلك عدم معارضة المواطن لهذه المشاريع.

ثم إن هناك علاقة بين تزايد وسائل النقل والمواصلات وتعداد السكان وعلاقة ذلك بتفاقم مشكلات التلوث، فإذا أخذنا الزيادة الإطردية للسكان فإنه يولد ازديادا لاستهلاك وسائل النقل وبالتالي زيادة نسبة انبعاث الملوثات، وهذه النظرة يراها المبحوثين الذين يقيمون وسط المدينة حيث الاكتظاظ في حركة المواصلات.

أما الزيادة السكانية وعلاقتها بتفاقم مشكلة التلوث فذلك يرجع إلى النزوح الريفي الذي شهدته المناطق النائية خلال سنوات الإرهاب مما شكل هجرة نحو المدينة عن الأمن والاستقرار، وهو ما انعكس على حالة المدينة إذ ظهرت حولها الأحياء القصديرية.

كما أن كل تزايد في تعداد السكان يصحبه ازديادا في الاستهلاك ومن ثم ازدياد نسبة الفضلات المتولدة عن ذلك.

وإذا استقرنا الجدول مرة أخرى نجد أن هناك 34.7% من المبحوثين لا يرون بأن النمو الصناعي هو سبب مشكلة التلوث، ونسبة 44% لا يرجعها هؤلاء المبحوثين إلى ضعف الوعي البيئي، ثم إن نسبة 85.7% من المبحوثين لا يحددون ذلك بوسائل النقل ونسبة 88% لم يحدوها في تزايد السكان، كما نسبة 88.3% لم يحددوا أسبابا أخرى لتفاقم مشكلة التلوث.

لذلك فإن سبب تفاقم مشكل التلوث عند أغلبية المبحوثين تتأرجح بين النمو الصناعي كأكبر تقدير ثم ضعف الوعي البيئي، وتبقى العوامل الأخرى بنسب ضعيفة.

الجدول رقم(29): آراء المبحوثين حول البلديات الأكثر تضررا من مشكل التلوث.

المجموع		لم يجب		أجاب		العينة الإجابة
		النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	
%100	300	%31.7	95	%68.3	205	بلدية الحجار
%100	300	%56.3	169	%43.7	131	بلدية البوني
%100	300	%88.7	265	%11.7	35	بلدية سيدي عمار

- قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول إلى قياس مدى وعي المبحوثين بأكثر البلديات تضررا من مشكل التلوث الصناعي .

ومن القراءة الكمية للجدول يتبين أن 68.3% من المبحوثين يرون بأن بلدية الحجار هي أكثر البلديات تضررا من مشكل التلوث، أما نسبة 43.7% فيرون بلدية البوني، وأما نسبة 11.7% فيرون بلدية سيدي عمار ومما يبدو من الجدول أن النسبة الكبيرة من المبحوثين يرون بأن الضرر الأكبر للتلوث الصناعي الذي يصيب بلدية الحجار لا يقارن بما هو موجود في بلديات أخرى، ذلك أن مركب الحديد والصلب الموجود على مستوى هذه البلدية ضل ينفث نفايات صلبة وغبارا متطايرا في الهواء على مدى زمن يقارب الـ40 عاما، لذلك فإن أغلب المبحوثين يدركون خطورة هذه النفايات، ولا يقل الضرر الموجود في بلدية البوني عن سابقتها ذلك أن مركبا لإنتاج الأسمدة الكيماوية وبالقرب منها يوجد مقلب لنفايات المدينة(البركة الزرقاء)، حيث يتم حرقها وهو ما يؤثر على وضعية البيئة والمحيط والإنسان.

أما المبحوثين الذين يرون بأن بلدية سيدي عمار هي أكثر البلديات تضررا بمشكل التلوث، وذلك أن هذه البلدية تقع جغرافيا بين بلديتي البوني والحجار، كما توجد في هذه المنطقة وحدات صناعية أخرى.

إن ما يرجع الضرر الأكبر ببلدية الحجار هو أن 31.7% فقط من المبحوثين يرون عكس ذلك، مقارنة بنسبة 88.3% من المبحوثين الذين لا يرون أن بلدية سيدي عمار الأكثر تضررا من هذه البلديات.

لذلك فإن الخطورة تشتد عند بلدية الحجار تليها مباشرة بلدية البوني وأخيرا بلدية سيدي عمار.

الجدول رقم(30): آراء المبحوثين حول انعكاسات التلوث الصناعي.

المجموع		لم يجب		أجاب		العينة الإجابة
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
100%	300	13.7%	41	86.3%	259	مشكلات صحية
100%	300	61.7%	185	38.3%	115	أضرار بيئية
100%	300	79%	237	21%	63	أضرار في المحيط الحضري
100%	300	92%	276	08%	24	إجابة أخرى

- قراءة الجدول:

ترتبط بيانات هذا الجدول بالبيانات السابقة، وبذلك فنحن نهدف إلى معرفة انعكاسات هذا التلوث، ومن تم يمكن تأكيد نتائج الجدول السابق.

وعليه فإن نسبة 86.3% يرون أن انعكاسات التلوث الصناعي تتحدد في المشكلات الصحية، أما نسبة 38.3% من المبحوثين فيرون انعكاسات على البيئة.

أما نسبة 21% فيرون أن انعكاسات التلوث الصناعي هو إلحاق الضرر في المحيط الحضري، في حين ذهب مبحوثين آخرين وبنسبة 08% إلى إيجاد انعكاسات أخرى كظهور الأزمات النفسية لدى المواطن، وتدهور الجانب الجمالي للمدينة، تلوث المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية، مما يؤدي إلى خسائر في الاقتصاد الوطني، ونفسر ذلك بأن للمبحوثين معرفة مسبقة على الانعكاسات السلبية للتلوث الصناعي الذين هم معرضون لخطورتها.

وتأتي الأضرار البيئية في الدرجة الثانية من حيث تأثير التلوث الصناعي فالمحيط الطبيعي على مقربة من هذه المصانع يعرف تدهورا مستمرا جراء النفايات الصناعية.

أما المبحوثين الذين يرون بانعكاسات التلوث الصناعي على المحيط الحضري ذلك أنهم لاحظوا تشوها في شكل العمران بالتجمعات السكنية القريبة من المناطق الصناعية وسبب ذلك استقرار الغبار الصناعي على سطوح المنازل والمساحات الخضراء أو جراء الأمطار الحمضية الناجمة عن المؤكسدات الموجودة في طبقات الجو العليا.

ويوضح الجدول أيضا أن نسبة 13.7% هم مبحوثين لا يرون بأن انعكاسات التلوث الصناعي يؤدي إلى مشكلات صحية، وتفسير ذلك أن، إما لأنهم ليسوا على اضطلاع بما يخلفه التلوث الصناعي من أمراض خطيرة، وإما بحكم بعدهم النسبي عن مصدر الخطر.

أما نسبة 61.7% فهم مبحوثين لا يرون بوجود انعكاسات سلبية للتلوث الصناعي على البيئة في المنطقة وذلك يرجع لعدم التخصص في مجال البيئة.

وأما نسبة 79% من المبحوثين فلا يرون للتلوث انعكاس على المحيط الحضري وهذا للتصور العام الذي يحصر آثار التلوث على الكائنات الحية فقط.

وتبقى نسبة 92% هم مبحوثين ليست لهم إجابات أخرى على انعكاسات أخرى للتلوث.

وتجدر الإشارة هنا أن الانعكاسات السلبية للتلوث الصناعي تؤثر على صحة البيئة والإنسان.

وباعتبار أن بلدية الحجار هي البلدية الأكثر تضررا من مخاطر التلوث الصناعي ثم تليها البوني بعدها سيدي عمار، فإننا نستنتج أن لهذه البلديات على التوالي مشكلات صحية وبيئية وعلى مستوى المحيط الحضري ومشكلات أخرى كل حسب درجة التلوث المسجل بها.

**الجدول رقم(31): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام السلطات المختصة
لولاية عنابة بمشكل التلوث**

النسبة %	العدد	العينة الإجابة
57%	171	أحيانا
38.3%	115	غير مهتمة
04.7%	14	مهتمة
100%	300	المجموع

- قراءة الجدول:

ترتبط بيانات هذا الجدول أيضا بالبيانات الموجودة في سابقها ، وسعيا منا إلى إبراز مدى اهتمام السلطات المختصة على مستوى ولاية عنابة وإبراز درجة الوعي بخطورة هذه المشكلات لدى صناع القرار بالمجلس الولائي ويتضح أن نسبة 57% من المبحوثين يرون ان هناك نوع من الاهتمام توليه السلطات المختصة(المديرية الولائية للبيئة)، بمشكل التلوث الصناعي الذي تعانيه المنطقة، أما نسبة 38.3% فيرون بعدم وجود أي اهتمام، أما نسبة 4.7% فيرون بأن السلطات على اهتمام بالموضوع.

يلاحظ أن أغلب المبحوثين يقرون بوجود نوع من الاهتمام، وهو راجع لوجود بعض النشاطات التي تقوم بها مديرية البيئة على مستوى الولاية أو تلك الحملات التحسيسية التي تقوم بها الجمعيات البيئية وحملات النظافة وتنشيط بعض الملتقيات والندوات أو اجتماعات الراديو على مستوى إذاعة عنابة المحلية.

لأما الذين يرون انعدام الاهتمام فذلك راجع إما لعدم اهتمامهم الشخصي بقضايا البيئة، وإما لعدم كفاية هذه الأنشطة من منظور هؤلاء المبحوثين، أما الذين يرون اهتمام السلطات المحلية فهم ممن يرون بكفاية هذه المبادرات.

المطلب الثاني: تحليل بيانات الدراسة الميدانية، حسب متغيرات الدراسة.

الجدول رقم(32): نظرة المبحوثين إلى البيئة حسب السن.

الفئة العمرية الإجابة		سنة 25-15		سنة 35-26		سنة 45-36		سنة 55-46		56-فما فوق		المجموع	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
المحيط		39.7	119	11.3	34	6.7	20	2.7	8	1.7	5	62	186
الطبيعة		12	36	5.7	17	4.7	14	0.7	2	0.7	2	23.7	71
كوكب الأرض		8.3	25	2.3	7	2.3	7	1.3	4	0	0	14.3	43
المجموع		60	180	19.3	58	13.7	41	4.7	14	2.3	7	100	300

- قراءة الجدول:

تظهر نتائج هذا الجدول أن اختلافا كبيرا في نظرة المبحوثين إلى البيئة من فئة عمرية إلى أخرى، حيث أن المبحوثين من 25-15 سنة ينظرون إلى البيئة على أنها المحيط وبنسبة 39.7%، في حين تقل هذه النسبة ابتداء من الفئة العمرية 35-26 سنة بنسبة 6.7% عند المبحوثين بين 36 و45 سنة بنسبة 2.7%، عن المبحوثين بين 46 و55 سنة، وتكاد تنعدم هذه النظرة عند الفئة العمرية التي يفوق سن المبحوثين فيها 56 سنة أي بنسبة 1.7% ويمكن أن نفسر هذه النتائج أن أغلب المبحوثين هم من الفئة العمرية الأولى(15-25 سنة).

الجدول رقم(33): نظرة المبحوثين إلى البيئة حسب الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
62	186	33.3	100	28.7	86	المحيط
23.7	71	9	27	14.7	44	الطبيعة
14.3	43	8	24	6.3	19	كوكب الأرض
100	300	50.3	151	49.7	149	المجموع

- قراءة الجدول:

يظهر من خلال بيانات الجدول أن غالبية المبحوثين الذكور والإناث يرون بأن البيئة تعني لهم المحيط.

ويتبين أيضا أن هناك تقاربا في إجابات كلا الجنسين حيث أن نسبة 33.3% من المبحوثين الإناث يرون بأن البيئة هي المحيط ويراهها المبحوثين الذكور وبنسبة 28.7% على أنها المحيط.

الجدول رقم(34): نظرة المبحوثين إلى البيئة حسب المستوى الدراسي.

المستوى الدراسي الإجابة		ثانوي		جامعي		المجموع	
العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
79	26.3	107	35.7	186	62		المحيط
43	14.3	28	9.3	71	23.7		الطبيعة
24	8	19	6.3	34	14.3		كوكب الأرض
146	48.7	154	51.3	300	100%		المجموع

- قراءة الجدول:

يتبين من هذا الجدول أن هناك إجماع بين المبحوثين الثانويين والجامعيين على أن البيئة هي المحيط، كما أن نسبة 26.3% من الثانويين يرون بأنها المحيط كذلك. ونفسر هذه الرؤية المتقاربة إلى أن المقررات المدرسية الثانوية كالعلوم الطبيعية أو الجغرافيا وغيرها...تتناول مثل هذه المفاهيم، كما أن هناك تخصصا بالجامعة كالبيولوجيا(علوم الأرض) والبيولوجيا(علوم الأحياء) والطب وعلوم البحار وغيرها...، لها علاقة بالشأن البيئي.

الجدول رقم(35): نظرة المبحوثين إلى التلوث حسب السن.

الفئة العمرية الإجابة		25-15 سنة		35-26 سنة		45-36 سنة		55-46 سنة		56-فما فوق		المجموع	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
اختلال التوازن البيئي		31.7	95	9.3	28	7	21	2.7	8	0.3	1	51	153
تدمير البيئة		26.3	79	9.3	28	6.7	20	1.3	2	1.7	5	45.3	136
اختفاء الكائنات الحية		2	6	0.7	2	0	0	0.7	4	0.3	1	3.7	11
المجموع		60	180	19.3	58	13.7	41	4.7	14	2.3	7	100	300

- قراءة الجدول:

يظهر من خلال الجدول أن نسبة 31.7 % من المبحوثين من الفئة العمرية من 15-25 سنة يرون بأن التلوث هو اختلال التوازن البيئي وابتداء من الفئة العمرية 26-35 سنة هناك تقارب كبير في نظرتهم إلى التلوث، حيث أن نسبة 9.3% من المبحوثين في هذه الفئة يرون بأنه اختلال التوازن البيئي وتدمير البيئة في الوقت نفسه، أما نسبة 7% من المبحوثين في الفئة العمرية 36-45 فيرون بأنه اختلال التوازن البيئي، ونسبة 6.7% فيرون أنه تدمير البيئة، وكذلك الحال للفئتين العمريتين 46-55 و 56 سنة فما فوق، ونفسر تقارب هذه الرؤى إلى أن التلوث ذو مفهوم سلبي يتناقض مع مفهوم البيئة.

الجدول رقم(36): نظرة المبحوثين إلى التلوث حسب الجنس.

الجنس		ذكر		أنثى		الإجابة
العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
72	24	81	27	153	51	اختلال التوازن البيئي
72	24	64	21.3	136	45.3	تدمير البيئة
5	1.7	06	02	11	3.7	اختفاء الكائنات الحية
149	49.7	151	50.3	300	%100	المجموع

- قراءة الجدول:

يتبين من هذا الجدول أن نسبة 27% من المبحوثين الإناث يحددن التلوث في أنه اختلال التوازن البيئي.

في حين يرى المبحوثين الذكور ونسبة 24% بأن التلوث هو اختلال التوازن البيئي وتدمير البيئة في الوقت نفسه ويمكن القول بأن هنا تقاربا كبيرا في نظرة كلا الجنسين في مفهوم التلوث.

الجدول رقم (37): نظرة المبحوثين إلى التلوث حسب المستوى الدراسي.

المستوى الدراسي الإجابة		ثانوي		جامعي		المجموع	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
اختلال التوازن البيئي		75	25	78	26	153	51
تدمير البيئة		66	22	70	23.3	136	45.3
اختفاء الكائنات الحية		05	1.7	06	02	11	3.7
المجموع		146	48.7	154	51.3	300	100%

- قراءة الجدول:

يظهر الجدول أن المبحوثين الجامعيين وبنسبة 26% يرون أن التلوث هو اختلال التوازن البيئي، ويرى المبحوثين الثانويين وبنسبة 25% على أنه اختلال التوازن البيئي أيضا ويلاحظ كذلك أن 23.3% من المبحوثين الجامعيين يرون بشأن التلوث هو تدمير للبيئة، ونسبة 22% من المبحوثين الثانويين يرونه تدمير البيئة كذلك.

يمكن القول أن هناك تقارب كبير بين الثانويين والجامعيين في نظرتهم إلى التلوث البيئي كون المستوى الدراسي لهؤلاء المبحوثين يجعلهم يدركون المعنى العميق الذي يحمله التلوث ويلعب المحيط الذي يعيش فيه المبحوثين دورا في تحديد هذه الرؤية بحيث يدرك أغلب المبحوثين حجم الخسائر الإيكولوجية التي تعرفها المنطقة جراء التلوث الصناعي الناجم عن تلك المركبات الصناعية فمثلا الأودية الموجودة بالمنطقة مثل وادي سيبوس ووادي بوحديد والبركة الزرقاء وغيرها تعرف اختلالا في نظامها الهيدرولوجي فقد أصبحت هذه الأودية غير صالحة لحياة الكائنات الحية أو استعمال مياهها للشرب أو سقي المزروعات ذلك أن أنظمتها المائية أصيبت بالانهيار والاختلال وكذلك بعض الأراضي التي تقع بمحاذاة الوحدات الصناعية لم تعد صالحة للزراعة بسبب الترسبات الحمضية للمواد السامة التي تخلفها المصانع، يظهر للعيان أن بعض المناطق المحاذية للمصانع لم تعد مكانا صالحا لحياة الكائنات الحية وحتى الإنسان.

الجدول رقم(38):آراء المبحوثين حول أخطر مشكلات البيئة بمدينة عنابة،حسب متغير السن.

المجموع		إجابات أخرى				تلوث المياه				التلوث الحضري				تلوث الهواء				الإجابة
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		الفئة العمرية
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
60	180	57.3	172	2.7	08	46.7	140	13.3	40	44.3	133	15.7	47	16.3	49	43.7	131	25-15 سنة
19.3	58	16.3	49	03	09	15	45	4.3	13	10.7	32	8.7	26	5.3	16	14	42	35-26 سنة
13.7	41	11.3	34	2.3	07	10	30	3.7	11	9.7	29	04	12	5.3	16	8.3	25	45-36 سنة
4.7	14	04	12	0.7	02	2.3	07	2.3	07	03	09	1.7	05	0.7	02	4	12	55-46 سنة
2.3	07	1.7	05	0.7	02	01	03	1.3	04	1.3	04	01	03	0.7	02	1.7	5	56 فما فوق
100	300	90.7	272	9.3	28	75	225	25	75	69	207	31	93	28.3	85	71.7	215	المجموع

- قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول إلى معرفة مدى وعي المبحوثين على اختلاف أعمارهم بأخطر المشكلات التي تواجه البيئة في المنطقة.

وحسب النتائج فإن أغلب المبحوثين في الفئة العمرية 15-25 سنة وبنسبة 43.7% يرون أن تلوث الهواء هو أخطر مشكلة بيئية في مدينة عنابة.

غير أن مبحوثين آخرين من فئة 26 سنة فما فوق يرون أن تدهور حالة المحيط الحضري هي أخطر مشكلة.

بينما لا تشكل قضية تلوث المياه أي خطورة على البيئة والصحة العامة حسب المبحوثين، ونفسر ذلك بأن أغلب المواطنين الذين هم في دائرة الدراسة أو خارجها على وعي تام بما تتفثه المصانع المحيطة بالمدينة من مواد سامة في الجو هي الأكثر تعرضا لمخاطر أمراض التلوث الصناعي.

الجدول رقم(39): آراء المبحوثين حول أخطر مشكلات البيئة بمدينة عنابة، حسب متغير الجنس.

المجموع		إجابات أخرى				تلوث المياه				التلوث الحضري				تلوث الهواء				الإجابة الجنس
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
49.7	149	46	138	3.7	11	39.3	118	10.3	31	36.3	109	13.3	40	11.3	34	38.3	115	ذكر
50.3	151	44.7	134	5.7	17	35.7	107	14.7	44	32.7	98	17.7	53	17	51	33.3	100	أنثى
100	300	90.7	272	9.3	28	75	225	25	75	69	207	31	93	28.3	85	71.7	215	المجموع

- قراءة الجدول:

تبين النتائج أن المبحوثين الذكور وبنسبة 38.3% يرون بأن تلوث الهواء هو أخطر مشكلة تعاني منها البيئة في مدينة عنابة، والأمر كذلك بالنسبة لـ 33.3% من المبحوثين الإناث.

ثم يأتي مشكل تلوث المحيط الحضري ثم تلوث المياه في الدرجة الثالثة وبعدها تأتي مشكلات أخرى يضيفها بعض المبحوثين.

ويمكن القول بأن تلوث الهواء مشكلة يعرفها العام والخاص سواء في مدينة عنابة أو ضواحيها وهذا ما يوحي بوجود نوع من الوعي البيئي خاصة لدى المبحوثين.

الجدول رقم(40): آراء المبحوثين حول أخطر مشكلات البيئة بمدينة عنابة، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		إجابات أخرى				تلوث المياه				التلوث الحضري				تلوث الهواء				الإجابة المستوى الدراسي
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
48.7	146	44	132	4.7	14	39.7	119	09	27	36.7	110	12	36	13.3	40	35.3	106	ثانوي
51.3	154	46.7	140	4.7	14	353	106	16	48	32.3	97	19	57	15	45	36.3	109	جامعي
100	300	90.7	272	9.3	28	75	225	25	75	69	207	31	93	28.3	85	71.7	215	المجموع

- قراءة الجدول:

تظهر نتائج الجدول أن نسبة 36.3% من المبحوثين الجامعيين ونسبة 35.3% من المبحوثين الثانويين يرون بأن تلوث الهواء هو أخطر مشكلة بيئية في المنطقة، وما تقارب رؤية المبحوثين الجامعيين والثانويين إلا تأكيدا على ذلك.

خاصة وأن معظم الجامعيين يدرسون في جامعة باجي مختار ببلدية سيدي عمار هذه الأخيرة لا تبعد إلا ببضع كيلومترات عن مركب الحجار للحديد والصلب ومركب أسميدال ببلدية البوني، وهم على دراية تامة بأنهم معرضون لمخاطر التلوث الصناعي، خاصة وأن بهذه الجامعة تخصصات في التعدين والبيولوجيا والطب والفلاحة وغيرها التي لها علاقة بالبيئة والتلوث، وهو ما يجعلهم مضطلعين أكثر على مخاطر التلوث الصناعي.

الجدول رقم(41):آراء المبحوثين حول أسباب تفاقم مشكلات التلوث البيئي بمدينة عنابة،حسب متغير السن.

المجموع		إجابات أخرى				تزايد السكان				وسائل النقل				ضعف الوعي البيئي				النمو الصناعي				الإجابة الفئة العمرية
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
60	180	57.7	173	2.3	07	54	162	06	18	52.7	158	7.3	22	28.7	86	31.3	94	20	60	40	120	25-15 سنة
19.3	58	15	45	4.3	13	16.7	50	2.7	08	16.3	49	03	09	07	21	12.3	37	6.7	20	12.7	38	35-26 سنة
13.7	41	9.7	29	04	12	12	36	1.7	05	11.3	34	2.3	07	06	18	7.7	23	5.3	16	8.3	25	45-36 سنة
4.7	14	4.3	13	0.3	01	04	12	0.7	02	04	12	0.7	02	1.3	04	3.3	10	1.7	05	3	09	55-46 سنة
2.3	07	1.7	05	0.7	02	1.3	04	01	03	1.3	04	01	03	01	03	1.3	04	01	03	1.3	04	56 فما فوق
100	300	88.3	265	11.7	35	88	264	12	36	12	257	44	43	14.3	132	56	168	34.7	104	65.3	196	المجموع

- قراءة الجدول:

تبين نتائج الجدول أن نسبة 40% من المبحوثين في الفئة العمرية من 15-25 سنة يرون بأن سبب تفاقم مشكلات تلوث البيئة في مدينة عنابة يرجع إلى تنامي حركة التصنيع في المنطقة.

كما نجد أن نسبة 12.7% من المبحوثين في الفئة العمرية 26-35 سنة يرون بأن سبب تفاقم التلوث يرجع إلى النفايات الصناعية ونجد أيضا نسبة 12.3% من المبحوثين في الفئة نفسها يرجعون السبب أيضا إلى ضعف الوعي البيئي وكذلك الحال بالنسبة للفئتين العمريتين التاليتين، أما المبحوثين في الفئة العمرية 56-سنة فما فوق فيرون أن كل هذه الأسباب هي عوامل في تفاقم مشكلات التلوث البيئي في المنطقة.

ونفسر إجماع أغلب المبحوثين على هذه الإجابة إلى أن هناك وعي بخطورة المصانع المنتشرة حول المدينة وبخاصة فئة الشباب وفئة الكبار أيضا.

الجدول رقم(42):آراء المبحوثين حول أسباب تفاقم مشكلات التلوث البيئي بمدينة عنابة،حسب متغير الجنس.

المجموع		إجابات أخرى				تزايد السكان				وسائل النقل				ضعف الوعي البيئي				النمو الصناعي				الإيجابية الجنس	
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب			
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
49.7	149	43.3	130	6.3	19	46	138	3.7	11	42.7	128	07	21	21.3	64	28.3	85	28.3	48	33.7	101	ذكر	
50.3	151	45	135	5.3	16	42	126	8.3	25	43	129	7.3	22	22.7	68	27.7	83	27.7	56	31.7	95	أنثى	
100	300	88.3	265	11.7	35	88	264	12	36	85.7	257	14.3	43	44	132	56	168	34.7	104	65.3	196	المجموع	

- قراءة الجدول:

يظهر من خلال الجدول أن نسبة 33.7% من المبحوثين الذكور يعتبرون أن النمو الصناعي هو السبب الرئيسي في تفاقم مشكلات التلوث بمدينة عنابة. كما نجد نسبة 31.7% من المبحوثين الإناث يرجعون السبب أيضا إلى النمو الصناعي. ونجد تقاربا آخر بين المبحوثين الذكور والإناث الذين يرجعون سبب التلوث إلى ضعف الوعي البيئي مما يوحي بأن أسباب التلوث لا تتغير بتغير الجنس.

الجدول رقم(43):آراء المبحوثين حول أسباب تفاقم مشكلات التلوث البيئي بمدينة عنابة،حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		إجابات أخرى				تزايد السكان				وسائل النقل				ضعف الوعي البيئي				النمو الصناعي				الإجابة المستوى	
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب			
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
48.7	146	41.3	125	07	21	44.7	134	04	12	42.7	133	44.3	13	27	81	21.7	65	17	51	31.7	95	ثانوي	
51.3	154	46.4	140	4.7	14	43.3	130	08	24	43	124	41	30	17	51	34.3	103	17.7	53	33.7	101	جامعي	
100	300	88.3	265	11.7	35	88	264	12	36	85.7	257	14.3	85.7	44	132	56	168	34.7	104	65.3	196	المجموع	

- قراءة الجدول:

يظهر من خلال هذا الجدول أن المبحوثين الجامعيين وبنسبة 34.3% يرون بأن أسباب تفاقم التلوث سببها ضعف الوعي البيئي، ونجد أيضا نسبة 33.7% من المبحوثين الجامعيين يرون بأن النمو الصناعي أثر سلبيا على البيئة أيضا، أما نسبة 31.7% من الثانويين فيرجعون سبب ذلك إلى النمو الصناعي وحده، ونفسر نظرة المبحوثين الجامعيين إلى هذه المسألة وربطها بضعف الوعي البيئي وهشاشته خاصة عند قمة الهرم المجتمعي حيث تكون الخطورة أكبر مما عند قاعدة الهرم، ومعنى ذلك أن عدم الأخذ بعين الاعتبار الأولويات البيئية عند إقامة المشاريع الصناعية هو ناتج عن ضعف الوعي البيئي لدى القيادات السياسية، وانعدام آليات المراقبة البيئية التقنية والقانونية للملوثين (مبدأ الملوث الدافع)، أما التلوث الصناعي فهو نتيجة حتمية لكل نشاط إنساني مهام كانت طبيعته.

الجدول رقم(44): آراء المبحوثين حول البلديات الأكثر تضررا من مشكل التلوث في مدينة عنابة حسب متغير السن.

المجموع		بلدية سيدي عمار				بلدية البوني				بلدية الحجار				الإجابة الفئة العمرية
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
180	60	160	53.3	20	6.7	117	39	63	21	44	14.7	136	45.3	25-15 سنة
58	19.3	50	16.7	08	2.7	24	08	34	11.3	21	07	37	12.3	35-26 سنة
41	13.7	38	12.7	03	01	21	07	20	6.7	21	07	20	6.7	45-36 سنة
14	4.7	12	04	02	0.7	05	1.7	09	03	07	2.3	07	2.3	55-46 سنة
07	2.3	05	1.7	02	0.7	02	0.7	05	1.7	02	0.7	05	1.7	56 فما فوق
300	100	265	88.4	35	11.3	169	56.3	131	43.7	95	31.7	205	68.3	المجموع

- قراءة الجدول:

يتفق أغلب المبحوثين وفي جميع الفئات العمرية بأن بلدية الحجار هي أكثر بلديات مدينة عنابة تضررا من التلوث الصناعي، ثم تأتي في المرتبة الثانية بلدية البوني. لا يخفى على أحد من الباحثين أو المواطنين المقيمين بمدينة عنابة أو حتى ضواحيها بأن بلدية الحجار يوجد أكبر مركب للحديد والصلب في شمال إفريقيا يعود تاريخ تأسيسه إلى فترة النظام الاشتراكي في الجزائر، ومما لاشك فيه كما تعرضنا بالدراسة على أن هذا المصنع يخلف سنويا مئات الأطنان من المواد المؤكسدة والغبار المعدني المتطاير الناجمة عن عمليات الصهر والتعدين، وليس الضرر فقط على الهواء وإنما أيضا على الموارد المائية الموجودة بالمنطقة إذ يخلف أيضا ملوثات بالمواد المشعة جراء عمليات التبريد تصرف مرورا ببلدية سيدي عمار إلى البحر. ويعد مصنع أسميدال للأسمدة الكيماوية الموجودة ببلدية البوني أخطر هذه المصانع، خاصة على صحة المواطنين حيث تسجل سنويا مئات الحالات لأمراض الجلد، والرئة وغيرها من الأمراض الناجمة عن المواد السامة المنبعثة من مداخل هذه المصانع.

الجدول رقم(45): آراء المبحوثين حول البلديات الأكثر تضررا من مشكلة التلوث مدينة
عناية، حسب متغير الجنس.

المجموع		بلدية سيدي عمار				بلدية البوني				بلدية الحجار				الإجابة الجنس
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
49.7	149	43.7	131	06	18	27.7	83	22	66	18.3	55	31.3	94	ذكر
50.3	151	44.7	134	5.7	17	28.7	86	21.7	65	13.3	40	37	111	أنثى
100	300	88.3	265	11.7	35	56.3	169	43.7	131	31.7	95	68.3	205	المجموع

- قراءة الجدول:

يتضح لنا من هذا الجدول أن نسبة 37% من المبحوثين الإناث يرون بأن بلدية الحجار هي البلدية الأكثر تضررا من التلوث الصناعي عن غيرها من بلديات مدينة عناية. في حين يوجد تقارب بين المبحوثين الذكور والإناث فيما يخص بلديتي البوني وسيدي عمار على التوالي، حيث يرون بأنهما البلديتين الأكثر تضررا من مشكل التلوث. لذلك فإن كلا الجنسين على درجة من الوعي بمخاطر التلوث وحدود الضرر ودرجاته على البيئة وصحة المواطن.

الجدول رقم(46): آراء المبحوثين حول البلديات الأكثر تضررا من مشكلة التلوث مدينة
عنابة، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		بلدية سيدي عمار				بلدية البوني				بلدية الحجار				الإجابة المستوى الدراسي
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
48.7	146	46.3	139	2.3	07	33.7	101	15	45	11.3	34	37.3	112	ثانوي
51.3	154	42	126	9.3	28	22.7	68	28.7	86	20.3	61	31	93	جامعي
100	300	88.3	265	11.7	35	56.3	169	43.7	131	31.7	95	68.3	205	المجموع

- قراءة الجدول:

يتبين من خلال نتائج الجدول أن نسبة 37.3% من المبحوثين الثانويين يرون بأن بلدية الحجار هي أكثر بلديات مدينة عنابة تضررا من مشكلة التلوث الصناعي في حين نجد أن نسبة 28.7% من المبحوثين الجامعيين يرون بأن بلدية البوني هي أيضا متضررة من هذا التلوث، ويعني ذلك أن المبحوثين يؤكدون خطورة الوضع البيئي الذي ينذر بكارثة إيكولوجية.

الجدول رقم(47):آراء المبحوثين حول انعكاسات التلوث الصناعي،حسب متغير السن.

المجموع		إجابات أخرى				أضرار في المحيط الحضري				أضرار بيئية				مشكلات صحية				الإجابة الفئة العمرية
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
60	180	57.3	173	2.3	07	48.7	146	11.3	34	39.3	118	20.7	62	10.3	31	49.7	149	25-15 سنة
19.3	58	16.3	50	2.7	08	14	42	5.3	16	10	30	9.3	28	01	03	18.3	55	35-26 سنة
13.7	41	11.3	35	02	06	11.7	35	02	06	09	27	4.7	14	02	06	11.7	35	45-36 سنة
4.7	14	4.3	13	0.3	01	03	09	1.7	05	02	06	2.7	08	0.3	01	4.3	13	55-46 سنة
2.3	07	1.7	05	0.7	02	1.7	05	0.7	02	1.3	04	01	03	00	00	2.3	07	56 فما فوق
100	300	92	276	08	24	79	237	21	63	61.7	185	38.3	115	13.7	41	86.3	259	المجموع

- قراءة الجدول:

تؤكد نتائج هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين وعلى اختلاف أعمارهم يرون بأن الأمراض والمشكلات الصحية ما هي إلا انعكاس سلبي للتلوث الصناعي. ذلك أن أغلب هؤلاء المبحوثين معرضون بصفة مستمرة إلى أخطار التلوث، كما أن العديد منهم يعاني من أمراض كالربو والحساسية أو ضعف في التنفس وغيرها من الأمراض الوبائية الناجمة عن آثار المخلفات الصناعية.

الجدول رقم(48): آراء المبحوثين حول انعكاسات التلوث الصناعي، حسب متغير الجنس.

المجموع		إجابات أخرى				أضرار في المحيط الحضري				أضرار بيئية				مشكلات صحية				الإجابة	
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب			
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	الفئة العمرية	
49.7	149	46.3	139	3.3	10	41.7	125	08	24	30	90	19.7	59	6.7	20	43	129	ذكر	
50.3	151	45.7	137	4.7	14	37.3	112	13	39	31.7	95	18.7	56	07	21	4.3	130	أنثى	
100	300	92	276	08	24	79	237	21	63	61.7	185	38.3	115	13.7	41	86.3	259	المجموع	

- قراءة الجدول:

تأتي المشكلات الصحية عند المبحوثين الإناث وبنسبة 43.3% والمبحوثين الذكور بنسبة 43% كأخطر انعكاس للتلوث الصناعي ذلك أن كل المبحوثين الذكور والإناث المتواجدين في منطقة الدراسة أو بعيدا عنها على دراية تامة بأن أي تغير في العناصر الأساسية لحياة الإنسان سوف ينعكس على صحته الفيزيولوجية والإيكولوجية ثم رتب المبحوثون تدهور البيئة والمحيط الحضري في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، لذلك يمكننا القول بأن للمبحوثين وعي صحي بمخاطر التلوث الصناعي، وهو ناتج عن وقوع الكثير من الحالات المرضية في أوساط المبحوثين أي أن التجربة الاجتماعية للمبحوثين جعلتهم يدركون بأن كثيرا من الأمراض ناجمة عن مخلفات الصناعة.

الجدول رقم(49): آراء المبحوثين حول انعكاسات التلوث الصناعي، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		إجابات أخرى				أضرار في المحيط الحضري				أضرار بيئية				مشكلات صحية				الإجابة	
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب			
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	المستوى الدراسي	
48.7	146	45.7	137	03	09	42.7	128	06	18	32.7	98	16	48	7.3	22	41.3	124	ثانوي	
51.5	154	46.3	139	05	15	36.3	109	15	45	29	87	22.3	67	6.3	19	45	135	جامعي	
100	300	92	276	08	24	79	237	21	63	61.7	185	38.3	115	13.7	41	86.3	259	المجموع	

- قراءة الجدول:

يتأكد من نتائج هذا الجدول النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق، حيث أن نسبة 45% من المبحوثين الجامعيين يرتبون المشكلات الصحية كأخطر انعكاس للتلوث الصناعي، ونفسر ذلك بأن المستوى الدراسي لهؤلاء المبحوثين يجعلهم مضطلعين على مختلف الأمراض الناجمة عن التلوث نقصد بذلك الطلبة الذين يدرسون في مجال الطب أو البيولوجيا أو علم النفس أيضا.

الجدول رقم(50): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام السلطات المختصة لولاية عنابة
فيما يخص التلوث، حسب السن.

الفئة العمرية		25-15 سنة		35-26 سنة		45-36 سنة		55-46 سنة		56-فما فوق		المجموع	
الإجابة		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
أحيانا		30.7	92	14.7	44	7.7	23	03	09	01	03	5.7	171
غير مهمة		26.7	80	3.7	11	5.7	17	1.3	04	01	03	38.3	115
مهمة		2.7	08	01	03	0.3	01	0.3	01	0.3	01	4.7	14
المجموع		60	180	19.3	58	13.7	41	4.7	14	2.3	7	100	300

- قراءة الجدول:

يهدف هذا الجدول إلى إبراز مدى اهتمام المبحوثين بقضايا البيئة المحلية من خلال استقصاء تقييمهم لدور(مديرية البيئة لولاية عنابة) في متابعة هذا المشكل ومدى اهتمامها به.

ويبدو أن أغلب المبحوثين على اختلاف أعمارهم يرون بأن السلطات المختصة لولاية عنابة تولي نوعا من الاهتمام بقضية التلوث الصناعي في المنطقة حيث أن نسبة 30.7% من المبحوثين في الفئة العمرية بين 25-15 سنة يرون بأنه أحيانا يكون هناك اهتمام من السلطات المعنية بمشكل التلوث.

في حين ترى نسبة 26.7% من المبحوثين من الفئة العمرية نفسها أي(25-15سنة) ينفون تماما اهتمام السلطات المختصة بالولاية بمشكل التلوث.

إن تقارب الرؤيتين بين وجود نوع من الاهتمام وانعدامه يدل على أن أغلب المبحوثين وخاصة الذين ينتمون إلى الفئة العمرية بين 25-15 سنة قلقون بشأن التلوث الذي تعيشه المدينة وخاصة نوعية الهواء.

كما أن أغلب المبحوثين هم ممن يقيمون على مقربة من مداخل المصانع.

لذلك فإن اهتمام السلطات المختصة على مستوى الولاية يعتبر عند هؤلاء ضعيف جدا مقارنة بحجم المشكلة، ومما يلاحظ عند هذه الفئة أن أغلبهم من الطلبة الجامعيين والتلاميذ الثانويين وهو ما يعطي دلالات واضحة حول وعي هؤلاء المبحوثين بالمشاكل البيئية التي تتخبط فيها المنطقة ويدل أيضا على اهتمامهم بالبيئة، وأن نوعا من الوعي البيئي بدأ يتنامى في أوساط الشباب.

الجدول رقم(51): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام السلطات المختصة لولاية عنابة فيما يخص التلوث، حسب الجنس.

الجنس الإجابة		ذكر		أنثى		المجموع	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أحيانا	88	20.3	83	27.7	171	5.7	
غير مهمة	54	18	61	20.3	115	38.3	
مهمة	07	2.3	07	2.3	14	4.7	
المجموع	149	49.7	151	5.3	300	100	

- قراءة الجدول:

تشير بيانات الجدول إلى أن 29.3% من المبحوثين الذكور ونسبة 27.7% من المبحوثين الإناث يرون بأن السلطات المختصة لولاية عنابة تولي أحيانا نوعا من الاهتمام.

أما نسبة 20.3% من المبحوثين الإناث يرون بأنه لا يوجد اهتمام في هذا الشأن. في حين نجد 2.3% من المبحوثين الذكور ونسبة 2.3% من المبحوثين الإناث يرون بوجود اهتمام من طرف سلطات ولاية عنابة فيما يخص تلوث الهواء. وتدل هذه النتائج على أن المبحوثين على اضطلاع بمجهودات السلطات المختصة لولاية عنابة(مديرية البيئة) وموقفهم العام منها هو أن هذه الجهود غير كافية مقارنة بحجم المشكلة.

الجدول رقم(52): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام السلطات المختصة لولاية
عناية فيما يخص التلوث، حسب المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الإجابة الدراسي
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
5.7	171	27	81	30	90	أحيانا
38.3	115	22	66	16.3	49	غير مهمة
4.7	14	2.3	07	2.3	07	مهمة
100	300	51.3	154	48.7	146	المجموع

- قراءة الجدول:

نلاحظ من نتائج الجدول أن نسبة 30% من المبحوثين الثانويين ونسبة 27% من الجامعيين يرون بأن السلطات المختصة على مستوى ولاية عناية تولي اهتماما محسوسا بمشكل التلوث الصناعي الذي تعاني منه المنطقة.

في ينفي 22% من المبحوثين الجامعيين هذا الاهتمام.

أما نسبة 2.3% من المبحوثين الثانويين و 2.3% من المبحوثين الجامعيين فيقررون بوجود اهتمام وجهود تبذلها سلطات الولاية.

مما يبدو فإن أغلب المبحوثين الثانويين والجامعيين يجمعون على وجود نوع من الاهتمام الذي يكاد ينعدم في بعض الأحيان، ونفسر ذلك بأنه غالبا ما يكون الاهتمام بالبيئة والتلوث مرتبطان بوقوع حوادث في هذا الشأن، كما أن الاهتمام بمشكل التلوث وغيرها التي تنظمها السلطات الولائية في المراكز الثقافية وفي الثانويات أو في الأحياء الجامعية والجامعات وغيرها.

لذلك فإن الثانويين والجامعيين يرون ضعف هذا الاهتمام إذا ما قورن بمشاكل البيئة المحلية والتلوث الصناعي.

المبحث الثاني: نظرة المبحوثين إلى علاقة الإعلام والبيئة.

في هذا المحور الهام أردنا بحث العلاقة الموجودة بين البيئة والإعلام بعيدا عن تراكمات المعرفة النظرية، حتى نعرف موقع قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائية، خاصة في الوسائل الثقيلة منها.

المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة الميدانية حسب العينة العامة.

الجدول رقم(53): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فعالية في تغطية قضايا البيئة.

النسبة %	العدد	العينة الإجابة
78	234	السمعية البصرية(التلفزيون).
14.7	44	السمعية(الإذاعة).
7.3	22	المقروءة.
100	300	المجموع

قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول إلى الكشف على إمكانية إدراج قضايا البيئة في برامج وسائل الإعلام، ومعرفة أي من الوسائل الإعلامية الأكثر قدرة على تغطية قضايا البيئة. ويتضح من الجدول أن نسبة 78% من المبحوثين يرون بفعالية الوسائل السمعية البصرية(التلفزيون)، أما نسبة 14.7% فيرون فعالية الوسائل السمعية(الإذاعة)، وأما نسبة 7.3% فيرون فعالية الوسائل المقروءة وبخاصة (الصحافة المكتوبة).

إن أغلب المبحوثين يقرون بقدرة الإعلام المرئي في تغطية قضايا البيئة، كون أن التلفزيون يعرف انتشارا واسعا لدى جميع فئات المجتمع، وأن المبحوثين على دراية بقدرة التلفزيون في إيصال الواقع البيئي وإعطاء صورة حقيقية عنه، وهذا يوحي على

أن المبحوثين ممن يستقون معلوماتهم من التلفزيون ويتابعون الأحداث والوقائع البيئية من خلال التلفزيون.

أما المبحوثين الذين يرون بقدرة الإعلام المسموع فهم مستخدمي الإذاعة بالدرجة الأولى ونلاحظ أن نسبتهم ضعيفة جدا مقارنة بالمبحوثين الذين يقولون بقدرة التلفزيون.

أما النسبة المتبقية من المبحوثين الذين يقررون بقدرة الصحافة المكتوبة في تغطية قضايا البيئة، وهم من الجمهور الذي يستقي معلوماته من الإعلام المقروء، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع المستوى التعليمي الثانوي والجامعي للمبحوثين الذين يمكنهم القراءة والتحليل لمجريات البيئة.

ونستنتج لكل وسيلة من هذه الوسائل القدرة على تغطية قضايا البيئة لكن بدرجات متفاوتة تتوقف على إمكانيات كل وسيلة.

الجدول رقم(54): نظرة المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة.

النسبة %	العدد	العينة الإجابة
74.3	223	متوسط
15	45	كبير
10.7	32	ضعيف
100	300	المجموع

قراءة الجدول:

يبين هذا الجدول نظرة المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة، ونهدف من ورائها أيضا إلى معرفة مدى اهتمام المبحوثين بقضايا البيئة

ووسائل الإعلام وعليه فإن نسبة 74.3% منهم يرون أن درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة متوسطة.

أما نسبة 15% فيرون أنها كبيرة، بينما 10.7% فيرون أنها ضعيفة ونفسر ذلك أن أغلب المبحوثين على اضطلاع بما تتناوله وسائل الإعلام من مواضيع بيئية لذلك فإن نظرتهم هذه تقييمية، خاصة وأنهم يعيشون في مدينة تعاني مشاكل بيئية يستدعي معالجتها باستمرار وبشكل مكثف، أما الذين يرون بأن هذا الاهتمام كبير فهم ممن يكتفون بما يقدم في بعض هذه الوسائل، ويبقى المبحوثين على اضطلاع ودراية بما تتناوله وسائل فيما يخص قضايا البيئة.

الجدول رقم(55): آراء جمهور حصة "البيئة والمجتمع" فيما يخص معالجتها لقضايا البيئة في الجزائر.

النسبة %	العدد	العينة
		الإجابة
63.7	191	غير كافية
34	102	متوسطة
2.3	07	كافية
100	300	المجموع

- قراءة الجدول:

يهدف هذا الجدول إلى معرفة فاعلية الحصة التلفزيونية "البيئة والمجتمع" في نقل واقع البيئة في الجزائر، ومن خلال نظرة المبحوثين لذلك يتبين بأن نسبة 63.7% يرون بأن هذه الحصة غير كافية، أما نسبة 34% فيرون أنها متوسطة، أما نسبة 2.3% فيرون أنها كافية. مما يبدو في الجدول أن هناك تقارب في نسبة عدم كفاية الحصة وبين نسبة

المعالجة المتوسطة لقضايا البيئة، وهو ما يرجع الكفة نحو القول بضعف الحصة لأن نسبة الذين يقرون بكفايتها لا تكاد تظهر في الجدول. ونفسر ذلك بأن المبحوثين على اضطلاع على مضمون هذه الحصة التي يبدو بأنها بحاجة إلى بدل المزيد من الجهود.

الجدول رقم(56): آراء المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة.

النسبة %	العدد	العينة الإجابة
74.3	223	متوسط
15	45	كبير
10.7	32	ضعيف
100	300	المجموع

- قراءة الجدول:

يهدف الجدول إلى إبراز رأي المبحوثين حول ما إذا كان من الضروري على التلفزة الجزائرية معالجة مشاكل البيئة بمدينة عنابة، ثم يمكننا رصد درجة أهمية موضوع التلوث بهذه المدينة لدى جمهور الحصة.

ومن خلال الجدول نجد أن 68% يرون أنه من الضروري إنتاج حصة خاصة تتناول التلوث الصناعي الذي تشهده هذه المدينة، أما نسبة 28.3% فيرون أنه يكفي معالجتها من خلال تخصيص أعدادا معينة من حصة البيئة والمجتمع، أما نسبة 3.7% فيرون بأن معالجة التلفزيون لمثل هذه القضايا يمكن أن يكون في شكل روبورتاجات وتقارير وتحقيقات صحفية متلفزة، أو التعرض لها في بعض نشرات الأخبار، وحتى في حصص خاصة بعد نشرة الأخبار الرئيسية.

نلاحظ أن أغلبية المبحوثين يرون بضرورة إنتاج حصة تلفزيونية تعالج التلوث الصناعي في مدينة عنابة، ويرجع ذلك إلى وعي المبحوثين بمدى خطورة مشكلات التلوث الصناعي وانعكاساته السلبية، وأن معالجتها من خلال الإعلام المرئي يكشف عن الصورة الحقيقية لهذا الواقع.

ويزيد من مستوى الوعي الاجتماعي، ويوصل النداء إلى صناع القرار في هرم السلطة بالتحرك العاجل للحد من التلوث واتخاذ قرارات حاسمة بشأن الملوثين. أما المبحوثين الذين يكتفون بمعالجة هذه المشكلة من خلال تخصيص أعداد من حصة البيئة والمجتمع، يعني أن مشكلات التلوث عندهم ليست معقدة إلى هذه الدرجة. ومنه نستنتج أن أغلب المتتبعين لحصة البيئة والمجتمع على وعي ودراية بقيمة معالجة مشاكل البيئة من خلال التلفزيون، وهم على دراية تامة بحدة المشاكل التي تعاني منها مدينتهم.

الجدول رقم(57): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام إذاعة عنابة المحلية بالإعلام البيئي.

النسبة %	العدد	العينة الإجابة
66.3	199	أحيانا
18.3	55	تهتم
15.3	46	لا تهتم
100	300	المجموع

- قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول إلى معرفة آراء جمهور إذاعة عنابة فيما يخص اهتمامها بالإعلام البيئي، ونتعرف أيضا على درجة الوعي البيئي لدى القيادة الإعلامية.

ومدى تكريس الإعلام المحلي لخدمة الواقع البيئي المحلي ونهدف أيضا إلى معرفة مدى اهتمام المبحوثين بالإعلام البيئي المحلي.

ويتضح من الجدول أن 66.3 يرون أن إذاعة عنابة أحيانا ما تهتم بهذا المجال ونجد نسبة 18.3 يرون أنها تهتم بالإعلام البيئي في حين يرى 15.3 بأنها لا تهتم مطلقا بمجال الإعلام البيئي.

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن المبحوثين على اضطلاع ببرامج إذاعة عنابة. في حين المبحوثين الذين يرون اهتمام إذاعة عنابة بالإعلام البيئي ذلك أن أكثر ما تدرج الأخبار البيئية في أي موجز أو أي نشرة إخبارية محلية. أما المبحوثين الذين يرون انعدام الاهتمام فيمكن تصنيفهم في خانة الذين لا يتابعون برامج الإذاعة المحلية بانتظام.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول بأن مكانة الإعلام البيئي في إذاعة عنابة المحلية بحاجة ماسة إلى مزيد من الاهتمام من طرف القيادة الإعلامية المحلية. إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة مشكلات البيئة في هذه المنطقة ودرجة خطورتها.

الجدول رقم(58): يوضح آراء جمهور حصة "من أجل بيئة سليمة" بإذاعة عنابة المحلية حول طبيعة قضايا البيئة التي تعالجها.

المجموع		لم يجب		أجاب		العينة الإجابة
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
100	300	29.3	88	70.7	212	محلية
100	300	57.7	173	42.3	127	جهوية
100	300	96.7	290	3.3	10	وطنية

- قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول إلى معرفة القضايا البيئية التي تتناولها الحصة الأسبوعية من أجل بيئة سليمة التي تبثها إذاعة عنابة المحلية ومن نتائج الجدول يتضح لنا أن أغلب المبحوثين وبنسبة 70.7% يرون أنها محلية بالدرجة الأولى، أما نسبة 42.3% فيرون أنها جهوية بينما نسبة 3.3% فيرون أنها وطنية.

ونفسر ذلك بأمن المبحوثين على اهتمام دائم بقضايا البيئة المحلية لدى فإنهم يتتبعون هذه الحصة التي تطرح قضايا البيئة والمحيط الذي يعيش فيه المواطن، وحسب آراء الجمهور فإن القضايا المحلية ليس لها نصيب كبيراً مراعاة لخصوصيات الإذاعة المحلية ومع ذلك تطرح هذه الحصة بعض قضايا البيئة على المستوى الجهوي في الولايات المتاخمة لولاية عنابة مثل قالمة والطارف، أما قضايا البيئة الوطنية فناذرا ما يتم التعرض لها باستثناء المواعيد البيئية الوطنية مثل اليوم الوطني للشجرة واليوم الوطني للمياه وغيرها.

وتأكيداً لما سبق نجد أن نسبة 29.3% من المبحوثين الذين لا يرون الطبيعة المحلية لقضايا البيئة المطروحة في هذه الحصة، وأن 57.7% لا يرون أنها جهوية وما ينفي فعلاً الطابع الوطني لهذه القضايا هو أن 96.7% من المبحوثين لا يرون أنها كذلك.

إن هذه الرؤية مترتبة عن المستوى التعليمي للمبحوثين الذين يمكنهم من التفريق بين ما هو محلي أو جهوي أو وطني.

الجدول رقم(59):آراء المبحوثين حول مكانة البيئة في الشبكة البرمجية "الإذاعة عنابة المحلية"

النسبة %	العدد	العينة الإجابية
81	243	ظرفية
15.3	46	يومية
03.7	11	سنوية
100	300	المجموع

- قراءة الجدول:

يبين هذا الجدول أن 81% من المبحوثين يرون بأن الحصة الإذاعية تتناول قضايا البيئة شكل ظرفي أما نسبة 15.3% فيرون بأنها يومية، أما نسبة 3.7% فيرون أنها سنوية. ونفسر ذلك بأن المبحوثين على دراية بأن هذه الحصة أسبوعية، وتتناول في كل مرة أحداثا ووقائع بيئية حسب الظروف المحلية. أما أولئك الذين يرون أنها يومية فيقصدون الأخبار المحلية التي تأتي عادة في موجز أو نشرة تتناول موضوع يخص البيئة في المنطقة ونفسر رؤية الذين يرون بأن الاهتمام سنوي، كون هؤلاء غير مصطلحون على الشبكة البرمجية للإذاعة المحلية، وهو ما يعكس عدم الاهتمام بالبيئة.

المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (60): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في تغطية قضايا البيئة حسب السن.

الفئة العمرية		25-15 سنة		35-26 سنة		45-36 سنة		55-46 سنة		56-فما فوق		المجموع	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
الإجابة													
التلفزيون		49	147	14.3	43	11	33	2.7	08	01	03	78	245
الراديو		7.7	23	2.3	07	2.3	07	1.3	04	01	03	14.7	44
الصحافة المكتوبة		3.3	10	2.7	08	0.3	01	0.7	02	0.3	01	7.3	22
المجموع		60	180	19.3	58	13.7	41	4.7	14	2.3	7	100	300

- قراءة الجدول:

يبرز هذا الجدول الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في تغطية قضايا البيئة، ومن النتائج المحصل عليها نجد أن نسبة 49% من المبحوثين في الفئة العمرية بين 25-15 سنة يرون بأن تغطية التلفزيون لقضايا البيئة يكون ذا فاعلية كبيرة عن باقي الوسائل الإعلامية الأخرى.

في حين نجد أن نسبة 2.3% من المبحوثين في الفئة العمرية بين 35-26 سنة وأيضا نسبة 2.3% من المبحوثين في الفئة العمرية 45-36 سنة كلاهما يرى بأن التغطية الفعالة لقضايا البيئة تكون عبر الإذاعة.

أما نسبة 2.7% من المبحوثين في الفئة العمرية بين 35-26 سنة يرون بأن أحسن وسيلة لتغطية قضايا البيئة هي الصحافة المكتوبة.

ونفسر هذه النتائج بأن الفئة العمرية الأولى ذات اهتمام بقضايا البيئة وتتبعها عبر التلفزيون بحكم طبيعة المبحوثين في هذه الفئة، حيث تكون نسبة الإقبال على مشاهدة التلفزيون كبيرة.

ويلاحظ أن هناك تقاربا بين رؤية المبحوثين حول فاعلية كل من الإذاعة والصحافة المكتوبة عند الفئتين الثانية والثالثة.

الجدول رقم (61): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في تغطية قضايا البيئة حسب الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	الإجابة
78	234	36.7	110	41.3	124	التلفزيون
14.7	44	9	27	5.7	17	الراديو
7.3	22	4.7	14	2.7	08	الصحافة المكتوبة
100	300	50.3	151	49.7	149	المجموع

- قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول إلى معرفة الوسيلة الإعلامية التي يتتبع من خلالها المبحوثين قضايا البيئة، بالإضافة إلى رؤيتهم حول الوسيلة الأكثر فاعلية في تغطية شؤون البيئة. ومن نتائج الجدول نجد أن نسبة 41.3% من المبحوثين الذكور يرتبون التلفزيون كأحسن وسيلة إعلامية في تغطية قضايا البيئة كما نجد نسبة 36.7% من المبحوثين الإناث يحددون التلفزيون كأحسن وسيلة في تغطية شؤون البيئة. ومنه يمكننا القول بأن الذكور هم أكثر المبحوثين اهتمام بقضايا البيئة ويفضلون التلفزيون سواء في متابعة قضايا البيئة أو يرونها كأحسن وسيلة في تغطية قضايا البيئة. ونلاحظ أن هناك فروقا كبيرة مع الوسيلتين الأخيرتين.

الجدول رقم (62): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في تغطية قضايا البيئة حسب المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الدراسي
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	الإجابة
78	234	36.7	110	41.3	124	التلفزيون
14.7	44	10.3	31	4.3	13	الراديو
7.3	22	4.3	13	3	9	الصحافة المكتوبة
100	300	51.3	154	48.7	146	المجموع

- قراءة الجدول:

يلاحظ أن نتائج هذا الجدول لا تختلف كثيرا عن نتائج الجدول السابق، ذلك أن نسبة 41.3% من المبحوثين الثانويين يرون بأن التلفزيون أفضل وسيلة في تغطية قضايا البيئة، كما نجد نسبة 36.7% من الجامعيين يرون الرؤية الأولى نفسها.

ويلاحظ أن الوسيطتين الإعلاميتين أي (الإذاعة والصحافة المكتوبة) ليستا بنفس درجتا الاهتمام التي يلقاها التلفزيون لدى المبحوثين حيث أن نسبة قليلة من المبحوثين ممن يرون بفاعلية الإذاعة والصحافة المكتوبة.

ويمكن القول أن درجة إقبال المبحوثين كبيرة على التلفزيون أولا كوسيلة إعلامية، ثم كمصدر للمعلومات البيئية ثم كأحسن وسيلة لتغطية قضايا البيئة.

وتتبع هذه الرؤية من وعي المبحوثين بمدى أهمية البيئة ودرجة خطورة التلوث بصفة عامة وفي مدينة عنابة بصفة خاصة مما يستوجب نقل هذا الواقع بالصورة والصوت إلى كافة الشرائح الاجتماعية من أجل فهم الأبعاد البيئية والصحية والاقتصادية التي يتسبب فيها تفاقم التلوث.

الجدول رقم(63):نظرة المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة حسب السن.

الفئة العمرية		25-15 سنة		35-26 سنة		45-36 سنة		55-46 سنة		56- فما فوق		المجموع	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإجابة													
متوسط		132	44	48	16	29	9.7	9	3	5	1.7	223	74.3
كبير		28	9.3	8	2.7	5	1.7	2	0.7	2	0.7	45	15
ضعيف		20	6.7	2	0.7	7	2.3	3	1	0	0	32	10.3
المجموع		180	60	58	19.3	41	13.7	14	4.7	7	2.3	300	100

- قراءة الجدول:

كون أغلب المبحوثين هم من الفئة العمرية بين 25-15 سنة فإن نسبة 44% من مبحوثي هذه الفئة يرون بأن وسائل الإعلام الجزائرية ذات اهتمام متوسط بقضايا البيئة، ويلاحظ أيضا أن نسبة 9.3% من الفئة العمرية ذاتها 25-15 سنة فيرون أنه اهتمام كبير. إن هذه النتائج تكشف بأن قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية تحتل مكانة محتشمة رغم اتساع دائرة مشاكل البيئة، وتعدد قضاياها والفاعلين فيها، وهو ما يكشف أيضا أن القيادات الإعلامية لا تعطي لقضايا البيئة أولويات مثل القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، هذا ما يجعل موضوع البيئة دائما على هامش الاهتمام. يمكن القول بأن نظرة هؤلاء المبحوثين وخاصة الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 25-15 سنة نظرة واقعية في وسائل الإعلام المختلفة حتى استطاعوا تكوين هذه المواقف.

الجدول رقم(64):نظرة المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة حسب الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
47.3	223	38.7	116	35.3	107	متوسط
15	45	7.7	23	7.3	22	كبير
10.7	32	4	12	6.7	20	ضعيف
100	300	50.3	151	49.7	149	المجموع

- قراءة الجدول:

يوضح هذا الجدول بأن هناك توافق في الرؤى بين المبحوثين الذكور والإناث حول درجة اهتمام الإعلام الجزائري بقضايا البيئة، حيث نسبة 38.7% من المبحوثين الإناث يرون أن وسائل الإعلام الجزائرية ذات اهتمام متوسط بقضايا البيئة، وهو كذلك بالنسبة للمبحوثين الذكور، وقد وردت الإجابة نفسها ولكن بنسبة 35.7%.

ويلاحظ من هذه النتائج أن جنس الإناث أكثر تتبعا لقضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية، ونفسر هذا الاهتمام باعتبار أن الإناث غالبا ما يلازم البيوت، وبالتالي فهن نسبة تعرضهن للمواد الإعلامية أعلى من الذكور، خاصة من خلال الإذاعة والتلفزيون، بحيث يصبح استقبال أي برنامج تلفزيوني أو إذاعي في مجال البيئة مرتفع عنه عند الإناث عنه عند الذكور.

وليس معنى ذلك أن مواضيع البيئة ليست في دائرة اهتمام الذكور ولكن طبيعة المجتمع الجزائري يجعل الإناث أكثر مكوّنا بالبيت.

الجدول رقم(65):نظرة المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة حسب المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الدراسي
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	الإجابة
47.3	223	38.3	115	36	108	متوسط
15	45	06	18	9	27	كبير
10.7	32	07	21	3.7	11	ضعيف
100	300	51.3	151	49.7	149	ضعيف

- قراءة الجدول:

يتبين من نتائج الجدول أن نسبة 38.3% من المبحوثين الجامعيين ونسبة 36% من الثانويين يرون أن وسائل الإعلام الجزائرية ذات اهتمام متوسط بقضايا البيئة، ونلاحظ أن هناك إجماع بالأغلبية حول هذه الرؤية، وعليه يتأكد لنا بأن قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية تحتل مكانة غير مهمة مقارنة مع المواضيع الأخرى، ويعبر ذلك عن نقص في الثقافة البيئية لدى الإعلاميين.

الجدول رقم(66):آراء جمهور حصة "البيئة والمجتمع" إلى مدى قدرتها على معالجة قضايا البيئة في المجتمع، حسب السن.

الفئة العمرية		25-15 سنة		35-26 سنة		45-36 سنة		55-46 سنة		56- فما فوق		المجموع	
الإجابة	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
غير كافية	38.3	115	12	37	8.3	25	3.7	11	01	03	63.7	191	
متوسطة	19.3	58	07	21	5.3	16	01	03	1.3	04	34	102	
كافية	2.3	07	0	0	0	0	0	0	0	0	2.3	07	
المجموع	60	180	19.3	58	13.7	41	4.7	14	2.3	7	100	300	

- قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول على معرفة مدى قدرة الحصة التلفزيونية "البيئة والمجتمع" على معالجة قضايا البيئة في الجزائر، وتبين النتائج أن نسبة 38.3% من المبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية بين 25-15 سنة يرون بأن الحصة غير كافية.

وابتداء من الفئة العمرية 35-26 سنة فما فوق لا يرون بأن هذه الحصة كافية، وهذا يعني بأن الإعلام البيئي في التلفزيون الجزائري لا يزال ضعيفا، وبأن هذه الحصة غير كافية وتوحي هذه النظرة بأن المبحوثين لم يشبعوا حاجاتهم المعرفية في مجال البيئة، وذلك راجع إلى أن هذه الحصة من البرامج الأسبوعية للتلفزة الجزائرية، وهذا ما يدل على عدم اهتمام القيادة الإعلامية بمجال الإعلام البيئي، كما تدل هذه الرؤية أيضا على وجود نوع من الوعي البيئي في أوساط الشباب، وأن أسبوعية الحصة لا تكفي لإشباع جمهورها.

يمكن القول بأن حالة البيئة تلعب دورا هاما في دفع الجماهير إلى الاهتمام بمواضيع البيئة.

الجدول رقم(67):آراء جمهور حصة "البيئة والمجتمع" إلى مدى قدرتها على معالجة قضايا البيئة في المجتمع، حسب الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابية
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
63.7	191	30.7	92	33	99	غير كافية
34	102	17.7	53	16.3	49	متوسطة
2.3	07	02	06	0.3	01	كافية
100	300	50.3	151	49.7	149	المجموع

- قراءة الجدول:

يظهر من هذا الجدول أن نسبة 33% من المبحوثين الذكور يرون عدم كفاية حصة "البيئة والمجتمع" في معالجتها لقضايا البيئة في الجزائر، ونجد نسبة 30.7% من المبحوثين الإناث يرون بعدم كفاية الحصة أيضا، كما نجد أن نسبة 17.7% من المبحوثين الإناث يرون بأنها متوسطة، وكذلك نسبة 16.3% من المبحوثين الذكور يرون بأن هذه الحصة متوسطة.

إن تقارب الرؤية بين المبحوثين الذكور والإناث يوحي بأن لهذه الحصة جمهورا من كلا الجنسين، غير أن معالجتها لقضايا البيئة غير كافية.

الجدول رقم(68):آراء جمهور حصة "البيئة والمجتمع" إلى مدى قدرتها على معالجة قضايا البيئة في المجتمع، المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الإجابة الدراسي
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
63.7	191	33	99	30.7	92	غير كافية
34	102	17.7	53	16.3	49	متوسطة
2.3	07	0.7	02	1.7	05	كافية
100	300	51.3	154	48.7	146	المجموع

- قراءة الجدول:

يتأكد من خلال نتائج الجدول بأن الحصة التلفزيونية "البيئة والمجتمع" غير كافية في معالجتها لقضايا البيئة، حيث نجد أن نسبة 33% من المبحوثين الجامعيين يرون بأنها غير كافية، والأمر نفسه عند المبحوثين الثانويين أيضا. يمكننا القول بأن الحصة في محتواها غير كافية.

الجدول رقم(69): آراء المبحوثين حول الكيفية المثلى لمعالجة قضايا البيئة في مدينة عنابة من خلال التلفزيون الجزائري، حسب متغير السن.

الفئة العمرية		25-15 سنة		35-26 سنة		45-36 سنة		55-46 سنة		56- فما فوق		المجموع	
الإجابة		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
إنتاج حصة خاصة بذلك		42	126	14.7	44	08	24	2.7	08	0.7	02	68	204
أعداد من حصة "البيئة والمجتمع"		17	51	3.7	11	05	15	1.3	04	1.3	04	28.3	85
إجابة أخرى		01	3	03	01	02	02	0.7	02	0.3	01	3.7	11
المجموع		60	180	19.3	58	13.7	41	4.7	14	2.3	7	100	300

- قراءة الجدول:

يبين هذا الجدول أن نسبة 42% من المبحوثين في الفئة العمرية 25-15 سنة يرون بأنه من الضروري على التلفزيون الجزائري إنتاج حصة خاصة بمشكلات البيئة في مدينة عنابة، كما يوجد تقارب كبير بين المبحوثين الذين يرون بأن أعداد من حصة "البيئة والمجتمع" تكفي لمعالجة هذه المشاكل.

إن هذه النتائج تكشف عن مدى اهتمام فئة الشباب بمشاكل البيئة المحلية، وأنهم يدركون مخاطر التلوث بمدينةتهم سيما تدهور نوعية الهواء، وهو ما دفعهم إلى الجماع على أنه من الضروري تسخير وسائل الإعلام الثقيلة(السمعي-البصري) من أجل معالجة مشكلات بيئتهم كما يتأكد أيضا أن للشباب ميول إلى متابعة الشأن البيئي من خلال التلفزيون.

الجدول رقم(70): آراء المبحوثين حول الكيفية المثلى لمعالجة قضايا البيئة في مدينة عنابة من خلال التلفزيون الجزائري، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
68	204	29.7	89	38.3	115	إنتاج حصة خاصة بذلك
28.3	85	19.3	58	09	27	أعداد من حصة "البيئة والمجتمع"
3.7	11	1.3	04	2.3	07	إجابة أخرى
100	300	50.3	151	49.7	149	المجموع

- قراءة الجدول:

يظهر من خلال نتائج هذا الجدول أن نسبة 38.3% من المبحوثين الذكور يرون بأنه من الضروري على التلفزيون الجزائري إنتاج حصة مستقلة تتناول قضايا البيئة المحلية في مدينة عنابة وضواحيها، في حين نجد أن نسبة 29.7% من المبحوثين الإناث يرون مثل هذه الرؤية وأن حصة "البيئة والمجتمع" لا تكفي لتناول مثل هذه المشاكل، ويبدو بأن للمبحوثين الذكور وعيا بيئيا أكثر مما هو عليه عند المبحوثين الإناث، ونفسر ذلك بأن الذكور على دراية تامة بمدى اتساع دائرة التلوث الصناعي وخطورته، كما أنهم يعتبرون بأن حصة "البيئة والمجتمع" غير كافية في معالجة قضايا البيئة بصفة عامة، غير أنهم يتفقون على مقدرة الإعلام السمعي-البصري على معالجة مثل هذه القضايا، ودليل ذلك إجماعهم على ضرورة تخصيص حصة مستقلة في ذلك. إن هذه الرؤية هي عين من منطقة نموذجية في درجة التلوث الصناعي، والمعروف أن بالجزائر صورا كثيرة عن تدهور حالة البيئة وتفاقم درجة التلوث، ولو افترضنا تخصيص حصة لكل منطقة فإنه بالموازاة مع محدودية الإعلام السمعي-البصري يجعل هذا الأمر صعب التحقيق خاصة وأن هذا الحقل لا يزال يسيطر عليه النظام السياسي للدولة. كما أن اضطلاع المجتمع على حقائق الأوضاع البيئية الكارثية

وخطورتها ليست في صالح السلطة، خاصة وأن التلوث ناجم عن قصور هياكل الدولة في إدارة النفايات الصناعية وضعف آلياتها القانونية في مراقبة البيئة، وهو ما يترجم ضعف الوعي البيئي عند قمة هرم المجتمع.

الجدول رقم(71): آراء المبحوثين حول الكيفية المثلى لمعالجة قضايا البيئة في مدينة عنابة من خلال التلفزيون الجزائري، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الإجابة الدراسي
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
68	204	33.7	101	34.3	103	إنتاج حصة خاصة بذلك
28.3	85	15	45	13.3	40	أعداد من حصة "البيئة والمجتمع
3.7	11	2.7	08	01	03	إجابة أخرى
100	300	51.3	154	48.7	146	المجموع

- قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول إلى معرفة مدى فاعلية الحصص التلفزيونية في معالجة قضايا البيئة، والكشف عن المبحوثين الأكثر ميولا إلى متابعة الحصص التلفزيونية في الشأن البيئي.

ويظهر الجدول أن نسبة 34.3% من المبحوثين الثانويين يرون بأنه من الضروري إنتاج حصة تتطرق إلى مشاكل التلوث الصناعي ومخاطره التي تهدد البيئة وصحة الإنسان بالمنطقة، ولا تختلف نظرة المبحوثين الجامعيين عن هذه النظرة وهذا التوافق يفسر بتقارب المستوى الدراسي للمبحوثين، وميولهم نحو الحصص المتلفزة حول البيئة.

الجدول رقم (72): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام "إذاعة عنابة المحلية" بالإعلام البيئي، حسب متغير السن.

الفئة العمرية		15-25 سنة		26-35 سنة		36-45 سنة		46-55 سنة		56- فما فوق		المجموع	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
الإيجابية													
أحيانا		40.7	122	37	12.3	29	9.7	05	1.7	06	2	66.3	199
تهتم		10.7	32	13	4.3	03	01	06	02	01	0.3	18.3	55
لا تهتم		8.7	26	08	2.7	09	03	03	01	00	00	15.3	46
المجموع		60	180	58	19.3	41	13.7	14	4.7	7	2.3	100	300

- قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول إلى معرفة الفئة العمرية الأكثر استماعا إلى برامج إذاعة عنابة المحلية، ومدى اهتمام المبحوثين بالبرامج البيئية المذاعة، ومن أجل معرفة الوعي البيئي المحلي.

وتبين من النتائج أن نسبة 40.7% من المبحوثين في الفئة العمرية ما بين 15-25 سنة أنهم المبحوثين الأكثر استماعا لبرامج إذاعة عنابة المحلية، ويرون بأن إذاعتهم أحيانا تهتم بالإعلام البيئي، ويمكن القول بأن فئة الشباب هي الفئة الأكثر استماعا لبرامج الإذاعة المحلية وهي الأكثر اضطلاعا على البرامج الإعلامية البيئية، وأن الجمهور المحلي أكثر إقبالا على الإذاعة خاصة وأنها تخاطبهم باللغة المحلية التي يفهمها ومن نستنتج أن رهان الوعي البيئي المحلي يتوقف نجاحه على الإذاعات المحلية.

الجدول رقم (73): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام "إذاعة عنابة المحلية" بالإعلام البيئي، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
66.3	199	31.3	94	35	105	أحيانا
18.3	55	10.7	32	7.7	23	تهتم
15.3	46	8.3	25	07	21	لا تهتم
100	300	50.3	151	49.7	149	المجموع

- قراءة الجدول:

الهدف من هذا الجدول هو معرفة نظرة كلا الجنسين على مدى اهتمام إذاعة عنابة المحلية بالإعلام البيئي، وتبين النتائج أن نسبة 35% من المبحوثين الذكور يرون أنه أحيانا ما يكون لإذاعة عنابة اهتمام بالإعلام البيئي، ونفسر ذلك بأن أغلب المبحوثين الذكور يتابعون برامج الإذاعة سواء بأماكن العمل أو في أوقات الفراغ، كما أن الإذاعة المحلية هي عين المواطن على مدينته حيث تنقل انشغالات المواطن ومشاكله.

الجدول رقم (74) : آراء المبحوثين حول مدى اهتمام " إذاعة عنابة المحلية " بالإعلام البيئي، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		الجنس الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%66.3	199	%33.3	100	%33	99	أحيانا
%18.3	55	%8.3	25	%10	30	تهتم
%15.3	46	%9.7	29	%5.7	17	لا تهتم
%100	300	%51.3	154	%48.7	146	المجموع

قراءة الجدول:

نسعى من خلال هذا الجدول إلى الكشف عما إذا كان للمستوى الدراسي أثر في تحديد رؤية المبحوثين إلى مدى اهتمام إذاعة عنابة المحلية بالإعلام البيئي.

ويبدو من خلال نتائج الجدول أن أغلبية المبحوثين الجامعيين والثانويين وبنسبة 33.3 % و نسبة 33% على التوالي يرون بأن إذاعة عنابة المحلية نوع من الاهتمام بمجال الإعلام البيئي، وهذا التوافق في الرؤية يؤكد أن أغلبية المبحوثين يستمعون لبرامج الإذاعة وهم على دراية تامة بمحتوى هذه البرامج، كما أنهم يعلمون بأن نصيب الإعلام البيئي في الشبكة البرمجية ضئيل مقارنة مع الاحتياجات الكبيرة للمجتمع المحلي في هذا الجانب، وأن تفاقم الوضع البيئي والتلوث الصناعي يستدعي الاهتمام أكثر من أي مجال آخر ، وأن هذا النقص نرجعه إلى حداثة تجربة الإذاعات المحلية من جهة وحداثة تجربة الإعلام البيئي المحلي من جهة أخرى.

الجدول رقم (75) : آراء جمهور حصة " من أجل بيئة سليمة " بإذاعة عنابة المحلية حول طبيعة القضايا التي تعالجها هذه الحصة حسب متغير السن.

المجموع		وطنية				جهوية				محلية				الإجابة الفئة العمرية
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
%60	180	%58	174	%2	6	%35	105	%25	75	%19.3	58	%40.7	122	25 -15 سنة
%19.3	58	%19	57	%0.3	1	%11.3	34	%8	24	%4	12	%15.3	46	35 -20 سنة
%13.7	41	%13.3	40	%0.3	1	%8.7	26	%5	15	%2.7	8	%11	33	45 -30 سنة
%4.7	14	%4.3	13	%0.3	1	%1.7	5	%3	9	%2.3	7	%2.3	7	55 -40 سنة
%2.3	7	%2	6	%0.3	1	%1	3	%1.3	4	%1	3	%1.3	4	56 سنة فما فوق
%100	300	%96.7	290	%3.3	10	%57.7	173	%42.3	127	%29.3	88	%70.7	212	المجموع

قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول إلى معرفة الفئة العمرية للمبحوثين الأكثر استماعاً للحصة الإذاعية" من أجل بيئة سليمة" ومعرفة أكثر هذه الفئات ميولاً إلى متابعة قضايا البيئة، ومعرفة مدى تمييز المبحوثين لطبيعتها، وتظهر النتائج أن أغلب المبحوثين يرون صفة المحلية في هذه القضايا، حيث نجد نسبة 40.7% من المبحوثين في الفئة العمرية من 15-25 سنة بأنها ذات طابع محلي وكذا بالنسبة للفئتين التاليتين: 26-35 و 36-45 سنة أما الفئتين من 46-55 سنة و 56 سنة فما فوق فيرون بأن قضايا البيئة ذات طابع محلي وجهوي وقد تكون في بعض الأحيان ذات طابع وطني.

ونستنتج بأن أكثر مستمعي الإذاعة المحلية هم من المبحوثين في الفئة العمرية من 46-55 سنة فما فوق، وأنهم أكثر المبحوثين تتبعا لهذه الحصة وأنهم يستطيعون التمييز بين ما هو محلي وما هو جهوي وما هو وطني أيضا.

الجدول رقم (76) : آراء جمهور حصة " من أجل بيئة سليمة" بإذاعة عنابة المحلية
حول طبيعة القضايا التي تعالجها هذه الحصة، حسب متغير الجنس:

المجموع		وطنية				جهوية				محلية				الإجابة الجنس
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
49.7%	149	48%	144	1.7%	5	25.3%	76	24.3%	73	16.7%	50	33%	99	ذكر
50.3%	151	48.7%	146	1.7%	5	32.3%	97	18%	54	12.7%	38	37.7%	113	أنثى
100%	300	96.7%	290	3.3%	10	57.7%	173	42.3%	127	29.3%	88	70.7%	212	المجموع

قراءة الجدول:

تكمل نتائج هذا الجدول نتائج الجدول السابق، كما يمكننا من خلال ذلك معرفة أي من جنس الذكور أو الإناث الأكثر تتبعا ومدى تمييز كل منهما بين طبيعة هذه القضايا التي تعالج في هذه الحصة وتوضح النتائج أن نسبة 37.7% من المبحوثين الإناث يرون بأن حصة " من أجل بيئة سليمة" غالبا ما تعالج مواضيع البيئة المحلية، وهو مؤشر يدل على أن الإناث أكثر المبحوثين استماعا وتتبعها لهذه الحصة إدراكا وتمييزا لطبيعة قضايا البيئة المحلية بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (77): آراء جمهور حصة " من أجل بيئة سليمة" بإذاعة عنابة المحلية حول طبيعة القضايا التي تعالجها هذه الحصة، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		وطنية				جهوية				محلية				الإجابة المستوى الدراسي
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
%48.7	146	%47.3	142	%1.3	4	%30.3	91	%18.3	55	%11.7	35	%37	111	ثانوي
%51.3	154	%49.3	148	%2	6	%27.3	82	%24	72	%17.7	53	%37.7	101	جامعي
%100	300	%96.7	290	%3.3	10	%57.7	173	%42.3	127	%29.3	88	%70.7	212	المجموع

قراءة الجدول:

يبدو من نتائج هذا الجدول أن نسبة 37% من المبحوثين الثانويين يرون بأن طبيعة قضايا البيئة ذات طابع محلة وهو مؤشر يدل على أن جمهور هذه الحصة أغلبهم من الثانويين، وأن اهتمامهم هذا جعلهم يدركون طبيعة القضايا المعالجة في هذه الحصة، وليس معنى ذلك أن الجامعيين غير مهتمين بها ، حيث نجد نسبة 33.7 % يرون بمحلية المواضيع . ويمكننا القول بأن أغلب المبحوثين لهم نفس النظرة مما يدلي صراحة بوجود نوع من الوعي البيئي في المنطقة قيد الدراسة.

الجدول رقم(78): آراء المبحوثين حول مكانة مواضيع البيئة في الشبكة البرامجية " لإذاعة عنابة المحلية " ، حسب متغير السن:

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35 -26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%81	243	%1.3	4	%3.7	11	%12.3	37	%15.3	46	%48.3	145	ظرفية
%15.3	46	%1	3	%1	3	%0.7	2	%3.3	10	%9.3	28	يومية
%3.7	11	%0	0	%0	0	%0.7	2	%0.7	2	%2.3	7	سنوية
%100	300	%2.3	7	%4.7	14	%13.7	41	%19.3	58	%60	180	المجموع

قراءة الجدول:

يعد هذا الجدول تكملة لنتائج الجدول السابق، أي بعدما تعرفنا على مدى إدراك المبحوثين لدرجة اهتمام " إذاعة عنابة المحلية" بالإعلام البيئي، نسعى في هذا الجدول إلى معرفة ما إذا كان المبحوثين على دراية بمكانة قضايا البيئة المحلية في الشبكة البرامجية للإذاعة. ويتضح من النتائج أن أغلب المبحوثين وبنسبة 48.3% من الفئة العمرية من 15- 25 سنة يرون بأن الإذاعة تعالج المواضيع البيئية حسب الظروف والمستجدات في المنطقة، كما أن هناك نسبة قليلة من المبحوثين من يرون بأن الإذاعة تتناول مواضيع البيئة يوميا، وهؤلاء المبحوثين من المستمعين الدائمين لبرامج الإذاعة، إذ تدرج قضايا البيئة المحلية في أي موجز إخباري أو في أي نشرة إذا كان الأمر يستدعي ذلك⁽¹⁾.

(1)- مقابلة مع السيد لخضر دراجي، مدير إذاعة عنابة المحلية، يوم الخميس 26 جانفي 2006، على الساعة 11:08 بمقر الإذاعة الكائن بشارع باجي مختار بمحاذاة الواجهة البحرية- عنابة.

الجدول رقم (79): آراء المبحوثين حول مكانة مواضيع البيئة في الشبكة البرمجية " لإذاعة عنابة المحلية" ، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
81%	243	39.7%	119	41.3%	124	ظرفية
15.3%	46	9%	27	6.3%	19	يومية
3.7%	11	1.7%	5	2%	6	سنوية
100%	300	50.3%	151	49.7%	149	المجموع

قراءة الجدول:

يتضح من نتائج هذا الجدول أن نسبة 41.3% من المبحوثين الذكور يرون بأن "إذاعة عنابة" تتطرق إلى مواضيع البيئة حسب ظروف هذه الأخيرة وتطوراتها على الصعيد المحلي. كما نجد أن نسبة 39.7% من المبحوثين الإناث لهن الرؤية ذاتها وهو ما يؤكد ظرفية مواضيع البيئة.

مما يبدو فإن المبحوثين الذكور هم الأكثر اضطلاعا على وقائع البيئة من خلال الإذاعة المحلية، مما يعكس ميولهم إلى مثل هذه المواضيع الراديوفونية.

الجدول رقم (80): آراء المبحوثين حول مكانة مواضيع البيئة في الشبكة البرمجية " لإذاعة عنابة المحلية" ، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		الجنس
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
81%	243	43.7%	131	37.3%	112	ظرفية
15.3%	46	6%	18	9.3%	28	يومية
3.7%	11	1.7%	5	2%	6	سنوية
100%	300	51.3%	154	48.7%	146	المجموع

قراءة الجدول:

يظهر لنا من خلال الجدول أن نسبة 43.7% من المبحوثين الجامعيين يرون بأن البيئة في " إذاعة عنابة " عادة ما تكون ظرفية ، أي أن أي تطور في شأن البيئة المحلية يفتح المجال لمعالجته ومتابعته بالتحليل كما يحدث عند ارتفاع تدهور نوعية الهواء أو نوعية المياه أو تسجيل حالات التسمم الغذائي وغيرها...، ولا نعني بظرفية المواضيع أن تكون هذه الأخيرة متباعدة عن بعضها البعض، ففي كثير من المرات يتكرر حدث بيئي عدة مرات طيلة أيام الأسبوع، وذلك راجع لخصوصية المحطة الإذاعية وطبيعة المنطقة التي تعاني التلوث الصناعي، لذلك تكون هذه المشاكل ضمن أولويات الإعلام المحلي⁽¹⁾ .

(1)- مقابلة مع السيد: عبد الحميد ملوك، مسؤول الأخبار بإذاعة عنابة المحلية، يوم الخميس 26 جانفي 2006 على الساعة 9:15 بمقر الإذاعة الكائن بشارع باجي مختار بمحاذاة الواجهة البحرية- عنابة.

المبحث الثالث: الوعي البيئي لدى المبحوثين.

وفي هذا المحور أردنا معرفة مدى المبحوثين بقضايا البيئة من دون تأثير وسائل الإعلام.

المطلب الأول: تحليل البيانات الميدانية حسب العينة العامة.

الجدول رقم (81): يوضح آراء المبحوثين حول طبيعة مسؤولية حماية البيئة.

النسبة %	العدد	العينة الإجابة
86,3 %	259	الاثنتين معا
11,3 %	34	جماعية
2,3 %	7	فردية
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

نسعى من خلال هذا الجدول إلى تبيان على من تقع مسؤولية حماية البيئة، و يتبين من الجدول 86,3 % يرون أن مسؤولية البيئة تقع على عاتق من الفرد و الجماعة في الوقت نفسه أما نسبة 11,3 % فيرون أنها مسؤولية جماعية، أما نسبة 2,3 % فيرون أنها مسؤولية فردية، ونفسر اتجاه أغلبية المبحوثين إلى القول بأن مسؤولية حماية البيئة تقع على الفرد و الجماعة إلى وعي المبحوثين بأهمية العمل الفردي الذي يؤكد العمل الجماعي، أما تفسير النظرة الثانية فذلك راجع لأن قضايا البيئة تحتاج تضافر كل شرائح المجتمع كالتطوير مثلا في حملات التنظيف.

أما الذين يرون المسؤولية الفردية نفسره في أن مسؤولية الفرد تولد سلوكا نموذجيا يتقمصه الآخرون.

الجدول (82): يوضح آراء المبحوثين حول الجهات المسؤولة أكثر عن التربية و التوعية البيئية.

المجموع		لم يجب		أجاب		العينة الإجابة
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
300	% 100	35,3 %	106	64,7 %	194	الأسرة
300	% 100	37,7 %	113	62,3 %	187	وسائل الإعلام
300	% 100	56,7 %	170	43,3 %	130	المدرسة
300	% 100	70,3 %	211	29,7 %	89	الجمعيات البيئية
300	% 100	84 %	252	16,0 %	48	إجابة أخرى

قراءة الجدول:

نهدف من خلال هذا الجدول إلى معرفة الجهات المسؤولة أكثر عن التربية و التوعية البيئية، و من نتائج الجدول نجد أن 64,7 % يحددونها في الأسرة أما نسبة 62,3 % فيحددونها في وسائل الإعلام، و أما نسبة 43,3 % فيحددونها في المدرسة، أما نسبة 29,7 % فيحددونها في الجمعيات البيئية، أما نسبة 16 % فيرون جهات أخرى مسؤولة عن التربية و التوعية البيئية مثل المساجد، و لجان الأحياء، و الهيئات العلمية و التنقيفية و مراكز البحوث و الدراسات و المثقفون، و التنسيق من كل جهد يؤدي إلى التربية البيئية.

و نفس تركيز أغلبية المبحوثين على الأسرة كون مستواهم التعليمي يجعلهم يدركون أهمية الأسرة في التنشئة و التربية و التوجيه، فهي اللينة الأساسية لأي مجتمع، كما نجد أن هناك تقارب بين دور الأسرة، و دور وسائل الإعلام في هذا المجال و ذلك لأن المبحوثين أدركوا مدى تأثير وسائل الإعلام المختلفة إذا تم توجيهها لخدمة التربية و الوعي البيئي من خلال تخصيص برامج و فضاءات إعلامية لهذا الغرض.

و تأتي المدرسة في المرتبة الثالثة، ذلك أن المبحوثين بحكم تجربتهم المدرسية يعرفون بأن تقرير مادة التربية البيئية في مختلف أطوار الدراسة سوف يعطي ثماره، لكن الملاحظ أن تفقر القرارات المدرسية في الجزائر لهذه المادة.

ثم تأتي الجمعيات البيئية و نفس ذلك بأن تجربة الجزائر في هذا المجال لا تزال حديثة و أن المواطن يفقر لثقافة الانخراط في مثل هذه الجمعيات و النوادي.

و إذا استقرائنا في الجدول في الجهة المقابلة سوف نلاحظ نسبتا تصاعدية تؤكد ما جاء في الوجه الأول للجدول.

حيث أن 35,3 % فقط لا يرون بأن الأسرة ليست مسؤولة عن التربية و التوعية البيئية و أن 37,7 % يرون بعدم مسؤولية وسائل الإعلام و نسبة 56,7 % يرون بعدم مسؤولية المدرسة، و 70,3 % فيما يخص عدم مسؤولية الجمعيات البيئية.

الجدول رقم (83): يوضح آراء المبحوثين حول أسباب الاهتمام بمواضيع البيئة.

النسبة %	العدد	العينة الإجابة
63,7 %	191	تجنب أخطار التلوث
16,3 %	49	التعليم و التنقيف
14,7 %	44	لأنها موضوعات الساعة
5,3 %	16	إجابة أخرى
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

يبين الجدول أن نسبة 63,7 % يرون بأن الاهتمام بمواضيع البيئة يكون من أجل تجنب أخطار التلوث، أما نسبة 16,3 % فمن أجل التعليم و التنقيف، أما نسبة 14,7 % فلأنها موضوعات الساعة، أما نسبة 5,3 % من المبحوثين يقرون بأن الاهتمام بمواضيع البيئة

يكون من أجل حماية البيئة و المحيط و ضمان استمرارهما من أجل الأجيال المستقبلية و رفع مستوى السلوك إلى درجة الوعي الحضاري.

و يؤكد هذا الجدول أن للتلوث خطورة على الإنسان تستدعي اتخاذ إجراءات للوقاية و منها متابعة مواضيع البيئة عن كثب لمعرفة أسباب التلوث و مصادر و آثار البيئية و الصحية. كذلك ميول بعض المبحوثين إلى متابعة مواضيع البيئة لإثارة و جلب الانتباه جعل نسبة من المبحوثين يرون ضرورة في متابعتها، خاصة و أن هذا العصر مليء بالمخاطر الناجمة عن التلوث و تدهور البيئة.

الجدول رقم (84): يوضح آراء المبحوثين حول السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي.

النسبة %	العدد	العينة
		الإجابة
50 %	150	رمي النفايات في أماكنها المخصصة
32 %	96	المشاركة في حملات التنظيف
13,7 %	41	المحافظة على المساحات الخضراء
4,3 %	13	إجابة أخرى
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

يطهر من خلال الأرقام و النسب المتحصل عليها من الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين يرون بأن السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي يتمثل في رمي النفايات في أماكنها المخصصة فقد استحوذ هذا الاختيار على نسبة 50 %، وهذا ما يعكس وعي المبحوثين في مجال تسيير الفضلات المنزلية.

أما نسبة 32 % فيحددون الوعي البيئي في سلوك المشاركة في حملات التنظيف الجماعية، أما نسبة 13,7 % فيحددون الوعي البيئي في المحافظة على المساحات الخضراء، أما النسبة

المتبقية أي 4,3 % فقد حددوا سلوكيات أخرى مثل: المشاركة في نشر الوعي البيئي، الانخراط في جمعيات بيئية، المشاركة في معارضة أي مشروع يتعارض مع البيئة. و يمكن تفسير كل إجابة كما يلي:

رمي الفضلات في أكياس مقفلة في أماكنها المخصصة يسهل لعمال النظافة و التطهير جمعها و نقلها إلى المقلب العمومي.

أما المشاركة في حملات التنظيف فيدل ذلك على مستوى الوعي البيئي لدى الفرد، و أما المحافظة على المساحات الخضراء فمعناه أن للفرد اتجاهها ايجابيا للمحافظة على موارد البيئة، و على العموم فان هذه السلوكيات تعتبر في مجملها عن الوعي البيئي.

الجدول رقم (85): يوضح آراء المبحوثين حول مجال تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة فيما يخص حماية البيئة.

النسبة %	العدد	العينه الإجابة
50,3 %	155	ضعف قوانين حماية البيئة
24,7 %	74	الحملات التحسيسية
22 %	66	قلة مراكز حماية البيئة
3 %	9	إجابة أخرى
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

توضح نتائج الجدول أن نسبة 50,3 % من المبحوثين يرون بأن مجال تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة (مديرية البيئة) فيما يخص التوعية البيئية يتمثل أساسا في ضعف آليات مراقبة البيئة.

أما نسبة 24,7 % فيحددون هذا التقصير في مجال الحملات التحسيسية، أما نسبة 22 % فيحددون ذلك في قلة مراكز حماية البيئة، و تبقى نسبة 3 % من المبحوثين الذين يرون

بتقصير سلطات ولاية عنابة في مجال حماية البيئة يكمن في إهمال تام للمسؤولين و عدم وجود برامج بيئية و أدوات فعالة لحماية البيئة من التلوث الصناعي.

إن هذا التوجه يعطي دلالات بأن المبحوثين يدركون مكانة قطاع البيئة لدى السلطات الولائية، و إنها لا تستحوذ على المكانة نفسها التي تحتلها قطاعات أخرى كالصناعة والتجارة و النقل و غيرها...

المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (86): آراء المبحوثين حول طبيعة مسؤولية حماية البيئة ، حسب متغير السن.

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35 -26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%86.3	259	%1.7	5	%4	12	%12	36	%17.3	52	%51.3	154	الاثنين معا
%11.3	34	%0.7	2	%0.7	2	%1	3	%2	6	%7	21	جماعية
%2.3	7	%0	0	%0	0	%0.7	2	%0	0	%1.7	5	فردية
%100	300	%2.3	7	%4.7	14	%13.7	41	%19.3	58	%60	180	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج الجدول بأن أغلبية المبحوثين على اختلاف فئاتهم العمرية يرون بأن مهمة حماية البيئة مسؤولية فردية وجماعية في الوقت نفسه، حيث نجد أن نسبة 51.3% من المبحوثين في الفئة العمرية بين 15 - 25 سنة يرون بأن العمل من أجل حماية البيئة ينطلق من كل فرد ينتمي إلى جماعة اجتماعية يعيش في بيئة معينة، أي أن يكون للفرد سلوك إيجابي تجاه بيئته، كما أن للعمل الاجتماعي أثر كبير في حماية البيئة ويظهر ذلك خاصة في حملات التنظيف التي تقوم بها لجان الأحياء، أو الجمعيات البيئية المحلية، أو سكان الأحياء والمناطق المتضررة من التلوث بصفة طبيعية.

الجدول رقم (87): آراء المبحوثين حول طبيعة مسؤولية حماية البيئة ، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس / الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
259	86.3%	131	43.7%	128	42.7%	الاثنين معا
34	11.3%	16	5.3%	18	6%	جماعية
7	2.3%	4	1.3%	3	1%	فردية
300	100%	151	50.3%	149	49.7%	المجموع

قراءة الجدول:

تبين نتائج هذا الجدول أن هناك تقاربا كبيرا بين المبحوثين الإناث والذكور فيما يخص طبيعة حماية البيئة، حيث نجد نسبة 43.7% من المبحوثين الإناث ، ونسبة 42.7% من المبحوثين الذكور على التوالي يرون بأن مهمة حماية البيئة تتوقف على الفرد والجماعة معا. يمكننا القول بان اغلب أفراد العينة واعون بمدى أهمية حماية البيئة والحفاظ عليها.

الجدول رقم (88): آراء المبحوثين حول طبيعة مسؤولية حماية البيئة ، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع	جامعي		ثانوي		الجنس الإجابة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
259	86.3%	126	44.3%	133	الاثنتين معا
34	11.3%	22	4%	12	جماعية
7	2.3%	6	0.3%	1	فردية
300	100%	154	48.7%	146	المجموع

قراءة الجدول:

يلاحظ من نتائج الجدول أنه لا يوجد اختلاف كبير بين نظرة المبحوثين الثانويين والجامعيين في هذا الشأن، حيث نجد أن نسبة 44.3% من المبحوثين الثانويين ونسبة 42% من المبحوثين الجامعيين يرون بأن مهمة حماية البيئة مسؤولية فردية وجماعية معا.

كما نلاحظ أيضا أن أغلب المبحوثين لا يميلون كثيرا إلى العمل الفردي ونفسر ذلك بأن النظام الاجتماعي الجزائري يتميز بنمط التكافل والتلاحم والتضامن، وبالأخص عندما تكون قضية معينة تمس كافة الشرائح الاجتماعية على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية... وقد حدث وأن خرج سكان المناطق المجاورة لمركب " أسميدال" ببلدية البوني - ولاية عنابة- في مسيرة احتجاجية تطالب بالغلق الفوري لهذا المصنع الذي يطرح مواد سامة في الجو أثرت على الوسط الطبيعي وصحة المواطن بصفة خاصة⁽¹⁾.

(1)- أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 250.

الجدول رقم (89): آراء المبحوثين حول الجهات المسؤولة أكثر على التربية و التوعية البيئيتين، حسب متغير السن.

المجموع		إجابة أخرى				الجمعيات البيئية				المدرسة				وسائل الإعلام				الأسرة				الإجابة الفئة العمرية
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
% 60	180	% 54	162	% 6	18	% 45	135	% 15	45	% 40	120	% 20	60	% 23	69	% 37	111	% 23	69	% 37	111	15- 25 سنة
% 19.3	58	% 14.3	43	% 5	15	% 11.3	34	% 8	24	% 7.7	23	% 11.7	35	% 6.3	19	% 13	39	% 6.3	19	% 13	39	26- 35 سنة
% 13.7	41	% 10	30	% 3.7	11	% 9	27	% 4.7	14	% 6.3	19	% 7.3	22	% 6	18	% 7.7	23	% 3.3	10	% 10.3	31	36- 45 سنة
% 4.7	14	% 4	12	% 0.7	2	% 3	9	% 1.7	5	% 2	6	% 2.7	8	% 1.3	4	% 3.3	10	% 1.3	4	% 3.3	10	46- 55 سنة
% 2.3	7	% 1.7	5	% 0.7	2	% 2	6	% 0.3	1	% 0.7	2	% 1.7	5	% 1	3	% 1.3	4	% 1.3	4	% 1	3	56 سنة فما فوق
% 100	300	% 84	252	% 16	48	% 70.3	211	% 29.7	89	% 56.7	170	% 43.3	130	% 37.7	113	% 62.3	187	% 35.3	106	% 64.7	194	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج هذا الجدول أن هناك اتفاقا في ترتيب الجهات المسؤولة على التربية والتوعية البيئيتين، فمبحوثي الفئة العمرية الأولى 15- 25 سنة وبنسبة 37 % يرون بأن الأسرة ووسائل الإعلام في درجة واحدة في عملية التوعية والتربية ومنها ما يتصل بمجال البيئة، ثم تأتي المدرسة في الدرجة الثانية، ثم تليها الجمعيات البيئية وغيرها من الجهات الأخرى. وهذا الترتيب نراه أيضا عند الفئة العمرية من 26 – 35 سنة، وكذلك عند المبحوثين عند الفئة العمرية من 46- 55 سنة.

غير أن المدرسة تحتل المرتبة الأولى عند المبحوثين في الفئة العمرية من 56 سنة فما فوق ثم تليها وسائل الإعلام مباشرة ثم الأسرة فالجمعيات البيئية، ويرى المبحوثين في الفئة العمرية 36- 45 سنة بأولوية الأسرة.

يمكننا القول بأن أغلب المبحوثين يقرون بالدور البارز للأسرة ، ويبدو أيضا أنهم متأثرين بوسائل الإعلام هذه الأخيرة تعتبر أسلوبا غير نظاميا في التربية والتوعية البيئيتين، أما المدرسة فيمكن اعتبارها أسلوبا نظاميا بيداغوجيا، كما نلاحظ أن أغلب المبحوثين لا يميلون إلى الأسلوب الجماعي في هذا المجال مما يعطينا انطباع بان المبحوثين لا يملكون الثقافة الجمعية في مجال حماية البيئة.

الجدول رقم (90): آراء المبحوثين حول الجهات المسؤولة أكثر على التربية و التوعية البيئيتين، حسب متغير الجنس.

المجموع		إجابة أخرى				الجمعيات البيئية				المدرسة				وسائل الإعلام				الأسرة				الإجابة
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	الجنس
%49.7	149	%40.7	122	%9	27	%34.7	104	%15	45	%25.7	77	%24	72	%20	60	%29.7	89	%17	51	%32.7	98	ذكر
%50.3	151	%43.3	130	%7	21	%35.7	107	%14.7	44	%31	93	%19.3	58	%17.7	53	%32.7	98	%18.3	55	%32	96	أنثى
%100	300	%84	252	%16	48	%70.3	211	%29.7	89	%56.7	170	%43.3	130	%37.7	113	%62.3	187	%35.3	106	%64.7	194	المجموع

قراءة الجدول:

يوضح الجدول أن نسبة 32.7% من المبحوثين الذكور يرون بأن الأسرة هي الجهة المسؤولة أكثر عن التربية والتوعية البيئيتين، ونجد أيضا أن نسبة 32.7% من المبحوثين الإناث يرون بأن المسؤولية مزدوجة بين وسائل الإعلام والأسرة في هذه المهمة، ونفسر ذلك أن وسائل الإعلام كثيرا ما تكمل دور الأسرة خاصة في تربية الأطفال وتنشئتهم تنشئة بيئية ، من خلال توجيه برامج الطفل والأسرة إلى خدمة التربية البيئية، كما أن نظرة المبحوثين على دور الأسرة لا تقل شأنا عن سابقتها، فالمدرسة أيضا ذات دور هام في مجال التربية والتوعية البيئيتين.

الجدول رقم (91): آراء المبحوثين حول الجهات المسؤولة أكثر على التربية و التوعية البيئيتين، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		إجابة أخرى				الجمعيات البيئية				المدرسة				وسائل الإعلام				الأسرة				الإجابة المستوى الدراسي
		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		لم يجب		أجاب		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
48.7%	146	40%	120	8.7%	26	37.3%	112	11.3%	34	30.3%	91	18.3%	55	29%	87	19.7%	59	19%	57	29.7%	89	ثانوي
51.3%	154	44%	132	7.3%	22	33%	99	18.3%	55	26.3%	79	25%	75	8.7%	26	42.7%	128	16.3%	49	35%	105	جامعي
100%	300	84%	252	16%	48	70.3%	211	29.7%	89	56.7%	170	43.3%	130	37.7%	113	62.3%	187	35.3%	106	64.7%	194	لمجموع

قراءة الجدول:

من خلال نتائج الجدول يتضح بأن نسبة 42.7% من المبحوثين الجامعيين يرون بأن وسائل الإعلام هي الجهة المسؤولة أكثر عن التربية والتوعية البيئيتين، في حين نجد أن المبحوثين الثانويين وبنسبة 29.7% يرون أن الأسرة هي المسؤولة الأولى قبل أي جهة آخر في هذا المجال، ومما يبدو فإن أغلب المبحوثين الجامعيين يقرون بالدور الفعال لوسائل الإعلام خاصة وأن من بين وظائفها التربية والتعليم والتثقيف والتوعية، كما أن هؤلاء المبحوثين يدركون مدى تأثير وسائل الإعلام إذا وجهت لخدمة هذا الشأن ، ففي السنوات الأخيرة ظهرت مؤسسات إعلامية في مجال السمعى – البصري متخصصة في التربية والتوعية والتوجيه تستهدف بالدرجة الأولى الأطفال والشباب والمرأة، لأن قابليتهم لتقمص السلوكات الإيجابية تجاه البيئة تكون كبيرة.

الجدول رقم (92): آراء المبحوثين حول أسباب الاهتمام بمواضيع البيئة ، حسب متغير السن.

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35 -26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
%63.7	191	%0.7	2	%2	6	%10.3	31	%11.3	34	%39.3	118	تجنب أخطار التلوث
%16.3	49	%0.7	2	%2	6	%1.3	4	%2.7	8	%9.7	29	التعليم والتثقيف
%14.7	44	%0.3	1	%0	0	%1.7	5	%3	9	%9.7	29	لأنها موضوعات الساعة
%5.3	16	%0.7	2	%0.7	2	%0.3	1	%2.3	7	%1.3	4	إجابة أخرى
%100	300	%2.3	7	%4.7	14	%13.7	41	%19.3	58	%60	180	المجموع

قراءة الجدول :

نسعى من خلال هذا الجدول إلى إبراز سبب اهتمام المبحوثين بمواضيع البيئة، ويبدو أن نسبة 39.3% من المبحوثين في الفئة العمرية من 15- 25 سنة يولون اهتماما كبيرا بمواضيع البيئة، والدافع في ذلك تجنب أخطار التلوث، ومنه فإن فئة الشباب هي الفئة الأكثر تتبعا لمستجدات البيئة المحلية، وهو ما يفسر مدى قلقهم وخوفهم من مخاطر التلوث التي تؤثر بالدرجة الأولى على الصحة العامة للمواطن والوسط الطبيعي.

الجدول رقم (93): آراء المبحوثين حول أسباب الاهتمام بمواضيع البيئة ، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
191	63.7%	31.7%	95	32%	96	تجنب أخطار التلوث
49	16.3%	8.7%	26	7.7%	23	التعليم والتثقيف
44	14.7%	7.3%	22	7.3%	22	لأنها موضوعات الساعة
16	5.3%	2.7%	8	2.7%	8	إجابة أخرى
300	100%	50.3%	151	49.7%	149	المجموع

قراءة الجدول:

توضح النتائج أن أغلب المبحوثين الذكور والإناث وبنسبة 32% ونسبة 31.7% على التوالي يرون بأن الاهتمام بمواضيع البيئة يكون من أجل تجنب أخطار التلوث، ونفس ذلك بأنهم يبحثون عن الأمن البيئي الذي يبدو أنه غير متوفر في المنطقة، كما نلمس نوعاً من القلق والخوف بشأن تدهور الوضع البيئي في المنطقة، وبخاصة المبحوثين المقيمين بمحاذاة مركب " الحجار للحديد والصلب" ومركب " أسميدال" ببلدية البوني .

الجدول رقم (94): آراء المبحوثين حول أسباب الاهتمام بمواضيع البيئة ، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		الجنس الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%63.7	191	%27.3	82	%36.3	109	تجنب أخطار التلوث
%16.3	49	%11	33	%5.3	16	التعليم والتنظيف
%14.7	44	%7.7	23	%7	21	لأنها موضوعات الساعة
%5.3	16	%5.3	16	%0	0	إجابة أخرى
%100	300	%51.3	154	%48.7	146	المجموع

قراءة الجدول :

تظهر نتائج هذا الجدول أن نسبة 36.3% من المبحوثين الثانويين يهتمون بمواضيع البيئة من أجل تجنب أخطار التلوث بالدرجة الأولى .

وعليه يمكننا القول بأن هؤلاء المبحوثين على درجة كبيرة من الخوف والقلق مما يجعلهم يترقبون مستجدات التلوث ودرجاته والأماكن المتضررة منه ، كما أن هؤلاء أكثر بحثاً عن الأمن البيئي مقارنة بالمبحوثين الجامعيين ، ويصدر هذا الخوف من نقص المعرفة العلمية حول إمكانيات البيئة في مواجهة التلوث.

الجدول رقم (95) : آراء المبحوثين حول السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي ، حسب متغير السن .

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35 -26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
% 50	150	% 0.7	2	% 1.7	5	% 9	27	% 10	30	% 28.7	86	رمي النفايات في أماكنها المخصصة
% 32	96	% 0.7	2	% 1.3	4	% 2.7	8	% 6	18	% 21.3	64	المشاركة في حملات التنظيف
% 13.7	41	% 0	0	% 0.7	2	% 1.7	5	% 2.3	7	% 9	27	المحافظة على المساحات الخضراء
% 4.3	13	% 1	3	% 1	3	% 0.3	1	% 1	3	% 1	3	إجابة أخرى
% 100	300	% 2.3	7	% 4.7	14	% 13.7	41	% 19.3	58	% 60	180	المجموع

قراءة الجدول:

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 28.7% من المبحوثين في الفئة العمرية 15- 25 سنة يرون بان رمي النفايات في أماكنها المخصصة هو السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي، ونفسر ذلك بأن المبحوثين على وعي تام بهذا السلوك الإيجابي، بحيث يصبح سهلا على عمال النظافة جمع القمامة ونقلها إلى المقلب العمومي للنفايات (المزبلة)، أين يتم إعادة تدويرها ومعالجتها بالطرق التقنية من أجل تخفيف درجة التلوث الناتج عنها.

الجدول رقم (96) : آراء المبحوثين حول السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي ، حسب متغير الجنس .

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%50	150	%24	72	%26	78	رمي النفايات في أماكنها المخصصة
%32	96	%16.7	50	%15.3	46	المشاركة في حملات التنظيف
%13.7	41	%7	21	%6.7	20	المحافظة على المساحات الخضراء
%4.3	13	%2.7	8	%1.7	5	إجابة أخرى
%100	300	%50.3	151	%49.7	149	المجموع

قراءة الجدول:

تدل النتائج بان المبحوثين الذكور وبنسبة 26% يرون بأن رمي النفايات بأماكنها المخصصة هو السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي، في حين تتقارب رؤية المبحوثين الذكور والإناث الذين يرون بأن المشاركة في حملات التنظيف على التوالي هي أكثر السلوكات تجسيدا للوعي البيئي، وحسب النتائج فإن للذكور وعيا بأهمية وضع القمامة المنزلية والحضارية في المكان الذي خصصته البلدية.

الجدول رقم (97) : آراء المبحوثين حول السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي ، حسب متغير المستوى الدراسي .

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الدراسي
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
50%	150	23.3%	70	26.7%	80	رمي النفايات في أماكنها المخصصة
32%	96	16%	48	16%	48	المشاركة في حملات التنظيف
13.7%	41	7.7%	23	6%	18	المحافظة على المساحات الخضراء
4.3%	13	4.3%	13	0%	0	إجابة أخرى
100%	300	51.3%	154	48.7%	146	المجموع

قراءة الجدول:

في هذا الجدول نجد أن نسبة 26.7% ن المبحوثين الثانويين يرون بأن رمي النفايات في مكانها المخصص هو السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي، ولا يوجد فرق كبير بالنسبة للجامعيين، كما أن هناك توافقا كبيرا بين أغلب المبحوثين الذين يرون أن المشاركة في حملات التنظيف هي من السلوكات البيئية أيضا، ونفسر ذلك بأن للمبحوثين الثانويين ميولا للعمل الفردي وأن وضع النفايات في المكان المخصص يلغي الحاجة إلى حملات التنظيف، لكن واقع المحيط الحضري في أغلب المدن الجزائرية يعاني ظاهرة انتشار النفايات مما يستدعي القيام بحملات تطوعية لتنظيف وتطهير الكثير من الأحياء.

الجدول رقم (98): آراء المبحوثين فيما يخص تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة
في مجال حماية البيئة، حسب متغير السن:

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35 -26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%50.3	151	%0.3	1	%1.7	5	%6.7	20	%10.7	32	%31	93	ضعف قوانين حماية البيئة
%24.7	74	%1	3	%1.3	4	%2.3	7	%5	15	%15	45	قلة الحملات التحسيسية
%22	66	%0.3	1	%1	3	%4.7	14	%2.3	7	%13.7	41	قلة مراكز مراقبة البيئة
%3	9	%0.7	2	%0.7	2	%0	0	%1.3	4	%0.3	1	إجابة أخرى
%100	300	%2.3	7	%4.7	14	%13.7	41	%19.3	58	%60	180	المجموع

قراءة الجدول:

يتضح من خلال النتائج أن نسبة 31% من المبحوثين في الفئة العمرية 15- 25 سنة يرون بأن تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة فيما يخص حماية البيئة يمكن حصرها ضعف القوانين الخاصة بهذا المجال ، ويلاحظ أن أغلب يجنحون إلى مثل هذه الرؤية ، ونفسر ذلك أن استمرار تدهور البيئة في المنطقة راجع إلى ضعف الوعي البيئي لدى صناع القرار على مستوى الولاية، وتساهلهم في تطبيق القانون البيئي على الملوثين بالدرجة الأولى، ويرجع ذلك أيضا على النقص الفادح في تطبيق القوانين البيئية الوطنية.

الجدول رقم (99) : آراء المبحوثين فيما يخص تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة في مجال حماية البيئة ، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
50.3%	151	23.7%	71	26.7%	80	ضعف قوانين حماية البيئة
24.7%	74	10.7%	32	14%	42	قلة الحملات التحسيسية
22%	66	13.7%	41	8.3%	25	قلة مراكز مراقبة البيئة
3%	9	2.3%	7	0.7%	2	إجابة أخرى
100%	300	50.3%	151	49.7%	149	المجموع

قراءة الجدول:

تبين نتائج هذا الجدول أن نسبة 26.7% من المبحوثين الذكور يرون بأن تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة في مجال حماية البيئة راجع على ضعف قوانين حماية البيئة. كما أن هناك تقاربا بين الذكور الذين يرون بقلة الحملات التحسيسية والمبحوثين الإناث اللواتي يرون بقلة مراكز مراقبة البيئة ، ومهما تعددت الأسباب فإن استمرار تدهور الوضع البيئي في المنطقة يستدعي تكاثف كل الجهود للحد من ظاهرة التلوث الصناعي.

الجدول رقم (100): آراء المبحوثين فيما يخص تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة في مجال حماية البيئة ، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الدراسي
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
50.3%	151	24.3%	73	26%	78	ضعف قوانين حماية البيئة
24.7%	74	14%	42	10.7%	32	قلة الحملات التحسيسية
22%	66	10%	30	12%	36	قلة مراكز مراقبة البيئة
3%	9	3%	9	0%	0	إجابة أخرى
100%	300	51.3%	154	48.7%	146	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج هذا الجدول أن 26% من المبحوثين الثانويين يرون بأن تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة في مجال حماية البيئة يكمن في ضعف القوانين البيئية، ونجد أيضا هذه الرؤية عند المبحوثين الجامعيين وبنسبة 24.3% .

يمكننا القول بأن أغلب المبحوثين يرون نقص الآليات القانونية وهو ما ساهم إلى جانب العوامل الأخرى في تدهور البيئة والصحة العامة للمواطن.

المبحث الرابع: نظرة المبحوثين إلى أثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية (الأثر والتقييم).
نريد في هذا المحور الرئيسي معرفة الوعي البيئي لدى المبحوثين الذين هم في الحقيقة جمهور بيئي مستمع للحصة الإذاعية، ومشاهدي للحصة التلفزيونية.
المطلب الأول: تحليل البيانات الميدانية حسب العينة العامة.

الجدول رقم (101): يوضح نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فعالية في التحسيس و التوعية في قضايا البيئة.

النسبة %	العدد	العينة
		الإجابة
82,7 %	248	السمعية البصرية (التلفزيون)
12,3 %	37	السمعية (الراديو – الإذاعة)
5 %	15	المقروءة (الصحافة المكتوبة)
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين و بنسبة 82,7 % يؤكدون أن للإعلام المرئي فعالية كبيرة في التحسيس و التوعية بقضايا البيئة، أما نسبة 12,3 % فيحددون الإذاعة و النسبة المتبقية أي 5 % فيحددون الإعلام المقروء.

و تفسير ذلك أن أغلب المبحوثين يتعرضون يوميا لبرامج التلفزيون فتؤثر عليهم و تغير اتجاهاتهم وسلوكاتهم، كذلك هو الحال في عملية التحسيس و التوعية البيئية إذ يستطيع الإعلام المرئي نقل الواقع البيئي بالصورة و الصوت دون تزييف أو تشويه، و يلاحظ أن هناك فارق كبير بين نسبة المبحوثين الذين اختاروا الإجابة الأولى و الذين اختاروا الإجابة الثانية هذا من جهة و بين الذين اختاروا الإجابة الأخيرة.

الجدول رقم (102): آراء المبحوثين حول أثر وسائل الإعلام فيما يخص التوعية بقضايا البيئة.

النسبة %	العدد	الإجابة
35,7 %	107	تكوين معرفة بيئية
30 %	90	المشاركة في حل المشكلة
18,7 %	56	الالتزام بقوانين حماية البيئة
13,7 %	41	تجنب العادات المضرّة بالبيئة
2 %	06	إجابة أخرى
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

نهدف من خلال بيانات هذا الجدول إلى التعرف على الأثر الذي تحدثه و وسائل الإعلام في عملية التوعية البيئية و تظهر النتائج أن نسبة 35,7 % يرون أن الأثر يكمن في تكوين معرفة بيئية و نفسر ذلك بأن أغلب المبحوثين من هذه النسبة ليسوا مختصين في المجال البيئي لذلك يرون بأن الوعي البيئي الذي تحدثه وسائل الإعلام هو تكوين رصيد مفاهيمي و معرفي خاص بقضايا البيئة.

في حين يرى نسبة 30 % من المبحوثين المشاركة في حل المشكلة البيئية هو الأثر الحقيقي لوسائل الإعلام لان ذلك يعد مؤشرا على التفاعل الايجابي للفرد مع قضايا البيئة. أما نسبة 18,7 % فيحددون هذا الأثر في الالتزام بقوانين حماية البيئة أي ضبط السلوك تجاه البيئة، وتتقارب نسبة 13,7 % من المبحوثين الذين يرون أن الأثر يكمن في تجنب العادات المضرّة بالبيئة مع النسبة السابقة لها، وعليه فان لوسائل الإعلام أثر في جعل سلوك الفرد أكثر انضباطاً، أما نسبة 2 % من المبحوثين فيرون بأن أثر وسائل الإعلام التوعية البيئية يشمل كل هذه المقترحات.

و من خلال هذه النتائج يكمن القول بأن توفير المعلومة البيئية للفرد عبر وسائل الإعلام يمكن أن يشكل وعيا بقضايا و مشكلات البيئة.

الجدول رقم (103): يوضح آراء المبحوثين حول سبل نجاح وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي.

النسبة %	العدد	الإجابة العينة
50 %	150	إعلام متخصص في التوعية البيئية
33,7 %	101	تكثيف المعالجة الإعلامية للبيئة
15,3 %	46	استخدام تقنيات إعلامية جديدة
01 %	03	إجابة أخرى
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

نهدف من خلال نتائج هذا الجدول إلى معرفة أنجع طريقة يمكن لوسائل الإعلام انتهاجها بعرض تكوين وعي بيئي.

و يتبين من نتائج الجدول أن 50 % من المبحوثين يحددون الإعلام المتخصص كأنجع طريقة في عملية التوعية البيئية، أما نسبة 33,7 % فيحددون أسلوب المعالجة الإعلامية المكثفة لقضايا البيئة من اجل إثارة انتباه الجمهور، و من ثم تشكيل وعي بيئي حول قضية ماء، أما نسبة 15,3 % يرون أن استخدام تقنيات إعلامية كفيل بشكل الوعي البيئي.

أما نسبة 01 % المبحوثين فيرون بأن سبل نجاح وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي يمكن في استخدام كل هذه الطرق و الأساليب.

و من خلال نتائج هذا الجدول يمكن القول بأن الإعلام المتخصص في مجال التوعية البيئية هو قادر على نشر الوعي البيئي و معنى ذلك توفير المختصين و الخبراء وإجراء الدورات التدريبية لإعلامي البيئة.

الجدول رقم (104): يوضح آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية في نشر الوعي البيئي.

النسبة %	العدد	العينة الإجابة
74,3 %	223	أحيانا
20,3 %	61	ناذرا
5,3 %	16	دائما
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج هذا الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين و المقدرة بـ 74,3 % يرون بأن وسائل الإعلام الجزائرية أحيانا ما تعمل على نشر الوعي البيئي.

أما نسبة 20,3 % فيرون أنه ناذرا ما تنشر ما تنشر الوعي البيئي، أما نسبة 5,3 % من المبحوثين بأن وسائل الإعلام الجزائرية تعمل دائما على نشر الوعي البيئي.

إن المستوى التعليمي لأغلب المبحوثين جعلهم يفرقون بين التغطية العادية لقضايا البيئة و بين عملية نشر الوعي البيئي.

الجدول رقم (105): يوضح آراء المبحوثين إلى فاعلية "حصة البيئة و المجتمع" في نشر الوعي البيئي.

العينة الإجابة	العدد	النسبة %
متوسطة	187	62,3 %
ضعيفة	99	33 %
مرتفعة	14	4,7 %
المجموع	300	100 %

قراءة الجدول:

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن أغلبية المبحوثين و بنسبة 62,3 % يرون أن حصة "البيئة و المجتمع" ذات فعالية متوسطة في نشرها للوعي البيئي، أما نسبة 33 % فيرون بأنها ضعيفة و أما 4,7 % فيرون بأنها ذات فعالية مرتفعة، و هذا يدل على أن جمهور حصة البيئة و المجتمع مضطلعين على مضمون هذه الحصة، أما المبحوثين الذين يرون بأنها ضعيفة، فنفسر ذلك إما لأنهم لا يتتبعونها بانتظام و إما لأنهم قارنوا هذه الحصة مع حصص بيئية تلفزيونية تبث على قنوات أخرى.

يمكننا القول إذا بأن التوعية البيئية من خلال التلفزة الجزائرية بحاجة لم يطورها بهدف زيادة فاعليتها في نشر الوعي البيئي.

الجدول رقم (106): يوضح آراء المبحوثين في مدى فعالية البرنامج الإذاعي "من أجل بيئة سليمة" في نشر الوعي البيئي المحلي بمدينة عنابة.

النسبة %	العدد	الإجابة
97,7 %	293	الاهتمام أكثر
2,3 %	7	الإبقاء على الاهتمام الحالي
0 %	0	ليس من الضروري زيادة الاهتمام
100 %	300	المجموع

قراءة الجدول:

يهدف هذا الجدول مدى نجاح الإعلام البيئي المحلي في توصيل الرسالة البيئية إلى المواطنين.

و من نتائج هذا الجدول يتبين أن نسبة 97,7 % يرون بأنه على حصة "من أجل بيئة سليمة" الاهتمام أكثر بالتوعية البيئية، أما نسبة 2,3 % فيرون إمكانية الإبقاء على الاهتمام الحالي، و لم يرد مبحث واحد يرى أنه ليس من الضرورة زيادة الاهتمام. و نفس اتجاه الأغلبية الساحقة إلى رؤية زيادة الاهتمام بالتوعية البيئية نظرا لما تعانيه المنطقة جراء التلوث الصناعي و السلوكات الخاطئة للمواطن كما أن أغلب المبحوثين يريدون إشباع حاجياتهم المعرفية و الاضطلاع عن كثر عن كل جديد حول البيئة المحلية.

المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (107): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في التحسيس والتوعية بقضايا البيئة، حسب متغير السن.

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35-26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
%82.7	248	%1	3	%3	9	%11.7	35	%15.7	47	%51.3	154	التلفزيون
%12.3	37	%1.3	4	%1.3	4	%1	3	%2.3	7	%6.3	19	الإذاعة
%5	15	%0	0	%0.3	1	%1	3	%1.3	4	%2.3	7	الصحافة المكتوبة
%100	300	%2.3	7	%4.7	14	%13.7	41	%19.3	58	%60	180	المجموع

قراءة الجدول:

يبدو من خلال نتائج الجدول أن نسبة 51.3% من المبحوثين في المبحوثين 15- 25 سنة يرون بأن التلفزيون هو الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في التحسيس والتوعية البيئية، ويرى أغلب المبحوثين في كل الفئات العمرية الأخرى مثل ذلك، ثم تأتي الإذاعة في الدرجة الثانية ثم الصحافة المكتوبة في الدرجة الثالثة، ويمكن تفسير ذلك بأن معظم المبحوثين يميلون إلى مشاهدة برامج التلفزيون مما لها من التأثير العميق على المشاهدين، فإذا سخرت هذه الوسيلة في التوعية البيئية فإن نتائجها سوف تكون إيجابية، كون التلفزيون قادر على نقل حقائق البيئة ومضار التلوث بشكل أكثر واقعية.

الجدول رقم (108): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في التحسيس والتوعية بقضايا البيئة، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
%82.7	248	%40.3	121	%42.3	127	التلفزيون
%12.3	37	%7	21	%5.3	16	الإذاعة
%5	15	%3	9	%2	6	الصحافة المكتوبة
%100	300	%50.3	151	%49.7	149	المجموع

قراءة الجدول:

يتضح من خلال نتائج الجدول أن المبحوثين الذكور وبنسبة 42.3% والمبحوثين الإناث بنسبة 40.3% يرون بأن التلفزيون هو الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في التحسيس والتوعية البيئية وهو ما يؤكد أن هذه الوسيلة لها قدرة تأثير في اتجاهات وسلوكيات الجمهور.

الجدول رقم (109): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في التحسيس والتوعية بقضايا البيئة، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الدراسي الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
248	%82.7	121	%40.3	127	%42.3	التلفزيون
37	%12.3	26	%8.7	11	%3.7	الإذاعة
15	%5	7	%2.3	8	%2.7	الصحافة المكتوبة
300	%100	154	%51.3	146	%48.7	المجموع

قراءة الجدول:

نتائج هذا الجدول هي تكملة للجدول السابق ، حيث نجد أن المبحوثين الثانويين وبنسبة 42.3% يرون بأن التلفزيون أكثر الوسائل الإعلامية فعالية وقدرة لا مثيل لها في التأثير على الجمهور خاصة في مجال التوعية البيئية، حيث يمكننا حماية البيئة من خلال برامج التوعية البيئية التلفزيونية.

الجدول رقم (110): آراء المبحوثين حول اثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية، حسب متغير السن.

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35 -26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%35.7	107	%0.7	2	%2	6	%5.3	16	%6	18	%21.7	65	تكوين معرفة بيئية
%30	90	%1	3	%1.7	5	%3.3	10	%6.3	19	%17.7	53	المشاركة في حل المشكلة
%18.7	56	%0.3	1	%0	0	%3	9	%2.7	8	%12.7	38	الالتزام بقوانين البيئة
%13.7	41	%0.3	1	%0.7	2	%2	6	%2.7	8	%8	24	تجنب العادات المضرّة بالبيئة
%2	6	%0	0	%0.3	1	%0	0	%1.7	5	%0	0	إجابة أخرى
%100	300	%2.3	7	%4.7	14	%13.7	41	%19.3	58	%60	180	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج الجدول ان نسبة 21.7% من المبحوثين في الفئة العمرية 15- 25 سنة يرون بأن الأثر الفعلي لوسائل الإعلام يكمن في تكوين معرفة بيئية لدى الجماهير ويمكن تفسير ذلك بان المعرفة البيئية هي أصل السلوك الإيجابي تجاه البيئة، فإذا كان الفرد على دراية تامة بمخاطر التلوث والسلوكات التي تؤدي إلى إهدار موارد البيئة وتدميرها سوف تزيد من فهمه للعلاقة التي تربطه مع المحيط الذي يعيش فيه.

الجدول رقم (111): آراء المبحوثين حول اثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
35.7%	107	16.7%	50	19%	57	تكوين معرفة بيئية
30%	90	13.3%	40	16.7%	50	المشاركة في حل المشكلة
18.7%	56	11%	33	7.7%	23	الالتزام بقوانين البيئة
13.7%	41	7.3%	22	6.3%	19	تجنب العادات المضرة بالبيئة
2%	6	2%	6	0%	0	إجابة أخرى
100%	300	50.3%	151	49.7%	149	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج هذا الجدول أن المبحوثين الذكور وبنسبة 19% يرون بأن أثر وسائل الإعلام الحقيقي هو تكوين معرفة بيئية للفرد تمكنه من التصرف إيجابيا تجاه البيئة في حين نجد أن 16.7% من المبحوثين الإناث يرون بأن تكوين المعرفة البيئية هو نتيجة للتوعية من خلال وسائل الإعلام، ويمكننا القول بأن آراء المبحوثين متقاربة جدا بحيث أن أثر وسائل الإعلام يكمن في إنتاج المعالم البيئية للفرد ومشاركته في حل المشكلة البيئية وهذه صفة من صفات "المواطنة البيئية".

الجدول رقم (112): آراء المبحوثين حول اثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الدراسي الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
107	35.7%	61	20.3%	46	15.3%	تكوين معرفة بيئية
90	30%	41	13.7%	49	16.3%	المشاركة في حل المشكلة
56	18.7%	25	8.3%	31	10.3%	الالتزام بقوانين البيئة
41	13.7%	21	7%	20	6.7%	تجنب العادات المضرّة بالبيئة
6	2%	6	2%	0	0%	إجابة أخرى
300	100%	154	51.3%	146	48.7%	المجموع

قراءة الجدول:

يبين هذا الجدول أن أغلب المبحوثين الجامعيين وبنسبة 20.3% يرون بأن تكوين معرفة البيئة هو الأثر الحقيقي لوسائل الإعلام في مجال التوعية البيئية غير أن نسبة 16.5% من الثانويين يرون بأن أثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية يكمن في مدى مشاركة الفرد في حل مشكلات البيئة.

نلاحظ أن هناك تقارباً واضحاً في ما يخص المبحوثين حول هذه المسألة ويبقى أثر وسائل الإعلام الحقيقي في التوعية بقضايا البيئة هو دفع الفرد نحو السلوك الإيجابي اتجاه البيئة.

الجدول رقم (113): آراء المبحوثين حول سبل نجاح الإعلام في تكوين الوعي البيئي ، حسب متغير السن.

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35 -26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
%50	150	%1.7	5	%4	12	%8.7	26	%10.7	32	%25	75	إعلام متخصص في التوعية البيئية
%33.7	101	%101	1	%0	0	%4	12	%6.3	19	%23	69	تكثيف المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة
%15.3	46	%0.3	1	%0.7	2	%1	3	%1.7	5	%11.7	35	استخدام تقنيات إعلامية جديدة
%1	3	%0	0	%0	0	%0	0	%0.7	2	%0.3	1	إجابة أخرى
%100	300	%2.3	7	%4.7	14	%13.7	41	%19.3	58	%60	180	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج الجدول أن أغلب المبحوثين يرون بأن سبيل نجاح الإعلام في تكوين الوعي البيئي متوقف على إعلام متخصص ونلاحظ أن المبحوثين من الفئة العمرية 15- 25 سنة وبنسبة 25% هم أكثر المبحوثين توجها نحو هذا الرأي، كما يوجد هناك تقارب بين مبحوثي الفئة نفسها وبنسبة 23% يرون بأن تكثيف المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة من شأنه أن يتوج الإعلام بنجاح في مجال التوعية البيئية.

يمكننا القول بأن الإعلام المتخصص في التوعية البيئية، والاستمرار في معالجة قضايا البيئة هما سبيلين مناسبين لنجاح الإعلام التوعوي.

الجدول رقم (114): آراء المبحوثين حول سبل نجاح الإعلام في تكوين الوعي البيئي ، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
%50	150	%24.3	73	%25.7	77	إعلام متخصص في التوعية البيئية
%33.7	101	%17.3	52	%16.3	49	تكثيف المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة
%15.3	46	%8	24	%7.3	22	استخدام تقنيات إعلامية جديدة
%1	3	%0.7	2	%0.3	1	إجابة أخرى
%100	300	%50.3	151	%49.7	149	المجموع

قراءة الجدول:

إن خلال نتائج الجدول نجد أن نسبة 25.7 % من المبحوثين الذكور ونسبة 24.3 % من المبحوثين الإناث على التوالي يرون بان سبل نجاح الإعلام في التوعية البيئية يتوقف على الإعلام المتخصص في هذا المجال غير أن نسبة 17.3 % من المبحوثين الإناث يرون بتكثيف المعالجة الإعلامية كسبيل لتكوين الوعي البيئي، وعليه فإن الإعلام المتخصص وتكثيف المعالجة هما السبيلين لنجاح الإعلام في عملية التوعية البيئية.

الجدول رقم (115): آراء المبحوثين حول سبل نجاح الإعلام في تكوين الوعي البيئي ، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الدراسي
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
%50	150	%28.3	85	%21.7	65	إعلام متخصص في التوعية البيئية
%33.7	101	%14	42	%19.7	59	تكثيف المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة
%15.3	46	%8	24	%7.3	22	استخدام تقنيات إعلامية جديدة
%1	3	%1	3	%0	0	إجابة أخرى
%100	300	%51.3	154	%48.7	146	المجموع

قراءة الجدول:

تبين نتائج هذا الجدول أن نسبة 28.3% من المبحوثين الجامعيين يرون بأن سبيل نجاح الإعلام في تكوين الإعلام البيئي يتوقف على الإعلام المتخصص في هذا المجال ، ونفسر ذلك بأن للإعلام المتخصص مقدرة كافية على نشر الوعي البيئي، حيث يفتح الفضاء الإعلامي أمام المتخصصين والايكولوجيين والمهتمين بشؤون البيئة لشرح قضاياها وتعريف الجمهور بواقع المحيط ، كما أن الإعلام المتخصص يخاطب جمهورا مستهدفا بطريقة مستمرة مما يجعل إمكانية نشر الوعي البيئي ناجحة إلى حد كبير.

الجدول رقم (116): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بنشر الوعي البيئي، حسب متغير السن.

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35 -26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
%74.3	223	%2	6	%3	9	%10	30	%16	48	%43.3	130	أحيانا
%20.3	61	%0.3	1	%1	3	%3.7	11	%2.7	8	%12.7	38	نادرا
%5.3	16	%0	0	%0.7	2	%0	0	%0.7	2	%4	12	دائما
%100	300	%2.3	7	%4.7	14	%13.7	41	%19.3	58	%60	180	المجموع

قراءة الجدول:

يبدو من نتائج هذا الجدول أن نسبة 43.3% من المبحوثين في الفئة العمرية 15- 25 سنة يرون بأنه أحيانا ما تهتم وسائل الإعلام الجزائرية بنشر الوعي البيئي ، ويعبر أغلب المبحوثين في جميع الفئات العمرية عن الفكرة نفسها، وهذا ما يدل أن مواضيع البيئة تقع في دائرة اهتمام الكثير من أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم، كما أن الوعي البيئي هو السبيل الوحيد الذي يحقق العيش في شروط بيئية وصحية .

الجدول رقم (117): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بنشر الوعي البيئي حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%74.3	223	%35.3	106	%39	117	أحيانا
%20.3	61	%12.7	38	%7.7	23	نادرا
%5.3	16	%2.3	7	%3	9	دائما
%100	300	%50.3	151	%49.7	149	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج هذا الجدول أن 39% من المبحوثين الذكور يرون بان وسائل الإعلام الجزائرية أحيانا ما تهتم بنشر الوعي البيئي، ولا تختلف نظرة المبحوثين الإناث إلى ذلك، والملاحظ أن المبحوثين الذكور وهم الأكثر اضطلاعاً على قضايا البيئة وما يتعلق بها من توعية وتحسيس.

الجدول رقم (118): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بنشر الوعي البيئي حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الدراسي
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
74.3%	223	36.3%	109	38%	114	أحيانا
20.3%	61	13%	39	7.3%	22	نادرا
5.3%	16	2%	6	3.3%	10	دائما
100%	300	51.3%	154	48.7%	146	المجموع

قراءة الجدول:

يبين هذا الجدول أن المبحوثين الثانويين وبنسبة 38% بان وسائل الإعلام الجزائرية أحيانا ما تهتم بنشر الوعي البيئي، لذلك يمكن القول بان الثانويين مضطلعين أكثر على مضمون رسائل التوعية البيئية والتحسيس عند تنازلها لمواضيع البيئة.

وفي المقابل لا نرى اختلافا كبيرا عن المبحوثين الجامعيين في هذا الأمر، وهذا ما يدل بأن هناك تقارب كبير بين نظرة المبحوثين الثانويين والجامعيين على حد سواء

الجدول رقم (119): آراء جمهور حصة " البيئة والمجتمع " حول فعاليتها في نشر الوعي البيئي، حسب متغير السن.

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35 -26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
%62.3	187	%1.3	4	%2.7	8	%9.3	28	%12.3	37	%36.7	110	متوسطة
%33	99	%1	3	%2	6	%4	12	%5.7	17	%20.3	61	ضعيفة
%4.7	14	%0	0	%0	0	%0.3	1	%1.3	4	%3	9	مرتفعة
%100	300	%2.3	7	%4.7	14	%13.7	41	%19.3	58	%60	180	المجموع

قراءة الجدول:

يتبين من نتائج الجدول أن المبحوثين جمهور حصة " البيئة والمجتمع " في الفئة العمرية من 15- 25 سنة وبنسبة 36.7% يرون بأن هذه الحصة ذات فعالية متوسطة في نشرها للوعي البيئي، كما أن أغلب المبحوثين على اختلاف أعمارهم يرون بالفعالية ذاتها ن ونفسر ذلك بان المبحوثين يتابعون الحصة ويعرفون مضمونها ، خاصة وان هذه الحصة غالبا ما تتناول مواضيع البيئة الطبيعية وأنواعا من الحيوانات والنباتات وغيرها مما تزخر به الجزائر من هذه الثروات، بحيث أنها لا تولي اهتماما كبيرا بالتوعية بمشاكل التلوث الناجم عن المصانع أو التجمعات السكنية أو غيرها من أسباب تدهور البيئة.

الجدول رقم (120) : آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية نشر

الوعي البيئي، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
187	62.3%	95	31.7%	92	30.7%	متوسطة
99	33%	49	16.3%	50	16.7%	ضعيفة
14	4.7%	7	2.3%	7	2.3%	مرتفعة
300	100%	151	50.3%	149	49.7%	المجموع

قراءة الجدول:

من نتائج هذا الجدول نرى أن جمهور حصة " البيئة والمجتمع " هم من المبحوثين الإناث حيث أن نسبة 31.7% منهم يرون بأن لهذه الحصة فاعلية متوسطة في نشر الوعي البيئي، وتقترب كثيرا نظرة المبحوثين الذكور وبنسبة 30.7% من ذلك. ونفسر ذلك بان الإناث يقضين أغلب أوقاتهم بالبيت ويتابعن أغلب البرامج التلفزيونية بما فيها هذه الحصة، لذلك فإنهن يدركن بحدود فعاليتها في نشر الوعي البيئي.

الجدول رقم (121): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بنشر الوعي البيئي، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الدراسي
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
187	62.3%	32%	96	30.3%	91	متوسطة
99	33%	17.3%	52	15.7%	47	ضعيفة
14	4.7%	2%	6	2.7%	8	مرتفعة
300	100%	51.3%	154	48.7%	146	المجموع

قراءة الجدول:

تبين نتائج الجدول أن نسبة 32% من المبحوثين الجامعيين يرون بان حصة " البيئة والمجتمع " ذات فعالية متوسطة، أي أنها لا تكفي لنشر الوعي البيئي في أوساط أفراد المجتمع الجزائري، كما أن نسبة 30.3 % من المبحوثين الثانويين يرون بأنها متوسطة الفعالية، وهو ما يؤكد أن للمبحوثين حس بيئي غير مختلف وأنهم مضطلعين على مضمون هذه الحصة، بحيث تسنى لهم الحكم على مدى فعاليتها في نشر الوعي البيئي.

الجدول رقم (122) : آراء جمهور الحصة الإذاعية " من أجل بيئة سليمة " حول مدى فعاليتها في نشر الوعي البيئي المحلي بمدينة
 عنابة، حسب متغير السن.

المجموع		56 سنة فما فوق		55-46 سنة		45-36 سنة		35-26 سنة		25 – 15 سنة		الفئة العمرية
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	الإجابة
%97.7	293	%2.3	7	%4.3	13	%13.7	41	%18.7	56	%58.7	176	الاهتمام أكثر بالتوعية البيئية
%2.3	7	%0	0	%0.3	1	%0	0	%0.7	2	%1.3	4	الإبقاء على الاهتمام الحالي
%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	ليس من الضروري زيادة الاهتمام
%100	300	%2.3	7	%4.7	14	%13.7	41	%19.3	58	%60	180	المجموع

قراءة الجدول:

يظهر من خلال نتائج الجدول أن نسبة 58.7% من المبحوثين في الفئة العمرية من 15- 25 سنة يرون بأنه على " إذاعة عنابة المحلية" عامة وحصة " من أجل بيئة سليمة" خاصة زيادة الاهتمام بالتوعية البيئية، كما نلاحظ أن أغلب المبحوثين يرون بالأمر نفسه، ونفسر ذلك بأن كل الفئات العمرية تقريبا تتابع هذا البرنامج الأسبوعي المحلي ، لذلك فهم يرون بأن مشاكل البيئة متعددة ومتشابكة ودرجة الوعي البيئي في مستوى ضعيف مما يحتم على "إذاعة عنابة" فتح المجال على أوسع نطاق للتوعية البيئية لأنها عنصر مهم في الحفاظ على البيئة والصورة الجمالية للمدينة.

الجدول رقم (123): آراء جمهور الحصة الإذاعية " من أجل بيئة سليمة" حول مدى فعاليتها في نشر الوعي البيئي المحلي بمدينة عنابة، حسب متغير الجنس.

المجموع		أنثى		ذكر		الجنس الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
97.7%	293	48.7%	146	49%	147	الاهتمام أكثر بالتوعية البيئية
2.3%	7	1.7%	5	0.7%	2	الإبقاء على الاهتمام الحالي
0%	0	0%	0	0%	0	ليس من الضروري زيادة الاهتمام
100%	300	50.3%	151	49.7%	149	المجموع

قراءة الجدول:

يرى جمهور حصة " من أجل بيئة سليمة" من المبحوثين الذكور وبنسبة 49% انه على هذه الحصة مضاعفة الاهتمام أكثر بنشر الوعي البيئي المحلي، كما نجد نسبة 48.7% من المبحوثين الإناث جمهور هذه الحصة يرون أيضا بضرورة زيادة الاهتمام، ومن خلال هذه النتائج مستنتج أن للحصة جمهورا عريضا من الذكور والإناث على حد سواء، ويرجع ذلك إلى كون الإذاعة المحلية هي الأكثر استقطابا للجمهور في مدينة عنابة ، وأن مشاكل البيئة من أولى الانشغالات والاهتمامات للمواطن في المنطقة.

الجدول رقم (124): آراء جمهور الحصة الإذاعية " من أجل بيئة سليمة " حول مدى فعاليتها في نشر الوعي البيئي المحلي بمدينة عنابة، حسب متغير المستوى الدراسي.

المجموع		جامعي		ثانوي		المستوى الدراسي الإجابة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
97.7%	293	50%	150	47.7%	143	الاهتمام أكثر بالتوعية البيئية
2.3%	7	1.3%	4	1%	3	الإبقاء على الاهتمام الحالي
0%	0	0%	0	0%	0	ليس من الضروري زيادة الاهتمام
100%	300	51.3%	154	48.7%	146	المجموع

قراءة الجدول:

تظهر نتائج الجدول أن 50 % من المبحوثين الجامعيين جمهور هذه الحصة يرون بأنه ينبغي مضاعفة الاهتمام بنشر الوعي البيئي وإنمائه ، وأن المبحوثين الجامعيين يدركون مدى تأثير الإعلام المحلي على تنمية الوعي بالبيئة ، خاصة وأن هذه المنطقة بحاجة إلى مثل هذه المواد، ويوجد تقارب في رؤية المبحوثين الثانويين أيضا مما يدل على أن أغلب المبحوثين على وعي بدرجة فعالية حصتهم بالإذاعة المحلية.

الاستنتاجات العامة:

المبحث الأول: نظرة المبحوثين إلى البيئة:

- إن أغلب المبحوثين على وعي بمفهوم البيئة، حيث نجد أن نسبة 62% منهم يرونها على أنها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وأن منهم نسبة 23.7% يرونها على أنها الطبيعة، في حين نجد أن نسبة 14.3% فقط يرون أنها كوكب الأرض.
 - يرى المبحوثين بأن التلوث هو نقيض البيئة تماما حيث نجد أن نسبة 51% منهم يرون بأنه اختلال التوازن البيئي كما إن نسبة 45.3% يرون بأنها تدمير البيئة، لذلك فإن هناك وعي لدى المبحوثين بخطورة التلوث.
 - إن الوعي بمشكلة التلوث الخطيرة التي تعاني منها المنطقة موجود لدى المبحوثين وبنسبة 71.5% منهم يرون بأن أخطر تلوث هو تلوث الهواء.
 - إن أغلب المبحوثين على وعي بسبب تفاقم مشكلة البيئة في المنطقة بحيث يرجعه المبحوثين بنسبة 65.3% إلى النمو الصناعي، وبنسبة 56% إلى ضعف الوعي البيئي.
 - إن أغلب المبحوثين واعون بأن بلديتي الحجار والبوني هما البلديتين الأكثر تضررا من مشكل تلوث الهواء.
 - إن الوعي بانعكاسات التلوث موجود لدى أغلب المبحوثين بحيث يرون بأنه ينعكس سلبا على الصحة العامة.
 - إن المبحوثين على دراية بما تقدمه السلطات المختصة في الولاية من مجهودات في مجال التلوث وأن 57% منهم يرون بأنه أحيانا ما تبدي هذه السلطات اهتماما في مجال مكافحة التلوث.
- يمكننا القول بأن هناك مشكلات بيئية بالمنطقة وأن مسبباتها تتراوح بين الآثار السلبية للتنمية الصناعية وضعف الوعي البيئي، وأن أغلب المبحوثين على اختلاف أعمارهم وجنسهم ومستواهم الدراسي واعون بهذه المشاكل.

لذلك فإن هناك تحديات تواجه البيئة في الجزائر عامة وفي مدينة عنابة خاصة، مما يستدعي تكاليف مالية ضخمة لعلاجها، وتشريعات قانونية صارمة لإيقاف تدمير البيئة.

المبحث الثاني: نظرة المبحوثين إلى علاقة الإعلام والبيئة.

- يرى أغلب المبحوثين وبنسبة 78% بأن الوسائل السمعية البصرية هي الوسائل الأكثر فعالية في تغطية أحداث البيئة، ويرى مبحوثين آخرون وبنسبة 14.7% بفعالية الإذاعة.
- إن المبحوثين على وعي بدرجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية، حيث نجد أن نسبة 74.7% يرون أنها ذات اهتمام متوسط.
- للمبحوثين وعي بأن الحصة التلفزيونية " البيئة والمجتمع غير كافية" كما يراها 63.7% من هؤلاء المبحوثين.
- أغلب المبحوثين وبنسبة 68% يرون بضرورة إنتاج حصة خاصة بالتلوث في مدينة عنابة.
- إن المبحوثين وبنسبة 66.3% من مستمعي راديو عنابة يرون بأنه أحيانا ما تهتم إذاعتهم بقضايا البيئة.
- إن أغلب المبحوثين على وعي بطبيعة القضايا التي تطرحها الحصة الإذاعية، حيث يراها وبنسبة 70.7% من المبحوثين بأنها ذات طابع محلي.
- المبحوثين وبنسبة 81% على وعي بأن قضايا البيئة هي قضايا ظرفية.
- إن أغلب المبحوثين على اختلاف أعمارهم وجنسهم ومستواهم الدراسي على وعي بعلاقة الإعلام والبيئة، وإمكانيات وسائل الإعلام في معالجة مثل هذه القضايا، وأنهم على وعي بعدم كفاية وسائل الإعلام الجزائرية في هذا المجال، مما يطرح تحديا آخر أمام الإعلام البيئي في الجزائر.

المبحث الثالث: الوعي البيئي لدى المبحوثين.

- إن أغلب المبحوثين على وعي بأهمية حماية البيئة وأن نسبة 86.3% يعتبرونها مسؤولية فردية وجماعية في الوقت نفسه.
- للمبحوثين وعي بمسؤوليات الأسرة، حيث نجد من يقر بهذا الأمر 64.7% من المبحوثين، في نجد نسبة 62.3% من المبحوثين يرون بفعالية وسائل الإعلام.
- للمبحوثين وعي بأن الاهتمام بمواضيع البيئة سببه يعود إلى معرفة أخطار التلوث وتجنبها، وهنا نلاحظ خوف وقلق نسبة 63.7% من المبحوثين من التلوث الصناعي.
- للمبحوثين وعي بأن هناك سلوكيات تجسد الوعي البيئي حيث أن 50% منهم يرون بأن أحسن سلوك بيئي هو رمي النفايات في أماكنها المخصصة.
- يدرك أغلب المبحوثين وبنسبة 50.3% أن ضعف قوانين حماية البيئة هو المجال الذي يبدو فيه تقصير سلطات ولاية عنابة.
- يمكن القول بأن الوعي هو الأسلوب الأول للوقاية من التأثيرات السلبية للتلوث على البيئة لأنه يساعد على عدم حدوث المشكلة البيئية ذاتها، فهو وعي وقائي بالدرجة الأولى.

المبحث الرابع: نظرة المبحوثين إلى أثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية (الأثر والتقييم).

- إن للمبحوثين وعي بأن لوسائل الإعلام أثر في التوعية البيئية، وأن نسبة 82.7% من هؤلاء المبحوثين يرون بفعالية الوسائل السمعية البصرية في توعية الجماهير.
- إن أغلب المبحوثين وبنسبة 35.7% على وعي بأن تكوين المعرفة البيئية هو الأثر الحقيقي لوسائل الإعلام في هذا الصدد، أما نسبة 30% فيحددونها في المشاركة في حل المشكلة البيئية.
- إن أغلب المبحوثين وبنسبة 50% على وعي بأن نجاح وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي يتوقف على الإعلام المتخصص في هذا المجال.

- إن أغلب المبحوثين وبنسبة 74.3% على وعي بما تقدمه وسائل الإعلام الجزائرية فيما يخص الوعي البيئي، فأحيانا ما تهتم بهذا المجال.
- المبحوثين وبنسبة 62.3% على وعي بأن حصة " البيئة والمجتمع " ذات فعالية متوسطة في التوعية البيئية، وأن أغلب الجمهور المحلي لإذاعة عنابة وبنسبة 97.7% يرون بأنه من الضروري مضاعفة الاهتمام بمجال التوعية البيئية من خلال الإذاعة، وهو ما يعكس حجم التلوث الصناعي في المنطقة الذي يستدعي تسخير قدرات وسائل الإعلام وخاصة المحلية منها.

خاتمة:

تعتبر التوعية البيئية من أهم العناصر الفعالة في التعامل مع المشكلات البيئية المختلفة التي تواجه أغلب المجتمعات المعاصرة، ولا يتأتى هذا إلا بنشر المفاهيم البيئية من خلال الأسرة والمدرسة والتأكيد على دور وسائل الإعلام المؤثر في غرس هذه المفاهيم لدى الأفراد حول البيئة وما ينجم عن التلوث من أضرار ومشاكل قد تؤدي إلى كوارث صحية واقتصادية.

إن التلوث الناعي هو العدو الأول للبيئة، وضعف الوعي البيئي هو آلة دمارها وتدهور صحة الإنسان، لذلك فإن جزءا كبيرا من مسؤولية التوعية البيئية يقع على عاتق وسائل الإعلام من خلال تقديم النماذج السلوكية التي تساهم في حماية البيئة، وذلك بإدراج البيئة ضمن اهتماماتها وأولوياتها.

لا يقتصر الوعي البيئي فقط على الإعلام البيئي ولكنه يتوقف أيضا على التعليم والثقافة البيئية، والهدف من ذلك هو تعزيز الوعي بأهم القضايا الحيوية التي تحيط بالإنسان، وإتاحة الفرصة لكل فرد لاكتساب المعرفة والقيم والمهارات، ثم خلق أنماط جديدة من السلوكيات تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع، وتحقيق الإدراك الشعبي بقضايا البيئة الحاضرة والمستقبلية، وتحقيق مشروع التنمية المستدامة.

إن نظرة على واقع البيئة على العالم والجزائر خاصة يعطينا انطبعا بضعف الاهتمام بهذا المجال مهما كبر حجمه لأن هناك ضعفا بيئيا لدى شرائح واسعة من قاعدة الهرم المجتمعي الذي يمتد ليصل إلى قمة الهرم من القيادات السياسية وصناع القرار...

تبقى المعرفة البيئية والوعي بخطورة التلوث وأهمية حمايتها معرفة عقيمة ما لم تجسد في سلوكات بيئية حقيقية تعبر عن صفة "المواطنة الإيكولوجية".

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

I-1- الكتب

- 01 القرآن الكريم.
- 02 الحديث النبوي الشريف.
- 03 إبراهيم، اسماعيل، الصحفي المحترف ، ط1؛ القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001.
- 04 ابن عبد الرحمان الخضيب ، محمد ، كيف تؤثر وسائل الإعلام ؟، ط2؛ السعودية: مكتبة العكيبات، 1998.
- 05 إبراهيم سلامة، بهاء الدين، الصحة و التربية الصحية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.
- 06 أبو زيد إبراهيم، محمود، مستوى الاتجاهات البيئية ، القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1997.
- 07 أبو زيد، فاروق، مدخل إلى علم الصحافة ، ط2؛ القاهرة: عالم الكتب، 1998.
- 08 أبو شقر، غازي، التربية البيئية في مناهج التعليم العام بالوطن العربي ، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987.
- 09 ابولورشي، سينيثا ، حماية المياه على الأرض خطوات لإنقاذ طبقة الأوزون ، تر. أنور عبد الواحد، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992.
- 10 إحدادن، زهير، مدخل لعلوم الاتصال ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دون تاريخ.
- 11 أحمد البطريق، نسمة، الإعلام والمجتمع في عصر العولمة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- 12 أحمد شحاتة، حسن ، تلوث البيئة السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها، ط1؛ القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000.

- 13- إمام، إبراهيم ، دراسة في الفن الصحفي، ط4؛ القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1971.
- 14- الباز، علي، الإعلام و الإعلام الأمني، ط1؛ الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001.
- 15- بدر، أحمد، مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات ، السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1999.
- 16- بوحوش، عمار، دليل المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- 17- الجلال، أحمد، دراسات بيئية في التنمية والإعلام السياحي المستدام، القاهرة: عالم الكتب، 2003.
- 18- الجمعية الكيماوية الأمريكية، مكافحة تلوث البيئة ، تر. أنور محمد عبد الواحد القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر، 1972.
- 19- الحناوي، عصام الدين، التشريعات الخاصة بحماية البيئة والإنسان، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بدون تاريخ.
- 20- _____، _____، البيئة والوعي البيئي ، القاهرة: المركز القومي للبحوث ، 1990.
- 21- _____، _____، الإعلام والتوعية بقضايا البيئة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991.
- 22- _____، _____، دليل الإرشادات العامة لتشخيص الآثار الصناعية في الوطن العربي، القاهرة: جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة، ، 1995.
- 23- السليم، لطيفة، دور الأسرة والمرأة والطفل في الحفاظ على البيئة ، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995.
- 24- السيد علي صالح، جمال الدين، الإعلام البيئي، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2003.
- 25- السيد غلاب، محمد ، البيئة و المجتمع، ط7 ؛ مصر: مكتبة الإشعاع، 1997.
- 26- الفرغ العطيات، أحمد، البيئة الداء و الدواء، ط1؛ عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، 1997.
- 27- اللهيب، أحمد ، المتطلبات الأساسية للإعلام الإسلامي ومميزاته، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1996.

- 28- **الماحيدي، ابراهيم، أمن وحماية البيئة،** الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1996.
- 29- **ترافس، واجنر، البيئة من حولنا،** تر. محمد صابر، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.
- 30- **تشريل سيمون، سلفر، بيئتنا العالمية المعاصرة،** القاهرة: الدار الدولية للنشر و التوزيع، 1992.
- 31- **جاعد الدليمي، حميد، رؤية سوسيولوجية لمنطق الظاهرة الإعلامية ومضامينها،** بغداد: دار الشروق اليومي للنشر والتوزيع، 1998.
- 32- **حافظ، صلاح، حجم و آثار تلوث البيئة،** القاهرة: مركز صالح كامل للطباعة، 1998.
- 33- **حلاق، حسان، وسعد الدين، محمد منير، المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية،** بيروت: المحروسة للطباعة والنشر، 1992.
- 34- **خضر، عبد الحليم، الإنسان و البيئة،** القصيم: مكتبة العليقي، دون تاريخ.
- 35- **خضور، أديب، تصميم البحوث الإعلامية،** دمشق: جامعة دمشق، 1987.
- 36- **_____، _____، دراسات نظرية في علم الإعلام،** دمشق: وزارة الثقافة، 1988.
- 37- **_____، _____، الإعلام والأزمات،** الجزائر: دار الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
- 38- **دردار، فتحي ، البيئة في مواجهة التلوث،** الجزائر: دار الأمل، 2003.
- 39- **ديفلر، ميلفين، وروكيتش، ساندرا ربول، نظريات وسائل الإعلام ،** تر. محمد كمال عبد الرؤوف القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992.
- 40- **راغب الحواني، ماجد، قانون حماية البيئة،** ط1؛ الإمارات العربية: جامعة الإمارات العربية، 1993.
- 41- **رجب، حسن، الصحافة البيئية دليل المدرب الصحفي،** مصر: مطابع الأهرام التجارية، 2000.
- 42- **الروبي، سراج الدين، الاتصالات والتقارير الأمنية،** ط1؛ مصر: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، 2000.
- 43- **زكي، جمال ، أسس البحث الاجتماعي،** القاهرة: دار الفكر العربي، 1962.

- 44- **زيان عمر، محمد،** البحث العلمي ومناهجه وتقنياته، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
- 45- **سلطان، عماد الدين،** مختصر الدراسات الأمنية، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الجزء الثاني، 1996.
- 46- **_____، _____،** مختصر الدراسات الأمنية، السعودية: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الجزء الثالث، 1986.
- 47- **سيرفاتي، سيمون،** وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، تر. محمد مصطفى غنيم، ط1؛ القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995.
- 48- **شرام، والبر،** أجهزة الإعلام والتنشيط الوطنية ودور الإعلام في البلدان النامية، تر. محمد فتحي ومراجعة يحي أبو بكر، القاهرة: الهيئة المصرية للتأليف والنشر، 1970.
- 49- **شفيق، محمد،** البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ط1؛ الإسكندرية: دون دار نشر، 1985.
- 50- **طاهر، منى، وحمزة، برغي،** الإعلام البيئي، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987.
- 51- **طه، حسين وآخرون،** البيئة والإنسان دراسات في الإيكولوجيا البشرية، ط3؛ الكويت: وكالة المطبوعات، 1984.
- 52- **عادل الراشد، أحمد،** الإعلان، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.
- 53- **عبد المجيد أحمد رشوان، حسين،** العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993.
- 54- **عبد الحميد، محسن،** الإدارة البيئية في الوطن العربي، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996.
- 55- **عبد الحميد، محمد،** دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، القاهرة: عالم الكتب، 1993.
- 56- **_____، _____،** نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط2؛ القاهرة: عالم الكتب، 2000.
- 57- **عبد الحميد، أحمد يحي،** الأسرة والبيئة، مراجعة د. عبد الهادي الجوهري، القاهرة: المكتب

- الجامعي الحديث، 1998.
- 58- عبد الرحمان، عزي وآخرون، عالم الاتصال، ط2؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- 59- عبد الرحمان، عواطف، هموم الصحافة الصحفيين في مصر، مصر: دار الفكر العربي، 1995.
- 60- عبد الله العوضي، عبد الرحمن، سبيل إنجاح سياسة إعلامية بيئية، القاهرة: جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة، 1996.
- 61- _____، _____، الإعلام والوعي الاجتماعي البيئي، الشارقة: هيئة المحميات البيئية والمحميات الطبيعية، 2002.
- 62- عبد المقصود، زين العابدين، البيئة والإنسان، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1981.
- 63- عجوة، علي، الإعلام وقضايا التنمية، ط1؛ القاهرة: عالم الكتب، 2004.
- 64- عدلي العبد عبيد، عاطف، والحلواني، ماجي، الأنظمة الإذاعية والتلفزيونية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987.
- 65- _____، _____، الإعلام العماني وقضايا البيئة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993.
- 66- _____، _____، مدخل إلى الاتصال والرأي العام، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.
- 67- _____، _____، وأحمد عزمي زكي، الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.
- 68- عطية جبارة، جبارة، علم اجتماع الإعلام، ط1؛ مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة، دون تاريخ.
- 69- علي محاسنة، إحسان، البيئة والصحة العامة، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1991.
- 70- علي محمد حلة، نوال، المصادر الصناعية للتلوث في التنمية الصناعية والبيئة، القاهرة: المركز الدولي للبيئة، 1996.
- 71- فتح الباب، عبد الحليم، وحفظ الله، ابراهيم، وسائل التعليم والإعلام، مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1985.
- 72- فضل الله، ناصر الدين، دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995.

- 73- كمال سليمان، محمد، المشاركة الشعبية ودور المرأة والطفل في برامج حماية البيئة، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995.
- 74- لافون، روبرت، التلوث وقضايا العصر، تر. نادية القباني، القاهرة: المطبعة العربية للنشر والتوزيع، 1987.
- 75- لودجالي، فيصل، الطبيعة والتلوث، عناية: مؤسسة سידار للطبع، 1990.
- 76- محمد إبراهيم، فتحية، و الشنواني، حمدي، الثقافة والبيئة مدخل إلى دراسة الأنثروبولوجيا الايكولوجية، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1988.
- 77- محمد حسن، سمير، الإعلام والاتصال بال جماهير والرأي العام، ط3؛ القاهرة: عالم الكتب، 1996.
- 78- محمد عبد الرحمن، عبد الله، وبدوي، محمد، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.
- 79- محمد عمر، نوال، الإذاعات الإقليمية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993.
- 80- محمد العيسوي، عبد الرحمان، دراسات نفسية حديثة معاصرة في البيئة و الصناعة و المهن و الأعمال والتدريب، القاهرة: دار المعارف، 1995.
- 81- مصطفى الغوال، صلاح، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، القاهرة: مكتبة غريب، 1983.
- 82- معوض، عبد التواب، جرائم التلوث من الناحيتين القانونية و الفنية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1986.
- 83- ملحة، أحمد، الرهانات البيئية في الجزائر، الجزائر: مطبعة النجاح، 2000.
- 84- _____، _____، مكافحة التصحر- تجربة الجزائر، الجزائر: المديرية العامة للغابات، 2001.
- 85- نفسيه سيد محمد، أبو السعود، إدارة وتداول المخلفات الصلبة في مصر، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1992.
- 86- هونبورغ، جون، الصحفي المحترف، تر. محمد كمال عبد الرؤوف، ط1؛ القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990.
- 87- يونسى، محمد، التوازن البيئي رؤية إسلامية، القاهرة: مركز صالح كامل للطباعة، 1997.

I - 2- المجــــــــــــــــلات:

- 88 ابن مصطفى، زكريا، والملوح، بوراوي ، " دور وسائل الإعلام في التوعية بقضايا البيئة وإنماء الوعي البيئي " ، الثقافة ووسائل نشرها في الوطن العربي (1994)، ص 221- 241.
- 89 بوخيزة، نبيلة، " الاتصال الاجتماعي الصحي في الجزائر "، المجلة الجزائرية للاتصال 16 (ديسمبر 1997).
- 90 الربيعي، علي، " الإعلام وقضايا البيئة"، البحوث الإعلامية 05 (أبريل 1993)، ص 138-142.
- 91 الشربيني، أحمد، "عندما يذوب القطب.. ماذا يحدث للأرض؟"، العربي 554 (جانفي 2005)، ص 179- 183.
- 92 الشهاوي، محمد، " مستقبلنا رهن التسخين "، كتاب العربي 48 (أبريل 2002)، ص 121-128.
- 93 الغوثي، بن صلحة، " حماية البيئة في التشريع الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية 03 (1994).
- 94 اليونسكو، " اتجاهات التعليم البيئي بين الحكومات لمدينة تبليس بالاتحاد السوفييتي"، مجلة اليونسكو 01 (أكتوبر 1977).
- 95 خليل الرفاعي، محمد، " أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي"، المستقبل العربي 217 (جانفي 1997).
- 96 دسوقي، أحمد، " الإدارة الدولية لقضايا البيئة "، السياسة الدولية 147 (جانفي 2002).
- 97 سلامة، أحمد عبد الكريم، " نظرات في اتفاقات التنوع الحيوي "، المجلة المصرية للقانون الدولي 48 (1992).
- 98 سعد أبو عامود، محمد، " دور الإعلام في معالجة قضايا البيئة"، السياسة الدولية 110 (1992)، ص 139- 147.

- 99- سمير، رضوان، " التلوث الخفي " ، كتاب العربي 48 (أبريل 2002).
- 100- —، —، " أنهار السموم " ، كتاب العربي 48 (أبريل 2002).
- 101- صابوني، حازم، " حتى الكهرباء تلوث البيئة " ، كتاب العربي 48، (أبريل 2002)، ص 29-35.
- 102- صفر، محمود، " تلوث الهواء يهدد وجودنا " ، كتاب العربي 48 (أبريل 2002)، ص 10-19.
- 103- عدنان هزاع، رشيد، " الاحترار وعالمنا العربي " ، كتاب العربي 48 (أبريل 2002)، ص 129-136.
- 104- عوض، عادل، " الحرب البيئية الأوروبية " ، المدينة العربية 25 (ماي 1987)، ص 55-65.
- 105- —، —، " الآثار البيئية للسياسات التنموية " ، عالم الفكر 02 (ديسمبر 2000)، ص 277-319.
- 106- متولي، أشرف، " أخطار تلوث المياه ووسائل حمايتها " ، قافلة الزيت 402، (الكويت: 1993).
- 107- مستجير، أحمد، " أسطورة ثقب الأوزون " ، كتاب العربي 48 (أبريل 2002)، ص 60-67.
- 108- هويدا، مصطفى، " جمهور الصحافة البيئية " ، آفاق بيئية 01 (فيفري 2000)، ص 05-06.
- 109- " التحسين والتكوين " ، الجزائر البيئية 02 (1999)، ص 18-19.
- 110- " التعليم البيئي " ، العربي 505 (ديسمبر 2000)، ص 116-117.
- 111- " السياسة البيئية في الجزائر " ، مجلة الجزائر البيئية، 01 (جانفي 1999).
- 112- " القمة العالمية وجنوب إفريقيا " ، منتدى البيئة 127 (أكتوبر 2002)، ص 04.
- 113- " مبادرات القمة " ، منتدى البيئة 127 (أكتوبر 2002)، ص 09.
- 114- " وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية " ، السياسة الدولية 110 (1992).

I - 3- الرسائل الجامعية:

- 115- اسكندري، أحمد، أحكام حماية البيئة البحرية من التلوث في ظل القانون الدولي العام (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، سنة 1995.
- 116- بنيني، كريمة، القضايا البيئية في العلاقات الدولية (مذكرة ليسانس غير منشورة)، جامعة الجزائر،

سنة 1996.

- 118- زرواط، فاطمة الزهراء، التكاليف الناتجة عن التلوث البيئي (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، سنة 1999.
- 119- عشاشي، محمد، البيئة في العلاقات الدولية ومكانتها لدى الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، سنة 2002.
- 120- مزهود، نصيرة، جمهور القناة الأولى (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، سنة 1998.
- 121- هبري، نصيرة، التطور الصناعي في الجزائر وآثاره السلبية على البيئة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، سنة 2004.

I - 4 - القواميس والمعاجم والموسوعات:

- 122- الموسوعة الفلسفية، إشراف م. روزنتال وب. بودين، تر. سمير كرم، ط7؛ بيروت: دار الطليعة والنشر، 1992.
- 123- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1995.

I - 5 - الوثائق الرسمية والحكومية:

- 124- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، بتاريخ: 1972/03/07.
- 125- _____، العدد 69، بتاريخ: 1973/07/25.
- 126- _____، العدد 05، بتاريخ: 1980/01/26.
- 127- _____، العدد 51، بتاريخ: 1982/12/11.
- 128- _____، العدد 55، بتاريخ: 1982/12/25.
- 129- _____، العدد 22، بتاريخ: 1988/05/31.
- 130- _____، العدد 24، بتاريخ: 1993/04/10.

- 131- _____ ، العدد 07 ، بتاريخ: 1995/01/21.
- 132- _____ ، العدد 03 ، بتاريخ: 1996/01/10.
- 133- _____ ، العدد 80 ، بتاريخ: 2000/12/24.
- 134- _____ ، العدد 70 ، بتاريخ: 2001/12/23.
- 135- _____ ، العدد 86 ، بتاريخ: 2002/12/25.
- 136- _____ ، العدد 43 ، بتاريخ: 2003/07/20.
- 137- _____ ، العدد 83 ، بتاريخ: 2003/12/29.
- 138- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ملخص المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة، الجزائر: أوت 2001.

I - 6 - الوثائق غير الحكومية:

- 139- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1998.
- 141- _____ ، توقعات البيئة العالمية 03، البحرين: مؤسسة التاكا للترجمة الفنية، (2002).
- 142- معهد الموارد العالمية، موارد العالم ، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997.

I - 7 - الجرائد:

- 143- جريدة الخبر، يومية جزائرية، 2625، 27 أكتوبر 1999.
- 145- _____ ، 4220، 18 أكتوبر 2004.
- 146- _____ ، 4619، 05 فيفري 2006.

- 147- حوادث الخبر، نصف شهرية جزائرية، 77، من 26 سبتمبر إلى 09 أكتوبر 2005.
- 148- جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، 9593، 04 مارس 2005.
- 149- جريدة الشروق اليومي، يومية جزائرية، 1093، 06 جوان 2004.
- 150- _____، _____، 1202، 11 أكتوبر 2004.

I - 8- أعمال الندوات والمؤتمرات:

- 151- ابن عثمان التويجري، عبد العزيز، "العالم الإسلامي والتنمية المستدامة"، وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة (10-12 / 06 / 2002)، المملكة المغربية: مطبعة إيث، 2002.
- 152- عبد الله العوضي، عبد الرحمان، "القضايا البيئية الإقليمية والدولية"، الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في الإعلام المرئي والمسموع، 26-29 آذار/ مارس 1995 .
- 153- غياث الاشرف، محمد، "البيئة والتنمية"، الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في الإعلام المرئي والمسموع، 26-29 آذار/ مارس 1995.
- 154- المديرية العامة للبيئة ومديرية التربية البيئية والنشاط الدولي، محضر اجتماع لدراسة مشاريع الجمعيات التي تنشط في مجال حماية البيئة، الجزائر: 07 سبتمبر 1998.

I - 9- المقابلات العلمية:

- 155- مقابلة مع السيد : لخضر دراجي ، مدير إذاعة عنابة المحلية ، يوم: الخميس 26 جانفي 2006 على الساعة 11:08 بمقر الإذاعة الكائن بشارع باجي مختار بمحاذاة الواجهة البحرية- عنابة.
- 156- مقابلة مع السيد: عبد الحميد ملوك، مسؤول الأخبار بإذاعة عنابة المحلية، يوم الخميس جانفي 2006 على الساعة 09:15 بمقر الإذاعة الكائن بشارع باجي مختار بمحاذاة الواجهة البحرية- عنابة.
- 157- مقابلة مع السيدة : سليمة زراري، مقدمة الحصة الأسبوعية " من أجل بيئة سليمة " يوم الخميس 26 جانفي 2006 ، على الساعة 10:00 صباحا بمقر إذاعة عنابة المحلية.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

II-1- الكتب باللغة الفرنسية:

- 158- **Ben abdeli Kloufi, et , Sif el islam Ben mensour**, protection de l'environnement, Algerie : graphi pub, 1998.
- 159- **Dubois,Maljea**, La convention Européenne des droits de l'homme et droit à l'information en matière d'environnement,paris : RGDIP, 1998.
- 160- **Edith Brrown ,weiss**, justice pour les générations futures, paris : Edition sang de la terre,1993.
- 170- **Javeau, Claude**, l'Enquête par questionnaire manuelle à l'usage de patricien , 2^{émé} Ed ; Belgique : Ed de l'université de Bruxelles, 1978, p.26
- 171- **Linotte, D**, Générale des réformes administratives, France :R.D.P, 1978).
- 173- **Mehers, Gillian Martin**, Manuel de Planification de la Communication Environnemental Pour la Région Midétéranenne Suisse : Editeur Suisse, 1992, p.01
- 174- **M. Morisot**, La résolution (77-31) du Conseil de L'Europe, Etude et documents du conseil d'Etat, Paris : 1978.
- 175- **Morange, G**, Le secret en droit public français, Paris : D.S, 1978.
- 176- **Phlippe, Barde Jean, et, Christian Garmier**, Enveronnement sans Frontieres, Paris : Editions seghers ,1971.
- 177- **Schulte, Henry,H., et, Marcel,P. Dufresne**, pratique du journalisme, Paris : nouveaux horizons, 2002.
- 178- **Kahloula, Mohamed**, « La problématique juridique de la pollution atmosphérique d'origine industrielle », Revue des droit de l'homme 06

Septembre 1994.

- 179- _____ , _____, « Environnement et droit de l'homme en Algérie », Revue des droit de l'homme 06 Septembre 1994.
- 180- **Klein, Patrick**, « l'Opinion Publique et les Déchets Nucléaires », CEA-ISSN Déchets Nucléaires 46 Avril 2002.
- 181- **Mekamcha, Guaouthi**, « une véritable menace pour l'environnement africain », Revue IDRA 2 (1998).
- 182- « Convention d'Aarhus 1998 » Revue.RJE n° spécial (Juin1998).
- 183- « La pollution dans les zones urbaines », Le patricien 33 (Juin 1976).
- 184- « Préoccupation Majeur des pouvoirs publics environnement en jeux défis », Collectivités locales 02, (Juin 1997).
- 185- « Secrétariat d'Etat Chargé de l'Environnement », Algérie 21(Juin 1997).

-II -2- القواميس والمعاجم والموسوعات:

- 186- **Maurin, Mereille**, Hachette Enncyclopedique Illustré, Paris : Maury Imprimeur SA. 2^{ème} Ed, 1996, Environnement, p.43

-II -3- الجرائد:

- 188- Journal **Le matin**, Quotidien Algérien , 1068, 07-08 Août 1995.

-II -4- أعمال الندوات و المؤتمرات والمحاضرات:

- 189- **Commission d'Accès aux Documents Administratifs**, Rapport sur la protection de la population en cas d'accident pouvant entraîner radioactive . France : CADA, 27 Juin 1979.

- 190- _____, 2^{ème} Rapport de la documentation française, France : CADA 1982.
- 191- _____, 5^{ème} Rapport de la commission d'accès aux documents administratifs consacré aux documents relatifs à l'environnement, la documentation française, France : CADA, 1988.
- 192- **Conseil de l'Europe**, Recommandation du 25 Novembre 1981 Genève : 1981.
- 193- **Direction Générale de l'Environnement**, Eléments d'information de l'Environnement en Algérie , Alger : Juin 1992.
- 194- **Pillet Gonzague**, « La fiscalité écologique, levier du développement durable, conférence », Conférence, Alger : 08 Mars 2005.
- 195- **Organisation des nations unies**, commission du développement durable, New York : Conseil économique et sociale, 1997.
- 196- **Rapport : Foyer et, Bignon**, La proposition de loi constitutionnelle sur les libertés et les droits de l'homme 3455 (Décembre, 1977).
- 197- **Réseau de Surveillance de Qualité de l'Air Agglomération d'Alger** , janvier 2006.

III - المراجع باللغة الإنجليزية:

III - 1 - الكتب:

- 198- **Anderson, J**, Ecology for environmental sciences London: Edward Arnold pub, 1981.
- 199- **Howard. S**, Environmental Engineering. London : Graw-Will, 1997.
- 200- **Illtson, William, and Harald M. proshonsky**, An introduction to Environemental Psychlogy, New York, 1974.

- 201- **Parleur, J.W . S. Schat Zow** , The mass media and public concern for environmental problems in canada, Canada : 1987.

III - 2 - تقارير العلمية:

- 202- **National Geophysical DATA center. NOAA.**
203- **U.S. Department of the interior . U.S. Geological.**

IV - مواقع الانترنت:

- 204- **[http:// www. Erwada. gove. ae](http://www.Erwada.gove.ae). 81 ko. 16^h :30.**
205- **[http:// www. KKmog.gov.sa/](http://www.KKmog.gov.sa/) 70 KO.18^h : 23.**

الملاحق

جامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم علوم الإعلام والاتصال

الموضوع :

الإعلام والبيئة
دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين
- مدينة عنابة نموذجا-

استمارة استبيان في إطار مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال

من إعداد الطالب
رضوان سلامن
تحت إشراف
الدكتور: بلقاسم بن روان

ملاحظة:

في إطار البحث العلمي حول: " دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي لدى الفرد الجزائري"، فإنه يرجى منكم ملء الاستمارة بدقة، بالإجابة عن كل سؤال بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة.

إن المعلومات التي تدلي بها في هذه الاستمارة لن تستخدم إلا للأغراض العلمية.

السنة الجامعية: 2005-2006.

أولاً: نظرة المبحوثين إلى البيئة.

1- ماذا تعني لك كلمة البيئة ؟.

- ☐ - الطبيعة
- ☐ - المحيط
- ☐ - كوكب الأرض

2- ماذا تعني لك كلمة التلوث ؟.

- ☐ - تدمير البيئة
- ☐ - اختفاء الكائنات الحية
- ☐ - اختلال التوازن البيئي

3- أي المشكلات البيئية الأخطر بالنسبة إليك في مدينة عنابة ؟.

- ☐ - تلوث الهواء
- ☐ - تلوث المياه
- ☐ - التلوث الحضري
- ☐ - أخرى أذكرها

4- حسب رأيك ما هي أسباب تفاقم مشكلة التلوث في مدينة عنابة ؟.

- ☐ - النمو الصناعي
- ☐ - النمو السكاني
- ☐ - تزايد وسائل النقل
- ☐ - ضعف الوعي البيئي
- ☐ - أخرى أذكرها

5- أي البلديات تراها أكثر تضرراً من مشكلة التلوث في مدينة عنابة ؟.

- ☐ - بلدية الحجار
- ☐ - بلدية سيدي عمار
- ☐ - بلدية البونني

6- حسب رأيك ما هي انعكاسات هذا التلوث ؟.

- ☐ - مشكلات صحية
- ☐ - أضرار بيئية
- ☐ - أضرار في المحيط الحضري
- ☐ - أخرى اذكرها.....

7- هل ترى بان السلطات المختصة لمدينة عنابة فيما يخص مشكل التلوث البيئي ؟.

- ☐ - مهمة
- ☐ - أحيانا
- ☐ - غير مهمة

ثانياً: نظرة المبحوثين إلى علاقة الإعلام والبيئة:

8- أي الوسائل الإعلامية تراها قادرة على التغطية الفعالة بقضايا البيئة ؟.

- ☐ - السمعية البصرية (التلفزيون)
- ☐ - السمعية (الإذاعة)
- ☐ - المقروءة (الصحافة المكتوبة)

9- هل ترى أن وسائل الإعلام الجزائرية فيما يخص قضايا البيئة ذات اهتمام ؟.

- ☐ - كبير
- ☐ - متوسط
- ☐ - ضعيف

10- حسب رأيك هل حصة " البيئة والمجتمع " في معالجتها لقضايا البيئة في الجزائر ؟.

- ☐ - كافية
- ☐ - متوسطة.
- ☐ - غير كافية

11- هل ترى أنه على التلفزة الجزائرية معالجة مشكل التلوث في مدينة عنابة من خلال؟.

- أعداد من حصة "البيئة والمجتمع" ☐
- إنتاج حصة خاصة بذلك ☐
- أخرى أذكرها ☐

12- حسب رأيك هل "إذاعة عنابة" فيما يخص الإعلام البيئي؟.

- تهتم ☐
- أحيانا ☐
- لا تهتم ☐

13- ما هي طبيعة القضايا البيئية التي تعالجها حصة " من أجل بيئة سليمة "؟.

- محلية ☐
- جهوية ☐
- وطنية ☐

14- هل حصة "من أجل بيئة سليمة" في تناولها لقضايا البيئة ذات اهتمامات؟.

- يومية ☐
- ظرفية ☐
- سنوية ☐

ثالثا: الوعي البيئي لدى المبحوثين.

15- هل ترى أن حماية البيئة مسؤولية؟.

- فردية ☐
- جماعية ☐
- الاثنين معا ☐

16 - أي الجهات تراها مسؤولة أكثر عن التربية والوعي البيئيين ؟.

- ☐ - الأسرة
- ☐ - المدرسة
- ☐ - وسائل الإعلام
- ☐ - الجمعيات البيئية
- ☐ - أخرى أذكرها

17- حسب رأيك هل الاهتمام بمواضيع البيئة يكون من أجل ؟.

- ☐ - تجنب أخطار التلوث
- ☐ - التعليم والتثقيف
- ☐ - لأنها موضوعات الساعة
- ☐ - أخرى أذكرها

18- أي السلوكات تراها أكثر تجسيدا للوعي البيئي ؟.

- ☐ - رمي النفايات في أماكنها المخصصة
- ☐ - المشاركة في حملات التنظيف
- ☐ - المحافظة على المساحات الخضراء
- ☐ - أخرى أذكرها

19- هل ترى أن تقصير سلطات ولاية عنابة فيما يخص حماية البيئة يكمن في ؟.

- ☐ - قلة الحملات التحسيسية
- ☐ - قلة مراكز مراقبة البيئة
- ☐ - ضعف قوانين حماية البيئة

رابعاً: نظرة المبحوثين إلى أثر وسائل الإعلام والتوعية بقضايا البيئة (الأثر والتقييم).

20- أي الوسائل الإعلامية تراها أكثر فعالية في التحسيس والتوعية بقضايا البيئة؟.

- ☐ - السمعية البصرية (التلفزيون)
- ☐ - السمعية (الإذاعة)
- ☐ - المقروءة (الصحافة المكتوبة)

21- حسب رأيك أين يكمن أثر وسائل الإعلام فيما يخص التوعية البيئية؟.

- ☐ - المشاركة في حل المشكلة
- ☐ - تكوين معرفة بيئية
- ☐ - الالتزام بقوانين حماية البيئة
- ☐ - تجنب العادات المضرة بالبيئة
- ☐ - أخرى أذكرها

22- هل ترى أن نجاح وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي يكون من خلال؟.

- ☐ - إعلام متخصص في التوعية البيئية
- ☐ - تكثيف المعالجة الإعلامية للبيئة
- ☐ - استخدام تقنيات إعلامية جديدة
- ☐ - أخرى أذكرها

23- حسب رأيك هل تعمل وسائل الإعلام الجزائرية على نشر الوعي البيئي؟.

- ☐ - دائماً
- ☐ - أحياناً
- ☐ - نادراً

24- هل ترى أن حصة "البيئة والمجتمع" في نشرها للوعي البيئي ذات فعالية؟.

- ☐ - مرتفعة
- ☐ - متوسطة
- ☐ - ضعيفة

25- حسب رأيك هل من الضروري على إذاعة عنابة المحلية ؟.

- ☐ - الاهتمام أكثر بالتوعية البيئية
- ☐ - الإبقاء على الاهتمام البيئي
- ☐ - ليس من الضروري زيادة الاهتمام

خامسا : البيانات الشخصية للمبحوث .

26 - السن . ☐

- 15-25 سنة ☐

- 26-35 سنة ☐

- 36-45 سنة ☐

- 46-55 سنة ☐

- 56 سنة فما فوق

27- الجنس .

- ذكر ☐

- أنثى ☐

28- المستوى الدراسي .

- ثانوي ☐

- جامعي ☐

الجدول رقم (125): كيفية تبويب بيانات استمارة الاستبيان، اعتمادا على طريقة الإعلام الآلي من خلال البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

المتغيرات أفراد العينة	مثال عن الأسئلة وحيدة الاختيار		مثال عن الأسئلة متعددة الاختيار				Question 28
	Question 01	Question 02	Question 03 A	Question 03 B	Question 03C	Etc	
01	2	3	1	0	1	1
02	1	1	1	0	1	1
03	2	2	1	0	0	2
04	3	1	0	0	0	2
05	1	3	0	1	1	2
.	1
.	2
.	1
300	2	2	1	1	0	1

EMPLACEMENT DES STATIONS DU RESEAU SAMASAFIA



- نموذج عن نشرة الأخبار بإذاعة عنابة المحلية.

• يوم الأحد 22 جانفي 2006.

اللجنة الولائية لدراسة الطعون بولاية عنابة تقرر إلغاء قائمة المرشحين للاستفادة 180 مسكنا اجتماعيا. خمسون عائلة من منطقة عين بربر بسرايدي تعبر للإذاعة عن استعدادها للعودة الى بيوتها بعد هجرتها خلال سنوات الإرهاب. مؤسسة سونلغاز بعنابة تطمئن المواطنين بعدم الانزعاج من الروائح الكريهة المنبعثة من الغاز الطبيعي وهي ناتجة عن بعض الإجراءات الوقائية. بينيا عدة إجراءات اتخذتها مديرية البيئة لولاية عنابة للقضاء على الأكياس نهائيا البلاستيكية غير الصحية بعد ان انتهت المدة المحددة للمنتجين مع نهاية السنة الماضية. استعدادا للدخول المهني دورة فيفري 2006 وأبواب مفتوحة تنظم بمركز التكوين المهني بولاية الطارف. روبرتاج قصير حول العراقيل التي تواجه الرياضيات المكفوفات في ممارسة الرياضة رغم النتائج الايجابية المحققة. حوادث المرور خلال 24 ساعة الماضية بطرقات ولاية عنابة.

• نشرة الأخبار بإذاعة عنابة المحلية.

• الاثنين 23 جانفي 2006.

- إعادة اسكان 150 عائلة ببلدية شبيطة مختار بولاية الطارف. - وزير الأشغال العمومية عمار غول في زيارة تفقدية لقطاعه بولاية قالمة. - بينيا ولاية عنابة تتدعم بـ35 شاحنة وزعت أمس على كل بلديات الولاية لجمع النفايات الحضرية التي أصبحت تغزو مختلف الأحياء. - مصالح الأمن لولاية عنابة تدهم بعض الأحياء غير المرخصة بحي سيدي سالم ببلدية شطايب بولاية عنابة تشرع في حملة تحسيسية في أوساط الشباب في إطار مشروع الجزائر البيضاء لخلق مؤسسات في النظافة. - مصالح التعمير لولاية عنابة تمنح أكثر من 800 رخصة بناء للانطلاق في إنجاز برنامج 5000 سكن اجتماعي تساهمي. - بالمرشح الجهوي عز الدين مجوبي بعنابة انطلقت اليوم تظاهرات السنة المسرحية للطفل.

• نشرة الأخبار بإذاعة عنابة المحلية.

• الثلاثاء 24 جانفي 2006.

- بمقر بلدية عنابة نظم اليوم لقاء دراسي نشطه خبراء مكتب دراسات ألماني حول تسيير النفايات الصلبة بأكبر التجمعات السكنية بولاية عنابة. - ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية الطارف يواجه عراقيل للانجاز 2000 سكن اجتماعي بسبب نقص المقاولات. - بقالمة الأمين العام لاتحاد الفلاحين يشرف على تنشيط تجمع جهوي تحضيريا للمؤتمر الوطني. - ثلاث محاولات انتحار سجلتها أمس مصالح الحماية المدنية بولاية عنابة. تم اليوم تنصيب المندوب الولائي للحرس البلدي وهو إطار متقاعد من الجيش الوطني الشعبي.

- سكان حي الأبطال بمدينة عنابة يشكون من انقطاع الغاز الطبيعي منذ ثلاثة أيام.
- بيئيا انخفاض في عدد الطيور المهاجرة سجل هذا الموسم بكل من عنابة قالمة والطارف.

• نشرة الأخبار المحلية بإذاعة عنابة المحلية.

• الاربعاء 25 جانفي 2006.

- بلدية عنابة تعقد دورة استثنائية اليوم لتغيير أعضاء هيئتها اثر متابعة البعض منهم قضائيا.
- انشغالات سكان بلدية واد القصب تطرح اليوم على أعضاء مجلس الولاية برئاسة الوالي وحضور المنتخبين والمجتمع المدني.
- عودة الى نتائج اليوم الدراسي المنعقد نهار أمس الثلاثاء حول تسيير النفايات الصلبة والذي يهدف الى جعل مدينة عنابة مدينة نموذجية نظيفة خلال سنتين.
- مصالح امن ولاية قالمة تقوم بسحب أكثر من 3500 رخصة سياقة خلال السنة الفارطة.
- سكان حي وادي الفرشة بعنابة القاطنون في الطوابق العليا يشكون من أصحاب الطوابق الأرضية الذين حولوا المساحات المحيطة بالعمارات الى حدائق خاصة.
- برنامج مقابلات الغد اتحاد عنابة شباب باتنة.
- إذاعة عنابة المحلية تنظم أمسية فنية توزع فيها جوائز مسابقة رمضان بمناسبة عيد ميلادها التاسع.

• نشرة الأخبار بإذاعة عنابة المحلية.

• الخميس 26 جانفي 2006.

- في الرياضة اتحاد عنابة يستقبل اليوم نظيره شباب باتنة.
- المديرية الجهوية للجمارك ناحية عنابة تنظم أبواب مفتوحة بمناسبة اليوم العربي للجمارك.
- منظمة المحامين لولاية عنابة تشارك بدءا من الغد الجمعة في ملتقى بتونس حول التحكيم الدولي.
- بيئيا حديقة عمومية ببلدية بن مهدي بولاية الطارف يعود تاريخها الى العهد الاستعماري تتدهور وضعيتها بسبب الإهمال.
- روبرتاج حول المشاكل التي تتخبط فيها المناطق الصناعية بولاية عنابة.
- ارتفاع مذهب لأسعار الخضر بأسواق ولاية عنابة.
- ثقافيا عدة تظاهرات تنظمها اليوم مديرية الثقافة بولاية عنابة تشمل عرض فيلم للأطفال ولقاء إعلامي حول دور الاتصال في المجتمع.

الفهارس العامة

فهرس الجـداول

عنوان الجدول

الصفحة	الجدول .
12	الجدول رقم(01): سن المبحوثين.....
12	الجدول رقم(02): جنس المبحوثين.....
13	الجدول رقم(03): المستوى الدراسي للمبحوثين.....
36	الجدول رقم(04): أخطر حوادث المد البحري " تسونامي".....
37	الجدول رقم(05) يوضح الزلازل الأكثر قتلا في القرن العشرين.....
40	الجدول رقم(06): أخطر الحوادث الصناعية في العصر الحديث.....
43	الجدول رقم(07): يوضح أهم الغازات المستنزفة لطبقة الأوزون.....
46	الجدول رقم(08): أهم أمراض تلوث الهواء.....
47	الجدول رقم(09): أهم الأمراض الناجمة عن تلوث المياه.....
48	الجدول رقم(10): أهم الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء.....
58	الجدول رقم(11): أكبر الحوادث النفطية في العالم.....
65	الجدول رقم(12): أكبر الصحاري في العالم.....
154	الجدول رقم(13): أخطر المواد الصناعية الملوثة للهواء في مدينة عنابة.....
158	الجدول رقم(14): أهم المناطق الصناعية في الجزائر.....
161	الجدول رقم(15): محطات مراقبة نوعية الهواء بمدينة عنابة.....
162	الجدول رقم(16): محتوى المعادن الثقيلة في رواسب أهم موانئ الجزائر.....
166	الجدول رقم(17): المخطط الوطني لإعادة التشجير 2000-2020.....
169	الجدول رقم(18): أهم التطورات المؤسسية لقطاع البيئة.....

175	الجدول رقم(19): يوضح تطور الميزانية المالية لوزارة البيئة مقارنة بميزانية الدولة.....
178	الجدول رقم(20): النفقات العمومية على قطاع البيئة لعام 1999 دون ضريبة بيئية.....
179	الجدول رقم(21): النفقات العمومية على قطاع البيئة لعام 2004 بواسطة الضريبة البيئية.....
179	الجدول رقم(22): النفقات العمومية على قطاع البيئة لعام 2006 بواسطة الضريبة البيئية.....
183	الجدول رقم(23): حصيلة مواضيع البيئة التي عالجتها الصحف الوطنية خلال الثلاثي الأول من عام 2006.....
189	الجدول رقم(24): بين نماذج عن الجمعيات الإيكولوجية وأهم المشاريع التي تقدمت بها وحصلت بموجبها على تمويل من الصندوق الوطني للبيئة.....
197	الجدول رقم(25): نظرة المبحوثين إلى مفهوم البيئة.....
198	الجدول رقم(26): نظرة المبحوثين إلى التلوث.....
199	الجدول رقم(27): آراء المبحوثين حول أخطر مشكلات التلوث البيئي بمدينة عنابة.....
201	الجدول رقم(28):آراء المبحوثين حول أسباب تفاقم مشكلة التلوث البيئي بمدينة عنابة.....
203	الجدول رقم(29): آراء المبحوثين حول البلديات الأكثر تضررا من مشكل التلوث.....
204	الجدول رقم(30): آراء المبحوثين حول انعكاسات التلوث الصناعي.....
206	الجدول رقم(31): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام السلطات المختصة لولاية

	عناية بمشكل التلوث
207	الجدول رقم(32): نظرة المبحوثين إلى البيئة حسب السن.....
208	الجدول رقم(33): نظرة المبحوثين إلى البيئة حسب الجنس.....
209	الجدول رقم(34): نظرة المبحوثين إلى البيئة حسب المستوى الدراسي.....
210	الجدول رقم(35): نظرة المبحوثين إلى التلوث حسب السن.....
211	الجدول رقم(36): نظرة المبحوثين إلى التلوث حسب الجنس.....
212	الجدول رقم(37): نظرة المبحوثين إلى التلوث حسب المستوى الدراسي.....
213	الجدول رقم(38): آراء المبحوثين حول أخطر مشكلات البيئة بمدينة عنابة، حسب متغير السن.....
215	الجدول رقم(39): آراء المبحوثين حول أخطر مشكلات البيئة بمدينة عنابة، حسب متغير الجنس.....
217	الجدول رقم(40): آراء المبحوثين حول أخطر مشكلات البيئة بمدينة عنابة، حسب متغير المستوى الدراسي.....
219	الجدول رقم(41): آراء المبحوثين حول أسباب تفاقم مشكلات التلوث البيئي بمدينة عنابة، حسب متغير السن.....
221	الجدول رقم(42): آراء المبحوثين حول أسباب تفاقم مشكلات التلوث البيئي بمدينة عنابة، حسب متغير الجنس.....
223	الجدول رقم(43): آراء المبحوثين حول أسباب تفاقم مشكلات التلوث البيئي بمدينة عنابة، حسب متغير المستوى الدراسي.....
225	الجدول رقم(44): آراء المبحوثين حول البلديات الأكثر تضررا من مشكل التلوث في مدينة عنابة حسب متغير السن.....
227	الجدول رقم(45): آراء المبحوثين حول البلديات الأكثر تضررا من مشكلة التلوث

228	مدينة عنابة، حسب متغير الجنس..... الجدول رقم(46): آراء المبحوثين حول البلديات الأكثر تضررا من مشكلة التلوث مدينة عنابة، حسب متغير المستوى الدراسي.....
229	الجدول رقم(47):آراء المبحوثين حول انعكاسات التلوث الصناعي، حسب متغير السن.....
231	الجدول رقم(48): آراء المبحوثين حول انعكاسات التلوث الصناعي، حسب متغير الجنس.....
233	الجدول رقم(49): آراء المبحوثين حول انعكاسات التلوث الصناعي، حسب متغير المستوى الدراسي.....
235	الجدول رقم(50): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام السلطات المختصة لولاية عنابة فيما يخص التلوث، حسب السن.....
236	الجدول رقم(51): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام السلطات المختصة لولاية عنابة فيما يخص التلوث، حسب الجنس.....
237	الجدول رقم(52): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام السلطات المختصة لولاية عنابة فيما يخص التلوث، حسب المستوى الدراسي.....
238	الجدول رقم(53): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فعالية في تغطية قضايا البيئة.....
239	الجدول رقم(54): نظرة المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة.....
240	الجدول رقم(55): آراء جمهور حصة "البيئة والمجتمع" فيما يخص معالجتها لقضايا البيئة في الجزائر.....
241	الجدول رقم(56): آراء المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة.....
242	الجدول رقم(57): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام إذاعة عنابة المحلية بالإعلام

	البيئي.....
243	الجدول رقم(58): يوضح آراء جمهور حصة "من أجل بيئة سليمة" بإذاعة عنابة المحلية حول طبيعة قضايا البيئة التي تعالجها.....
245	الجدول رقم(59):آراء المبحوثين حول مكانة البيئة في الشبكة البرامجية "لإذاعة عنابة المحلية".....
246	الجدول رقم(60):نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في تغطية قضايا البيئة حسب السن.....
247	الجدول رقم(61):نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في تغطية قضايا البيئة حسب الجنس.....
248	الجدول رقم(62):نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في تغطية قضايا البيئة حسب المستوى الدراسي.....
249	الجدول رقم(63):نظرة المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة حسب السن.....
250	الجدول رقم(64):نظرة المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة حسب الجنس.....
251	الجدول رقم(65):نظرة المبحوثين إلى درجة اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة حسب المستوى الدراسي.....
252	الجدول رقم(66):آراء جمهور حصة "البيئة والمجتمع" إلى مدى قدرتها على معالجة قضايا البيئة في المجتمع، حسب السن.....
253	الجدول رقم(67):آراء جمهور حصة "البيئة والمجتمع" إلى مدى قدرتها على معالجة قضايا البيئة في المجتمع، حسب الجنس.....
254	الجدول رقم(68):آراء جمهور حصة "البيئة والمجتمع" إلى مدى قدرتها على معالجة قضايا البيئة في المجتمع، المستوى الدراسي.....
255	الجدول رقم(69): آراء المبحوثين حول الكيفية المثلى لمعالجة قضايا البيئة في

- مدينة عنابة من خلال التلفزيون الجزائري، حسب متغير السن.....
- 256 الجدول رقم(70): آراء المبحوثين حول الكيفية المثلى لمعالجة قضايا البيئة في مدينة عنابة من خلال التلفزيون الجزائري، حسب متغير الجنس.....
- 257 الجدول رقم(71): آراء المبحوثين حول الكيفية المثلى لمعالجة قضايا البيئة في مدينة عنابة من خلال التلفزيون الجزائري، حسب متغير المستوى الدراسي.....
- 258 الجدول رقم (72): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام "إذاعة عنابة المحلية" بالإعلام البيئي، حسب متغير السن.....
- 259 الجدول رقم (73): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام "إذاعة عنابة المحلية" بالإعلام البيئي، حسب متغير الجنس.....
- 260 الجدول رقم (74): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام " إذاعة عنابة المحلية" بالإعلام البيئي، حسب متغير المستوى الدراسي.....
- 261 الجدول رقم(75): آراء جمهور حصة " من أجل بيئة سليمة" بإذاعة عنابة المحلية حول طبيعة القضايا التي تعالجها هذه الحصة حسب متغير السن.....
- 263 الجدول رقم (76): آراء جمهور حصة " من أجل بيئة سليمة" بإذاعة عنابة المحلية حول طبيعة القضايا التي تعالجها هذه الحصة، حسب متغير الجنس.....
- 264 الجدول رقم(77): آراء جمهور حصة " من أجل بيئة سليمة" بإذاعة عنابة المحلية حول طبيعة القضايا التي تعالجها هذه الحصة، حسب متغير المستوى الدراسي.....
- 265 الجدول رقم(78): آراء المبحوثين حول مكانة مواضيع البيئة في الشبكة البرامجية لإذاعة عنابة المحلية"، حسب متغير السن.....
- 266 الجدول رقم(79): آراء المبحوثين حول مكانة مواضيع البيئة في الشبكة البرامجية

- 267 " لإذاعة عنابة المحلية"، حسب متغير الجنس.....
الجدول رقم(80): آراء المبحوثين حول مكانة مواضيع البيئة في الشبكة البرامجية
- 268 " لإذاعة عنابة المحلية"، حسب متغير المستوى الدراسي.....
الجدول رقم(81): يوضح آراء المبحوثين حول طبيعة مسؤولية حماية البيئة.....
- 269 الجدول رقم(82): يوضح آراء المبحوثين حول الجهات المسؤولة أكثر عن التربية والتوعية البيئية.....
- 270 الجدول رقم (83): يوضح آراء المبحوثين حول أسباب الاهتمام بمواضيع البيئة.....
- 271 الجدول رقم(84): يوضح آراء المبحوثين حول السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي.....
- 272 الجدول رقم (85): يوضح آراء المبحوثين حول مجال تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة فيما يخص حماية البيئة.....
- 274 الجدول رقم (86): آراء المبحوثين حول طبيعة مسؤولية حماية البيئة، حسب متغير السن.....
- 275 الجدول رقم(87): آراء المبحوثين حول طبيعة مسؤولية حماية البيئة، حسب متغير الجنس.....
- 276 الجدول رقم (88): آراء المبحوثين حول طبيعة مسؤولية حماية البيئة، حسب متغير المستوى الدراسي.....
- 277 الجدول رقم (89): آراء المبحوثين حول الجهات المسؤولة أكثر على التربية والتوعية البيئيتين، حسب متغير السن.....
- 279 الجدول رقم(90): آراء المبحوثين حول الجهات المسؤولة أكثر على التربية والتوعية البيئيتين، حسب متغير الجنس.....
- 281 الجدول رقم (91): آراء المبحوثين حول الجهات المسؤولة أكثر على التربية

	والتوعية البيئيتين، حسب متغير المستوى الدراسي.....
283	الجدول رقم (92): آراء المبحوثين حول أسباب الاهتمام بمواضيع البيئة، حسب متغير السن.....
284	الجدول رقم (93): آراء المبحوثين حول أسباب الاهتمام بمواضيع البيئة، حسب متغير الجنس.....
285	الجدول رقم (94): آراء المبحوثين حول أسباب الاهتمام بمواضيع البيئة، حسب متغير المستوى الدراسي.....
286	الجدول رقم (95): آراء المبحوثين حول السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي، حسب متغير السن
288	الجدول رقم (96): آراء المبحوثين حول السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي، حسب متغير الجنس
289	الجدول رقم (97): آراء المبحوثين حول السلوك الأكثر تجسيدا للوعي البيئي، حسب متغير المستوى الدراسي.....
290	الجدول رقم (98): آراء المبحوثين فيما يخص تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة في مجال حماية البيئة، حسب متغير السن.....
291	الجدول رقم (99): آراء المبحوثين فيما يخص تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة في مجال حماية البيئة، حسب متغير الجنس.....
292	الجدول رقم (100): آراء المبحوثين فيما يخص تقصير السلطات المختصة لولاية عنابة في مجال حماية البيئة، حسب متغير المستوى الدراسي.....
293	الجدول رقم (101): يوضح نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فعالية في التحسيس والتوعية في قضايا البيئة.....
294	الجدول رقم (102): آراء المبحوثين حول أثر وسائل الإعلام فيما يخص التوعية بقضايا البيئة
295	الجدول رقم (103): يوضح آراء المبحوثين حول سبل نجاح وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي.....

- 296 الجدول رقم (104): يوضح آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام
الجزائرية في نشر الوعي البيئي.....
- 297 الجدول رقم (105): يوضح آراء المبحوثين إلى فاعلية "حصة البيئة و المجتمع"
في نشر الوعي البيئي.....
- 298 الجدول رقم (106): يوضح آراء المبحوثين في مدى فعالية البرنامج الإذاعي من
أجل بيئة سليمة" في نشر الوعي البيئي المحلي بمدينة عنابة.....
- 299 الجدول رقم (107): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في
التحسيس والتوعية بقضايا البيئة، حسب متغير السن.....
- 300 الجدول رقم (108): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في
التحسيس والتوعية بقضايا البيئة، حسب متغير الجنس.....
- 301 الجدول رقم (109): نظرة المبحوثين إلى الوسيلة الإعلامية الأكثر فاعلية في
التحسيس والتوعية بقضايا البيئة، حسب متغير المستوى الدراسي.....
- 302 الجدول رقم (110): آراء المبحوثين حول اثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية،
حسب متغير السن.....
- 304 الجدول رقم(111): آراء المبحوثين حول اثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية،
حسب متغير الجنس.....
- 305 الجدول رقم(112): آراء المبحوثين حول اثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية،
حسب متغير المستوى الدراسي.....
- 306 الجدول رقم(113): آراء المبحوثين حول سبل نجاح الإعلام في تكوين الوعي
البيئي، حسب متغير السن.....
- 308 الجدول رقم(114): آراء المبحوثين حول سبل نجاح الإعلام في تكوين الوعي
البيئي، حسب متغير الجنس.....
- 309 الجدول رقم(115): آراء المبحوثين حول سبل نجاح الإعلام في تكوين الوعي
البيئي، حسب متغير المستوى الدراسي.....

- 310 الجدول رقم (116): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية
بنشر الوعي البيئي، حسب متغير السن.....
- 312 الجدول رقم (117): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية
بنشر الوعي البيئي حسب متغير الجنس.....
- 313 الجدول رقم (118): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية
بنشر الوعي البيئي حسب متغير المستوى الدراسي.....
- 314 الجدول رقم (119): آراء جمهور حصة " البيئة والمجتمع " حول فعاليتها في نشر
الوعي البيئي، حسب متغير السن.....
- 315 الجدول رقم (120): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية
نشر الوعي البيئي، حسب متغير الجنس.....
- 316 الجدول رقم (121): آراء المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية
بنشر الوعي البيئي، حسب متغير المستوى الدراسي.....
- 317 الجدول رقم (122): آراء جمهور الحصة الإذاعية " من أجل بيئة سليمة " حول
مدى فعاليتها في نشر الوعي البيئي المحلي بمدينة عنابة، حسب متغير السن.....
- 318 الجدول رقم (123): آراء جمهور الحصة الإذاعية " من أجل بيئة سليمة " حول
مدى فعاليتها في نشر الوعي البيئي المحلي بمدينة عنابة، حسب متغير
الجنس.....
- 319 الجدول رقم (124): آراء جمهور الحصة الإذاعية " من أجل بيئة سليمة " حول
مدى فعاليتها في نشر الوعي البيئي المحلي بمدينة عنابة، حسب متغير المستوى
الدراسي.....
- 349 الجدول رقم (125): كيفية تبويب بيانات استمارة الاستبيان، اعتمادا على طريقة
الإعلام الآلي من خلال البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).....

فهرس الموضوعات

01 مقدمة
03 الإشكالية
04 التساؤلات
05 أسباب اختيار الموضوع
06 أهداف الدراسة
06 أهمية الدراسة
06 منهج الدراسة
07 أدوات تجميع البيانات
10 مجال الدراسة
11 عينة الدراسة ومتغيراتها
14 تحديد المفاهيم
21 الفصل الأول: الإنسان والبيئة والتلوث
22 المبحث الأول: علاقة الإنسان بالبيئة
22 المطلب الأول: علاقة الإنسان بالبيئة من المنظور الاقتصادي
22 I- مرحلة الصفر: (مرحلة التطور الكيميائي)
23 II - المرحلة الأولى: (مرحلة الاقتصاد القطفي)
23 III- المرحلة الثانية: (مرحلة الاقتصاد الزراعي)
24 IV- المرحلة الثالثة: (مرحلة الثورة الصناعية الأولى)
24 V- المرحلة الرابعة: (المرحلة الحديثة)
25 المطلب الثاني: علاقة الإنسان بالبيئة من المنظور الديني والقانوني
25 I- النصوص القرآنية الكريمة

26	I-1- التأمل و التفكير في خلق الكون.....
26	I-2- التسخير لمنافع الإنسان و حماية الأنواع و التوازن البيئي.....
27	II - السنة النبوية الشريفة.....
27	II - 1- الأحاديث التي تحت على غرس الأشجار وحسن معاملة الحيوانات.....
27	II - 2- الأحاديث التي تحت على الحفاظ على البيئة وعدم الإسراف في مواردها.....
28	III- علاقة الإنسان بالبيئة من المنظور القانوني.....
29	III - 1- التجربة القانونية لبعض الدول المتقدمة في مجال حماية البيئة.....
31	III - 2- الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة
32	المطلب الثالث : علم البيئة ECOLOGY.....
32	I- نشأة وتطور علم البيئة.....
33	II - أقسام علم البيئة: Ecology
33	II-1- علم البيئة التطبيقي.....
34	II-2- علم البيئة الوصفي.....
34	II-3- علم البيئة التحليلي.....
34	II-4- علم البيئة التطوري
34	III - مكونات النظام البيئي.....
34	III - 1- المكونات غير الحية
34	III - 2- المكونات الحية
35	المبحث الثاني: التلوث البيئي.
35	المطلب الأول: أسباب و مصادر التلوث
35	I- العوامل الطبيعية
37	II- العوامل البشرية (الاصطناعية)
38	II-1- أهم المصادر الصناعية لتلوث الهواء
38	II-2- أهم المصادر الصناعية لتلوث الماء

39 II-3- أهم المصادر الصناعية لتلوث التربة
39 II-4- مصادر أخرى للتلوث
41 المطلوب الثاني: أنواع التلوث
41 I- الملوثات البيولوجية
42 II- الملوثات الكيميائية
42 II-1- ملوثات صناعة الأغذية و الأدوية
42 II-2- الأسمدة الكيماوية و المضادات الحيوية
43 II-3- التلوث بالمعادن و النفط
43 III- الملوثات الصلبة - السائلة- الغازية
43 III-1- الملوثات الصلبة
43 III-2- الملوثات السائلة
43 III-3- الملوثات الغازية
44 IV- الملوثات الفيزيائية
44 IV-1- التلوث الضوضائي
44 IV-2- التلوث الحراري
44 IV-3- التلوث الإشعاعي
45 IV-4- التلوث الكهربائي
46 المطلوب الثالث: أهم الأمراض الناجمة عن التلوث
46 I- أهم أمراض تلوث الهواء
47 II- أهم أمراض تلوث الماء
48 III- أهم أمراض تلوث الغذاء
49 IV- الآثار الاجتماعية و النفسية الناجمة عن التلوث
51 المبحث الرابع: إشكالية البيئة على الصعيد العالمي

51	المطلب الأول: التبعات البيئية للنمو الديموغرافي و التمدن
52	I- النمو الديمغرافي
52	I-1- أنماط الاستهلاك
53	I-2- استخراج موارد البيئة واستنفادها
53	II- التمدن (التوسع الحضري)
54	II-1- تحويل الأرض إلى استخدامات التوسع الحضري
55	II-2- النفايات الحضرية
55	المطلب الثاني : تدهور موارد المياه العذبة والبيئة البحرية.
56	I- تلوث المياه العذبة ونذرتها.....
57	II- تلوث البحار والمحيطات والمناطق الساحلية
59	المطلب الثالث: تدهور الغلاف الجوي.
59	I- تلوث الهواء مشكلة البلدان المتقدمة والنامية
61	II- هاجس نضوب طبقة الأوزون
62	III- الاحتباس الحراري
62	IV- ظاهرة النينو EL-NINO والتغيرات المناخية
63	المطلب الرابع : تدهور الغطاء النباتي- التصحر والجفاف.
63	I- تراجع الغطاء النباتي والغابات
64	II- التصحر والجفاف
66	المبحث الرابع: نماذج من التعاون الدولي في مجال حماية البيئة
66	المطلب الأول: من مؤتمر استكهولم إلى مؤتمر ريو دي جانيرو (1972 - 1992)....
66	I- مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية (جوان 1972).
67	I-1- مبادئ إعلان استكهولم
67	I-2- مخطط النشاط حول البيئة

68	I-3- نتائج أخرى للمؤتمر
68	II- مؤتمر ريو حول البيئة والتنمية (جوان 1992).
69	II-1- إعلان ريو
69	II-2- برنامج النشاط للقرن الواحد والعشرين " الأجندة 21 "
70	المطلب الثاني: القمة العالمية للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2002).....
72	I- بعض مبادرات قمة جوهانسبورغ
72	II-أهم نتائج القمة
73	III- الخطة التنفيذية لقمة جوهانسبورغ
73	المطلب الثالث: بروتوكول كيوتو إشكالية التغيرات المناخية.....
74	I- العقوبات التي واجهت بروتوكول كيوتو
75	II- المؤتمر الدولي التاسع و محادثات ما بعد بروتوكول كيوتو
77	الفصل الثاني: الإعلام والبيئة
78	المبحث الأول : الإعلام البيئي.
78	المطلب الأول: الإعلام والظاهرة البيئية.
79	I- إدارة الإعلام أثناء الظاهرة البيئية
79	II- الإعلام والكارثة البيئية
80	III- دور الإعلام في مواجهة الظاهرة البيئية
80	IV- الإعلام المتخصص
81	V- الإعلام الظرفي
82	VII- الإعلام البيئي المحلي.....
82	المطلب الثاني: مراحل التوجيه الجماهيرية.....
83	I- مرحلة ما قبل اكتشاف المشكلة البيئية.....
84	II- مرحلة اكتشاف المشكلة البيئية وظهور التحمس

85 III- مرحلة إدراك تكلفة حل المشكلة
86 IV - مرحلة التناقص التدريجي لدرجة الاهتمام العام
86 V- مرحلة ما بعد المشكلة
87 المبحث الثاني : المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة .
87 المطلب الأول: تطور المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة.
88 I - المرحلة الأولى
88 II- المرحلة الثانية
90 III- المرحلة الثالثة
91 المطلب الثاني: محددات المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة
92 I- المحددات السياسية
92 I-1- الاهتمام الإعلامي بالبيئة مرتبط بالسياسة الإعلامية لكل دولة
92 I-2- درجة تسييس قضايا البيئة على المستوى الوطني
93 I-3- اختلاف الرؤية بين دول الشمال والجنوب فيما يخص قضايا البيئة
93 I-4- اختلاف صناع القرار لقضايا البيئة
94 II- المحددات الاقتصادية
94 II-1- الشركات المتعددة الجنسية والإعلام البيئي
95 II-2- الشركات المتعددة الجنسية والإعلام البيئي بدول الجنوب
96 III- المحددات الإعلامية
97 IV. المحددات المتعلقة بالفكر البيئي ذاته
98 المطلب الثالث: المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة
98 I-1- التقنية الإعلامية المتخصصة
99 I-2. تقنية الإعلام الجماهيري
100 II- مميزات المعالجة لقضايا البيئة

101	III- أهم القضايا البيئية التي تعالجها وسائل الإعلام.....
102	IV- النتائج المترتبة عن المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة.....
104	المبحث الثالث: الحق في الإعلام البيئي.....
104	المطلب الأول: بعض المصادر القانونية للحق في الإعلام البيئي.....
104	I- المصادر الأوروبية (مجلس الاتحاد الأوروبي).....
106	II- الحق في الإعلام البيئي في القانون الأمريكي.....
106	III- الحق في الإعلام البيئي بالجزائر.....
107	المطلب الثاني: بنية الحق في الإعلام البيئي.....
107	I- حقوق الإنسان البيئية.....
108	II- مبدأ الحق في الإعلام البيئي.....
108	III- الإقرار التشريعي للحق في الإعلام البيئي.....
109	IV- قانون البيئة والحق في الإعلام.....
110	V- الحق في الإعلام حول التلوث.....
111	VI- الحق في الإعلام حول السر النووي.....
112	VI- الحدود الاتصالية لوثائق المعلومات البيئية.....
114	الفصل الثالث: وسائل الإعلام والتوعية بقضايا البيئة.....
115	المبحث الأول: وظائف وسائل الإعلام وتأثيراتها.....
115	المطلب الأول: وظائف وسائل الإعلام.....
116	I - الأخبار.....
116	II- التفسير والتوجيه.....
116	III- التثقيف والتوعية.....
117	IV- التربية والتعليم.....
118	V- التسلية والترفيه.....

118 VI - الإعلان
119 المطلب الثاني: أهداف الإعلام البيئي
119 I - المعرفة (البعد الإدراكي)
120 II - تكوين المواقف والقيم (البعد المهاري)
120 III - المشاركة (البعد الانفعالي)
122 المطلب الثالث: تأثيرات وسائل الإعلام.
123 I - نشر المعرفة: (التأثيرات المعرفية).
124 II - التأثير في الاتجاهات: (التأثيرات الوجدانية - العاطفية).
125 III - التأثير في السلوكات
126 المبحث الثاني: الوعي البيئي كعنصر لفهم قضايا الإعلام والبيئة
127 المطلب الأول: عوامل ظهور الوعي البيئي.
127 I - الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية
129 II - الجماعات العلمية
130 III - الرأي العام والأولويات البيئية
132 IV - وسائل الإعلام
132 المطلب الثاني: دور التربية في تكوين الوعي البيئي.
134 I - التربية البيئية النظامية
135 التربية البيئية غير النظامية
137 المبحث الثالث: وسائل الإعلام والتوعية البيئية.
137 المطلب الأول: دور وسائل الاتصال الجماهيرية في التوعية البيئية
137 I - التلفزيون
138 II - الإذاعة
104 III - الصحافة المكتوبة
141 IV - المجالات العلمية

142	V- الاتصال الشخصي
142	VI- وسائل أخرى للاتصال بالجمهور المستهدف
143	المطلب الثاني: التخطيط الإعلامي لرسالة التوعية البيئية.
143	I- تحديد الهياكل المهمة بالبيئة
144	II - تحديد الهدف
144	III- تحديد الجمهور المستهدف
145	IV- تكييف الرسالة بما يزيد من وقعها.....
145	V- اختيار وسيلة الإبلاغ
146	VI- استغلال المناسبات وتنظيم الحملات الإعلامية
147	VII- تقييم العمل الإعلامي
147	مقومات نجنح الإعلام البيئي.....
147	I- السياسة الإعلامية للدولة
148	II- السياسة البيئية للدولة
149	III- مستوى ونوع الوعي البيئي لدى القيادات الإعلامية
149	IV- اتساق الرسالة البيئية مع النسق القيمي
150	V- أساليب التغطية الإعلامية
151	الفصل الرابع: الإعلام والبيئة في الجزائر
152	المبحث الأول: حالة البيئة في الجزائر.
153	المطلب الأول: تفاقم أخطار التلوث الصناعي بالشمال الشرقي للبلاد.
153	I- عناية: تلوث الهواء يتجاوز كل الحدود.
155	II- الآثار السلبية للمنطقة الصناعية بسكيكدة.
156	III- خطر مصنع الإسمنت بولاية باتنة.....
156	المطلب الثاني: مظاهر أخرى لتدهور البيئة في الجزائر.

156	I- تلوث التربة.....
157	II- ظاهرة صعود المياه
157	III- المخاطر الصحية لمصانع الأميونت.....
159	المطلب الثالث: الإجراءات الاستعجالية لوقف تدهور البيئة.
159	I- تسيير النفايات الصلبة والمنزلية
160	II- مكافحة التلوث الصناعي وتحسين نوعية الهواء
161	III- حماية المناطق الساحلية وموارد البيئة البحرية
164	IV- الحفاظ على موارد المياه وتحسين نوعيتها
164	V- مكافحة التصحر وتطوير الغابات
167	VI- المحافظة على التنوع البيولوجي
168	المبحث الثاني: السياسة البيئية في الجزائر.
168	المطلب الأول: الإطار القانوني لحماية البيئة ومكافحة التلوث.
168	I. مسار قطاع البيئة في الجزائر.
170	II- حماية البيئة في الدستور الجزائري.....
171	III- القانون الإطار المتعلق بالبيئة
172	IV- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
173	المطلب الثالث: الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة.
174	I- الإستراتيجية الصناعية لحماية البيئة
175	II- تمويل مشروع حماية البيئة
176	III- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة
177	IV - الضريبة الايكولوجية وسلم التنمية المستدامة
181	المبحث الثالث: الإعلام البيئي في الجزائر
181	المطلب الأول: دور وسائل الإعلام الجزائرية في التوعية البيئية.

181	I- قانون البيئة رقم 03- 10 والإعلام البيئي
182	II- الصحافة المكتوبة: (الإعلام المقروء).
185	III- الإذاعة: (الإعلام المسموع).
185	II.1. الإعلام البيئي المحلي (إذاعة عنابة المحلية - نموذجاً)
187	III. التلفزيون (الإعلام المرئي)
187	المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في الإعلام والتوعية البيئية.
188	I. الجمعيات الإيكولوجية
192	II. نوادي حماية البيئة
193	III. الأحزاب السياسية
195	الفصل الخامس: تحليل بيانات الدراسة الميدانية
197	المبحث الأول: نظرة المبحوثين إلى البيئة.
197	المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة الميدانية حسب العينة العامة
207	المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة
238	المبحث الثاني: نظرة المبحوثين إلى علاقة الإعلام والبيئة.
238	المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة الميدانية حسب العينة العامة
246	المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة
268	المبحث الثالث: الوعي البيئي لدى المبحوثين.
268	المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة الميدانية حسب العينة العامة
274	المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة
293	المبحث الرابع: نظرة المبحوثين إلى أثر وسائل الإعلام في التوعية البيئية.
293	المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة الميدانية حسب العينة العامة
299	المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة
220	الاستنتاجات العامة
324	خاتمة

326 قائمة المراجع
341 قائمة الملاحق
355 الفهارس العامة
357 فهرس الجداول
367 فهرس الموضوعات